شؤون فلسطينية

١٨٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٨٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية ..... فايز ساره
٢٠ القضية الفلسطينية وتطور مفهوم «الخيار الاردني» ..... محمد خالد الأزهري
٣٤ العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ ..... د. رفعت سيّد أحمد
٥١ الجدال النووي في اسرائيل؛ الدوافع والقضايا ..... د. يزيد صايغ
٦٢ دافيد غروسمان؛ من الأسطرة الى الواقع ..... رياض بيدس

مراجعات

٧٤ رؤية عربية الى الابعاد الاستراتيجية ..... حسن أبو طالب
٨٠ الصراع المدني ـ العسكري في المجتمع الاسرائيلي ..... عماد شعيبي

ردود

٨٨ رد على مراجعة «شخصية المفتي ونشاطاته» ..... حسني أدهم جرّار

شهريات

٩١ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ..... سميح شبيب
٩٥ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
المنظمة قدّمت ورقتها الى الانظمة العربية ..... أحمد شاهين
١٠٢ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
رياح الرفض الاميركية، باردة أم ساخنة ؟ ..... د. نبيل حيدري
١٠٨ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
تعاظم دور «القوات الضاربة» ..... ي. ص.
١١٥ المناطق المحتلة:
الفلسطينيون يباركون الاستقلال ..... ربعي المدهون

وثائق

١١٩ قرارات لليونسكو بشأن القدس العربية
والمؤسسات التعليمية في الاراضي المحتلة

١٢٣ **أبو اياد في حوار «ساخن»: تبدأ دولتنا صغيرة، وتكبر**
١٣١ **حبش: المسؤوليات كبيرة**
١٣٧ **حواتمة: ليس أقل من الدولة المستقلة**

يوميات
١٤٣ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١٠/١٩٨٨ الى ١٥/١١/١٩٨٨**

بيبليوغرافيا
١٦٦ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **فلاديمير تماري**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية

فايز ساره

تبدو انتفاضة كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ الفلسطينية امتداداً طبيعياً لكل الانتفاضات الفلسطينية التي شهدتها الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وبخاصة خلال العامين الاخيرين. واضافة الى هذه السمة الاساسية، فان هناك سمتين مميزتين لانتفاضة كانون الاول (ديسمبر)؛ الاولى هي امتدادها الزمني، اذ هي دخلت سنتها الثانية؛ والثانية شمولية هذه الانتفاضة، سواء من حيث وصولها الى مختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع، أو من حيث مشاركة اوسع الفئات الشعبية فيها، وهو الامر الذي سنتناوله بتفصيل في دراستنا هذه للبنية الاجتماعية للانتفاضة.

وفي دراستنا، سوف نلقي، بداية، نظرة عامة على اللوحة الفلسطينية في الضفة والقطاع، بما يمهّد ويساعد في آن على توضيح الدور الذي لعبته الطبقات والفئات الاجتماعية في الانتفاضة، والمساهمات المقدمة في اطارها، ثم ننتقل، لاحقاً، الى الدخول في تفاصيل هذا الدور، ومساهمة الطبقات الرئيسة الثلاث، العمال والفلاحون والبرجوازية الوطنية، في الانتفاضة، والنتائج المختلفة لهذه المساهمة؛ وبعدها نتناول مساهمة الفئات الاجتماعية، ودورها. وفي هذا المجال، نتناول المهنيين، بفئاتهم المختلفة، ثم الطلبة والشبيبة، ثم النساء، وذلك قبل ان نصل الى الخاتمة، والاستنتاجات العامة.

نظرة عامة الى اللوحة الفلسطينية

مع تأكيدنا أن معطيات الضفة والقطاع لا تعني معطيات كاملة للوحة الفلسطينية، فان معطيات الضفة والقطاع هي أهم مكونات هذه اللوحة، لا سيما اذا كان القصد من ايرادها تناول أوضاع تتعلق بالضفة والقطاع بشكل أساسي.

وتشير اللوحة الفلسطينية، الخاصة بالضفة والقطاع، الى ان عدد سكان هاتين المنطقتين من فلسطين وصل، في آخر احصائية متاحة (شباط ـ فبراير ١٩٨٧)، الى ١,٥٤٧,٨٤٠ مليون نسمة، منهم ٩٧٨٣٩٤ في الضفة و ٥٦٩٢٥٠ في القطاع. ويشكل سكان المخيمات نحو ١٧ بالمئة من اجمالي عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، أو ما عدده ٢٦١٥٨٢ نسمة[١].

وعلى صعيد التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة والقطاع، فثمة اكثر من ٤٥٥ تجمعاً سكانياً، منها عشر مدن رئيسة، ثلاث منها في القطاع وسبعة في الضفة، وثمة ٤١٣ قرى ومدن صغيرة، منها ٤٠٣ في الضفة وعشر في القطاع؛ والتجمعات البالغ عددها ٢٦ مخيماً، منها ٢١ مخيماً في الضفة وسبعة مخيمات في القطاع[٢]

ويشكل الفلسطينيون في الضفة والقطاع، على الرغم من تدخلات الاحتلال والتفاوت في

مستويات التطور، ملامح مجتمع مستقل عن بنية التجمع الاستيطاني الصهيوني؛ وفي هذا المجتمع تبلورت أشكال لطبقات اجتماعية رئيسة ثلاث: العمال والفلاحون والبرجوازية الوطنية، اضافة الى بقايا طبقة اقطاعية، واقلية بدوية.

وبطبيعة الحال، فان لهذه التشكيلة الاجتماعية سماتها وصفاتها الخاصة في مجتمع تمّ اخضاعه للتدخل الاستيطاني العنيف لاكثر من عشرين عاماً مضت، بحيث لم يؤثر التدخل الفظ للاستيطان اليهودي في شكل هذه التشكيلة فحسب، بل وفي تحديد الكثير من تفاصيلها، وهو امر يمكن ملاحظته، بشكل واضح، في الاثر الذي تركه الاستيطان على المياه والارض الفلسطينية في الضفة والقطاع.

لقد سيطر الاستيطان على معظم الموارد المائية، وتمّ تنظيم استهلاكها بما يؤمن مصلحة الاستيطان أولاً؛ كما سيطر الاحتلال على مساحات واسعة من اراضي الضفة والقطاع، تبلغ نحو نصف مساحة المنطقتين؛ وكان من نتائج ذلك ان تمّ تشريد اعداد جديدة من الفلاحين الفلسطينيين من اراضيهم، وانتقالهم من العمل على ارضهم الى العمل المأجور. وبطبيعة الحال، فان قسماً من هؤلاء كانوا من الملاكين الزراعيين، أو ممن يمكن وصفهم بـ «البرجوازية الزراعية».

وهكذا يمكن ان نتبين ملامح التغيير والتدخل الفج للاستيطان اليهودي، في محاولة صوغ وتشكل الطبقات في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال. واذا كان لنا ان نقول ان هذا التدخل قد اورث الخراب في جوانب، فان النهوض الوطني الراهن للضفة والقطاع هو محاولة جدية للتصدي ليس في مواجهة هذا الخراب فحسب، بل في مواجهة صانعه الاحتلال الصهيوني[٣].

يبلغ العدد الاجمالي لقوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع (١٤ عاماً وما فوق) حوالى ٢٨٤ الفاً، منه ١٨٢ الف عامل في الضفة، بما في ذلك مدينة القدس، وهناك ١٠٢ آلاف في القطاع؛ وحسب معطيات العام ١٩٨٥، كان عدد العاملين منهم ٢٤٤ الفاً، ووصلت نسبة البطالة الى ١٤ بالمئة[٤].

وطبيعي ان يتوزع العاملون هؤلاء (الـ ٢٨٤ الفاً) الى التجمعات السكانية المختلفة في الضفة والقطاع، مدناً وقرى ومخيمات؛ وطبيعي، أيضاً، ان يتوزعوا على مختلف الانشطة الاقتصادية في ميادين الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، والخدمات.

واضافة الى التوزّعات السابقة للعاملين الفلسطينيين، فان هناك توزّعاً آخر، هو توزّعهم بحكم العمل. فمنهم من يعمل في الضفة والقطاع، ومنهم من يعمل في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. وبحكم الارقام الاسرائيلية الرسمية، فان عدد العاملين من فلسطينيي الضفة والقطاع في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ يبلغ نحو ٩٠ الف عامل، بينما يزيد عدد هؤلاء، في الواقع، على ١٢٠ الف عامل.

والفلاحون في الضفة والقطاع على العكس من العمال هناك. فأعدادهم الى تناقص مستمر، بسبب سياسة الاستيطان. ويكفي للدلالة على ذلك القول ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الاجمالي قد انخفضت من ٣٦,٤ بالمئة العام ١٩٦٩، الى ما نسبته ٢٩ بالمئة من ٤١,٢ بالمئة من مجموع القوة العاملة في بداية الاحتلال، الى ٢٠,٩ بالمئة فقط العام ١٩٨٣[٥]، وبطبيعة الحال، يتمركز الفلاحون في ريف الضفة والقطاع، خلافاً للعمال الموزعين بين مختلف التجمعات السكنية في المدن والقرى والمخيمات.

أما بالنسبة الى البرجوازية الوطنية الفلسطينية، فتتألف من جناحين: الاول هو التجار الذين

يشكلون الجناح الاقوى للبرجوازية في الضفة والقطاع، وهؤلاء لم تسر امورهم على سوية واحدة في سنوات الاحتلال الماضية، اذ شهدت احوالهم فترات مدّ وجزر، خلافاً للجناح « الصناعي» للبرجوازية الفلسطينية في الضفة والقطاع، الذي توالت، على نحو عام، خطوات الاستيطان اليهودي لتحطيمه. والى جانب هذين الجناحين، هناك وجود محدود لجناح «برجوازي زراعي» في الضفة والقطاع.

وبشكل عام، يمكن القول ان نظام الاستيطان اليهودي حاول جاهداً، طيلة سنوات الاحتلال الماضية، تحطيم البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني والحاقها بالتجمع الاستيطاني، وبناه، واحتياجاته المختلفة، وهذا لا يختلف عليه اثنان، بمن في ذلك قادة الكيان الصهيوني انفسهم.

والفئات المهنية المتخصصة في الضفة والقطاع تشكل فئة اجتماعية هامة، سواء من حيث الموقع والمهام المناطة بأعضائها من اطباء ومهندسين ومحامين واساتذة جامعات وصحافيين وكتاب، وهناك عشرات الالاف من هؤلاء الذين تخرجوا من الجامعات الفلسطينية في الداخل، أو ممّن درسوا خارج الضفة والقطاع. ويفسر سر اعدادهم الكبيرة اهتمام الفلسطينيين بالتعليم عموماً، وفي الارض المحتلة خصوصاً.

أما البنية الطلابية، ففي ارقامها الكثير من الوضوح؛ اذ يبلغ العدد الاجمالي لطلبة الضفة والقطاع ٤٧٢١٤٨ طالباً وطالبة، حسب احصائيات العام الدراسي ١٩٨٢/ ١٩٨٣، وأكثر من نصف هؤلاء هم من الذكور. واضافة الى ست جامعات في الضفة والقطاع، هناك مجموعة كبيرة من المعاهد والمدارس، ووحدها الضفة تضم ١٢٠٠ مدرسة[٦].

واذا كان الطلبة يشكلون نحو ربع سكان الضفة والقطاع، فان الفئات العمرية الشابة التي ينتمون اليها (ما بين سن ١٠ ـ ٢٩ عاماً) يقارب عددها نصف سكان الضفة والقطاع؛ واذ وصل عدد هؤلاء (سنة ١٩٨١) الى ٥٢٨,٨ الفاً، تمثل الاناث أقل من نصفهم بقليل، أو ما مجموعه ٢٥٣,٨ الفاً[٧].

وتشير لوحة الارقام الفلسطينية الى ان عدد الاناث يزيد قليلاً على عدد الذكور لسكان الضفة والقطاع، ولا سيما في القطاع؛ والسبب في ذلك ارتفاع نسبة المهاجرين من الذكور الى الخارج، بقصد العمل، او الدراسة؛ اذ يبلغ عدد الاناث في الضفة والقطاع ٦٤٢,٨ الفاً مقابل ٦٤١,٨ الفاً للذكور[٨]. وخلافاً لهذه العلاقة، فان مساهمة النساء في قوة العمل لا تتجاوز ١٢ بالمئة، بينما ترتفع نسبة الطالبات الجامعيات الى اجمالي عدد طلبة الجامعة الى حوالي ٤٤ بالمئة.

وتشير لوحة الارقام والمعطيات الفلسطينية، في الضفة والقطاع، الى ان القوى الاساسية في البنية الاجتماعية هناك، قد نظمت نفسها في اتحادات وجمعيات ونقابات، لا ترعى مصالح المنتسبين اليها فقط، بل ان الكثير منها يرعى، ويخدم، المصالح الحيوية للمجتمع الفلسطيني الذي لا يواجه تناقضاته الداخلية بمقدار ما يواجه تناقضه الجذري الشامل مع بنية الاستيطان اليهودي.

ان ابرز تعبيرات القوى المنظمة في الضفة والقطاع هم العمال الذين اسسوا لهم عدداً من الاتحادات النقابية الاقليمية، اضافة الى ٢٣ نقابة يصل عدد المنتسبين اليها، من المشتغلين بأجر، حتى ٥٠ بالمئة[٩].

واضافة الى منظمات العمال النقابية، هناك منظمات نقابية للفئات المهنية من الصحافيين والكتاب والمحامين والمهندسين، وهناك جمعيات للتجار والصناعيين، واتحادات نسائية، وجمعيات

اجتماعية، اضافة الى المنظمات والمجالس الطلابية[١٠].

لقد لاحظت قيادة الانتفاضة الفلسطينية الملامح العامة لـ «اللوحة الفلسطينية» واولتها كل اهتمام، وهذا ما بدا واضحاً من خلال الخطاب السياسي ـ الجماهيري الذي وجهته قيادة الانتفاضة، في بياناتها ونداءاتها، الى الطبقات والفئات الاجتماعية في الضفة والقطاع. وبالاستناد الى بيانات قيادة الانتفاضة، يمكن اجمال خط مطالب الانتفاضة في:

١ ـ العمال

- مقاطعة العمل داخل المستوطنات في الضفة والقطاع، والتزام العمال، في المؤسسات والمصانع الاسرائيلية، بأيام الاضراب العام[١١].
- الدعوة الى تشغيل المصانع الفلسطينية، ومنع تنظيم الاضرابات في المشافي[١٢].
- الدعوة الى المقاطعة الشاملة للعمل في المستوطنات، وعدم تفويت أي فرصة للاستعاضة عن العمل في مناطق ١٩٤٨ المحتلة[١٣].

٢ ـ الفلاحين

- القيام باستصلاح الاراضي وزراعتها، ومساندة المناطق المحاصرة، والتأكيد ان «الاضراب لا يعني عدم العمل في زراعة اراضينا»[١٤].
- الدعوة الى تعزيز مفهوم الاقتصاد المنزلي ممارسة، وزراعة الارض، وتربية الدواجن[١٥].
- دعوة اللجان الزراعية الى توسيع نطاق الزراعة والتعاونيات، لتشمل كل «اجزاء وطننا»[١٦].

٣ ـ البرجوازية الوطنية

- المطالبة بمواصلة الاضراب التجاري، مع الالتزام بنظام الفتح الجزئي للمحال التجارية[١٧].
- تأكيد «الاضراب الشامل والجزئي»، وتنظيم حملة من لجان التجار لتحدي قانون الضرائب بحرق اوراق الضرائب والامتناع عن دفعها[١٨].
- تخفيف العبء عن المستأجرين[١٩].
- الطلب الى المؤسسات الوطنية استيعاب المستقيلين من اعمالهم في مؤسسات الاحتلال وتشغليهم في المؤسسات الوطنية[٢٠].
- دعوة المصانع والمؤسسات الوطنية الى مضاعفة انتاجها، واستيعاب المزيد من الايدي العاملة، وعدم حسم اجور ايام الاضراب، أو تقليص الاجور، أو فصل العاملين[٢١].

٤ ـ التوجهات العامة

- «الامتناع عن دفع الغرامات الباهظة، والجائرة، التي تفرضها المحاكم الصهيونية».
- تشجيع الاقتصاد الوطني، ومقاطعة البضائع والسوق الاسرائيلية، والاستعاضة عنها بالبضائع الوطنية البديلة، وتنشيط الاقتصاد المنزلي، وترشيد، وتقليص، الاستهلاك[٢٢].
- الدعوة الى استقالة العاملين في مؤسسات الاحتلال، والاشادة بمن قاموا بهذه الخطوة،

وهدر دماء الذين رفضوا الاستقالة من اعضاء اللجان البلدية والقروية المعيّنة[٢٣].

- دعوة «المهندسين الزراعيين واصحاب المشاتل، وذوي الخبرة والامكانات، الى تقديم كل الدعم، والتوجيه، والارشاد، الى جماهير الفلاحين والمزارعين والعمال المضربين، لتحقيق اقصى درجات الاكتفاء الذاتي، لمواجهة اجراءات التقييد الاقتصادي التي يلجأ اليها الاحتلال»[٢٤].
- الدعوة الى الاستمرار في الترشيد الاقتصادي والاختصار في النفقات[٢٥].
- التوجه نحو «اعادة البيوت المهدومة من قبل الاحتلال»[٢٦].
- الدعوة الى تشكيل لجان التكامل الاسري، «من اجل تدعيم اواصر التعاون والتعاضد الاجتماعي بين اسرنا الميسورة، واسرنا المتضررة»[٢٧].

الانتفاضة واداء القوى الاجتماعية

لقد أخذت قيادة الانتفاضة في توجيه نشاط القوى الاجتماعية في الانتفاضة وفعاليتها على الصعد كافة استناداً الى اوسع المصالح الوطنية شعبية؛ وهذا ما كفل تأييداً واسعاً لمطالب وأهداف الانتفاضة، من جهة، واستعدادات عالية لدى مختلف القوى الاجتماعية للانخراط في انشطة الانتفاضة ضد الاحتلال، من جهة أخرى. والاهم من ذلك كان تحويل اهداف، ومطالب، الانتفاضة الى سياسة يومية يجرى تطبيقها ومتابعتها على الارض، وهو الامر الذي قامت به القيادات الميدانية اليومية في المواقع، حيث يدار الصراع مباشرة مع العدو الصهيوني بشكل خلّاق؛ وهذا ما قامت به اللجان الشعبية للانتفاضة، وهي التعبير المكثف لاداء القوى الاجتماعية. فاللجان الشعبية هي اتحاد لنشطاء القوى الاجتماعية واكثرهم مبادرة، وهي اللجان التي تكوّنت على قاعدة قيادة الانتفاضة واستمرارها في السير نحو اهداف معلنة، ومحددة. وأشار باحث الى ان ظهور هذه اللجان أدى الى صيرورة المجتمع الفلسطيني «مجتمعاً منظماً على الصعيدين، الافقي والعامودي؛ فكل مهنة، وكل قطاع وشريحة، في المجتمع، له لجنته التي تقود تحركه واعماله. فهناك لجان التجار، ولجان المرأة، وهكذا؛ وكل حي ومنطقة، ومخيم، وقرية، له لجانه المتخصصة؛ فهناك لجان للعمل التعبوي والاعلامي، ولجان للاشتباك مع العدو، ولجان للاعتناء بأسر الشهداء وبأسرى الانتفاضة واسرهم؛ وهذه لجان شعبية الطابع واسعة العضوية، ولها أطر وهيئات، وتستند الى المبادرة والعمل الطوعي، وقادتها برزوا ضمن الحي والمخيم، بناء على ممارستهم للمهام المرتبطة باللجان... ان صيغة هذه اللجان، المستندة الى عمل شعبي، وعضوية واسعة النطاق، تسمح لها بايصال قادة جدد، كلما نجح العدو بأسر القادة السابقين؛ وهذه اللجان متجددة بقياداتها، وبأطرها، وبطريقة عملها»[٢٨].

وجنباً الى جنب، كان هذا الشكل التنظيمي الخلاق لاداء القوى الاجتماعية في الانتفاضة يسير مع التكتيكات الصائبة، ليس فقط في جانب اهتمامها بمواجهة الصهيونيين، بسياساتهم وممارساتهم، والرد عليها، بل بالاهتمام بالمصالح اليومية، والآنية، للقوى والفئات الاجتماعية المشاركة في الانتفاضة، واعطاء مشاركتها بعداً مادياً ومعنوياً. ويتبدى ذلك، على نحو خلاق، في ابراز دور الشهداء العظيم في صنع الحدث، والاهتمام بأسرهم، وابداء الاهتمام بالجرحى والمعتقلين، والانتصار للصحافة الوطنية، وللمؤسسات الصحية، وتقدير مساهمة العمال والفلاحين، وتثمين مواقف رجال الشرطة والضرائب والجمارك العرب الذين استقالوا من وظائف الاحتلال، واعلان ايام خاصة بالمبعدين والاسرى، والتجمعات السكنية، مدناً ومخيمات، وتكريم المساجد والكنائس، باعتبارها

مواقع لانطلاق الانشطة الوطنية، والاهتمام بالايام الوطنية، كيوم الكرامة، ويوم الارض، ويوم القدس، ويوم الشهيد. لقد ساهمت تكتيكات كهذه في زيادة اللحمة الشعبية، وتعزيز وحدة البنية الاجتماعية للانتفاضة وأبرزت اجواء من الالفة والتضامن لا حدود لها. وقد زاد في ذلك تجنب الانتفاضة، بقياداتها، الخوض في المهاترات، أو المعارك الجانبية، التي من شأنها تمزيق اللحمة الوطنية للشعب. ووسط هذا كله، كان على الانتفاضة، قيادة وجماهير، ان تحافظ على الثوابت الوطنية، وعلى الاهداف الاساسية في الطريق الى النصر، وتلك هي المعادلة الصعبة التي نجحت الانتفاضة، بقيادتها وقواعدها، في ايجاد حلول ناجعة لما واجهته في السنة الماضية.

العمال والانتفاضة

احتل العمّال موقعاً متميزاً في انطلاقة، وتطور، الانتفاضة في الضفة والقطاع. وبداية، فان اجتياح شاحنة صهيونية لسيارة صغيرة في غزة تسبب في استشهاد اربعة عمال فلسطينيين، كان الشرارة التي اشعلت تظاهرات الانتفاضة، والتي بدأت في جباليا، ثم انتقلت منها الى مخيمات القطاع التي تضم نصف عدد عمال القطاع العاملين في اسرائيل، أو ما يقدر عدده بنحو أربعين ألف عامل.

وبشكل دراماتيكي، تطورت علاقة العمال بالانتفاضة، فامتنع العاملون منهم في المستوطنات والمشاريع الاسرائيلية في الضفة والقطاع عن الذهاب الى اعمالهم، فيما بدأت موجات متتالية من المضربين بالامتناع عن الذهاب الى ما وراء «الخط الاخضر» للعمل في اسرائيل. وحسب أكثر التقديرات رواجاً، فان عدد من يعمل من الفلسطينيين في الكيان الصهيوني يتجاوز الـ ١٢٠ الف عامل؛ ومن هؤلاء، فان ما بين ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة يمتنعون عن الذهاب الى اعمالهم، انتصاراً للانتفاضة[٢٩].

والجانب الآخر في المشاركة العمالية في الانتفاضة ظهر، جلياً، في عملية استنهاض الاقتصاد المحلي، والعمل في مؤسساته واماكن عمله، سواء أكانت مؤسسات صناعية كما في شركة «كولا» في رام الله وشركة السجائر في القدس، أو في ميدان الزراعة. وفي الحالتين كانت هذه المساهمة في اطار المحاولة الباسلة لوضع الاقتصاد الفلسطيني في خندق المواجهة مع اقتصاد الاستيطان، وتدعيماً لنهج المقاطعة التي اختطها الفلسطينيون في مواجهة الاحتلال.

والى جانب المساهمتين العماليتين هاتين في الانتفاضة، فان هناك مساهمة ثالثة تجسدت في المشاركة الفعلية في انشطة الانتفاضة واحداثها، والتي من ابرزها:

- الانخراط في اللجان الشعبية، وفي اللجان المتخصصة والنوعية، والتي كان منها «لجنة الحدادين»، وهي اللجنة التي انيط بها اصلاح ابواب المتاجر والمحال التجارية التي حطمها جنود الاحتلال، في محاولتهم كسر اضرابات التجار في الضفة والقطاع.
- تنظيم التظاهرات الشعبية، والانخراط فيها، والتصدي لجنود الاحتلال، وتنظيم انشطة شعبية أخرى.

وكثير من الدلائل يشير الى الحجم الهائل للمشاركة العمالية في الانتفاضة وانشطتها. ففي تصريح لاحد النقابيين الفلسطينيين، في أيار (مايو) ١٩٨٨، أكد النقابي ان شهداء العمال الفلسطينيين يشكلون نحو ٤٠ بالمئة من اجمالي شهداء الانتفاضة الذين سقطوا حتى اواسط أيار (مايو)[٣٠].

وعدا عن العمال الذين تمّ اعتقال الكثيرين منهم، فقد تم اعتقال عشرات من القادة النقابيين

في العديد من المكاتب النقابية. وقد اشار بيان للاتحاد العام لنقابات العمال، في الضفة، الى دهم قوات الاحتلال لمكاتب نقابات في القدس وطولكرم وقلقيلية، واعتقال كادرات نقابية[٣١].

وأشار اتحاد نقابي آخر، في مذكرة أُصدرت في ايار (مايو) ١٩٨٨، الى خلاصة الاجراءات الاسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين وحركتهم النقابية، فأكد ان عدد شهداء العمال الذين سقطوا في احداث الانتفاضة (حتى تاريخ صدور المذكرة في ايار ـ مايو ١٩٨٨) زاد على ٧٠ شهيداً، اضافة الى جرح المئات، وآلاف تم الزجّ بهم في معسكرات الاعتقال، بينهم الكثيرون من المعتقلين الاداريين، ولم يسلم من حملات الارهاب الصهيوني قياديو الحركة النقابية في مستوياتها المتعددة، بالاضافة الى ما لحق بالعمال الفلسطينيين من عمليات فصل تعسفي من أعمالهم واضطهاد واعتداءات عنصرية[٣٢].

الفلاحون والانتفاضة

واذا كانت للعمال مساهمة بارزة في انتفاضة كانون الاول (ديسمبر)، المستمرة، فان كل سكان الريف الفلسطيني، والفلاحون منهم، وقعت عليهم اعباء اساسية خلال الانتفاضة، وذلك بحكم جملة من الاسباب الموضوعية. فالقرى الفلسطينية، ولا سيما في الضفة، هي واجهة الصراع مع نظام الاستيطان، حيث الاراضي التي يخوض المستوطنون وجهاز الدولة الصهيوني الصراع عليها مع الفلسطينيين، وتتحكم القرى، وبخاصة في الضفة، بأهم الطرق الاستراتيجية[٣٣]. والى جانب ذلك، فالقرية الفلسطينية برزت كخزان غذائي للتجمعات السكانية الفلسطينية في المدن والمخيمات، حيث كانت سياسة التجويع الاسرائيلية والحصار الغذائي المفروض، يمارسان على اوسع نطاق من جانب الاحتلال.

لقد سجلت القرية الفلسطينية دخولاً حذراً في الاحداث في ايام الانتفاضة الاولى. وحتى نهاية كانون الاول (ديسمبر)، لم تنخرط في الانتفاضة سوى عشرين قرية؛ وارتفع العدد في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ الى ٨٨ قرية، ليصل في شباط (فبراير) ١٩٨٨، الى نحو ٢٠٠ قرية؛ وتوالت بقية القرى في الضفة والقطاع في الشهور التالية. واذا كان بعض سكان القرى من العمال، وبخاصة العاملون منهم خلف «الاخط الاخضر»، فالاكثرية من سكان القرى هي من الفلاحين، الذين اضاف دخولهم فعاليات الانتفاضة ونشاطاتها ابعاداً أخرى هامة. فالفلاحون، وابناؤهم (الطلبة والشبيبة)، قاموا بقطع الطرق الواصلة بين المدن والقرى والمخيمات، وبين المستوطنات ومراكز الجيش. وهم، بهذا، شكلوا قوة اعاقة في وجه حركة آلية القمع الاسرائيلية، واعاقوها عن تنفيذ عملياتها القذرة ضد الفلسطينيين في اماكن متعددة؛ بل انهم، وبحكم الانتشار الواسع للقرى الفلسطينية، شتتوا قوات الاحتلال، واضعفوا من فعالياتها، ومن هجماتها المركزة ضد الجماهير المنتفضة. ومن جهة أخرى، فان الفلاحين الفلسطينيين، من ابناء القرى، قاموا بجهد متميز في اسناد الانتفاضة في المدن والمخيمات، وفي اعادة التوازن الى البنية الاقتصادية الفلسطينية تحت الاحتلال؛ اذ انه، وفي اطار حملة القمع الاسرائيلية، تمّ فرض الحصار على مدن ومخيمات واحياء؛ وفي ظل هذا الحصار، نشط الفلاحون من ابناء القرى في تقديم سبل الدعم، لا سيما الغذائي، الى سكان المناطق المحاصرة، وتخفيف ضغط الحصار عليهم.

وسجل الفلاحون الفلسطينيون، في اعادة وانماء الاقتصاد المنزلي، تطوراً بارزاً في سياق الانتفاضة؛ اذ ان ذلك اقام اسساً افضل للصمود، بتوفير الغذاء محلياً بدل الاعتماد على المستورد منه، وهو وفّر فرص عمل لافراد الاسر، ولكثيرين من العمال المضربين عن العمل، الى جانب انه

عزز المقاطعة الاقتصادية للبضائع والسلع الاسرائيلية، وامكن تلبية احتياج بعض الصناعات الوطنية الغذائية[٣٤].

لقد خاضت جماهير الفلاحين في القرى معركة عنيفة ضد مؤسسات الاحتلال وعملائه. فبعد ان طلب من اعضاء المجالس البلدية والقروية، المعيّنين من جانب الاحتلال، الاستقالة، خاضت القرى معركة من أجل تنفيذ ذلك. وحتى نهاية آذار (مارس) ١٩٨٨، فان ٨٨ بالمئة من اعضاء هذه المجالس، ومن المخاتير، قدموا استقالاتهم، فيما اعلن عشرات من عملاء الاحتلال توبتهم في مساجد القرى الفلسطينية، وسلّموا اسلحتهم[٣٥].

وطبيعي انه يترتب على هذا الدور المتميز للفلاحين والقرى الفلسطينية كمّ هائل من الحقد والقمع الاسرائيليين اللذين كان من نتيجتهما دخول قرى فلسطينية التاريخ على طريقة قرى فيتنامية ارتكب فيها الاميركيون مجازر بشعة، واخرى اوروبية ارتكب فيها الفاشيون والنازيون اقل ممّا فعله الصهيونيون في قباطية واذنا وغيرهما من القرى، حيث قتلوا وجرحوا المئات، ودمّروا عشرات البيوت، واعتقلوا المئات من مختلف الاعمار[٣٦].

لقد توالى شهداء القرى الفلسطينية في الشهور الاربعة الاولى للانتفاضة متصاعداً، حيث بلغ عددهم في الشهر الاول ثمانية شهداء، وارتفع في الشهر الثاني الى ٣٢ شهيداً، و٢٨ شهيداً في الشهر الثالث، ثم قفز الى ٤٧ شهيداً في الشهر الرابع. وبذلك وصل عدد الشهداء في القرى الى ١١٥ شهيداً، شكّلوا ٤٣,٣ بالمئة من اجمالي عدد شهداء الانتفاضة في اربعة شهور، البالغ عددهم ٢٦٥ شهيداً.

ونالت القرى الفلسطينية، أيضاً، حظها من جرحى الانتفاضة. ففي أول الفي جريح، كان هناك ٦٩٤ جريحاً؛ وفي الالفين التاليين، بلغت حصة القرى الفلسطينية ٥٩٠ جريحاً آخر. وبذلك بلغت حصة الريف، من أول اربعة آلاف جريح، ١٢٨٣ شخصاً، شكلوا ما نسبته ٣٢,١٥ بالمئة من الاربعة آلاف جريح الاولى[٣٧].

البرجوازية الوطنية والانتفاضة

لقد وجدت البرجوازية الوطنية الفلسطينية في الانتفاضة بغيتها للانتقام من الاحتلال الصهيوني، وهو الذي عمل على تدميرها وتهميش دورها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، في سنوات الاحتلال. وبمجرد اندلاع الانتفاضة، فان البرجوازية الفلسطينية انخرطت فيها مستجيبة لنداءات قيادتها، من ناحية، ومتعاونة مع اللجان الشعبية في تطبيق السياسات اليومية والاجراءات المطلوبة، من ناحية أخرى؛ بل ان الامر تعدى ذلك في حالات متعددة، حيث بادرت فئات برجوازية وطنية بالقيام بخطوات هامة على النحو الذي سنتبيّنه.

ومنذ البداية، انخرطت الفئات التجارية من البرجوازية الفلسطينية في عملية الاضراب العام واسعة النطاق، حيث تمّ غلق المحال التجارية في مدن وقرى مختلفة؛ وتدخلت اللجان الشعبية، فحددت ساعات فتح وغلق المحال التجارية، فاستجاب التجار، طواعية، لهذا الاجراء، الذي كان يهدف الى تحقيق هدفين متكاملين: أولهما تأمين احتياجات الناس من السلع والمواد الاستهلاكية؛ وثانيهما كسر اوامر الاحتلال وقراراته. وبذلك لم تعد سلطات الاحتلال تعرف هل المطلوب كسر اضراب المحال التجارية بفتح ابوابها، ام ان المطلوب غلق هذه المحال ؟

ان التجار، الذين شاهدوا الاحتلال وسلطته القوية يهتزان من اجراءات الانتفاضة

وممارسات الشعب، اخذوا على عاتقهم القيام بخطوات من شأنها اضعاف الاحتلال وتقوية الانتفاضة، فكانت مواقفهم في تنظيم «لجان التجار»، ثم في الامتناع عن دفع الضرائب والرسوم التي يجنيها الاحتلال ويحوّل الجزء الاكبر منها الى جهاز القمع والارهاب الاسرائيلي. واضافة الى ذلك، فان ثمة تجاراً امتنعوا (في اطار المقاطعة) عن التعامل بالسلع والبضائع الاسرائيلية[٣٨]. والاجراء البارز في ممارسات التجار لدعم الانتفاضة تمثل في ما نقله شهود عيان لصحيفة «الدستور» الاردنية من مدينة رام الله، حيث أكدوا ان تجار المدينة كانوا يبيعون الاهالي سلعاً وبضائع بأسعار رمزية، وفي أحيان أخرى « بدون مقابل، مشاركة منهم، في دعم أهل الانتفاضة». وأضاف شهود العيان: «ان العائلات المحتاجة كانت تجد، في الصباح، ما يلزمها من مواد تموينية امام بيوتها، وبعضها يتسلمها باليد، حيث يقوم شبان المدينة بهذه المهمة»[٣٩].

ان الانتفاضة، وهي تتابع تطوراتها، انما كانت ترعى، في آن، كل ما من شأنه ان يعزز صمودها وتصديها للاحتلال . وفي هذا السياق، فان من بين اهدافها الكامنة عملية استنهاض الصناعة الفلسطينية. وقد اكد استنتاج خرج به عدد من رجال الاعمال، في « منتدى الفكر العربي»، في القدس، أواخر تموز (يوليو) الماضي، ذلك بملاحظتهم «... ان حال الصناعة المحلية قد تحسّن مع الانتفاضة». وتتصل ملاحظة رجال الاعمال الفلسطينيين هذه بوقائع محددة، منها ان شركة «سيلفانا» للبسكويت، في الضفة، لم تسرّح اياً من العاملين لديها، وعددهم ٢٥٠ عاملاً. وهناك كل من شركة «كولا» في رام الله، وشركة السجاير في القدس، قامتا بتشغيل عمالهما وردية اضافية. وهناك ضغط على منتجي الالبان، في اريحا وجنين، لتلبية احتياجات السوق، في ضوء المقاطعة العربية للمنتجات الاسرائيلية[٤٠].

ان ذلك يعكس تحوّلات هامة في بنية الاقتصاد الفلسطيني الذي حاول الصهيونيون تدميره. وباستنهاضه لا يتمّ الحفاظ على البنيان العام للاقتصاد الفلسطيني فحسب، وانما يتمّ العمل لتلبية بعض احتياجات السوق الفلسطيني النازع نحو مقاطعة البضائع والسلع الاسرائيلية؛ اضافة الى ان ذلك يلبّي احتياجات تشغيل الايدي العاملة الفلسطينية، سواء تلك التي اضربت عن العمل في سوق العمل الاسرائيلي ومشاريعه، او تلك التي استقالت من العمل في مؤسسات الاحتلال، مثل رجال الشرطة والضرائب واعضاء الادارات المدنية. باختصار، كانت تلك واحدة من المساهمات الفذّة في انشطة الانتفاضة، وفي المحافظة على صمودها ضد الاحتلال وصمودها في وجهه.

لقد استحقت مواقف البرجوازية الوطنية الفلسطينية، ولا سيما مواقف التجار، نقمة الاحتلال عليها، فقامت السلطات باعتقال العديد من التجار، من بينهم ١٤ تاجراً في مدينة القدس تمّ اعتقالهم في نيسان (ابريل) ١٩٨٨؛ كما تم اعتقال رئيس اتحاد التجار في القدس، مصطفى أبو زهرة، في أواخر تموز (يوليو) الماضي، بموجب أمر عسكري موّقع من وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين[٤١].

الفئات المهنية والانتفاضة

وقد برز من بين المساهمين النشطين في الانتفاضة العاملون في الفئات المهنية. بل ان تأكيدات كثيرة افادت بأن هؤلاء يلعبون دوراً قيادياً في الانتفاضة، وهو أمر مرجّح، خاصة وان هذه الفئات تضم اساتذة الجامعات، والاطباء، والمهندسين، والمحامين، والكتاب، والصحافيين، والفنانين، ويمكن ان نضم اليهم رجال الدين، المسلمين والمسيحيين. وباختصار، هؤلاء هم النخبة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وهم القوة الاقدر على قيادة العمل الوطني.

لقد ساهمت هذه الفئات بفعاليات عالية في انشطة الانتفاضة. فعلى صعيد الصحافة، مثلاً، قامت الصحافة الفلسطينية، وللمرة الاولى، بتغطية كاملة لاحداث الانتفاضة، وتطوراتها، وتحليل هذه الاحداث، وتحوّلت الصحف والمجلات والمكاتب الصحافية الفلسطينية، ولاول مرة في تاريخها، الى مصدر للاخبار التي تتزود بها الصحف والمجلات ووسائل الاعلام العالمية، بدلاً من المصادر الاسرائيلية التي كانت وسائل الاعلام الغربية، خاصة، تتزود منها بالاخبار والمعلومات حول الارض المحتلة واحداثها. وقد اشادت وسائل الاعلام العالمية بأداء الصحافة الفلسطينية في الداخل؛ بل ان صحافيين اسرائيليين اكدوا ذلك؛ وقد نقل ايان بليك، في «الغارديان» اللندنية، عن مراسل اجنبي قوله: «ان الجيش الاسرائيلي باعلامه يعمل بشكل سيء، والفلسطينيون يكسبون الحرب الاعلامية؛ انهم يقومون بمهمة ذات كفاءة عالية»[٤٢]. وبطبيعة الحال، فقد كان ذلك من جملة اسباب دفعت الاحتلال الى تشديد هجومه على المؤسسات الاعلامية الفلسطينية، والعاملين فيها، فتمّ اعتقال العديد من الصحافيين، وأُبعد عدد منهم، واغلقت مكاتب صحافية وصحف. وافادت ارقام بأن سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من ٢٥ صحافياً، من بينهم رئيس رابطة الصحافيين العرب، رضوان أبو عياش، الذي اعتقل ادارياً لمدة ستة شهور؛ وتمّ ابعاد عدد كبير من الصحافيين، منهم بشير محمود نافع، من مخيم قلنديا، وعدنان داغر، الذي كان يعمل في «الطليعة» المقدسية.

وترافق قيام الاحتلال بكل ما سبق مع غلق عدد من الصحف والمكاتب الصحافية، مثل المكتب الفلسطيني للخدمات الصحافية، ومكتب غزة الصحافي، اضافة الى صحف «العودة» و «القدس» و«الدرب»؛ كما عُطّلت لفترة صحيفة «الاتحاد» الناطقة بلسان «راكح»، وغيرها[٤٣].

لقد امتد سيف الارهاب ليصل رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، حيث تمّ وضعه في الاعتقال الاداري لمدة ستة شهور، وتمّ غلق المركز لمدة مماثلة، والتهمة ـ كما قالت المصادر الاسرائيلية ـ «امنية»، وهي التهمة عينها التي كان الحسيني بسببها نزيلاً على أحد المعتقلات الاسرائيلية قبل فترة[٤٤].

ان مثالاً آخر لمساهمة المهنيين في الانتفاضة تجسّد في ما قام به الجهاز الطبي الفلسطيني[٤٥]، من أطباء وممرضين وعناصر خدمة في المشافي في الضفة والقطاع، خدمة للمرضى والمصابين، وسط ظروف غاية في الصعوبة وقلة الامكانات. ومجرد قيام جهاز الخدمات الطبية بمهامه كان كفيلاً بتعرضه، وكادراته، لانتقام سلطات الاحتلال وممارساتها الفظة التي صوّرها بيان اصدرته نقابة الاطباء في الضفة جاء فيه: «ان سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي ما زالت تواصل هجماتها البشعة واجراءاتها القمعية ضد ابناء شعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة، والمتمثلة في اطلاق الرصاص على المواطنين العزّل، وعلى الشيوخ والنساء والاطفال الابرياء، وتكسير الاطراف بالعصي ومداهمة المشافي والعيادات الطبية، وهدم البيوت، واقامة المستوطنات، ومصادرة الاراضي». وناشد البيان «جميع الهيئات والمؤسسات وجمعيات حقوق الانسان والمحبّة للعدل والسلام لتقف مع ابناء شعبنا...»[٤٦].

وقد أضاف بيان آخر، اصدره اطباء وممرضون في الارض المحتلة، الى ما سبق انه «تعرض عدد كبير من المؤسسات الصحية للاقتحام؛ كما تعرض عدد من الاطباء والممرضين والممرضات للمضايقات، والمنع من اداء واجبهم الانساني في اسعاف الجرحى، وتعرض بعضهم للضرب والتنكيل الجسدي...»[٤٧].

ولعب المهندسون الزراعيون والاطباء البيطريون، اضافة الى مشاركتهم العامة في

الانتفاضة، دوراً بارزاً في تنمية الاقتصاد المحلي، ولا سيما في الزراعة وتربية الدواجن، وكثيرون منهم وضعوا خبراتهم من أجل استصلاح قطعة أرض، أو ارشاد الفلاحين وغيرهم لزراعة «حدائق النصر» بالخضار والحبوب وغيرها، وتوجيه الاهالي الى تربية الحيوانات الداجنة، من طيور وارانب، لتأمين الغذاء للشعب وهو يواجه اجراءات الردع والارهاب الاسرائيلية.

كذلك، ما كان لرجال الشرطة والجمارك وموظفي الضرائب العرب العاملين في اجهزة الاحتلال ان يستمروا في اعمالهم مع تصاعد الانتفاضة، فاستقالوا من أعمالهم، إمّا مبادرين الى ذلك، وامّا استجابة لدعوة قيادة الانتفاضة. وكان ذلك حدثاً هاماً يعني القدرة الفلسطينية على تفكيك سلطة الاحتلال. وأكثر من ذلك، فان بعضهم اتجه الى العمل في المؤسسات الفلسطينية، او الى الزراعة المنزلية[٤٨].

لقد تمّ ابعاد، واعتقال، الكثيرين من رموز الفئات المهنية. ومن بين من تمّ ابعادهم نائب نقيب المهندسين في غزة، فريج احمد الخيري، وقد أبعد في نيسان (ابريل) ١٩٨٨[٤٩]، في حين تمّ، أواخر تموز (يوليو) الماضي، اعتقال الفنان سهيل خوري، من بيت حنينا، لقيامه بتسجيل اغنيات تمجّد الانتفاضة، وتدعو الى الكفاح المسلح؛ وهو يواجه احتمال الحكم عليه بعشر سنوات سجن، كما ذكرت المصادر الصحفية[٥٠].

وقبل ان نختم هذا القسم من البحث، يمكن ان نتناول مشاركة رجال الدين في الانتفاضة، وهو موضوع في غاية الاهمية. لقد أدت عمليات التحريض من جانب بعض رجال الدين ضد الاحتلال وممارساته الى تجاوز المساجد والكنائس كونها اماكن عبادة فحسب، وصيرورتها مراكز انطلاق للعمل الوطني، وخاصة مساجد غزة، التي زاد عددها في السنوات العشرين الماضية من ٢٠٠ الى ٦٠٠ مسجد، مقابل تطور مساجد الضفة من ٤٠٠ الى ٧٥٠ مسجداً[٥١]. وبفعل عمليات التحريض، انطلقت أوسع التظاهرات الجماهيرية شعبية من مساجد القطاع والضفة. وخلال شهور الانتفاضة، اقتحمت قوات الاحتلال، مرات عديدة، مساجد، بدعوى وجود متظاهرين داخلها؛ كما قامت بابعاد عدد من رجالات الدين، ومن بينهم امام مسجد عزالدين القسّام، في بيت لاهيا، في القطاع، الشيخ عبدالعزيز عودة؛ وتمّ ابعاد امام مسجد خان يونس، الشيخ حسن أبي شقرا[٥٢]؛ وكذلك ابعد الشيخ خليل القوقا، وشيوخ آخرون.

الطلبة والشبيبة والانتفاضة

اسلفنا القول ان عدد الطلبة والتلاميذ في الضفة والقطاع يقارب ربع العدد الاجمالي للسكان. وقد لعب هؤلاء دوراً بارزاً وهاماً في انتفاضات الضفة والقطاع المتلاحقة. وبفعل نشاطاتهم المتتالية، برز الطلبة في طليعة القوى الصدامية مع الاحتلال؛ وظهرت المؤسسات التعليمية، وبخاصة الجامعات، بوصفها معقلاً للنضال الوطني الفلسطيني.

وفي الضفة والقطاع ست جامعات، في بير زيت وبيت لحم ونابلس والخليل والقدس، اضافة الى الجامعة الاسلامية في غزة. وتستوعب الجامعات هذه ما يزيد على ١٦ الف طالب وطالبة. ولعبت الجامعات، منذ تأسيسها بعد الاحتلال، ادواراً هامة في مقاومة الاحتلال وتأصيل الثقافة الوطنية وروح التضامن. واول هذه الادوار تبدى في كون الجامعات مراكز علمية تزود الفلسطينيين تحت الاحتلال بثقافة اكاديمية عليا تمنع مغادرتهم الى الخارج للدراسة، وهي، في الوقت عينه، تعطي اصحاب الاختصاصات الاكاديمية العليا من الفلسطينيين فرصة العمل فيها، وبذلك يوضع حد

لنزف الكادرات المتخصصة من الارض المحتلة. وزاد على ذلك كله، ان هذه الجامعات، بما فيها من اختصاصات وكادرات علمية وثقافية، أشاعت جواً ثقافياً ـ فكرياً ـ تربوياً لا يربّي قيادات فكرية وثقافية فحسب، بل ويخلق جيلاً من المتعلمين تعليماً اكاديمياً يربط بين علومه واحتياجات المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، سواء من خلال العلاقة المباشرة بالقطاعات الشعبية، أو في القيام بخدمات غير مباشرة من اعمال مخابر وابحاث ودراسات متخصصة.

لقد خلقت أوضاع كهذه ارضية لبروز تكافل داخل البنية الطلابية والجامعية، من ناحية، وربطت الجامعات بالمجتمع، من جهة أخرى[٥٣]. وقد هيأت هذه الاجواء لأن تلعب الجامعات، بطلابها واساتذتها، دوراً مميزاً في الانتفاضة الراهنة في الضفة والقطاع. ولئن حاول الاحتلال تعطيل الجامعة عن لعب دورها، كمؤسسة، في مسيرة الانتفاضة، من خلال ايقاف الدراسة، فان المستحيل كان تعطيل الطلبة والاساتذة عن لعب دورهم متعدد المهام ومتنوع المستويات. فهناك قيادات في اللجان الشعبية، وفي القوات الضاربة؛ وهناك كادرات في اللجان المتخصصة، والمنتشرة في كل مكان وموقع؛ هذا اضافة الى ان الجسد الطلابي يشكل الاساس للمتظاهرين، وراجمي الحجارة، ولقاذفي زجاجات المولوتوف[٥٤].

ولخّص احد الباحثين دور الطلبة في الانتفاضة بـ «انهم انخرطوا جميعاً في فعاليات الانتفاضة، ونشاطاتها، وصار لكل اختصاص ميدانه للعمل النشط، بحيث تحقق ذلك الشعار الذي طالما بقي نظرياً وهو ' ربط التعليم بحاجات المجتمع ' : العلوم والثقافة، الصحة والتمريض، الزراعة والاحصاء، الاعلام والاقتصاد، والعلاقات العامة واللغات؛ كل هذه الاختصاصات صار لاصحابها شيء يفعلونه في ظل الانتفاضة الباسلة. وحتى اولئك النفر القليل، والقليل جداً، الذي لم يكن لديه ـ بسبب اختصاصه ـ ما يفعله، وجد طريقه للمساهمة في أحد انشطة الانتفاضة، بما في ذلك كنس الشوارع وتنظيفها، وبناء المنازل التي هدمها الاحتلال، والمساهمة في مواسم جني المحاصيل الزراعية وتوزيعها»[٥٥].

لقد شنّ الاحتلال حرباً شرسة على المؤسسات التعليمية، والجامعات خاصة، فحاصرها، ثم اغلقها؛ وتبع ذلك اعلان الحرب على الطلبة واساتذة الجامعات. واذا كانت لا تتوفر لدينا ارقام بعدد الجرحى والشهداء والمعتقلين من الطلاب، فان لدينا بعض الارقام المتعلقة بمن هم في سن الطلبة من الشباب، وهذه تعطي بعض المؤشرات.

ان غالبية الجرحى من الاربعة آلاف الاولى هم من الشباب الذين في سن الدراسة (٩ ـ ٢٩ عاماً). وفي النسبة، يشكل هؤلاء ٧٥,٣٥ بالمئة من الاربعة آلاف جريح الذين سقطوا في الصدام مع قوات الاحتلال، وعددهم يزيد قليلاً على ثلاثة آلاف جريح من اجمالي الاربعة آلاف جريح[٥٦].

وكما هو الحال بالنسبة الى الجرحى، فان عدد الشهداء الشباب، من اجمالي شهداء الانتفاضة في الشهور الاربعة الاولى، يشكل الاغلبية. فقد كان عدد الشهداء الشباب ١٦٩ شهيداً، تتراوح اعمارهم ما بين ١٠ ـ ٢٩ عاماً؛ ويشكل هؤلاء ٦٣,٧٧ بالمئة من اجمالي عدد الشهداء، البالغ ٢٦٥ شهيداً.

واذا كانت لا تتوفر لدينا احصائيات، أو أرقام، بعدد الجرحى والشهداء من اساتذة الجامعات الذين تعرضوا، بدورهم، لقمع آلة الحرب الاسرائيلية، فان لدينا مؤشراً هاماً الى اضطهاد العدو لاساتذة الجامعات، والمثال من الجامعة الاسلامية في غزة، حيث قام الاحتلال بأبعاد عدد من

مدرسي الجامعة حتى نهاية تموز (يوليو) الماضي، ومن بين هؤلاء عمداء كليات الجامعة. وقد اوضح نائب رئيس الجامعة، د. صيام، ان عدداً من الاساتذة المبعدين غادر الى القاهرة، واتجه الباقي الى الاردن[٥٧].

ومثلما قام الاحتلال بتوجيه حقده الى اساتذة الجامعات ـ كما في مثال الجامعة الاسلامية ـ فقد وجه حقده الى اساتذة المدارس. وفي مثال محدد، فان سلطات الاحتلال قامت بتسريح مئات المدرسين الفلسطينيين في القدس، في مطلع ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨. وحتى تضمن عدم صدور ردة فعل عنيفة على اجراءاتها، اجّلت افتتاح العام الدراسي حتى وقت آخر[٥٨].

النساء والانتفاضة

وعلى الرغم من ان السمة العامة للمجتمع الفلسطيني، في الضفة والقطاع، هي مجتمع تقليدي، تحتل فيه المرأة مكانة أقل من الرجل، ومستوى أقل في نشاطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فان تطورات الانتفاضة، ومجريات احداثها، حملت مفاجأة بصدد موقع المرأة ودورها في المجتمع، من ناحية، ومشاركتها في الانتفاضة، حيث تقدمت المرأة لتلعب دوراً لا يقل أهمية عن دور الرجل، بل يمكن القول ان دور المرأة تميز في احيان كثيرة. فالمرأة التي وضعت كل امكاناتها، وطاقاتها، في فعاليات الانتفاضة، انخرطت، منذ البداية، في اللجان الشعبية، الى جانب القيام بتشكيل لجان نسائية. وفي كل الحالات، فان الاطارات الجديدة، المشتركة والخاصة، للنساء الفلسطينيات عملت الى جانب الاطارات القديمة من الاتحادات النسائية والجمعيات في تنظيم عمل المرأة في الانتفاضة[٥٩].

وتبدى ابرز مساهمات المرأة في تنظيم التظاهرات، والاشتباك مع جنود الاحتلال وشرطته، والمساعدة في عمل اللجان المتعددة لتأدية مهامها في مختلف المواقع والمستويات. وفي الواقع، ان هذه المساهمات لا يمكن وصفها بأنها مساهمات خاصة بالنساء. وبهذا المعنى، فهناك نوعان من المساهمات؛ الاول مساهمة النساء في اطار المساهمة الشعبية العامة، كما مرّ معنا؛ والثاني مساهمة خاصة بالنساء الى حد بعيد، ابرزها مشاركتهن في الانشطة الصحية، والطبية، للانتفاضة، اضافة الى المشاركة الهامّة في الموضوعات الدعاوية ـ الاعلامية، سواء أكانت في الاتصال بالوفود التي زارت الضفة والقطاع[٦٠]، او في تنظيم عمليات الاعتصام في مقارّ المنظمات الانسانية والدولية في الارض المحتلة.

ان المساهمة الواسعة للمرأة الفلسطينية في الانتفاضة برزت في مختلف الانشطة، وبدا القمع الاسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات بسبب ذلك تحصيل حاصل. فقد تمّ اعتقال مئات النساء. وقد سجّلت الانتفاضة الفلسطينية قيام سلطات الاحتلال باعتقال اول مواطنة فلسطينية اعتقالاً ادارياً، وهي مريم اسماعيل، من قرية الخضر، قضاء بيت لحم، وذلك اعتباراً من ١٩٨٨/٣/٢٥؛ وكانت مريم اسماعيل اعتقلت مرات عدة قبل ذلك[٦١].

وبسبب الهجمات المتتالية لجنود الاحتلال على النساء الفلسطينيات، فقد تراوحت نسبة النساء الجرحى من الاربعة آلاف جريح الاولى (٢٤,٥٥ بالمئة)؛ وهذه النسبة تعادل ٩٨٢ جريحاً من أصل الاربعة آلاف جريح الاولى[٦٢].

والى جانب الجرحى من النساء، فقد ادّت ممارسات جنود الاحتلال ضد النساء الفلسطينيات الى اجهاض ١٤٥ سيدة فقدن اجنّتهن بسبب عمليات الضرب، أو استنشاق الغاز السام، او

المسيل للدموع، وتعرّضت حياة الكثيرات من النسوة لخطر الموت[٦٣].

وقد أشارت مصادر م.ت.ف. في منتصف تموز (يوليو) الماضي، الى ان عدد النساء اللواتي أجهضن، حتى أواسط تموز (يوليو) ١٩٨٨، بلغ ١٧٠٠ سيدة في الضفة والقطاع[٦٤].

أما شهيدات الانتفاضة من النساء، فقد بلغ عددهن، خلال الشهور الاربعة الاولى من الانتفاضة، ٤٠ شهيدة، يشكلن ١٥ بالمئة من اجمالي شهداء الانتفاضة حتى ٧/ ٤/ ٢١٩٨٨. وكانت اعدادهن موزعة على الشهور تباعاً، عشر شهيدات للشهر الأول، و١٤ للشهر الثاني، وسبع للشهر الثالث، وتسع للشهر الرابع[٦٥].

استنتاجات

نخلص الى ان هذه البنية هي بنية شعبية بكل معنى الكلمة. وبهذا المعنى، فانها تعكس مشاركة مختلف الطبقات والفئات في المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتفاعلها مع مقدمات الانتفاضة، وتطوراتها، واهدافها العامة. ذلك ان المواجهة المتصاعدة، والصراع المتنامي بين المجتمع الفلسطيني والوجود الاستيطاني اليهودي في الضفة والقطاع خصوصاً، يشترك فيه من الجانب الفلسطيني معظم الفلسطينيين، ان لم نقل كلهم، ويواجهون فيه ادوات الدولة ـ الكيان والمستوطنين اليهود.

ومع تأكيد الاطار العام السابق، نشير الى مجموعة من الاستنتاجات العامة لبحثنا، وفي مقدمها:

١ ـ ان الطبقات الاجتماعية الرئيسة، في الضفة والقطاع، اشتركت، بهمّة عالية، في الانتفاضة؛ وانه اذا كان لا بد من تمايز في مشاركة كل طبقة، فان التمايز الاساسي يستمد وجوده من حجم، ووزن، كل واحدة من الطبقات الثلاث، مقارنة بالطبقتين الأخريين.

٢ ـ وفي مقدّم الطبقات الرئيسة، برزت الطبقة العاملة، وهي القوة الاكبر، والاهم، في التركيبة الاجتماعية ـ السكانية في الضفة والقطاع؛ اذ يزيد عدد المنضوين في اطارها على سدس السكان، وهم يتوزعون على التجمعات السكنية الرئيسة الثلاثة (مدن، قرى، مخيمات)، اضافة الى توزع المنضوين في اطارها على مختلف الفئات العمرية. وعلى الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جسّد انخراط العمال في الانتفاضة أهمية ذات طابع استراتيجي.

٣ ـ والفلاحون الفلسطينيون، وان كانوا اقل انتشاراً في التجمعات السكنية، بسبب تمركزهم في الريف، فان مشاركتهم في الانتفاضة ذات أهمية استثنائية. فقد اعطوا الانتفاضة ابعاداً اخرى عمّا كان لها ان تحوزها لولا انخراطهم المبكر، الواسع فيها. وفي مقدم هذه الابعاد موضوع انتشار الانتفاضة وامتدادها، مكاناً وزماناً، وتعزيز اركان صمودها الاقتصادي باطلاق الاقتصاد الزراعي من قمقمه.

٤ ـ والبرجوازية الفلسطينية، التي اضعفها الاحتلال، وجدت نفسها في الخندق المواجه للاحتلال، فانضمت الى الانتفاضة وتفاعلت معها؛ بل انه حتى الفئات التي كانت تبدي قدراً من التفاهم مع الاسرائيليين، تركت خياراتها هذه جانباً، وانخرطت في كثير من فعاليات الانتفاضة، والتي يتقاطع بعض اجراءاتها مع مصالح سياسية واقتصادية للبرجوازية الوطنية.

٥ ـ وبطبيعة الحال، فان مواقف، وممارسات، الطبقات الاجتماعية تركت بصماتها المباشرة على الفئات، والتي يتوزع جسدها على هذه الطبقات، مع اضفاء بعض الخصوصيات على كل فئة.

٦ ـ والفئات المهنية التي تنتمي غالبيتها الى البرجوازية الوطنية، هي الاكثر امكانية وقدرات على قيادة الانتفاضة. ويقودنا هذا القول الى ان كثيرين منها ـ كما هو مفترض ـ يقودون، او يشاركون، في قيادة الانتفاضة، وثمة مؤشرات الى ذلك.

٧ ـ والطلبة، بحجمهم الهائل، وانتشارهم في كل الانحاء، اضافة الى مواصفات اخرى، ظهروا باعتبارهم قوة الصدام الاساسي، وذراع الانتفاضة الضاربة، وجسدها. واذا كان هؤلاء يتوزعون على مختلف الطبقات، فغالبيتهم من ابناء العمال والفلاحين في الضفة والقطاع.

٨ ـ اما نساء الضفة والقطاع، فقد كُنَّ مفاجأة الانتفاضة، لجهة حجم وفعالية مشاركتهن وحماسهن عالي المستوى، ممّا عكس التطوّر الهائل في مستوى وعيهن السياسي، واستعدادهن لأن يلعبن، من الآن فصاعداً، دوراً أكبر في العمل الوطني الفلسطيني.

ان الاختصار الشديد لوصف البنية الاجتماعية للانتفاضة يكمن في وصفها بأنها «انتفاضة الشعب». وليس أدل على ذلك من توجه القمع الاسرائيلي الدموي الى الفلسطينيين، الذين سقط منهم حتى اواسط تموز (يوليو) الماضي، ٣٨٦ شهيداً؛ كما اصيب عشرة آلاف شخص بجراح مختلفة، و٣٤٠٠ اصيبوا بكسور، وتعرّضت ١٧٠٠ سيدة للاجهاض، وذلك حسب ما أعلنته مصادر رسمية في م.ت.ف.(٦٦).

---

(١) ايوب توفيق، «دور المخيم في حركة النضال الفلسطيني»، **القبس** (الكويت)، ١٣/٦/١٩٨٨.

(٢) الكسندر شولتس وآخرون، **الفلسطينيون عبر الخط الاخضر**، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، كتاب الفكر ٦، الطبعة الاولى، ١٩٨٦، ص ١١٨ ـ ١٢١؛ وأيضاً توفيق، **مصدر سبق ذكره**.

(٣) انظر سليم الجندي، «سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية وآثارها على الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦.

(٤) د. حسن صالح، «الشعب الفلسطيني في المناطق العربية المحتلة العام ١٩٦٧»، **شؤون عربية**، العدد ٤٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، ص ٥٣.

(٥) الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(٦) شفيق الغبرا، «الانتفاضة الفلسطينية؛ اسبابها، آلية استمرارها، واهدافها»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١١٤، ٧/١٩٨٨، ص ٦٤ ـ ٦٦.

(٧) **المجموعة الاحصائية الفلسطينية**، دمشق: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٨٢، ص ٦٢ ـ ٩٧.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) انظر **صامد الاقتصادي** (عمّان)، العدد ٥٥، أيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٥، وبخاصة الصفحات ٤٤ و٥٦ و٦١.

(١٠) ويشير د. الغبرا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦، الى ان هناك ١٦٦ جمعية مختلفة تعمل في الضفة وحدها، ويتفرع من هذه الجمعيات ٤٢٨ مؤسسة تقدم خدماتها الى ما يزيد على ٦٨ ألف مواطن.

(١١) **بيان القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة**، (في ما بعد ق. و. م.)، الرقم ٢٦، **الحرية** (نيقوسيا)، ١٤/٢/١٩٨٨.

(١٢) **السفير** (بيروت)، ٢/٣/١٩٨٨.

(١٣) بيان ق. و. م. الرقم ١٦، **النداء** (بيروت)، ٣/٤/١٩٨٨.

(١٤) بيان ق. و. م. الرقم ١٢، **المصدر نفسه**، ٢/٤/١٩٨٨.

(١٥) بيان ق. و. م. الرقم ١٣، **المصدر نفسه**، ١٤/٤/١٩٨٨.

(١٦) بيان ق. و. م. الرقم ١٤، **المصدر نفسه**، ٢١/٤/١٩٨٨.

(١٧) بيان ق. و. م. **القبس** (الكويت)، ١٩٨٨/٢/١.

(١٨) بيان لجنة المتابعة، **الوطن** (الكويت)، ١٩٨٨/٢/٨.

(١٩) بيان ق. و. م. الرقم ٦، **الحرية**، ١٩٨٨/٢/١٤.

(٢٠) بيان ق. و. م. الرقم ١٢، **النداء**، ١٩٨٨/٤/٢.

(٢١) بيان ق. و. م. الرقم ١٣، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٤/١٤.

(٢٢) بيان ق. و. م. الرقم ٦، **الحرية**، ١٩٨٨/٢/١٤.

(٢٣) بيان ق. و. م. الرقم ١٢، **النداء**، ١٩٨٨/٤/٢.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) بيان ق. و. م. الرقم ١٤، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٤/٢١.

(٢٦) بيان ق. و. م. الرقم ١٥، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٤/٣٠.

(٢٧) بيان ق. و. م. الرقم ١٦، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٥/١٢.

(٢٨) د. الغبرا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١.

(٢٩) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٢.

(٣٠) انظر «قائد نقابي يتحدث»، **النداء**، ١٩٨٨/٥/٢٢.

(٣١) **صوت الوطن** (دمشق)، اواسط نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

(٣٢) مذكرة الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، **الحرية**، ١٩٨٨/٥/٢٩.

(٣٣) انظر د. عبدالرحمن الشرنوبي، «جيواستراتيجية الانتفاضة الفلسطينية»، **القبس**، ١٩٨٨/٣/١٣.

(٣٤) انظر «محور الاقتصاد المنزلي في زمن الانتفاضة»، **الهدف** (دمشق)، ١٩٨٨/٨/٢٨.

(٣٥) **القبس**، ١٩٨٨/٣/٢٧.

(٣٦) نقلت **القبس** سلسلة من التحقيقات عن القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية تحت الاحتلال، كتبها حافظ البرغوثي ونشرت على حلقات. انظر مجموعة منها نشرت في آب (اغسطس) ١٩٨٨؛ كذلك تصدت **الوطن** الكويتية لمهمة مماثلة، وهناك تحقيق هام عن قرية اليامون في الضفة، تم خلاله تصوير حياة القرية في ظل الانتفاضة. انظر «اليامون كسرت حاجز الموت رغم الحصار»، **الوطن**، ١٩٨٨/٨/٢٢.

(٣٧) اسامة خالد، «قراءة في ثاني مئة شهيد وألفي جريح»، **الهدف**، ١٩٨٨/٥/١.

(٣٨) **القبس**، ١٩٨٨/٣/٢٧.

(٣٩) **الوطن**، ١٩٨٨/٥/٢٠.

(٤٠) اندرو وايتلي، «كفاح رجال الاعمال في الضفة الغربية»، **الوطن**، ١٩٨٨/٨/١؛ نقلاً عن **الفايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر. وتتضمن المقالة اشارات وتفاصيل هامة عن مواقف رجال الأعمال الفلسطينيين.

(٤١) **السياسة** (الكويت)، ١٩٨٨/٨/١.

(٤٢) **الرأي** (عمّان)، ١٩٨٨/٢/١٦.

(٤٣) محمد مشارقة، «واقع الصحافة والصحافيين الفلسطينيين في الارض المحتلة»، **الوطن**، ١٩٨٨/٧/١٨.

(٤٤) **السياسة**، ١٩٨٨/٨/١.

(٤٥) انظر فايز ساره، «جهاز الخدمات الطبية والانتفاضة»، **بلسم** (نيقوسيا)، العدد ١٦٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨.

(٤٦) نص البيان في **القبس**، ١٩٨٨/٢/٩.

(٤٧) انظر نص البيان في **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٤/١١.

(٤٨) انظر غلين فرانكل، «استقالات رجال الشرطة في المنطقة المحتلة»، **الرأي**، ١٩٨٨/٣/٢١؛ نقلاً عن **الواشنطن بوست**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٤٩) **السفير**، ١٩٨٨/٤/١٢.

(٥٠) **السياسة**، ١٩٨٨/٨/١.

(٥١) انظر هالة مصطفى، «التيار الاسلامي في الاراضي المحتلة»، **المستقبل العربي**، العدد ١١٢، تموز (يوليو) ١٩٨٨، وبخاصة ص ٨١.

(٥٢) **السفير**، ١٩٨٨/٤/١٢.

(٥٣) انظر د. فضل مصطفى النقيب، «الاقتصاد السياسي للانتفاضة»، **القبس**، ٢٨ - ١٩٨٨/٣/٢٩، (حلقتان، وبخاصة الحلقة الاولى).

(٥٤) د. الغبرا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ - ٦٦.

(٥٥) **المصدر نفسه**.

(٥٦) خالد، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٧) **السياسة**، ١٩٨٨/٨/١.

(٥٨) **الوطن**، ١٩٨٨/٩/٢.

(٥٩) **البيان** (دبي)، ١٩٨٨/٢/٢٥.

(٦٠) **الحرية**، ١٩٨٨/٣/١٣.

(٦١) انظر «الانتفاضة دفعت المرأة الى مقدم المعارك»، **صوت الشعب** (عمّان)، ١٩٨٨/٦/٦.

(٦٢) خالد، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٣) **المصدر نفسه**.

(٦٤) نشرت **بلسم** في اعدادها: آذار (مارس) ونيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩٨٨ وما بعدها قائمة باسماء النسوة الفلسطينيات اللواتي اجهضن بفعل الضرب من جنود الاحتلال، او بفعل الغازات التي يطلقها الاحتلال في كل مكان.

(٦٥) **الوطن**، ١٩٨٨/٧/١٦.

(٦٦) **المصدر نفسه**.

القضية الفلسطينية وتطوّر مفهوم «الخيار الاردني»

محمد خالد الأزهري

من النادر ان يتحدث المعنيّون بتسوية القضية الفلسطينية دون المرور بنقاط تتعلق بالمتغير الاردني. ومتابعة التاريخ السياسي للقضية تبرز الى أي مدى كان الارتباط بين التطورات السياسية في فلسطين ونظيرتها في شرق الاردن؛ كما تبرز كيف ان التحدث حول ما اصطلح على تسميته، في السنوات الاخيرة، بـ «الخيار الاردني»، هو، في واقع الامر، حديث قديم، تواكب ميلاده مع بدايات القضية ذاتها. وهذا البحث يجتهد في التنقيب عن جذور هذا الخيار، والمعاني المختلفة التي أخذها، والاطراف التي تبنّته عبر مراحل مختلفة.

أولاً: المفهوم البريطاني لـ «الخيار الاردني»

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت بريطانيا أكثر الدول الاستعمارية انشغالاً بمستقبل المشرق العربي. وضمن رؤيتها، التي تحددت في اطار مصالحها الذاتية، تطلعت السياسة البريطانية الى ربط فلسطين وشرق الاردن بنفوذها. ومع ان ذلك توجه بريطاني سابق على نهاية الحكم العثماني في المنطقة، الّا انه أصبح موثّقاً بمعاهدات مع الاقران الاستعماريين، في أثناء الحرب العالمية الاولى، وبعد انتهائها بوقت قليل. وفي ذلك الحين، لم يكن التصور البريطاني ثابتاً، في ما يتعلق بمصير شرق الاردن، في مختلف المراحل، وهو أمر لم ينطبق على الحالة الفلسطينية في غرب النهر، حيث كان مستقبل فلسطين ثابتاً، نسبياً، في المشروع البريطاني، ويدور حول ضرورة تهويدها، ومنعها من الاستقلال في اطار عربي، ما أمكن الى ذلك سبيلاً.

في المرحلة السابقة على الحرب العالمية الاولى، وفي معرض الدراسات التي قام بها فنيون بريطانيون لصالح حكومتهم، قدم لورنس اوليفانت خطة لتكوين مستعمرة يهودية صغيرة في اطار الدولة العثمانية، ويحكمها موظف تركي. واقترح ان تقع تلك المستعمرة في شرق الاردن، وان يكون المشروع تابعاً لشركة صغيرة تشرف عليها شركة الهند الشرقية. ورأى اوليفانت ان يتم شراء الاراضي المطلوبة من الحكومة العثمانية مباشرة. وحين تقدم بخطته الى رئيس الوزراء البريطاني، في العام ١٨٧٩، نالت الخطة استحسان الحكومة، بما في ذلك أمير ويلز (الملك ادوراد فيما بعد)[١].

وبانتهاء الحكم التركي فعلياً، وسقوط شرق الاردن في حوزة الحلفاء، صنّف شرق الاردن منطقة هامّة للمصالح البريطانية. ويمكن ايجاز عوامل أهميتها في: ضمان الطرق المؤدية الى الوجود البريطاني بين مصر وقناة السويس غرباً والمصالح البريطانية في الموصل وحتى الهند شرقاً؛

وضمـان الامن في فلسطين غرب النهر والتي صار من المتيقّن دخولها في اطار المشروع البريطاني لانشـاء «الوطن القومي» لليهود، بعد تصريح بلفور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧؛ والاهتمام بالثروة المعدنية (الفوسفاتية منها بوجه خاص للزراعة البريطانية)[٢].

وفي سياق البحث عن أهمية شرق الاردن للمصالح البريطانية، كثر الحديث عن رغبة بريطانيا في الاحتفاظ به، كمكان يلجأ اليه الفلسطينيون، في حال تنفيذ المشروع البريطاني ـ الصهيوني لتهويد فلسـطين. وهـو حديث يجعـل من «الخيـار الاردني»، في المفهـوم البـريـطاني، جزءاً من خيارها الاستـراتيجي تجـاه فلسـطين منذ وقت مبكر. ولهذا، فقد استثنيت منطقة شرق الاردن من صك الانتداب على فلسطين في العام ١٩٢٢. ويعتمد هذا الحديث، في جانبه الاكبر، على ما وقع، بالفعل، عقب العام ١٩٤٨، حين لجأ السواد الاعظم من الفلسطينيين الى شرق الاردن، بينما يرى البعض ان ذلك التوجه البريطاني هو توجه موثّق في اشارة للسير كيركبراید، المعتمد البريطاني في الكرك، العام ١٩٢١، ذكـر فيهـا «ان خطة بريـطانيـا كانت ان يبقى شرق الاردن مكـان احتياط للفلسطينيين المهجـرين». وكـذلك في قول آخر لكريستوفر سايكس، ذكر فيه ان «هذه الخطة غير موثقة في مادة منشورة، ولم تذهب الى أبعد من المحادثات الشفهية [بين تشرشل والامير عبدالله بن حسين]، ولكن وجودها ليس موضع شك»[٣].

لقد وقفت هذه العوامل خلف انشاء كيان عربي منفصل عن فلسطين شرق نهر الاردن وتابع للنفوذ البريطاني، تحت امارة عبدالله بن حسين، بدءاً من العام ١٩٢١. ويمكن ان يضاف اليها ما ذكره كارل بروكلمان من ان «انشاء ذلك الكيان مثّل فرصة مناسبة، استطاعت بها بريطانيا ان تصرف انظار العالم العربي عن نكثها بما قدمت من وعود الى حسين بن علي [في] أثناء الحرب العالمية الاولى»[٤].

استقر رأي الساسة البريطانيين على هذا الخيار لمصير شرق الاردن، وبدأت الطقوس التنفيذية تشق طريقها نحوه في مؤتمري القاهرة والقدس (اللذين عقدا في آذار ـ مارس ١٩٢١)، حيث قررت بريطانيا وضع شرق الاردن تحت امارة عبدالله، الذي كان حطّ في شرق الاردن قادماً من امارة الحجاز قبل ذلك ببضعة شهور (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٢٠). وقد أوضح وزير المستعمرات البريطاني آنـذاك، ونستون تشرشل، في مؤتمر القدس المذكور، ان الهجرة اليهودية والسياسة التي يفرضها تصريح بلفور لن يطبقا على امارته[٥]. ويجدر بالذكر ان الامير اقترح، في ذلك الحين، ان يمتد نطاق امارته لكي يشمل فلسطين الى جانب شرق الاردن، وذلك ـ حسب رأيه ـ للتوفيق بين العرب واليهود[٦]. وهو اقتراح رفضه تشرشل منذ أول اجتماع في مؤتمر القدس؛ وبشكل قاطع، اقتنع الامير بألّا يجدد مطلبه في الاجتماعات التالية[٧].

وقبل ان يقر نص صك الانتداب على فلسطين وشرق الاردن من قبل عصبة الامم في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، أصدرت السلطات البريطانية، في الاول من الشهر عينه، «مرسوم تعيين حدود فلسطين لعام ١٩٢٢» الذي عين الحدود الفلسطينية مع شرق الاردن بشكل شبه دقيق[٨]. وعلى ذلك، فمن المشكوك في صحته ما ذكره ليوبولد امري، الذي كان مساعداً لسكرتير الحكومة البريطانية في وقت لاحق لصدور تصريح بلفور، من ان التصريح كان يعني، عند صدوره، ان شرق الاردن يقع ضمن فلسطين التي ينطبق عليها التصريح[٩]. فتعيين الحدود في العام ١٩٢٢، ورفض الجمع بين شرق النهر وغـربـه تحت امـارة عبـدالله من قبـل (١٩٢١)، ثم تجديد بريطانيا لذلك الرفض في نهاية العام

١٩٢٢[١٠]، وكذلك طوال فترة العشرينات؛ كل هذا كان يعني ان الدبلوماسية البريطانية قد حسمت خيارها بشأن شرق الاردن وسياستها تجاهه بشكل محدد، وبالاسلوب الذي بدأته، وهو تأسيس الامارة الاردنية وعدم انطباق تصريح بلفور عليها. ويتأكد هذا الفهم في ضوء حقيقة أخرى، هي ان المنظمة الصهيونية قد احتجت على اجراءات تعيين الحدود الاردنية ـ الفلسطينية في أكثر من مناسبة، وادّعت بأن شرق الاردن ليس الاّ «أرض ـ اسرائيل الشرقية»، ويجب ان يكون مشمولاً في المنطقة المخصصة لاقامة الوطن اليهودي. ولكن الحكومة البريطانية رفضت تلك الاحتجاجات، وحرصت، بحزم يكاد يكون قاطعاً، على منع أي تسلل صهيوني الى شرق الاردن خلال فترة الانتداب بأكملها[١١].

تدل الوقائع، اذاً، على ان التوجه البريطاني نحو شرق الاردن، وهو ما يمكن تسميته بالمفهوم البريطاني للخيار الاردني، قد احتفظ بثبات لا يقبل الشك منذ مطلع العشرينات وحتى منتصف الثلاثينات. وان هذا التوجه قد قام على عمادين: احدهما، عزل شرق الاردن عن المشروع الصهيوني في فلسطين؛ والآخر، الاحتفاظ به تابعاً لخطوط السياسة البريطانية ومصالحها الذاتية في ذلك الحين.

غير ان سنوات منتصف الثلاثينات، بما شهدته من تعقّد المسألة الفلسطينية، وهي المسألة التي شكلت أحد أهم محددات السياسة البريطانية في شرق الاردن، أنذرت بمسار جديد لهذه السياسة، ومن ثمّ بتغيّر في المفهوم البريطاني للخيار الاردني. فقد تصاعد الصدام الفلسطيني ـ البريطاني في العام ١٩٣٦، بشكل لم يسبق له مثيل. وفي خضم ذلك الصدام، أضحى على السياسة البريطانية ان تعيد حساباتها تجاه خارطة شرق الاردن ومسألة «الوطن القومي» اليهودي في فلسطين. وبعبارات أخرى، بدأت السياسة البريطانية تربط بين التسوية النهائية لقضية فلسطين وبين رسم خارطة جديدة لفلسطين وشرق الاردن، بحيث يتحقق من ذلك اقامة دولة يهودية، من جهة، وتدويل اجزاء من فلسطين، من جهة ثانية، وضم الاجزاء المتبقية من فلسطين الى شرق الاردن، من جهة أخيرة. وتكمن الارهاصات غير الرسمية لهذا التوجه البريطاني في مشروع التقسيم الذي اقترحته، وروجت له، في العام ١٩٣٥ الكاتبة البريطانية ستيورات أرسكين[١٢]؛ ثم أصبح الامر شبه رسمي، عندما اقترحته «لجنة بيل» في تقريرها المرفوع الى الحكومة البريطانية العام ١٩٣٧؛ وأضحى رسمياً عندما أعلنت الحكومة تبنيها لما ورد في تقرير بيل، في تموز (يوليو) من العام عينه[١٣]. واذا كان ذلك التوجه رفض على الصعيد الفلسطيني، فانه دغدغ الحلم السابق للامير عبدالله في توسيع منطقة حكمه غرب نهر الاردن، حيث الثراء والخصب. ولهذا وجدت السياسة البريطانية الجديدة، الخاصة بالتقسيم، صدى طيباً لديه، وعلّل ذلك بأنه الحل الوحيد القابل للنفاذ، وانقاذ ما يمكن انقاذه من فلسطين، وانه يقوّي العرب، ويعزز أهليتهم للصمود، ويعتبر خطوة على طريق الوحدة العربية؛ بينما ارجع المندوب السامي البريطاني موافقة الامير الى اسباب شخصية تخص الامير نفسه[١٤].

على أي حال، فان خيار تقسيم فلسطين الى دولتين، احداهما يهودية والاخرى عربية تضم شرق الاردن مع ما يتبقى من فلسطين، بقي قيد النظر البريطاني، حتى تمّ تقسيم فلسطين بشرعية دولية معينة ـ ليس هذا مجال البحث في صحتها ـ العام ١٩٤٧، وعندما ضم الملك عبدالله فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) الى مملكته، في العام ١٩٥٠، كانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة، الى جانب باكستان، التي اعترفت بشرعية ذلك الضم، ولم يصدر عن أية دولة أخرى مثل هذا الاعتراف، الى ان قامت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧[١٥].

ثانياً: الصهيونية و«الخيار الاردني»

كان لشرق الاردن حضوره الدائم لدى الصهيونية، فكراً وحركة. ولذلك أخذ مفهوم

«الخيار الاردني» أكثر من معنى ودلالة. وهذه المعاني والدلالات حددتها ظروف كل مرحلة من المراحل التي مرّ بهـا المشروع الصهيـوني، والمنطلقات التي تبنتها القيادات والتيارات الصهيونية في هذه المراحل. وبصفة عامّة، يثار الحديث عن هذا الخيار في أكثر من مناسبة. حيناً عند الاشارة الى الحدود «التاريخية» و«التوراتية» لاسرائيل الكبرى، وحيناً عند تعيين الحدود التي كان يعنيها تصريح بلفور، واحياناً بحجة الاعتبارات والمقتضيات الاقتصادية للدولة الصهيونية، أو الحدود الآمنة لهذه الدولة، وكذلك عند التحدث عن أسلوب تسوية القضية الفلسطينية.

في البداية، كان برنامج «اسرائيل الكبرى»، طبقاً لتوجهات هرتسل، يتضمن شرق الاردن الى جانب فلسـطين، أو كما حدد في رسالة وجّهها الى أحد اصدقائه، في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٩٩، «فلسطين والاراضي المجاورة لها»، وذلك على اعتبار انه «لا يمكن ايواء عشرة ملايين يهودي في أرض مساحتها ٢٥٠٠٠ كيلو متر مربع»[١٦].

وعقب وفاة هرتسل، تابع أغلب مفكري الحركة الصهيونية وأدبائها الاهتمام بوادي الاردن. وخير من مثّل ذلك الاهتمام صمويل هيلل ايزاكس، الروسي الاصل، الذي كتب، قبيل وفاته في العام ١٩١٧ بشهور، دراسة عن حدود اسرائيل، قدمت الى المؤتمر الصهيوني الاميركي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. وتضمّنت الدراسة تفصيلات عن مستويين من الحدود؛ مستوى اقصى، يشمل المنطقة الممتدة من النيل الى الفرات؛ ومستوى أدنى، يراوح حول ضفتي نهر الاردن ولبنان كله وجزء من سوريا[١٧]. وقد اثرت دراسة ايزاكس، بشدة، في نص المذكرة التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية، في الثالث من شباط (فبراير) ١٩١٩، الى المجلس الاعلى للسلم، المنعقد في باريس؛ وفيها اشتملت خارطة اسرائيل المبتغاة على الجانب الاكبر من شرق الاردن (المعروفة حالياً) الى جانب فلسطين، في المساحة ما بين غرب خط سكة الحجاز حتى البحر المتوسط[١٨]. وعلّلت المنظمة الصهيونية مطالبها بضرورة تأمين الموارد الاقتصادية لفلسطين، وبخاصة للتوسع في زراعة الحبوب، والتوسع في استيعاب المهاجرين اليهـود. وقـد أيّد أول مندوب سامٍ بريطاني في فلسطين، هربرت صمويل، ذلك المفهوم الصهيوني لاسرائيل ومبرراته، باعتبار ان استيعاب فلسطين للمهاجرين اليهود يعني عدم الاستغناء عن المنطقة الخصبة شرق نهر الاردن. وكان صموئيل من مدرسة تؤيد التوجهات الصهيونية نحو شرق الاردن، على خلاف موقف حكومته في ذلك الحين[١٩].

وبين العامين ١٩١٧ و١٩٢٠، أي بين احتلال المنطقة بقوات الحلفاء في الحرب العالمية الاولى واعلان الادارة المدنية في فلسطين، ركزت الحركة الصهيونية على الامكانات الاقتصادية لشرق الاردن، وخـاصـة في مجـالات الزراعـة والريّ والمعـادن. ولذلك، فمـا ان خضعت كل من فلسطين وشرق الاردن لادارتـين عسكـريتين مختلفتين، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨، حتى اعلنت صحيفة *Zionist Review* عن احتجاجها على فصل شرق الاردن عن المناطق الواقعة غرب نهر الاردن[٢٠].

وفي حزيران (يونيو) ١٩١٩، تحدثت «نشرة فلسطين»، الناطقة باسم «لجنة فلسطين البريطانية» ـ وكانت مؤسسة صهيونية ـ عن أهمية شرق الاردن بالنسبة الى مستقبل الدولة اليهودية، معتبرة اياه «مفتاح البحبوحة الاقتصادية في فلسطين». كذلك، سبق الذكر ان الحركة الصهيونية احتجت على المرسوم البريطاني لتعيين حدود فلسطين العام ١٩٢٢، لأنه فصل شرق الاردن. وعلّلت موقفها بأن الخـطوة البريطانية تلك حرمت فلسطين من ثلثي مساحتها بضربة واحدة، وان السهول الخصبة

في شرق النهر مرتبطة، اقتصادياً وساسياً، بالارض الواقعة غرباً منذ أيام التوراة الاولى[٢١].

بقدر من التعميم، يمكن القول انه برز في الحركة الصهيونية، منذ مولدها وحتى الحرب العالمية الثانية، اتجاهان رئيسان في ما يتعلق بموقع شرق الاردن من المشروع الصهيوني:

○ الاتجاه الاول كان يجاهر اصحابه برغبتهم في فلسطين كلها. وهي تضم، في مفهومهم، فلسطين الانتدابية وشرق الاردن واجزاء من لبنان وسوريا، ويطلقون عليها «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، ويسعون الى الحصول عليها دفعة واحدة. وتزعّم هذا الاتجاه زئيف جابوتينسكي الذي انضوى، واشياعه، تحت لواء جماعة عرفت، منذ العام ١٩٢٥، بالمنظمة الصهيونية الجديدة، أو الحزب الاصلاحي.

○ أما الاتجاه الآخر، فكان يعلن عن الاكتفاء بجزء من «ارض ـ اسرائيل» (في فلسطين الانتدابية) كخطوة اولى. على ان يتمّ التوسع في بقية الاجزاء فيما بعد. وقد وقف حاييم وايزمان على رأس هذا الاتجاه بتأييد من الوكالة اليهودية واغلبية اعضاء المنظمة الصهيونية العالمية. ويبدو واضحاً كيف ان كلا الاتجاهين كانا يتفقان على الغاية ويختلفان في اسلوب الحركة وتوقيتها[٢٢].

وفي الواقع، احتل الاسلوب الاستفزازي الصريح الذي اتبعه جابوتينسكي مساحة كبيرة من حديث الخيار التوسعي في شرق الاردن، من العشرينات وحتى وفاته العام ١٩٤٠. فقد أعلنت منظمته التصحيحية، في دستورها، ان هدف الصهيونية هو تحويل «ارض ـ اسرائيل»، بما في ذلك شرق الاردن، الى دولة يهودية، بحكم ذاتي وأكثرية سكانية ثابتة. ويلفت النظر ان جابوتينسكي قد أعلن، في وقت مبكر، وربما قبل العام ١٩٢٥، عن رغبته ـ وهي رغبة التصحيحيين فيما بعد ـ في انشاء دولة يهودية وليس «وطناً قومياً» كما كان الشائع في ذلك الحين. وانه أعلن، أيضاً، عن ضرورة الاستيلاء على الاراضي غير المزروعة والمستغلة جزئياً في فلسطين وشرق الاردن، والسيطرة على احتياطي من الارض يخصص لتوطين اليهود عليها؛ وان من المهم تشكيل أغلبية يهودية تفوق عدد العرب على ضفتي نهر الاردن[٢٣].

وفي العام ١٩٣٠، التقى جابوتينسكي، ممثلاً للتصحيحيين، مع اللجنة البريطانية المعروفة بـ «لجنة شو»، في لندن. وأوضح للجنة ان على الحكومة البريطانية تشجيع الهجرة اليهودية لتصل بها الى ثلاثين الفاً في العام، ولمدة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ عاماً، وذلك لتحقيق الهدف النهائي لتحقيق دولة ذات أغلبية يهودية على ضفتي الاردن، وهي، عنده، حدود اسرائيل ما قبل الميلاد[٢٤]. وتأكيداً للهدف والاسلوب، صمّم جابوتينسكي، بنفسه، شعار منظمة الارغون الارهابية العام ١٩٣٧، وكان على شكل يد تحمل بندقية على خارطة لفلسطين وشرق الاردن، وقد كتب على جانبيها «هكذا... فقط»[٢٥]. كما عرّف فلسطين («أرض اسرائيل التاريخية») بأنها مساحة جغرافية، من خصائصها ان نهر الاردن لا يمرّ على حدودها ولكن في وسطها[٢٦].

لم ير جابوتينسكي، طوال حياته، وكذلك خلفاؤه بعد وفاته، من خلال احزاب اليمين الصهيوني، أي حل معقول للمسألة اليهودية غير الحل المذكور. ولكنه اعتقد بأن العرب لن يختفوا عن ضفتي النهر. ولذلك اقترح منحهم حقوق أقلية قومية في الدولة اليهودية عند اقامتها[٢٧]. وهذا الموقف يعيد الى الذهن مقترحات الامير عبد الله، ولكن بالمقلوب، حين نادى، في العامين ١٩٣٧ و ١٩٣٨، بأن يتمتع اليهود بالحكم الذاتي في كيان عربي يضم شرق الاردن وفلسطين، كما سنرى.

لقد كان جابوتينسكي وخلفاؤه الاكثر اثارة لمقولة «اسرائيل الكبرى». ومع ذلك، لا ينبغي

ان يتسرب الشك في نوايا اصحاب الاتجاه الثاني ـ اتجاه وايزمان وورثته ـ تجاه شرق الاردن، لأن التوسع يقع في صلب العقيدة الصهيونية الحاكمة لكلا الاتجاهين. ففي العام ١٩٣٧، حدد دافيد بن ـ غوريون، وهو الوريث الاكبر لوايزمان وشريكه في التوجهات، اسرائيل، طبقاً لرؤية توراتية، بأنها تضم جنوب لبنان حتى الليطاني وجنوب سوريا (حتى ما قبل دمشق) وعبر الاردن الى جانب فلسطين الانتدابية[٢٨]. وهذه هي الحدود ذاتها التي تحدث عنها جابوتينسكي؛ كما ان المصطلح المستخدم للاشارة الى شرق الاردن واحد عند كليهما: «عبر الاردن».

ثالثاً: النشاط الصهيوني في شرق الاردن حتى العام ١٩٤٨

قرن الصهونيون توجهاتهم النظرية، والفكرية، نحو شرق الاردن بحركة فعلية، كانت تنشط، أو تخبو، بفعل عوامل أثرت في مسار المشروع الصهيوني، مثل الدعم الخارجي، البريطاني أساساً، قبل العام ١٩٤٨، والمقاومة الشعبية (فلسطينية وشرق أردنية)، والقدرات الذاتية للحركة الصهيونية ذاتها، وأخيراً بفعل موقف القيادة الحاكمة في شرق الاردن. ولأن هذا النشاط تواكب، منذ مطلع العشرينات وحتى مستهل الخمسينات، مع وجود قيادة اردنية واحدة هي قيادة الامير ـ الملك عبدالله، فان متابعة الاتصالات الصهيونية مع هذه القيادة، تقدم صورة، من قريب، لتطور الموقف الصهيوني من شرق الاردن طوال فترة تأسيس الكيان الصهيوني. وهي، أيضاً، فترة الوجود البريطاني على ضفتي النهر (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨).

والواقع، ان الانشطة الصهيونية في شرق الاردن كانت أسبق تاريخياً على بداية حكم الامير عبدالله (١٩٢١). حتى ان عدداً من زعماء شرق الاردن عبّر عن مخاوفه من هذه الانشطة في احتجاج رفع الى الحاكم العسكري البريطاني في فلسطين الجنرال بولز، بتاريخ الثامن من أيار (مايو) ١٩٢٠، وتكرر في اثناء اجتماع مع الميجر سمرست، عرف بـ «اجتماع ام قيس»، في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٢٠[٢٩]. لم يمرّ وقت طويل حتى شرع عبدالله في اتصالاته مع الصهيونيين، فبدأها باجتماعات خمسة عقدها مع وايزمان وزعماء آخرين في لندن، العام ١٩٢٢. وفيها أفهم عبدالله محدثيه انه مستعد للتعامل معهم ان هم أضافوا أرضاً غير صحراوية الى امارته غرب النهر. واسرّ اليهم بأن تظل تلك اللقاءات طي الكتمان، الامر الذي لم تلتزم به صحيفة «هآرتس» في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٣، ممّا اضطره الى تكذيب الصحيفة[٣٠]. وعلى الاثر، تشجعت الوكالة اليهودية فأسست مكتباً ملحقاً بها لشؤون شرق الاردن، برئاسة ناحوم بوب، ليشرف على الاتصالات مع الامير، ويضع الدراسات الاقتصادية حول كيفية الاستفادة من الامكانات الزراعية في شرق النهر.

ظلت اتصالات القيادتين، الصهيونية والاردنية، تتم بوتيرة متقطعة طوال العشرينات. وربما كان أبرزها، على الصعيد العملي، اتصال تمّ بين الامير عبدالله وجاكوب هاش، من الوكالة اليهودية، عرض فيه الامير بيع مئة الف دونم من أراض له في شرق الاردن للوكالة. وهي صفقة حال دون اتمامها تدخل السلطات البريطانية، والتي كان خيارها، في ذلك الوقت كما سبق الذكر، قصر النشاط الصهيوني على غرب النهر في فلسطين، ومنع تسلل الهجرة اليهودية الى شرق الاردن[٣١].

على خلاف العشرينات، فقد شهدت الثلاثينات نشاطاً واسعاً للصهيونيين، واتصالات مكثفة بشرق الاردن. وتدل تقارير رسمية صهيونية، تعود الى تلك المرحلة، كشف بعض الباحثين النقاب عنها مؤخراً، على ان تلك الظاهرة انتعشت بفعل عاملين:

الاول: موجة الجفاف والقحط التي اجتاحت شرق الاردن في أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات،

ممّا دفع عدداً كبيراً من شيوخ العشائر وكبار الملاك، وعلى رأسهم الامير نفسه، الى التوجه الى الوكالة اليهودية، بحثاً عن امكانية استثمار رؤوس الاموال والخبرة الفنية الصهيونية على اراضيهم.

والثاني: تزايد الهجرة اليهودية الى فلسطين، عقب صعود الفاشية في أوروبا، الامر الذي حضّ الوكالة اليهودية على توسيع نشاطها الاستيطاني عبر الاردن(٣٢).

لقد مهّد هذان العاملان أرضية مواتية لدفع الانشطة الصهيونية في شرق الاردن. وبنظرة موضوعية، يمكن القول انهما لم يكونا كافيين لتوسيع تلك الانشطة. فقد ينتشر القحط في منطقة ما دون ان يفكر زعماؤها في مواجهته من طريق التعامل مع الخصوم؛ كما ان باب الاردن كان مغلقاً بحكم صك الانتداب وموقف بريطانيا ذاته في وجه التوجهات الصهيونية نحو شرق الاردن. ولكن عناصر أخرى، مواكبة، شجعت صعود الخيار الصهيوني للتوسع شرق النهر من مدخل الانشطة الاقتصادية. وهذه العناصر، كما تدل الوقائع، تمثلت في:

- اعتقاد الامير عبدالله بأن تنمية العلائق الاقتصادية، وغير الاقتصادية، مع الصهيونيين، قد تقنع بريطانيا بتوحيد شرق الاردن مع فلسطين تحت حكمه، كحل وحيد للمشكلة الفلسطينية؛ وفي الوقت عينه، قد تقنع الحركة الصهيونية بأن هذا النوع من الوحدة يكفل لها موافقة عربية على نشاطها الاستيطاني في مجال أوسع يشمل ضفتي الاردن.

- وعي الوكالة اليهودية بأهمية توثيق علاقاتها مع رجالات القبائل وشيوخ العشائر في امارة شرق الاردن. فهذه الشريحة (الزعامة) تشكل الركيزة الاجتماعية للنظام السياسي، وهي التي تؤثر في التوجهات السياسية للامير.

وهكذا، كانت العلاقات الاقتصادية أحد مداخل الارتباطات السياسية المطلوبة مع شرق الاردن؛ كما ان الطرفين، الصهيوني من جهة، والامير وشيوخ العشائر من جهة أخرى، التقيا على ضرورة التفاعل مع بعضهما البعض، وان من منطلقات مختلفة، لتحقيق أهداف مختلفة أيضاً. فقد سعى الصهيونيون الى تنفيذ مخططهم التوسعي في شرق الاردن بوسيلة تجعل المعارضة البريطانية أمراً شاذاً في مواجهة قبول المتنفذين في هذه المنطقة. وقد حقق ذلك الاسلوب نجاحاً ملحوظاً، حين رفع شيوخ القبائل ـ بمعرفة الامير على الارجح ـ مذكرات الى سلطات الانتداب، يطلبون فيها فتح باب الاردن الاقتصادي للنشاط الصهيوني، لأن أراضي شاسعة معطلة(٣٣).

والملاحظ ان لقاء المصالح المتوقعة لدى كل من الامير والوكالة اليهودية لم يمنع وجود الحذر المتبادل بينهما. فالامير وقع في تناقض بين مصالحه، كمالك أرض يسعى الى استثمارها وحاكم يحاول توسيع رقعة حكمه، وبين مخاوفه من رد فعل الحركة الوطنية في شرق الاردن، التي عارضت النشاط الصهيوني تماماً، ومخاوفه، أيضاً، من النفوذ الصهيوني، وتحوّل اليهود الى عنصر معارض لسلطته، لو توطّد نفوذهم في شرق الاردن. وفي الجهة المقابلة، تحدثت الوكالة اليهودية عن مشروعات اقتصادية، ولكنها كانت تدرك محدودية المنافع العائدة من كثير من هذه المشاريع، وأهمية العوائد السياسية فقط، والتي لو أفصحت عنها، صراحة، لاثارت مخاوف الامير، وعمّقت الرفض البريطاني الموجود في الاصل(٣٤).

وبين العامين ١٩٣٧ و ١٩٣٩، كانت الثورة الفلسطينية الكبرى أكثر المتغيرات تأثيراً في الخيارات الصهيونية في تلك المرحلة، وكذلك في سياستي الامير والسلطات البريطانية تجاه

شرق الاردن. فقد صارت بريطانيا أقرب الى موقع التوفيق بين خيارات الامير والوكالة اليهودية. فمن جهة، حبّذت بريطانيا مشروع التقسيم الذي يعطي اليهود دولة على جزء من فلسطين، وبذلك اخذت الرغبات الصهيونية، لو جزئياً، في الاعتبار؛ ومن جهة أخرى، اقترحت ان يُضَم جزء آخر من فلسطين الى شرق الاردن تحت زعامة الامير، وبذلك اخذت رغبات الامير في الاعتبار أيضاً. ومن الواضح أنها أهملت المطالب الفلسطينية في الاستقلال، وايقاف الهجرة اليهودية.

رفضت الحركة الصهيونية الخيار البريطاني المطروح، في مؤتمرها المنعقد في زيورخ (آب - أغسطس ١٩٣٧)[٣٥]. وكان التصحيحيون أكثر وضوحاً في رفضهم، بسبب عدم ضمان ذلك الخيار لدولة يهودية على ضفتي الاردن[٣٦]. أما الامير عبدالله، فقد التقط طرف الخيط، باعتبار انها المرة الاولى التي تقترح فيها بريطانيا اقامة دولة عربية من شرق الاردن وجزء من فلسطين، واقترح، من جديد، مشروعاً لانشاء مملكة متحدة في فلسطين وشرق الاردن، على ان يكون لليهود فيها ادارة ذاتية (أسماها ادارة مختارة)[٣٧]. ونصح الوكالة اليهودية بايقاف الهجرة الى فلسطين لبضع سنين، أو توجيهها الى شرق الاردن[٣٨]، ممّا اثار استياء الوكالة اليهودية التي اعتبرت ان موقف الامير تفوح منه «رائحة العداء للصهيونية»[٣٩]. وذلك استنتاج يحتاج الى التمحيص، لأن الامير رفض الادلاء بتصريحات معادية للصهيونية صراحة، مقابل تفويض من اللجنة العربية العليا (في فلسطين) للتحدث باسم عرب فلسطين مع «لجنة بيل»[٤٠]؛ كما أغلق، في ذلك الحين، حدود شرق الاردن في وجه المساعدات المارة الى المجاهدين الفلسطينيين[٤١].

انقضى عقد الثلاثينات ومعظم عقد الاربعينات دون ان يفلح أي طرف في فرض خياره تجاه شرق الاردن في علاقته بفلسطين؛ اذ تراجعت بريطانيا عن مشروع تقسيم فلسطين لعام ١٩٣٧؛ ولم تستطع الحركة الصهيونية اختراق معارضة بريطانيا (أو الحركة الوطنية) للاستيطان الصهيوني في شرق الاردن (ولا يجب ان يفهم من ذلك ان الحركة الوطنية وبريطانيا كانتا في سلة واحدة، وانما كانت معارضتهما من منطلقات مختلفة تماماً، بل ومتناقضة). ولم يتمكن الفلسطينيون من تحقيق مطالبهم الوطنية. كذلك فشل الامير عبدالله، الذي أصبح ملكاً العام ١٩٤٦، في اقناع أحد من الفرقاء بمشروعه لتوحيد شرق الاردن وفلسطين تحت لوائه.

غير ان الصهيونيين لم يقطعوا اتصالاتهم مع الحكم في شرق الاردن. وبعد اصدار قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وقبيل اعلان الدولة الصهيونية في أيار (مايو) ١٩٤٨، حمل رسول من الملك عبدالله الى الوكالة اليهودية رغبته في ان يعترف بدولتهم، ان هم تخلّوا عن الجليل الغربي والقدس والمثلث، فوافقت الوكالة، على ان تستثني القدس من ذلك، الّا ان الملك أصرّ على موقفه «لأن قبر والده يقع فيها»[٤٢]. وهكذا سقط خيار آخر.

وفي الاسبوع الاول من أيار (مايو) ١٩٤٨، وفي ما يمكن تسميته بربع الساعة الاخير قبل حرب العام ١٩٤٨، التقى الملك عبدالله وغولده مايرسون (مائير فيما بعد)، بصفتها مديرة المكتب السياسي للوكالة اليهودية، حيث نصحها بتأجيل اعلان الدولة اليهودية، على ان تستعيض الوكالة اليهودية عن فكرة الدولة بمشروع آخر؛ وكرر مقترحاته السابقة عن الكيان اليهودي شبه المستقل في مملكة تضم ضفتي النهر. وقد رفضت مائير ذلك الاقتراح من جديد. وعلّلت ذلك، فيما بعد، بأن «اليهود كانوا سيتحوّلون الى أقلية محميّة في مملكة يحكمها ملك عربي تمّ اغتياله»[٤٣].

وفي هذه الاجواء، جاءت نتائج حرب العام ١٩٤٨ لكي تنتهي حقبة من الخيارات، وتبدأ

أخرى. استطاعت بريطانيا اخراج شرق الاردن من نطاق المشروع الصهيوني، والاحتفاظ بنفوذها فيه لفترة طويلة بعد الحرب، وبصداقتها معه حتى الوقت الراهن. واذا صحّت بقية الاحتمالات، تكون بريطانيا قد نجحت، أيضاً، في جعل شرق الاردن المكان الذي استوعب معظم اللاجئين الفلسطينين، بعد ان ضمّ الملك عبدالله فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) اليه في العام ١٩٥٠.

ولم ينجح الصهيونيون في تحقيق «اسرائيل الكبرى» على ضفتي النهر. وبذلك انتصر خيار أصحاب « البرنامج المرحلي»، اذا جازت التسمية، وهم «الوايزمانيون» بصفة خاصة. واذا كان الملك رأى انه استطاع انقاذ قسم من فلسطين واخراج الاردن من المشروع الصهيوني، وعزا ذلك لجهوده وحنكته[٤٤]، فان هنالك من يرى ان بريطانيا هي التي تمسّكت باخراج شرق الاردن من المشروع الصهيوني، حرصاً منها على تحقيق مصالحها الخاصة تماماً، والتي ذكر أهمها في موضع سابق[٤٥].

ويبدو ان الاتصالات الصهيونية ـ الاسرائيلية مع الحكم الاردني قد استمرت في أثناء حرب العام ١٩٤٨، وبعدها بقليل، بقصد تحويل «الهدنة» فيما بينهما الى صلح دائم، وكسر جدار الرفض العربي من خلال ذلك. ولكن اغتيال الملك، في تموز (يوليو) ١٩٥٠، وضع حداً لتلك الاتصالات الى حين[٤٦].

رابعاً: اسرائيل و«الخيار الاردني» في العام ١٩٤٨

منذ قيام اسرائيل العام ١٩٤٨، وضمّ فلسطين الوسطى الى شرق الاردن العام ١٩٥٠، جرت وقائع كثيرة على صعيد قضية فلسطين. وتأكد، بمرور الوقت، ان الشعب الفلسطيني كان الخاسر الاكبر، وربما الاوحد، بعدما فقد الجانب الاكبر من وطنه، وكاد ان يفقد هويته السياسية وشخصيته. وعندما أعلنت اسرائيل، منذ العام ١٩٦٣، عن مباشرتها بتحويل مياه نهر الاردن، فانها كانت تعلن، وبشكل غير مباشر، عن عدم تجاهلها لخياراتها التاريخية تجاه شرق النهر، على الاقل في بعدها الاقتصادي. وكان اسكان النقب، وتوسيع القدرة الاستيعابية الاسكانية للكيان الصهيوني عموماً، من أهم العوامل الداعية الى مشروع تحويل مياه الاردن. وذلك التوجه يعيد الى الذهن كيف ان محاولات الصهيونية للتوسع في شرق الاردن، منذ مطلع القرن، لم تكن منزّهة عن المطامع الاقتصادية، وبخاصة المائية منها. وليس خافياً ان التوجه العربي المضاد لاستغلال مياه النهر، بعد عقد قمة الاسكندرية، في آذار (مارس) ١٩٦٤، كان أحد الاسباب المعجلة بالعدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧، بغرض احتلال منطقة المشروع العربي، وهو ما نجحت اسرائيل في تحقيقه الى حد بالغ[٤٧].

وبوقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي، بدأت مرحلة أخرى جديدة من الحديث المكثف حول «الخيار الاردني»، وذلك من قبل اطراف مختلفة، وبمنطلقات ومعان متباينة أيضاً. ولعل الجانب الاكبر من هذا الحديث صدر عن اسرائيل. فبعد حرب حزيران (يونيو) تجددت اللقاءات الاردنية ـ الاسرائيلية في نطاق محاولات اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع المحيط العربي. ولكن تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في اطار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أدخل عنصراً مؤثراً في مسار تلك المحاولات. وفي هذا، رأى البعض أن ثمة مصالح مشتركة اسرائيلية ـ اردنية، في ما يتعلق بعدائهما المشترك للوطنية الفلسطينية المتنامية، وهو ما قاد ـ بين عوامل أخرى، منها صداقتهما المشتركة مع الولايات المتحدة الاميركية والغرب ـ الى نشأة حسن جوار قائم على الامر الواقع فيما بينهما، منذ العام ١٩٦٧[٤٨]. كما ان الجانبين أظهرا اهتماماً باستمرار سياسة الجسور المفتوحة بين ضفّتي النهر. وثمة احاديث عن علاقات وحوارات ثنائية، هدفها التعاون في مجالات الزراعة والتعدين والمياه والطاقة الهيدروكهربائية[٤٩]. وعلى أي حال، فان افتراض وجود نوع

من المراقبة الشديدة من الطرفين (اسرائيل والحكم الاردني) لمسار الحركة الوطنية الفلسطينية هو افتراض له ما يبرره، في ضوء حرص اسرائيل على ابقاء الوجود الفلسطيني طي النسيان، أو لجمه وربطه بالاردن في أضعف الفروض، وحرص الاردن على الحفاظ على وحدة الضفتين، بل والبقاء الذاتي ان صح التعبير. وهكذا، فانه، منذ العام ١٩٦٧ وحتى الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، برز حديث «الخيار الاردني»، وتطور، في ضوء الحقائق مجتمعة: أي رغبة اسرائيل في محق الوجود الفلسطيني المستقل، ورغبة الاردن في عدم التفريط المطلق بالضفة الغربية، ورغبة الاستقلال عن الفلسطينيين. وطوال المرحلة المذكورة، تبلور مفهوم «الخيار الاردني» في اسرائيل حول مدرستين:

المدرسة الاولى: ترى امكانية قيام اتحاد فيدرالي اردني ـ فلسطيني. وفي هذه الحالة، على اسرائيل ان تعود الى حدود العام ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة في الحدود، وان تتخلى عن حلم «اسرائيل الكبرى» مع حل مشكلتي القدس والمستوطنات. وقد برزت فكرة هذا الخيار منذ ان طرح الملك حسين مشروعه المعروف بمشروع المملكة المتحدة العام ١٩٧٢. ويبرز اصحاب هذه المدرسة خيارهم بأنه سيحرر اسرائيل من السيطرة على السكان الفلسطينيين خلافاً لرغبتهم ـ في الاستقلال ـ في الضفة والقطاع، وسيقلص حدة العداء لاسرائيل، ويقضي على مخاطر وجود دولة فلسطينية مستقلة ذات سياسة متطرفة، وسيمكن اسرائيل من التفاوض مع الحكم الاردني (الملك حسين) الذي لا يكنّ عداء عقائدياً خطيراً تجاه اسرائيل.

ومقابل ذلك، فهناك مخاطر لهذا الخيار (الاتحاد)، أهمها فقدان الضفة الغربية، على حد التعبير الاسرائيلي. واذا تمّ الانسحاب بحسب الرغبات العربية، وليس بحسب الحل الاسرائيلي الاقليمي ـ كمشروع آلون مثلاً ـ فان اسرائيل ستفقد ما يسمى بالعمق الاقليمي الاستراتيجي، وهو ما يمكن تعويضه باجراءات لنزع السلاح على الجانب الفلسطيني ـ الاردني. وسوف يكون قبول حكومة الاتحاد لهذا النزع أسهل منه في حال وجود حكومة فلسطينية مستقلة فقط[٥٠]. ومن المخاطر، أيضاً، توقع عدم استقرار الاتحاد المنتظر، وانفصال القسم الفلسطيني واعلان استقلال فلسطين عن المشروع في اعمال عدائية ضد اسرائيل.

كذلك يرى أصحاب هذه المدرسة ان ثمة مخاطر يتوقعها الفلسطينيون من تنفيذ هذا الخيار، وموجزها احتمال تفوّق النزعة الفيدرالية وازالة القضية الفلسطينية برمتها عن جدول الاعمال العربي، والدولي، واحتمال حدوث خلافات فلسطينية ـ فلسطينية عميقة.

المدرسة الثانية: تحاور حول اعتبار الاردن دولة الفلسطينيين. وطبقاً لهذا الخيار، لن تتخلى اسرائيل عن أي شيء من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، أو قبل ذلك العام. وسوف تحل قضية فلسطين في مجال اقليمي مريح لاسرائيل، ممّا يخفف الضغط عنها نتيجة ثلاثة تطورات، هي:

- ان اقامة دولة فلسطينية، حتى في المكان غير المرغوب فيه، سوف يرضي شهية الفلسطينيين في الاستقلال والسيادة.
- ان السلطات الفلسطينية ستكون مشغولة بالمحافظة على القانون والنظام ومشاكل الحكم، ولن تستطيع تجنيد امكانات لمحاربة اسرائيل.
- ان قيام هذه الدولة سوف يؤدي الى بلورة مصالح على المدى البعيد ترتبط بالوضع

الراهن، ممّا سيفضي الى تعايش واقعي مع اسرائيل.

ان هذه التطورات تشكل مصادر أمل لدى اصحاب هذه المدرسة للاستيلاء على بقية الاجزاء غرب نهر الاردن. فقد يؤدي قيام الدولة الفلسطينية في شرق النهر الى تحقيق تطلعاتهم.

أما على الجانب الفلسطيني ـ وطبقاً للمصادر الاسرائيلية ـ فان هناك من يرى ان في خيار الدولة في الاردن فوائد معيّنه، منها انها ستكون قاعدة لمواصلة النضال ضد اسرائيل، وان السيطرة على امكانات دولة سيمنحهم قوة كبرى، ولن يكونوا تحت أية قيود داخلية، أو خارجية. ولذلك، فان تحويل الاردن الى دولة فلسطينية، لا يشكل، في نظر بعض الاسرائيليين، حلاً للقضية الفلسطينية، بسبب ضبابية مستقبل هذه الدولة في علاقاتها باسرائيل، وغموض موقفها من المطالب التاريخية للشعب الفلسطيني[٥١].

وفي الحقيقة، فقد برزت، في مرحلة من المراحل، مدرسة فلسطينية مشابهة للمدرسة الاسرائيلية الثانية، وان من منطلقات مختلفة. ولتحقيق أهداف مختلفة. تحدثت المدرسة الفلسطينية عن «شرق الاردن الفلسطينية» التي هي «الكيان الذي يحمل الاعتبارات الاولية نحو تجسيد فلسطين الكبرى، والتي سيتوسع الفلسطينيون منها نحو تحرير فلسطين الى الغرب من النهر»[٥٢]. معنى ذلك ان الدعوة الاسرائيلية الى الخيار الاردني «الفلسطيني» هي دعوة نحو الوطن البديل (النهائي) للفلسطينيين، بينما كانت الدعوة الفلسطينية الموازية دعوة الى الوطن ـ القاعدة نحو تحرير فلسطين العربية التاريخية.

ان متابعة أفكار المدرسة الاسرائيلية، الداعية الى خيار الوطن الفلسطيني البديل، تُبرز كيف ان اصحابها يبدأون من التسليم بأن شرق الاردن ليس له هوية مستقلة. ولكن من المفكرين الاسرائيليين انفسهم من يرد على هذه الرؤية ويراها غير صحيحة، لأن مرّ السنين أحيا هوية اردنية ذاتية، يشارك فيها عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين في الاردن. وبعبارة أخرى، ثمة من يرى ان الاردن لم يتحوّل، ولن يتحول، الى دولة فلسطينية، بيد ان بعض الفلسطينيين، وليس كلهم، تحوّلوا الى أردنيين. ولذلك، فان خيار الفيدرالية هو الخيار المفضل عندهم، بسبب وجود عنصرين بارزين في المسألة الاردنية ـ الفلسطينية، هما العنصر الاقليمي والعنصر السكاني. العنصر الاقليمي يجعل من الضفة الغربية جزيرة برية، وطريقها الى العالم العربي لا بد ان يمر في الاردن؛ أما العنصر السكاني، فيقوم على وجود عدد كبير من العائلات المختلطة، ولن يرضى القسم الاكبر من هذه العائلات بالحياة في دولتين منعزلتين[٥٣].

خاتمة

في الوقت الراهن، أضحت المواقف والخيارات البريطانية جزءاً من التاريخ السياسي للمنطقة عموماً، والقضية الفلسطينية بخاصة. وهي مواقف لعبت الدور الاكبر في رسم الخارطة الفلسطينية، والاردنية، في المشرق العربي، وتبقى ضمن أقرب مكان في الذاكرة، بحيث انها تبرز، على الفور، كلما وردت حاجة الى البحث في أحد جوانب القضية الفلسطينية.

وهكذا، تتبقى أربعة اطراف، على الاقل، لكل منها مفهومها لـ «الخيار الاردني»، بمعنى علاقة الاردن بقضية فلسطين. هذه الاطراف هي: الاسرائيليون، والفلسطينيون، والاردنيون، والمجتمع الدولي. والمتوقع أن تكون الافكار التي يقدمها هؤلاء هي الاكثر حضوراً في المراحل المقبلة.

○ بالنسبة الى الاسرائيليين، فان هناك أكثر من معنى لمفهوم «الخيار الاردني»، بعضهم

يتحدث عنه في سياق البحث عن اسلوب مناسب من وجهة نظره، لتسوية القضية الفلسطينية، مثل أصحاب المدرستين اللتين سبقت الاشارة اليهما (المدرسة الفيدرالية ومدرسة البديل الاردني لفلسطين). وهناك موقف للبعض، تنبغي الاشارة اليه، واصحابه ما زالوا يتحدثون عن «اسرائيل الكبرى» على ضفتي النهر، وعن نقل الفلسطينيين، أو طردهم، خارج فلسطين وشرق الاردن معاً[٥٤]. ولكنهم لا يوضحون الى أين سيتم هذا الطرد، طالما ان فلسطين والاردن سوف يصبحان جزءاً من «اسرائيل الكبرى» النقية من العنصر العربي ؟ وثمة شريحة تؤيد الاستقلال الفلسطيني الناجز على جزء من أرض فلسطين، كالضفة والقطاع، وان كان تأثيرها محدوداً حتى الآن.

○ وبالنسبة الى الفلسطينيين، فأنهم، ومنذ منتصف الثمانينات بخاصة، أولوا أهمية لخيار الفيدرالية، أو الكونفدرالية، مع الاردن كجزء من ترتيبات التسوية. وكان اتفاق التحرك المشترك لعام ١٩٨٥ أهم تعبير عن هذا التوجه[٥٥]. ومع فشل ذلك الاتفاق، العام ١٩٨٧، واندلاع الانتفاضة الكبرى في الارض المحتلة العام ١٩٨٧، وفض الاردن لعلاقته القانونية، والسياسية، مع الضفة الغربية، العام ١٩٨٨، اشتعلت الآمال الفلسطينية في تحقيق الاستقلال الى جوار الاردن، على الاقل في الضفة وغزة. ومع ذلك، فمن غير المتوقع استبعاد خيار الاتحاد مع الاردن مرة أخرى. أما خيار الوطن البديل في الاردن، فهو مرفوض، ولا مجال لتوقّع حتى مجرد البحث فيه على الصعيد الفلسطيني.

○ أما القيادة الاردنية، فتتبنى مفهوماً يقترب من التسوية للقضية الفلسطينية بالقدر الذي يحفظ للكيان الاردني القائم شخصيته. ولذلك كان قبولها بخيار الفيدرالية، أو الكونفدرالية، مع فلسطين المستقبل. وهذا لا يعني، عندها، ان فلسطين هي الاردن بأي حال[٥٦]. ويمكن النظر الى قرار فك العلاقة القانونية مع الضفة الغربية في هذا الاطار؛ فالقيادة الاردنية ترحب بالاستقلال الفلسطيني ولكن خارج الاردن، او بالاتحاد المتكافىء معه. وهي حذرة جداً تجاه ممارسات مدرسة الوطن الفلسطيني البديل في اسرائيل؛ ومن غير المنتظر ان تتخلى عن حذرها تحت أي ظروف مقبلة.

○ ومن جهة اخرى، أعلن المجتمع الدولي، ممثلاً في الامم المتحدة، تأييده الصريح للاستقلال الفلسطيني على أرض فلسطين، في الضفة وغزة، كحد أدنى. وليس ثمة ما يمنع موافقته على خيار الاتحاد بصيغة ما مع الاردن بحسب الرغبة الفلسطينية. يتفق مع هذا كافة الاطراف الدولية الفاعلة، عدا الولايات المتحدة الاميركية التي تتمسك بالخيار الاتحادي الاردني ـ الفلسطيني دون الاستقلال الفلسطيني الناجز. وفي الوقت عينه، تتفق الولايات المتحدة مع التوجه الدولي الرافض لفكرة الوطن الفلسطيني البديل، أو طرد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

○ وفي المحصلة، نلاحظ انه من المفيد، تماماً، ان لا تغيب الافكار التي تطرحها الاطراف المعنية بخصوص «الخيار الاردني» عن ذهن القيادة الفلسطينية، لأنها أفكار ترتبط، عضوياً، برؤية هذه الاطراف الى تسوية قضية فلسطين.

---

(١) محمد عبدالرؤوف سليم، **تاريخ الحركة الصهيونية**، الجزء الأول، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤، ص ٢٣٨.

(٢) انظر هنري دياب، «تأسيس شرق الاردن في العام ١٩٢١»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥١/٥٢، تشرين الاول / تشرين الثاني (أكتوبر / نوفمبر) ١٩٨٥،

ص ٢٧٠.

(٣) أنظر د. عصام سخنيني، **فلسطين الدولة؛ جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٥، ص ٦٥.

(٤) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨١، ص ٧٧٢.

(٥) دياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٤.

(٦) د. خيرية قاسمية (اعداد)، **عوني عبدالهادي (أوارق خاصة)**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٤٨.

(٧) دياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٤.

(٨) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٦، ص ٦١.

(٩) أنظر، د. سخنيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(١٠) سلمان موسى، **صفحات مطوية؛ مفاوضات المعاهدة بين الشريف حسين وبريطانيا، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤**، عمّان: وزارة الثقافة والشباب، ١٩٧٧، ص ١٢١.

(١١) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١.

(١٢) د. سخنيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١.

(١٣) راجع تقرير لجنة بيل وبيان الحكومة البريطانية بشأنه في **ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية**، الجزء الثالث، القاهرة: مركز دراسات الشرق الاوسط، بلا تاريخ نشر، ص ٢٦٨ ـ ٣١٨.

(١٤) د. سخنيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧.

(١٥) الحسن بن طلال، **حق الفلسطينيين في تقرير المصير؛ دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة**، لندن وملبورن ونيويورك: مطبوعات كوورتيت، ١٩٨١، ص ٤١.

(١٦) روجيه جارودي، **ملف اسرائيل؛ دراسة للصهيونية السياسية**، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، ١٩٨٣، ص ١٤٧.

(١٧) أنيس الصايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت وصيدا: منشورات جريدة «المحرر» والمكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص ١١٧.

(١٨) أنظر نص المذكرة والخارطة المرفقة بها في «ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٨ و ٣٢١.

(١٩) دياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧١.

(٢٠) عبدالوهاب الكيالي، **المطامع الصهيونية التوسعية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٦، ص ٧٤. ويلاحظ ان شرق الاردن خضع لادارة فيصل بن الحسين فيما عرف بالمنطقة الشرقية من اراضي العدو المحتلة، بينما خضعت فلسطين لادارة بريطانيا، فيما عرف بالمنطقة الجنوبية.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٧٥، ٧٦.

(٢٢) صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢.

(٢٣) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٧.

(٢٤) للمزيد، راجع محمود سعيد عبدالظاهر، **زئيف جابوتينسكي وتلاميذه في السياسة الاسرائيلية**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٨٣ وما بعدها.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٣١٠.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٥.

(٢٧) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩١.

(٢٨) انظر جارودي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(٢٩) **الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب**، دمشق: منشورات جريدة «الايام»، بلا تاريخ نشر، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

(٣٠) صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٢٩.

(٣٢) د. سليمان بشير، **جذور الوصاية الاردنية؛ دراسة في وثائق الارشيف الصهيوني**، القدس: بلا ناشر، ١٩٨٠، ص ١٠.

(٣٣) محمد عزة دروزه، **في سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية**، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، بلا تاريخ نشر، ص ٤٦٧.

(٣٤) أنظر د. بشير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠ وما بعدها.

(٣٥) د. سخنيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩.

(٣٦) الظاهر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(٣٧) راجع نص المقترحات في **الآثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين**، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣، ص ٣٩٠.

(٣٨) د. بشير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٣١.

(٤١) صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٢.

(٤٣) **اعترافات غولده مائير**، القاهرة: مؤسسة دار التعاون، ١٩٧٩، ص ١٨٢.

(٤٤) «الآثار الكاملة للملك عبدالله...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٤.

(٤٥) راجع جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١؛ كذلك صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١.

(٤٦) دروزه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٢.

(٤٧) للمزيد أنظر د. حسن عبدالقادر صالح، «حرب المياه بين العرب واسرائيل»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٢ وما بعدها.

(٤٨) للتوسع حول هذه النقاط راجع محسن عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٣٩ ـ ١٤٧.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤٧.

(٥٠) مارك هيلر، «أضواء على الخيار الاردني»، في الوف هوريين، **هل يوجد حل للقضية الفلسطينية**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص ٧٦.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٥٢) أنظر، كمثال لاصحاب هذه الرؤية، عصام سخنيني، «محاولة أولية في اطروحة شرق الاردن الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، ص ٢٢ ـ ٢٧.

(٥٣) يهوشفاط هركابي، «السعي الى تحقيق الممكن»، في هوريين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٢، ١٤٣.

(٥٤) أنظر، كمثال، كتاب «أورشليم أور»، عرض له **تقرير دار الجليل للنشر** (عمّان)، الرقم ١٣٠٣، ١٩٨٨/٨/٦.

(٥٥) أنظر **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٦، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٧.

(٥٦) خطاب الملك حسين في ١٩٨٨/٧/٣١، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٥، آب (أغسطس) ١٩٨٨، ص ١٣٩ ـ ١٤٢.

العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية

(١٩٨٧ ـ ١٩٨٨)

د. رفعت سيّد أحمد

عندما قدّر للعلم الاسرائيلي ان يرفرف في سماء القاهرة، بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في آذار (مارس) ١٩٧٩، دخلت المنطقة العربية مرحلة من التوتر السياسي، والحروب الباردة، بين الاطراف العربية بعضها البعض؛ اذ أدى خروج مصر من الصف العربي الى توسيع دائرة الخلافات والتوترات، بحيث تحوّلت الى حروب حقيقية ساهمت في تفتيت الجسد العربي، الذي غاب عنه جهازه العصبي، مصر[١].

ولأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي ممتد في حلقاته وأبعاده واطرافه، فان «الحلقة المصرية» في هذا الصراع، تحظى بأهمية خاصة، تجعل من الضروري رصد تطوراتها واحداثها المتلاحقة، نظراً الى خطورة النموذج المصري في قضايا التطبيع، ولأن الاستراتيجية الاسرائيلية تنظر اليه، وتتعامل معه، كمقدمة اساسية لتعريب التطبيع ولاختراق الجسد العربي، ومن ثمّ تفتيت قواه الفاعلة، وذلك لأن «الحلقة المصرية» في الصراع تعد أصدق المقاييس، تاريخياً، لتحديد مدى اخفاق، أو نجاح، التخطيط الاسرائيلي في التعامل مع المنطقة العربية.

نودّ، بداية، أن نؤكد اننا قصرنا هذه الدراسة على العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨، وعلى الجوانب الثقافية والسياحية، لاسباب عدة: أولها، ان الاعوام السابقة للفترة التي نحن بصددها عولجت في العديد من الدراسات التي ساهمت، الى حد بعيد، في تغطية جوانبها[٢]؛ وثانيها، ان الجوانب الثقافية والسياحية تعد أخطر جوانب عملية التطبيع بين الحكومة المصرية والكيان الاسرائيلي، على الرغم من اهمية الجوانب الاخرى، مثل الاقتصاد والصحة والزراعة والتجارة والنفط والدبلوماسية، بل والتخابر السياسي، وهي جوانب سوف نشير اليها عندما يستلزم البحث ذلك. وخطورة الجوانب الثقافية في العلاقات السياسية بين الحكومتين، المصرية والاسرائيلية، هي انها جوانب ممتدة الخطر، ولا يقف اثرها عند حدود زمنية، أو مكانية، أو مصلحية، محددة، ولكنها تخترق العقل لتعيد تشكيله وتشكيل بنائه القيمي والثقافي عبر اساليب متعددة، ليس اقلها البحوث العلمية المشتركة مع العلماء ومؤسسات البحوث المصرية، والاختراق الفني، والسينمائي، والصحافي، والمسرحي، فضلاً عن الآثار، ووفود الفن التشكيلي. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد ان العلاقات الثقافية مع اسرائيل لم تكن بمعزل عن مظلة اميركية ثقافية ساهمت في تسهيل مهمتها، وفي مساندة ادوارها المتعددة. لذلك ينبغي، أيضاً، التعرض الى أبعاد الدور الاميركي، وتاريخه، في خلق شبكة مساندة لعمليات التطبيع الثقافي فيما بين الحكومتين، المصرية والاسرائيلية.

ثمة خمسة عناوين هامة ينبغي البحث فيها لتوضيح العرض آنف الذكر، هي: جذور الاهتمام الثقافي الاميركي ـ الاسرائيلي بمصر والمنطقة العربية؛ والمظلة الاميركية للاختراق الثقافي الاسرائيلي داخل مصر؛ ونماذج عمليات التطبيع الثقافي؛ ونماذج عمليات التطبيع السياحي؛ واساليب المقاومة الرسمية، والشعبية، لعمليات التطبيع.

جذور الاهتمام الثقافي الاميركي ـ الاسرائيلي بمصر والمنطقة العربية

توضح المؤشرات التاريخية ان اول اهتمام اميركي بالمنطقة كان مع بداية القرن التاسع عشر، وتحديداً العام ١٨١٥. وكان الاهتمام آنذاك تبشيرياً، حين عيّن المجلس الاميركي الخاص بالبعثات التبشيرية الاجنبية ممثلين له في القدس، وعهد اليهم بمهمة تكوين بعثة تبشيرية في المدينة المقدسة. وكان طبيعياً ان يواجه الممثلون اولئك عقبات سياسية ودينية وقانونية ضخمة؛ اذ كان القانون العثماني السائد في ذلك الوقت يحرّم أي نشاط تبشيري للمسيحيين الغربيين، خاصة في الانحاء الاسلامية التي تمثل رموزاً دينية، كالقدس. ونتيجة لهذه العقبات، حوّلت الاستراتيجية الاميركية اهتمامها الثقافي ناحية التعليم، فكانت البداية بـ «مدارس الاحد»؛ اذ افتتح المبشرون اول مدرسة رسمية لهم في بيروت العام ١٨٢٤. وتدريجياً، أخذت مدارس المبشرين ترتفع الى مستوى الكليات، ثم الى المستوى الجامعي، وفيما بين العام ١٨٦٠ و ١٩٠١، افتتح العديد من الكليات الشهيرة، التي من أهمها كلية روبرت (١٨٦٣) في اسطنبول، والكلية البروتستنتية السورية في بيروت (١٨٦٦)، وهي التي عرفت فيما بعد باسم الجامعة الاميركية في بيروت والجامعة الاميركية في القاهرة العام ١٩١٩.

واحصائياً، كان التغلغل الثقافي الاميركي في منطقة الشرق الاوسط، مع بداية القرن العشرين، تزايد. ففي تركيا كان هناك ٣٦ مدرسة اميركية ثانوية، و ٣٩٨ مدرسة ابتدائية، واربع مدارس لاهوتية؛ وفي ايران ١٠٨ مدارس؛ وفي سوريا ٩٥ مدرسة؛ وفي مصر ٢٠٠ مدرسة[٣].

وفور اعلان قيام اسرائيل في أيار (مايو) ١٩٤٨، اعترفت الولايات المتحدة، رسمياً، بها، وفي الوقت عينه، قامت الجالية اليهودية بالدعم المادي للدولة الجديدة، واستكملته بالدعم الثقافي بين الحكومتين، الاميركية والاسرائيلية، الى الحد الذي جعل البعض يذهب الى ان الدولتين مرتبطتان ثقافياً أكثر من ارتباطهما سياسياً.

وكان للفترة التالية للحرب العالمية الثانية طابعها الخاص بالنسبة الى الاستراتيجية الثقافية الاميركية تجاه بلدان المنطقة. اذ ظهرت برامج تعليمية عدة موجهة، أخطرها «اتفاقيات فولبرايت للتبادل التعليمي»، التي عقدت مع تركيا وايران في العام ١٩٤٩. ولم تمض فترة طويلة حتى كان معظم دول الشرق الاوسط يشترك في هذا البرنامج؛ وكرست الولايات المتحدة، بين العامين ١٩٤١ و ١٩٦٦، ما نسبته ١٢,٤ بالمئة من مجموع منحها للشرق الاوسط وجنوب آسيا. وعلى سبيل المثال، كان هناك ٢٥١ اميركياً يتلقون منحاً للقيام باعمال البحث والتدريس في مصر، بينما ذهب ٧٦١ مصرياً الى الولايات المتحدة للغرض عينه؛ وبالنسبة الى اسرائيل، فقد ارسل ١٣٣ اميركياً اليها مقابل ٢٠٨ اسرائيليين الى اميركا؛ وفي ما يتعلق بايران، فقد بعثت واشنطن ١٥٨ اميركياً اليها، مقابل ٤٨٣ ايرانياً؛ أما تركيا، فقد كان هناك ٢٣٩ اميركياً للدراسة والبحث، مقابل ٦٥٥ تركياً[٤].

وتطور الاهتمام وتقدمت معه الانشطة خلال حقبتي الستينات والسبعينات، الى ان حدثت زيارة الرئيس السابق أنور السادات للقدس العام ١٩٧٧، وتلتها اتفاقية كامب ديفيد في آذار (مارس) ١٩٧٩، التي دشنت الاهتمام الثقافي الاسرائيلي بمصر، واعطته ابعاده الرسمية.

ففي الوثيقة الاولى لمؤتمر كامب ديفيد، جاء في الديباجة: «ان السلام يتعزز بعلاقة السلام بالتعاون مع الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية». ويلاحظ ان ذكر العلاقات الطبيعية جاء على نحو عامّ مجمل. وفي متن معاهدة السلام الموقعة في آذار (مارس) ١٩٧٩، ورد النص التالي: «يتفق الطرفان على ان العلاقات الطبيعية التي ستقوم بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية». وهنا يؤكد النص الزام الطرف المصري باعتبار العلاقات الطبيعية على مستوى العلاقات الدبلوماسية. وفي الملحق الرقم ٣ من المعاهدة، يرد، في البند الرابع، النص التالي: «ويعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح، ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الآخر». وبهذا انتقلت المطالب الاسرائيلية الى التحديد الدقيق. فالمطلب الاول تشجيع تغيير مفاهيم الناس في مصر في عبارة «التفاهم المتبادل والتسامح»؛ والمطلب الثاني، هو منع عمليات التحصين الفكري لمفاهيم المجتمع في عبارة «يمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية». وفي الاتفاقية الثقافية المعقودة في ٨/٥/١٩٨٠، ورد في البند الثاني: «يسعى الطرفان الى فهم افضل لحضارة وثقافة كل طرف، من خلال تبادل المطبوعات الثقافية والتعليمية والعلمية وتبادل المنتجات التكتيكية والاثرية وتبادل الاعمال الفنية وتشجيع اقامة المعارض العلمية والتكنولوجية ومعارض الفنون البصرية». وهكذا ينكشف الغرض الاسرائيلي كاملاً في هذا النص، سواء أمِن حيث تحديد الغايات والاهداف وهي تبديل مفاهيم المصريين ليتحولوا الى ما يسميه النص «فهم أفضل لحضارة وثقافة الاسرائيليين»، أو من حيث تحديد الوسائل العلمية والثقافية الواردة في النص، وهي شاملة لمعظم وسائل الحياة التربوية والفكرية في مصر.

وبعد توقيع الاتفاقيات، تتابعت اشكال التطبيع العقلي، والثقافي. وما يهمنا، هنا، هو ذلك الجانب المتصل بالاختراق العقلي للمجتمع المصري، كنموذج مصغر لما ينتظر العقل العربي. وهنا نلحظ تداخل الادوار والوظائف التي قام بها بعض الباحثين الاسرائيليين والاميركيين في مصر مع العديد من الهيئات والمنظمات الصهيونية المعروفة. وتنوعت، أيضاً، عمليات التطبيع الاخرى في مجالات السياحة والاقتصاد والطب النفسي[٥]. ولعب المركز الاكاديمي الاسرائيلي دوراً بارزاً في هذه الانماط من التطبيع، من خلال شبكة ابحاثه، ورجال المخابرات الاسرائيلية الذين يحتلون مواقع قيادية فيه، منذ انشائه العام ١٩٨٢[٦].

المظلة الاميركية للاختراق الثقافي الاسرائيلي داخل مصر

للولايات المتحدة الاميركية ركائز عديدة للاختراق الثقافي داخل مصر والمنطقة العربية. وهي ـ كما أشرنا ـ ركائز تمارس وظيفتين: الاولى، الاختراق الثقافي المنظم ، ومحاولة فهم المجتمع المصري، وتفاصيل عملياته السياسية، والاجتماعية، وتصديرها الى واشنطن، حيث وكالة المخابرات المركزية الاميركية (.C.I.A) بهدف اعادة برمجتها باساليب ونظم علمية تمهيداً للتحكم في العقل وفي المجتمع ككل؛ والثانية، خدمة الاستراتيجية الاسرائيلية، من خلال ممارسة دور «قناة الربط» بين الجهات المصرية الثقافية، والعلمية، وبين الجهات الاسرائيلية المعروفة، والتي يخشى البعض التعامل معها علانية، أمّا خوفاً من المعارضة المصرية، أو خشية من «المقاطعة العربية النفطية» لهم، ان هم كشفوا وبانت عوراتهم السياسية؛ وأحياناً تمتد هذه الوظيفة الى حيث العملاء الجدد لخدمة الاستراتيجية الاسرائيلية في مصر والعالم العربي، فيتم تجنيدهم على مراحل، ووفق وسائل متدرجة، يأتي التعامل مع الجهات الاميركية وجيوش الباحثين الاميركيين في مقدمها؛ فاذا ما اطمئن «العميل الجديد» لها، تمّ ربطه عبر «قنوات الربط المعروفة» بالجهات الاسرائيلية التي تصب، بدورها، في جهاز المخابرات

الاسرائيلية (الموساد).

ولأن الجهات الاميركية التي تتغلغل في جسد المجتمع المصري جهات عديدة ولا حصر لها، فاننا سوف نقدم، هنا، خارطة لأكثر هذه الاسماء شهرة، وأكثرها خطراً، وهي: الجامعة الاميركية في القاهرة، ومؤسسة راند الاميركية، والمركز الثقافي الاميركي، ومركز البحوث الاميركي في شارع قصر الدوباره في القاهرة، وفورد فاونديشن، وهيئة المعونة الاميركية، ومعهد ماساشوستس وفرعه في القاهرة معهد «ام. اي. تي.» (في مبنى جامعة القاهرة)، ومؤسسة روكفلر للابحاث، ومؤسسة كارينجي، ومعهد دراسات الشرق الاوسط الاميركي، ومعهد التربية الدولية المتخصص في منح السلام، ومعهد بروكنغز، ومعهد المشروع الاميركي، والاكاديمية الدولية لبحوث السلام، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون، ومشروع ترابط الجامعات المصرية ـ الاميركية ومقره المجلس الاعلى للجامعات في القاهرة، وميزانيته السنوية ٢٧ مليون دولار.

وتترابط الجهات هذه بالمراكز البحثية الاسرائيلية التالية، لتكوّن، مجتمعة، شبكة منسّقة الادوار وخطيرة الاهداف:

١ ـ «معهد موريس فولك للبحوث الاقتصادية»: انشىء العام ١٩٥٤؛ ثم أصبح، منذ العام ١٩٦٤، خاضعاً لاشراف الجامعة العبرية ومؤسسة فولك في بنسلفانيا في الولايات المتحدة؛ وتنصبّ ابحاثه على قضايا المجتمع والاقتصاد في اسرائيل. وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، بدأ يهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية في الدول المجاورة (مصر كنموذج).

٢ ـ «مؤسسة يوزنانسكي للاستثمار»: أنشئت العام ١٩٧٢، واهتمت بدعم نشاط المؤسسات البحثية الاسرائيلية مالياً، خاصة في الجانب المتعلق بالبحوث التي تجرى حول الشعب الفلسطيني. ويعد «معهد ترومان» من أكثر المؤسسات اعتماداً على اموال هذه المؤسسة.

٣ ـ «معهد هاري ترومان للبحوث من اجل تقدم السلام»: ويعد هذا المعهد من اهم مراكز البحوث في اسرائيل. لقد انشىء العام ١٩٦٦؛ وتهدف ابحاثه الى دراسة الجوانب الاجتماعية والتاريخية لدول العالم الثالث. ويعتمد المعهد، مالياً، على دعم عدد من الهيئات، مثل مؤسسة يوزنانسكي سالفة الذكر، ومؤسسة روث غيلتر ـ صندوق هنري لوينتال. ويضم معهد ترومان ثلاث وحدات اساسية هي:

(أ) «وحدة بحوث أفريقيا»: وأشهر ابحاثها «الثقافة السياسية في مالي» و«الاقتصاد السياسي في الدول المتخلفة في شرق أفريقيا» و «الاسلام في السياسات الافريقية، الماضي والحاضر» و«الادب الشعبي في غانا وكينيا».

(ب) «وحدة الشرق الاوسط»: وأهم ابحاثها «الاتجاهات الايديولوجية والفكرية للعراق تحت حكم البعث» و«تاريخ العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين منذ بداية الاستيطان الصهيوني» و«الشيوعيون والشيعة» و«الدروز في اسرائيل» و«تعليم النساء في الدول العربية» و«ظهور الاسلام كعنصر من عناصر الصراع العربي ـ الاسرائيلي» و«صورة اسرائيل في وسائل الاعلام المصرية قبل، وبعد، مبادرة السلام» و«الفكر السياسي لأنور السادات ـ مشكلة الشخصية القومية المصرية» و«المشاكل الاجتماعية في مصر المعاصرة».

(ج) «وحدة بحوث آسيا»: وتدور دراسات هذه الوحدة حول الواقع الاجتماعي، والسياسي، لبلدان آسيا، مثل الصين واليابان.

٤ ـ «مركز شيلواح»: ويتبع هذا المركز جامعة تل ـ أبيب. وهو واسع النشاط؛ ومن أبرز ابحاثه تلك التي تهتم بحركات المقاومة الفلسطينية، والحركات الاسلامية المعاصرة. ومن نماذج تلك الابحاث «النساء في المجتمعات الاسلامية» و «الثقافية في التاريخ الاسلامي» و «ايران» و«الاخوان المسلمون والاتجاهات الراديكالية في مواقفهم الحالية» و «انتعاش الحركة الاسلامية وظهور الاتجاه العربي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢» و«تحول الاقتصاد المصري الى الليبرالية» و«مؤسسة التعليم العالي في مصر» و«تطور النظام التعليمي في مصر» و«النقابات في مصر في ظل السادات» و «هبوط الناصرية» و «ظهور الاتجاه القومي العربي في مصر» و «تاريخ مصر واسرائيل» و «تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل» و«الشرق الاوسط بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣» و «موقف السودان في عملية السلام» و«الصراع الداخلي في الحركة الفلسطينية» و«سياسة منظمة التحرير تجاه اميركا».

٥ ـ «مؤسسة فان لير»: تمّ انشاؤها في القدس لدعم الخدمات الاكاديمية للمجتمع الصهيوني الصاعد وقتئذٍ. ومن ابرز اعمال هذه المؤسسة البحوث التالية: «المثقفون والتقاليد في الوطن العربي» و «المجتمع والبناء السياسي في العالم العربي» و «ديناميكية الصراع بوجه عام، والصراع العربي ـ الاسرائيلي بوجه خاص» و «اذا ما اتى السلام» ـ وهذا البحث تمّ العام ١٩٨٧ لدراسة مستقبل العلاقات بين مصر والكيان الصهيوني بعد مبادرة القدس العام ١٩٧٧[٧].

قنوات للربط

وتتعاون الجهات السابقة مع العديد من مراكز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع العديد من الكليات في أغلب الجامعات المصرية، وخاصة كليات الاداب والزراعة والتجارة والحقوق والاقتصاد والاعلام. والطريف ان تلك الجهات، وخاصة «فورد فاونديشن»، استطاعت تجنيد اقسام بالكامل (داخل كليات معيّنة) في جامعة القاهرة لحسابها ولحساب مشروعاتها البحثية، الى درجة صرفت اهتمام تلك الكليات عن وظيفتها الاصلية، وهي التعليم والبحث العلمي لخدمة المجتمع، وأصبح شغلها الشاغل البحث عن البحوث المشتركة والممولة. وظهرت على هذا الصعيد وظيفة «مقاول الابحاث»، وهو استاذ يأخذ من المؤسسات الاميركية المذكورة تمويل بحث بعدة الوف (وصلت في بحث للعلوم السياسية في جامعة القاهرة الى ٦٥٠ الف دولار)، فيقوم «الاستاذ المقاول» باقتطاع الجزء الاكبر لنفسه، ويوزع المتبقي على فريق البحث الذي يتكون، عادة، من المعيدين والمدرسين المساعدين والباحثين الصغار. وبهذا يتمّ افساد الجامعة من رأسها.

ولم تكتف الجهات الاميركية هذه بالجامعات المصرية الرئيسة، بل امتد نشاطها الى الجامعات الاقليمية، وخاصة اسيوط والزقازيق. فعلى سبيل المثال، قامت كلية الاداب في جامعة الزقازيق، من ١٩٨٥/١١/٣٠ وحتى ١٩٨٧/١١/٣٠، بالاشتراك مع جامعة جورج تاون الاميركية، في اجراء مسح شامل لاثني عشرة قرية في محافظة الشرقية، وذلك للتعرف على مقومات التنمية والوقوف على مدى تأثير الهجرة والبطالة والموارد المادية والبشرية في المشروعات الانتاجية في القرى[٨].

تلك فقط بعض نماذج ما أسميناه بـ «المظلة الاميركية للتجسس». وهي مظلة لها فروعها ولها مستوياتها ووظائفها كما رأينا، تضاف اليها فروع اخرى خطيرة، مثل المعونات الاجنبية، وفرع «المستشارين الاجانب»، وما يسمى ببيوت الخبرة الاجنبية وبالبيوت الاستشارية، وهي فروع وبيوت ليس لها من هدف سوى استنزاف الاموال المصرية، وتصدير الوطن الى الخارج؛ فـ «الاستشارات الاجنبية» هي وسيلة خطيرة أخرى للتغلغل تستخدمها الاستراتيجية الاميركية، والاسرائيلية. وقد كشفت مناقشات اتحاد المقاولين العرب، الذي يمثل مختلف البلدان العربية، في شباط

(فبراير) ١٩٨٨، عن ان عقود المستشارين الذين تعاملوا مع مصر خلال سبع سنوات من الانفتاح، وتنحصر بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٣، قد بلغت قيمتها ٧٠٣ ملايين دولار. وتوقع الخبراء ان تكون قيمة العقود قد تجاوزت المليار دولار حتى العام ١٩٨٧. وأشارت الارقام التي تداولتها المناقشات الى ان هذه الاحصاءات هي للعقود المعلنة والتي أمكن حصرها فقط، وان اكبر قطاع تعامل مع الخارج هو قطاع المرافق ـ كالصرف الصحي والمياه ـ وقد تعاقد مع المكاتب الاستشارية الاجنبية نظير اتعاب بلغت قيمتها ٢٨٧ مليون دولار في سبع سنوات. وفي الوقت عينه، بلغت التعاقدات الاستشارية لقطاع الصحة والتعليم والخدمات ١١٧,٦ مليون دولار، والتعاقدات الاستشارية لقطاع الزراعة والري ٨٣ مليون دولار، والصناعة ٧٠ مليوناً، والسياحة ٥٣ مليوناً.

هذا وقد بلغت قيمة عقود التوريدات والمقاولات والاستشارات التي امكن حصرها عن السنوات السبع المشار اليها ١٣,٣ مليار دولار، وهو ما يفوق رقم القروض المدنية التي حصلت عليها مصر خلال الفترة عينها. والمعروف ان الادارة الاقتصادية، خلال السنوات العشر الاخيرة، قد تولاها عدد من الشخصيات، أبرزها: د. عبدالمنعم القيسوني، ود. عبدالرزاق عبدالمجيد، ود. كمال الجنزوري[٩].

نماذج لعمليات التطبيع الثقافي

تعددت عمليات التطبيع الثقافي بين اسرائيل ومصر خلال العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨. ونقدم، هنا، نماذج لتلك العمليات، على اعتبار كونها مؤشرات الى حجم، ونوعية، تصور العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية في النطاق الثقافي:

١ ـ في مجال البحوث الصحية والفنية: نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، تقريراً تحت عنوان «مصر واسرائيل تنفذان سوياً برنامجاً من أجل الصحة»، جاء فيه ان ثمة تعاوناً مشتركاً مصرياً ـ اسرائيلياً قائماً منذ خمس سنوات في مجال البحوث الطبية. وقد حقق هذا التعاون «نجاحاً كبيراً» وأدى الى «تقليل الاصابة بالامراض الاستوائية المعدية المنتشرة في منطقة الشرق الاوسط». وقد قررت الدولتان المضي في هذه المشروعات البحثية لخمسة اعوام أخرى. وزعمت الصحيفة ان العلماء الاسرائيليين في مركز سانفورد كوفين ونظراءهم في جامعة عين شمس قد صرحوا للصحيفة «بأنهم اصبحوا، منذ بداية هذا المشروع المشترك، اخوة في الدم»، وأدعت بأن المصريين «أبدوا شغفهم للاشتراك في هذا البرنامج بعد ان اجتاحت الحمى بلادهم العام ١٩٧٩، فقتلت بضعة الآف منهم، وصرعت اعداداً من الماشية والدواجن والدواب، تقدر بالملايين». وتركز العمل ـ حسب الصحيفة ـ على الامراض التي ينقلها البعوض، ومرض خطير آخر ينقله الذباب. وقد اثمرت الجهود المشتركة ان تمكّن العلماء من الطرفين من نشر ٣٣ بحثاً عن هذه الامراض في المجلات العلمية. وفي هذا الاطار، توجه د. لي شفوار لزيارة القاهرة مرات عدة، كاستاذ زائر في جامعة عين شمس؛ كما اشترك العالم الاسرائيلي في مؤتمرات عدة في العاصمة المصرية، وفي اسرائيل أيضاً. كما قام «مركز كوفين»، من جهة اخرى، بتطوير طريقة الكشف عن الملاريا التي تستخدمها مصر. وقد صرح كوفين بأن تبادل الآراء مع جامعة عين شمس المصرية «جعل منها مركزاً متميزاً للدراسات في هذا المجال، ممّا أدى الى تقليل الاصابة بهذه الامراض؛ كما أدى الى زيادة التعاون بين علماء البلدين. وان القرار الخاص بالاستمرار في التعاون لخمسة اعوام سيمكن العلماء من المضي في بحوثهم حول بعض الامراض الاخرى المنتشرة في المنطقة». وأضاف كوفين ان العلاقة التي

تربط علماء البلدين هي «أشبه ما تكون بالعلاقة الأُسَرية، وان المصريين يتميزون بالذكاء والعلم، وان العمل معهم كان بعيداً تماماً عن مجال السياسة، وانه كان بمثابة نافذة أطل منها علماء مصر على اسرائيل، واخرى اطل منها علماء اسرائيل على مصر»(١٠).

وواصلت اسرائيل، أيضاً، عمليات التطبيع، على مستوى الصحة النفسية، حين حضرت مؤتمر الصحة النفسية، الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، في القاهرة. وقد برّر رئيس الاتحاد الدولي للصحة النفسية، د. جمال أبو العزايم، هذا الحضور بالقول انه لم يمنع الاسرائيليين من حضور مؤتمر الصحة النفسية، «لأنهم اعضاء في الاتحاد الدولي وفي مجلس ادارته». وأضاف: «انهم يملأون القاهرة، فلماذا نمنعهم من الحضور والمشاركة في مؤتمر الصحة النفسية... لقد خسرنا، من قبل، عقد مؤتمرين في مصر، لاصرارنا على مقاطعة الاسرائيليين؛ وهذه المرة كنا سنخسر وجود الاتحاد هنا لو قاطعناهم»(١١). وكانت نقابة الاطباء المصريين حذرت د. أبو العزايم من اشتراك الاسرائيليين، واعلنت احالة المسؤولين الى التحقيق لمخالفتهم لقرار الجمعية العمومية للنقابة. ولكن هذا الامر لم ينفذ، ممّا ادى الى انسحاب عدد من الاطباء من المؤتمر بعد مفاجأتهم باشتراك الاسرائيليين(١٢).

٢ ـ التطبيع في مجال الآثار: امتد الاهتمام الاسرائيلي، في اطار التطبيع، الى مجال الآثار. وقد سلط الضوء على التعاون في هذا المجال في اعقاب قيام وزير الثقافة المصرية ورئيس الوزراء باقالة د. أحمد قدري من منصبه كرئيس لهيئة الآثار المصرية. فقد أعلن د. قدري، بعد اقالته، «ان جزءاً من أزمته يرجع الى رفضه المستمر للتعاون مع البعثات الاسرائيلية الاثرية التي طلبت المجيء الى مصر، وكشفه لاعمال النهب التي قامت بها اسرائيل للآثار المصرية في سيناء»، مشيراً الى انه قاوم ضغوطاً اسرائيلية عديدة حاولت عرقلة الحفائر الاثرية التي قامت بها جامعة عين شمس في المقابر اليهودية. وأكد قدري، في ندوة نظمتها له اللجنة الثقافية في نقابة الصحافيين، في آذار (مارس) ١٩٨٨، ان اسرائيل هي العدو الاساسي لمصر والعرب، وهي تعمل، جاهدة، على تفريغ الفكر والوجدان المصريين من هويتهما الثقافية والتراثية(١٣).

٣ ـ التطبيع في مجال الفيزياء: وامتدت عمليات التطبيع الى قسم الفيزياء في كلية العلوم ـ جامعة القاهرة. فبعد عدة جولات بحثية لهذا القسم مع الاسرائيليين، خلال الاعوام من ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٧، نظمت جولة بحثية مشتركة، حين قام، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، البروفيسور الاسرائيلي هاري ليبكين، وزوجته التي تعمل في معهد وايزمان، بزيارة للقسم، واشتمل برنامج الزيارة على عقد ندوة عملية لاعضاء هيئة التدريس في قسم الفيزياء النووية في جامعة القاهرة حول التطور العلمي الاسرائيلي. وأجرى الباحث الاسرائيلي، خلالها، مناقشات حول امكانات التعاون بين مصر واسرائيل؛ ووجه الدعوة الى عدد من اساتذة الجامعة المصرية لزيارة اسرائيل. وقد احاطت الجهات المسؤولة الزيارة بسرية تامة، ولجأت الى عدم كشف جنسية «الضيف الاجنبي»، خوفاً من رد الفعل العدائي. الاّ ان ما صرح به ليبكين، بعد عودته الى اسرائيل، في الصحف هناك، كشف عن خفايا الزيارة وهدفه من ورائها، فضلاً عن تعمّده تحقير قدر علماء مصر، والاستخفاف بهم، واتهامه الشبان من المصريين بالانشغال بالسعي خلف جمع الاموال من دول الخليج وتخلّفهم العلمي. وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» ان ليبكين استطاع خلق شبكة من العلاقات وتوقيع اتفاقات بحثية عدة بين كلية العلوم في جامعة القاهرة وبين معهد وايزمان(١٤).

٤ ـ محاولات التطبيع السينمائي: والى جوار اساليب التطبيع الثقافي المعتادة، برزت

السينما كأداة هامة في نطاق عمليات التطبيع. وسلكت الاداة هذه طرقاً عدة، كان ابرزها سوق الفيديو، والافلام المعروضة مباشرة في دور العرض، وهي، في معظمها، من انتاج واخراج صهيوني؛ في سوق الفيديو، في مصر، على سبيل المثال، اشتهرت، في الاعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧و ١٩٨٨، شركتان راحتا تتعاملان مع شركات التوزيع الصهيونية، وفي مقدمها شركة «كانون» لاصحابها غولان وغلوباس، بشكل سافر. هاتان الشركتان هما «شافعي فيديو فيلم» و «توب فيديو فيلم»؛ فالاولى عرضت في الاسواق «غزو اميركا» من انتاج الشركة الصهيونية آنفة الذكر، وبطولة شاك نوريس، والثانية عرضت، «قانون مورفي»، بطولة تشارلز برونسون. جدير بالذكر ان صاحب الشركة الاولى هو ايهاب شافعي الشقيق الاصغر لمنيب شافعي، رئيس غرفة صناعة السينما.

ولقد تردد في الاوساط السينمائية المصرية، أواخر العام ١٩٨٧، ان المخرج والمنتج الصهيوني المعروف صاحب شركة «كانون»، مناحيم غولان، يحاول شراء دار «كريم ١»، الموجودة وسط القاهرة. وتناقلت الاوساط السينمائية تصريحاً لصاحب السينما المذكورة، حسين القلة، عن اتصالات اجراها معه بعض مسؤولي «كانون». وذكر، أيضاً، ان شركة «كانون» تتعرض، حالياً، لمخاطر الانهيار، وقد تلاشت احلام المنتجين الاسرائيليين، مناحيم غولان وابن خالته يورام غليوس، في السيطرة على السينما الايطالية عبر شركة «كانون ـ ايطاليا»، وبلغت الخسائر ما يقرب من نصف مليار دولار. والمعروف ان الشركة قد أسسها اسرائيليان، احدهما طيّار سابق هو مناحيم غولان مخرج فيلم «فوق القمة» والثاني يورام غليوس، منذ عدة سنوات. ولقد قامت شركة «كانون» الاسرائيلية باغراق السوق المصري بالعديد من الافلام التي ترتكز على تمجيد المستعمر الغربي، وتبرير سياساته العدوانية، مثل فيلم «فوق القمة». واللافت، هنا، هو ان غرفة صناعة السينما لم تصدر قراراً واحداً لمصادرة هذه الافلام، وعدم استيرادها. وبعودة الى قائمة الافلام نذكر على سبيل المثال: ١ ـ «لقاء الجبابرة» : اخراج مناحيم غولان، تمثيل فرانكو نيرو وسوزان جورج (عرض في سينما اوديون العام ١٩٨٧) كما عرضه فيديو «شافعي فيلم». ٢ ـ «لعنة الماس»: اخراج مناحيم غولان، ١٩٧٥، تمثيل روبرت شو وشيلي ونترز (عرض فيديو فقط) «كلر فيديو فيلم». ٣ ـ «انتقام العملاق الاسود»: اخراج سام فاير ستنبرنج، ١٩٨٣، تمثيل شوكو سوجي (فيديو فيلم). ٤ ـ «انتقام النينجا»: اخراج سام فاير ستنبرنج، ١٩٨٥، تمثيل هويشتي كوك (فيديو). وغيرها من الافلام التي وصلت عشرين فيلماً عرضت في العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨، وجميعها من انتاج الشركات الصهيونية سالفة الذكر[١٥].

وارتباطاً بمحاولات التطبيع العلمي، والسينمائي، والمسرحي، كان التطبيع الصحافي، ونماذجه عديدة لا تحصى. ولعل من اشهر فرسان التطبيع الثقافي والصحافي في مصر، والذين يحتفظون بتاريخ «حافل» من العلاقات مع الاسرائيليين، الصحفي انيس منصور، الذي يعد نموذجاً فريداً للانسان القادر على التحول من الضد الى الضد في زمن قياسي. ولعل زيارات انيس منصور للكيان الاسرائيلي، وكتاباته عنها، اصبحت من الكثرة والتفاهة بحيث يصعب حصرها.

٥ ـ التطبيع مع الشباب المصري: لم يتوقف التطبيع عند جيوش الباحثين والفنانين والصحافيين الاسرائيليين والمؤسسات الاميركية والاسرائيلية المشبوهة، بل تعداه الى محاولات اغراء الشباب المصري بالذهاب الى اسرائيل والحصول على شهادات علمية من مدارسها وجامعاتها. وعلى الرغم من قرار اغلب النقابات المهنية المصرية برفض الاعتراف بتلك الشهادات، الّا ان الاغراء الاسرائيلي أتى ببعض الثمار. فقد أوردت صحيفة «صوت العرب» القاهرية، نقلاً عن مجلة اميركية، ان اول طالب مصري ذهب للدراسة في تل ـ أبيب، واسمه محمود فوزي، حصل، في تموز

(يوليو) ١٩٨٧، على دبلوم مدرسة فاينبرغ في معهد وايزمان للعلوم. وقد روى الطالب تجربته خلال السنوات الثلاث التي قضاها في الدراسة، والاهانات التي تجرّعها لمجرد كونه عربياً ومصرياً يدرس في اسرائيل. وقال: «عندما كنت اخرج واتجول في الشوارع، كان الاسرائيليون ينظرون الي باعتباري عربياً ويظهرون اشمئزازهم... ذات مرة اوقفتني شرطة الحدود في القدس وطلبت ابراز هويتي الشخصية. وعندما ابرزتها، لم يصدق الشرطي انني مصري، ورمى البطاقة على الارض»[١٦].

نماذج لعمليات التطبيع السياحي

لا شك في ان الاقتصاد لا يمكنه السير دونما سياسة تحركه وتحدد مراميه وأهدافه. واذا افترضنا ان السياحة احد أوجه الاقتصاد المعاصر، فان ثمة «سياسة سياحية» تحركها وتحدد لها اهدافها. وهذا، بالضبط، ما حدث مع السياحة الاسرائيلية تجاه مصر. فاذا علمنا ان سدس سكان اسرائيل قد زاروا مصر (٥٨٠ الف سائح اسرائيلي منذ العام ١٩٨٠ وحتى العام ١٩٨٨)، فان ثمة علامات استفهام عديدة سوف تثار، وفي مقدمها السؤال حول جدوى التنشيط السياحي الاسرائيلي الى مصر، وهل كانت اهداف السياح بريئة تماماً وبغرض السياحة فقط والنظر الى معالمنا السياحية ام لاهداف واغراض اخرى؟ ان استعراض نماذج من عمليات الاختراق السياحي الاسرائيلي لمصر، منذ فتح الحدود وحتى اليوم، سوف يساعدنا على الاجابة ، وسوف ينير لنا بعض معالم الطريق.

لقد كشف كتاب حديث، أُصدر في تل ـ أبيب العام ١٩٨٧ للخبير الاقتصادي الاسرائيلي ميتال يورام، بعنوان «العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ومصر في مجالات الزراعة والسياحة وتجارة النفط، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤»، عن تطور العلاقات السياحية بين مصر واسرائيل منذ العام ١٩٨٠، وأظهر معلومات خطيرة عن التطبيع السياحي، والزراعي، والنفطي، بين الكيان الصهيوني والحكومة المصرية، وكيف ان العديد من القوانين والقرارات الجمهورية المصرية، التي اصدرت بعد العام ١٩٧٩، جاءت، في أغلبها، متمشية مع مطالب الطرف الاسرائيلي، ومطالب عمليات التطبيع بوجه عام. وأبرز المعلومات التي جاءت في هذا الاطار حينما ذكر انه حتى العاشر من آذار (مارس) ١٩٨١ كانت الدولة المصرية، ممثلة في وزارة السياحة، تسيطر على كل النشاط السياحي في مصر. وفي ذلك التاريخ، انشئت الهيئة العامة للتنشيط السياحي بالقرار الجمهوري ١٣٤ لسنة ١٩٨١؛ فقامت هذه الهيئة بالغاء سيطرة وزارة السياحة على القطاع السياحي؛ وبهذا فتح الباب للمغامرين الاسرائيليين والاوروبيين.

لقد بدأ تأثير التطبيع على السياحة في مصر حتى قبل معاهدة السلام. فمنذ بدأت مفاوضات السلام وزيارة السادات بدأ عدد السياح العرب الى مصر في الانخفاض. وكان القائمون على السياحة المصرية يتوقعون ان يعوّض السياح من الغرب واسرائيل ذلك. لكن، على الرغم من هذا التوقع، ظلت السياحة العربية في مصر تمثل نسبة كبيرة من اجمالي عدد السائحين (٧١ بالمئة حتى العام ١٩٧٩).

أما فتح الحدود بين مصر واسرائيل للنقل البري، وانتقال السياحة وغيرها، فقد أوضح الكاتب ان نسبة السياح الداخلين الى مصر من طريق البرّ لم تتجاوز ٣,٢ بالمئة حتى التطبيع. بالطبع معظمهم من معابر السودان وليبيا. وبعد المقاطعة العربية وفتح معبر الشرق لمصر زادت نسبتهم الى ٧,٦ بالمئة وان كان هذا يشير، في الوقت عينه، الى ان معظم السياح الاسرائيليين يدخلون من طريق البر، وبذلك تنخفض باستمرار المبالغ التي يتم تحويلها في المصارف المصرية كعملة صعبة. فبعد ان كان الدخل من السياحة ٤٣٠,٢ مليون جنيه مصري العام ١٩٧٧، وصل الى ٣٥٤ مليون جنيه العام ١٩٨٣.

ووفقاً لما ذكره الكاتب: «... ينظم التطبيع السياحي والتجاري والطيران والمواصلات البرية والبحرية مع اسرائيل عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وقعت على التوالي في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨٠ وفي الثالث والخامس من آذار (مارس) سنة ١٩٨٠، وافتتحت ايرسينا الخط الجوي». وذكر، أيضاً، انه، في اطار اللجنة العليا للتطبيع، شكلت لجنة فرعية خاصة باعداد الاتفاق السياحي بين مصر واسرائيل، والتقى مندوبو وزارتي السياحة في مصر واسرائيل في القاهرة مرتين، من ١٤ الى ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٨٠ ومن السادس الى العاشر من آذار (مارس) ١٩٨٠، وفي هذا اللقاء، وقعت مذكرة تفاهم تنظم العلاقات السياحية بين الطرفين[١٧].

وتأكيداً لاقوال المؤلف اليهودي، حاول الاسرائيليون الاستفادة، بالسبل كافة، من عمليات التطبيع السياحي. ووصل الامر الى حد ادارة شبكات الدعارة وتزويدها بالاسرائيليات. ففي شقة بالمهندسين تمّ ضبط شبكة للدعارة تدار بواسطة خمس من الاسرائيليات السائحات؛ وكذلك شهدت مدينة الاسماعيلية ضبط اسرائيلية في شباط (فبراير) ١٩٨٨ تدير شبكة متنقلة[١٨].

وفي مدينة بورسعيد ابلغ موظف أحد الفنادق الكبرى الى قسم شرطة الشرق أن سائحة اسرائيلية تحمل جواز السفر الرقم ٤٠٩٥٣١٦ قدمت اليه ورقتين فئة المئة دولار لصرفهما بنقود مصرية، فاكتشف انهما مزورتان؛ حينئذٍ احيلت المتهمة الى النيابة العامة.

وتحت ستار السياحة، استطاع الاسرائيليون القيام بتهريب كميات كبيرة من المخدرات عبر الحدود الى منطقة جنوب سيناء، حيث يقوم السياح القادمون من بوابة طابا بترويجها وبيعها باستخدام عدد من البدو الى جانب عدد من الشبان المصريين العاملين في المنطقة[١٩].

هذا فضلاً عن ان سلطات الامن في مصر قد لاحظت تكرار بلاغات السياح الاسرائيليين عن مفقودات معيّنة، كآلات التصوير والمسجلات، وآلات التصوير السينمائي. كما لاحظت اصرارهم الشديد على كتابة محاضر رسمية في اقسام الشرطة وأخذ صورة منها. وبالبحث، تبين انهم تعمّدوا التأمين على تلك المقتنيات في شركات التأمين الاسرائيلية، وفي القاهرة تمّ بيعها سراً. وبمقتضى هذه المحاضر يتم صرف التعويض، ويتمكن السياح الاسرائيليون من الحصول على مبلغ من المال يكفي لتغطية تكاليف الرحلة[٢٠].

وبعودة الى كتاب الخبير الاقتصادي اليهودي يورام، نجد اشارة الى النيّة الصهيونية المبيّتة لتفتيت الوحدة الوطنية في ان اسرائيل كانت تعوّل كثيراً على الطائفة القبطية في مصر، من طريق جذب الاقباط لزيارة اسرائيل باستمرار، بسبب وجود مقدسات كثيرة لهم في فلسطين. ويرجع الكاتب خيبة امل اسرائيل في جذب الاقباط الى كونهم مواطنين مصريين في النهاية، ولديهم نفس المشاعر، وهم مؤيدون لمعارضة التطبيع؛ ذلك بالاضافة الى قضية دير السلطان المقام في وسط كنيسة القبر المقدس، حيث نقلت اسرائيل السيطرة على الدير من الكنيسة القبطية الى الكنيسة الاثيوبية.

اما ما جنته اسرائيل من فوائد التطبيع السياحي، فقد رأى المؤلف ان مصر ساهمت في تطوير السياحة الاسرائيلية بأنها أصبحت معبراً لسياح عرب الى اسرائيل زادت نسبتهم بمتوسط ١٣,٢ بالمئة سنوياً، أي ٩٤٥٢٧ سائحاً[٢١].

ولأن زيارة المصريين لاسرائيل امر مرفوض جماهيرياً، لاسباب نفسية وسياسية عديدة، فان السفارة الاسرائيلية في القاهرة ابتدعت اساليب عديدة لتحبيذ السفر الى اسرائيل. فعلى سبيل

المثال، قامت السفارة الاسرائيلية، في القاهرة، من طريق بعض الاشخاص المتعاونين معها، بتوزيع منشورات في المنطقة المحيطة بحديقة الحيوان وجامعة القاهرة، والمناطق المحيطة بمقر السفارة، خلال العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨، تحث المواطنين على زيارة اسرائيل وقضاء ايام للسياحة فيها. وأشارت المطبوعات الى مزايا السفر الى اسرائيل؛ كما اشارت الى طرق المواصلات التي يمكن استخدامها، براً وبحراً وجواً، واجراءات السفر والجمارك والخدمات في الموانىء والمطارات والفنادق والمخيمات والمهرجانات والنوادي الليلية والندوات العامة(٢٢). ولقد حاول الاسرائيليون استثمار مقابر اليهود وبعض آثارهم في مصر، مثل مقبرة «أبو حصيرة» في دمنهور، في التوافد بكثرة الى مصر، خاصة في شهر آذار (مارس) من كل عام، وهو شهر الاحتفال بمولد «أبو حصيرة». ويقدر عدد من يحضر هذا الاحتفال من الاسرائيليين بحوالى ١٥ الف اسرائيلي سنوياً تقريباً.

تلك فقط بعض نماذج لعمليات التطبيع الثقافي والسياحي بين مصر واسرائيل خلال العامين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨. بيد ان اساليب المقاومة لهذا التطبيع لم تتوقف، على الرغم ممّا يشوبها من قصور.

اساليب المقاومة الرسمية والشعبية لعمليات التطبيع

أخذت عمليات مقاومة الغزو الثقافي وموجات التجسس العلمي والسياحي، الغربي اجمالاً والاسرائيلي بخاصة، اشكالاً متنوعة خلال الفترة التالية لحادث المنصة (٦/١٠/١٩٨١) وحتى اليوم؛ وهي الفترة المعروفة بفترة حكم الرئيس حسني مبارك. جاءت أهم اساليب المقاومة من النقابات المهنية ذات التاريخ السياسي العريق، مثل نقابتي المحامين و الصحافيين؛ ثم نقابات المهندسين والاطباء؛ وتتالى بعد ذلك دور الجامعات والاحزاب المعارضة؛ ثم ردود الفعل الشعبية التلقائية المؤثرة، مثل حادث استشهاد الجندي سليمان خاطر، الذي قتل سبعة من الجواسيس الاسرائيليين، أو احداث تنظيم «ثورة مصر» الناصري التي تعد اقوى اساليب الرد الشعبي المنظم ضد عمليات التطبيع؛ وأخيراً مقاومة من قبل عدد من المسؤولين في الحكم، أمثال د. اسامة الباز وسكرتير مكتب الرئيس للمعلومات د. مصطفى الفقي.

وفي ما يلي نسجّل عدداً من الوقائع كنماذج لعمليات مقاومة التطبيع في القطاعات آنفة الذكر.

المقاومة الشعبية

○ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٧ حدثت معركة طاحنة بين شاب مصري يدعى محمد على السوداني وبين وفد سياحي اسرائيلي داخل احد ملاهي الهرم، وقيّدت الواقعة تحت الرقم ١٨١٩ ج في قسم شرطة الهرم في القاهرة.

○ مساء الاربعاء الموافق ١٦/١٢/١٩٨٧ وقع شجار بين محمد سمير طه، العامل في مطعم، وبين احد اعضاء وفد سياحي اسرائيلي كان يتناول الغذاء؛ ثم تطور الشجار الى معركة فيما بين العامل ومجموع الوفد اسفرت عن اصابة اغلب اعضاء الوفد باصابات بالغة؛ وجاءت المشاجرة نتيجة لاهانة اعضاء الوفد للشاب المصري بالفاظ جارحة(٢٣).

○ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٨ وقع حادث غامض عند السفارة الاسرائيلية في القاهرة، حين دوّى، فجأة، صوت طلق ناري، اعقبه اطلاق اعيرة نارية على دفعات متتالية. فسارع الى مبنى السفارة كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، وقوات ضخمة من الامن المركزي، ومن بينهم مدير امن الجيزة، اللواء أحمد كوهية، ورئيس مباحث الجيزة، العميد ممدوح الجوهري، وقيادات جهاز امن الدولة. وتمّ،

على الفور، فرض حصار امني كامل على المنطقة المحيطة بالسفارة، وسدت الشوارع المؤدية اليها. وتولى رجال الامن تفتيش المارة والسيارات القريبة من مكان الحادث، وتناقضت اقوال رجال الامن مع اقوال شهود العيان حول اسباب اطلاق الاعيرة النارية حول السفارة الاسرائيلية. وروى شهود العيان ان مجهولين اطلقوا الرصاص على مبنى السفارة الاسرائيلية، ممّا تسبب في اصابة احد ضباط الشرطة، الذي نقل، على الفور، الى المستشفى؛ كما تهشّم الزجاج الامامي لسيارة شرطة تابعة لاطقم الحراسة المكلفة بحراسة السفارة؛ وتهشّم، أيضاً، الباب المجاور للسائق. وأكد شهود العيان ان الرصاص انطلق من سيارة حمراء اللون، لدى قدومها من شارع مراد الى كبري الجامعة في اتجاه المنيل. وأضاف شهود العيان ان بعض اطقم الحراسة الاخرى اتجه، بسرعة، الى الشوارع المواجهة للسفارة، وتولت تمشيط المنطقة المحيطة بالسفارة، وسدت الشوارع بالمتاريس، والبوابات الحديدية، واقيمت، على الفور، نقاط التفتيش، التي ظلت تواصل اجراءات تفتيش السيارات المارة بالشوارع وعلى جانبي الكوبري حتى بعد ظهر ١٢/٣/١٩٨٨. كما قامت قوات أخرى، في الوقت عينه، بحماية السفارة والقوات التي تقوم بالتفتيش(٢٤).

مقاومة النقابات

كان لنقابات المحامين والصحافيين، والفنانيين، والمهندسين، والاطباء واللجان الوطنية، مثل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، والاحزاب السياسية المعارضة، دور طليعي في مقاومة عمليات التطبيع.

نقابة المهندسين: قامت نقابة المهندسين بتاريخ ٤/٢/١٩٨٨ باستصدار ميثاق مهني جديد من خلال انعقاد الجمعيات العمومية لشُعب نقابة المهندسين ينص على مقاطعة اسرائيل، مهنياً وفنياً واقتصادياً، ويرفض المبادرات الحكومية المصرية كافة لدعم التطبيع.

نقابة الفنانين: أصدر الفنانون المصريون بياناً حول الفيلم الصهيوني «فوق القمة»، بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٧، جاء في نصه ان «جموع الفنانين المصريين، الذين تصدوا للدفاع عن كرامتهم المهنية وشرفهم النقابي في مواجهة الاعتداء على حق جمعياتهم العمومية في اقرار قانون ينظم شؤونهم المهنية، يعلنون رفضهم لعرض الفيلم الاميركي ـ الصهيوني ' فوق القمة ' ؛ وذلك لانه يمثل اعتداء جديداً على قرار جمعياتهم العمومية بمقاطعة كل اشكال التعامل الثقافي والفني مع الصهيونية». وحول الفيلم ذاته، أصدرت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، بالاشتراك مع اتحاد الكتاب والفنانين في حزب التجمع، بياناً ندد بالفيلم الصهيوني الذي يعرض في احدى دور العرض في القاهرة.

وفي افتتاح الموسم الثقافي الشتوي للجامعة الاميركية في القاهرة، بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٨، قال المخرج يوسف شاهين، انه يرفض التطبيع والحوار مع اسرائيل بالاشكال كافة.

نقابة المحامين: قامت النقابة بتبني قضة «دير السلطان»، والدفاع عنها من خلال لجنة الدفاع عن الحريات؛ وكذلك تبنّي قضية الفلسطينيين المبعدين من فلسطين، وهي القضية التي مفادها ان السلطات المصرية قامت بترحيل ستة فلسطينيين الى العراق وسودانيين الى السودان قبل ٤٨ ساعة من موعد نظر تظلمهم في محكمة أمن الدولة العليا. وكانت السلطات قبضت على الثمانية على الحدود المصرية ـ السودانية في اثناء محاولة للتسلل عبر الحدود المصرية الى السودان.

وقد تمّ توجيه الاتهام الى كل من رضوان الاخرس، وهو طبيب في الهلال الاحمر الفلسطيني، ومحمد خليل أحمد، الذي أمضى ١٢ عاماً في السجون الاسرائيلية، وسودانيين، هما عثمان سيد

أحمد وياسين عبدالغفار، بمساعدة أربعة من الفلسطينيين على الهرب الى السودان. وكان الفلسطينيون حمد يوسف شاكر دخلان وسمير عبدالرحيم الجديلي وخالد محمود صالح وعماد اسعد الصفطاوي تمكنوا من الهرب من السجون الاسرائيلية في غزة، ونجحوا في التسلل عبر الحدود المصرية، الى ان قبضت عليهم السلطات المصرية. وقد طلب وفد نقابة المحامين من المحكمة الافراج عن المعتقلين الثمانية؛ وطلب عدم تسليم الفلسطينيين الى اسرائيل، حيث تردد ان السفارة الاسرائيلية في القاهرة طلبت من الحكومة المصرية اعادة الفلسطينيين الهاربين من السجون الاسرائيلية.

وتبدت مواقف نقابة المحامين في مساندة الانتفاضة الفلسطينية ـ كما سنرى ـ وفي دعم اشكال المقاومة الوطنية ضد التطبيع من خلال الدفاع عن الطلاب المعتقلين، ومن خلال المؤتمرات المستمرة ضد التطبيع، والتي قامت بها الاتجاهات السياسية المختلفة. وأثبت الجميع انهم، بحق، سند قوي لعملية مقاومة الغزو الثقافي والسياسي الصهيوني والاميركي للمنطقة. بل ان جماعة المحامين الناصريين نظمت، العام ١٩٨٦ (٢٣ يوليو)، اسبوعاً سمي بالملتقى الثاني للمحامين الناصريين كان تحت عنوان «التغلغل الاميركي ـ الصهيوني للمنطقة العربية؛ الابعاد والمواجهة»، نظمت من خلاله المؤتمرات والابحاث العلمية والامسيات الفنية وغيرها من اشكال التعبير السياسي والثقافي عن رفض التطبيع. واستضافت النقابة، بانتظام، رؤساء واعضاء الاحزاب السياسية المعارضة في مصر، بهدف تنظيم الاحتفالات والتظاهرات لمقاومة التطبيع وسياسات الغزو الاميركي الثقافي والسياسي لمصر؛ علاوة على هذا، داومت نقابة المحامين على حرق العلم الاسرائيلي في جميع المناسبات الوطنية المعروفة، ورفع علم فلسطين على النقابة منذ العام ١٩٧٩ وحتى اليوم.

وفي تفاصيل اساليب مقاومة التطبيع، ابتدعت نقابة المحامين اساليب جديدة، مثل رفع الدعاوى المدنية لطرد السفير الاسرائيلي من مصر، وضرب «الرموز اليهودية» في مصر، التي دأب اليهود الاسرائيليون على استغلال رمزيتها الدينية بهدف التغلغل السياسي والثقافي. ومثال على ذلك «مولد أبو حصيرة» و «جبانة اليهود في دمنهور». فلقد تقدم نقيب المحامين في البحيرة، عطية شعلان، في الخامس من نيسان (ابريل) ١٩٨٨، بطلب الى محافظ البحيرة لاصدار قرار بالغاء جبانة اليهود في دمنهور، تطبيقاً لقانون الجبانات الصادر سنة ١٩٦٦، الذي يقضي بأن الجبانة تفقد صفتها، اذا لم تستخدم لمدة عشر سنوات. والمعروف ان جبانة اليهود في دمنهور توقف الدفن فيها اكثر من ثلاثين عاماً، وذلك لعدم وجود مواطنين يهود في محافظة البحيرة. ويذكر ان مقبرة ابو حصيرة تقع في نطاق هذه الجبانة. ولم يسبق ان أُصدر قرار من الجهة المختصة باقامة ضريح أبو حصيرة الذي يتوافد الاسرائيليون للاحتفال به كل عام.

نقابة الصحافيين: قامت نقابة الصحافيين بتنظيم الندوات والتظاهرات والاحتجاجات، واستصدار عدد من القرارات برفض زيارة الصحافيين المصريين لاسرائيل. وفي نموذج قريب، حدث في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ان تقدم عدد من الصحافيين بمذكرة الى مجلس النقابة، يطلبون فيها تقديم كل من عبدالتواب عبدالحي، المحرر في مجلة المصور، وشوقي مصطفى، المصور في المجلة ذاتها، وعبدالمنعم سعد من «الاهرام»، الى مجلس تأديب، وذلك لمخالفتهم قرار الجمعية العمومية بسفرهم الى اسرائيل وعمل لقاءات مع بعض المسؤولين الاسرائيليين. وكانت الجمعية العمومية لنقابة الصحافيين أخذت قراراً برفض التطبيع واشكال التعامل كافة مع الصهيونيين، واكدته الجمعيات العمومية كافة، منذ ست سنوات (أي منذ ١٩٨٢).

نقابة الاطباء: قامت النقابة بالانسحاب من المؤتمر الدولي الخامس للمضادات الحيوية،

الذي اشتركت فيه اكثر من ستين دولة. وسبب انسحابها قيام المشرف على المؤتمر، د. محمد صبور، بدعوة اسرائيل سراً، دون ان يعلم احد من النقابة، أو حتى رئيسه وهو عميد كلية طب عين شمس. المهم، ان النقابة، بعد انسحابها، ارسلت خطابات الى رؤساء الوفود الاجنبية تبين فيه اسباب انسحابها. الاّ ان اجهزة الامن استولت على الخطابات، وبدلاً من ان ترسلها الى مكان المؤتمر في فندق هيلتون، ارسلتها الى عنوانها في لازوغلي. الجدير بالذكر ان الصحف الحكومية رفضت نشر اعلان مدفوع الاجر من النقابة توضح فيه للاطباء اسباب انسحابها من المؤتمر.

وواكب نشاطات النقابات تصعيد مواز من حزبي «التجمع» و «العمل»، وأحياناً «الوفد» و«الاحرار»، لمقاومة التطبيع، وان أتت جميع هذه المحاولات دون خطة متكاملة، وغلبت عليها عمليات المقاومة العشوائية، على الرغم من وضوح الخصم، ووضوح اهدافه ومناطق انتشاره داخل مصر.

مقاومة التطبيع خلال الانتفاضة الفلسطينية

كان من ابرز صور مقاومة التطبيع ما حدث خلال الفترة التالية لـ ١٩٨٧/١٢/٩ وحتى نهايات العام ١٩٨٨؛ وهي الفترة التي واكبت احداث الانتفاضة الفلسطينية ضد قوات الاحتلال، فاشتعلت التظاهرات والاستنكارات في مصر، خاصة في الجامعات المصرية الرئيسة (عين شمس، والقاهرة، والمنصورة، والازهر)، واحتل مطلب طرد السفير الاسرائيلي وايقاف مسلسل التّطبيع مقدم المطالب. واقيمت مؤتمرات عدة للتضامن مع الشعب الفلسطيني في نقابات المحامين والاطباء والتجاريين، بالاضافة الى التظاهرات الشعبية الضخمة التي انطلقت من جامع الازهر عقب صلاة الجمعة طوال تلك الفترة، واشترك فيها آلاف من المواطنين طافوا الشوارع وسط المدينة، قبل ان تتصدى لهم قوات الامن المركزي وفرق الكاراتيه بالهراوات والعصي الكهربائية والقنابل المسيلة للدموع، وتلقي القبض على اعداد كبيرة[٢٥].

وبتاريخ ١٩٨٨/١/٥ وقعت اشتباكات واسعة بين قوات الامن المركزي وطلاب جامعة عين شمس، في اثناء خروجهم في مسيرة للمطالبة بقطع العلاقات مع اسرائيل، وللاعراب عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني. وامتدت المطاردة حتى ميدان العباسية، فتوقفت المواصلات في شارع الخليفة المأمون، وأحاطت ١٤ سيارة من سيارات الامن المركزي، المحمّلة بالجنود وفرق الكاراتيه، بمبنى نقابة المحامين على شكل كماشة امتدت الى شوارع رمسيس وعبدالخالق ثروت وشامبليون وخلف دار القضاء العالي، تحسباً لاحتمالات قيام مسيرة من النقابة الى مجلس الشعب.

وكانت لجنة الحريات في نقابة المحامين بحثت، في اجتماعها ظهر الاحد ١٩٨٨/١/٢، الاشكال المختلفة لاحتجاج القوى الوطنية على اجراءات القمع الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وللمطالبة بقطع العلاقات وطرد السفير الاسرائيلي[٢٦].

وعقدت احزاب المعارضة المصرية، في مرسي مطروح، الاثنين ١٩٨٨/١/١١، مؤتمراً شعبياً في مقر التجمع للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني. وفي المقابل، اصدر نادي هيئة التدريس في جامعة الاسكندرية بياناً حول انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، تحت عنوان «حول الجهاد الفلسطيني في الارض المحتلة».

وأقامت لجنة العمل الوطني، في نقابة الاطباء، مؤتمراً وطنياً لمناصرة انتفاضة الشعب الفلسطيني، مساء الجمعة ١٩٨٨/١/٨، في مبنى النقابة. ومن ناحية اخرى، اصدرت النقابة

بياناً اعلنت فيه استنكارها للعدوان الغاشم المتصاعد ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وناشدت النقابة، في بيانها، المنظمات الاقليمية والعالمية كافة الوقوف ضد الاجراءات الغاشمة التي تمارسها القوى الصهيونية ضد المدنيين الابرياء.

وبدعوة من اتحاد النساء التقدمي في حزب التجمع، اعتصم، بتاريخ ١٣/١/١٩٨٨، ما يقرب من مئتين من النساء في مقره الرئيس، لمدة ساعتين، تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، وشاركت في الاعتصام نخبة من الفنانات والمخرجات والصحافيات والكاتبات والباحثات واساتذة الجامعات؛ كما شاركت فيه، أيضاً، ممثلات عن جميع احزاب المعارضة المصرية[٢٧].

وفي جامعة المنصورة، استمرت تظاهرات الطلاب طوال تلك الفترة، فكانت الجامعة الوحيدة التي عوقب طلابها على تظاهرهم تضامناً مع الشعب الفلسطيني. فقد اعتقل فجر الاثنين ٤/١/١٩٨٨ الطالبان محمد عوض طه وعبدالرحمن نجاح (في كلية الطب) واودعا سجن أبو زعبل؛ كما تمّ فصل الطالب محمود عيد (من الكلية ذاتها) لمدة اسبوعين.

وفي الجامعة الاميركية، تظاهر، بتاريخ ١٥/١/١٩٨٨، حوالى ٥٠٠ طالب لاكثر من ثلاث ساعات داخل حرم الجامعة، تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، على الرغم من تهديد رئيس مكتب الامن في الجامعة باستدعاء الامن المركزي، الذي كان يحاصر مبنى الجامعة.

وشهدت جامعة القاهرة مسيرات تضامنية للطلاب، احتجاجاً على الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. واقام الطلاب صلاة الغائب على روح شهداء الثورة الفلسطينية، وطالبوا بفتح التطوع للدفاع عن فلسطين؛ وقد انتهت المسيرات برفع علم فلسطين، وحرق العلم الاسرائيلي.

كما نظّم طلاب جامعة عين شمس تظاهرات طافت بالحرم الجامعي، وانتقلت الى جميع الكليات.

واعتقلت مباحث أمن الدولة، خلال الفترة عينها، وتحديداً في ٩/١٢/١٩٨٧، سبعة من اعضاء حزب التجمع.

وقد نظم الفنانون المصريون، بتاريخ ٨/١/١٩٨٨، يوماً للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، بدأ في العاشرة صباحاً في مسرح الطليعة (خلف المسرح القومي في القاهرة).

وتأكيداً للمنحى عينه، تلقت النقابات والمنظمات العمالية في مصر تعليمات مشددة بعدم التعامل مع أي وفد نقابي عمالي اسرائيلي، وذلك بعد رفض اتحاد عام عمال مصر طلب اسرائيل لاقامة نشاطات مشتركة بين الجانبين. وقد حاولت السفارة الاسرائيلية في القاهرة ممارسة الضغوط، بهدف اجراء اتصالات مباشرة بين ممثلين من الهستدروت واتحاد عمال مصر. وأكد بعض الصحف المصرية ان الحكومة المصرية أوضحت انها لا تتدخل في اعمال المجالس النقابية، ولا ترغب في ان تفرض عليها سياسة خاصة[٢٨].

ونظّم بعض الاحزاب المعارضة، وصحافتها، حملة توقيعات تطالب الرئيس مبارك بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وانهاء اشكال التطبيع كافة مع اسرائيل؛ وابرز هذه الحملات حملة صحيفة «الاهالي» خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. واستطاعت «الاهالي»، بالفعل، جمع عدة الاف من التوقيعات لهذا الهدف؛ وكذلك فعلت «الشعب»، وطلاب جامعة المنصورة الذين شكلوا لجنة للتضامن مع زملائهم المعتقلين بسبب التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، وجمعت اللجنة آلاف التوقيعات للمطالبة بالافراج عن زملائهم المعتقلين.

المقاومة «الحكومية» للتطبيع

شكّل الرفض الكامن لكل ما هو صهيوني خلفية ضاغطة على مجمل السلوك السياسي للنظام المصري تجاه عمليات التطبيع، فقلل من الجموح الذي اتسم به عهد انور السادات؛ بل دفع ببعض المسؤولين الى عدم الانخراط في اشكال هذا التطبيع. ومثال ذلك ما كتبه د. اسامة الباز في صحيفة «السياسة»، الكويتية (١٠/١/١٩٨٨). فقد أكد ان معاهدة الدفاع العربي المشترك لا تتقدمها اي معاهدات لاحقة، وان اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية حاولتا، في أثناء مفاوضات السلام، اقناع مصر، في أول مشروع للمعاهدة، بأن تتضمن نصاً خاصاً بأن تعلو المعاهدة أية تعهدات سابقة للطرفين، ورفضت مصر هذا النص، كما هو ثابت في الوثائق الاميركية. وأوضح د. الباز ان اسرائيل حاولت ايفاد احد وزرائها الى القاهرة لاطلاع مصر على موقف اسرائيل من الاحداث الاخيرة (يقصد احداث الانتفاضة الفلسطينية)، فرفضت مصر، وقدمت احتجاجاً رسمياً الى حكومة اسرائيل على هذه الممارسات. وحذّر الباز اسرائيل من ان احتلالها للاراضي سوف يؤدي الى نتائج خطيرة. وتطرق الى جولة الرئيس مبارك على دول الخليج، مؤكداً انها تعبير عن روابط المحبة بين مصر واشقائها العرب.

وعلى الجانب الاقتصادي، نلحظ التقلص في العلاقات في مجال التبادل التجاري. فقد اشارت الارقام عن الربع الاول من العام ١٩٨٧ الى ان قيمة الصادرات المصرية الى اسرائيل، فيما عدا النفط، بلغت ٦٠٠ الف دولار، بالمقارنة بـ ٥٠٠ الف للفترة عينها من العام ١٩٨٦. وانخفضت الصادرات الاسرائيلية الى مصر الى ٨٠٠ الف دولار، بينما كانت ١,٩ مليون دولار في الفترة عينها من العام ١٩٨٦[٢٩].

ومن الامثلة الرافضة للتطبيع، أيضاً، رفض السلطات المصرية التعاون مع اسرائيل لضبط الفلسطينيين الهاربين من سجون غزة أوائل العام ١٩٨٨، وذلك حين رفضت سلطات الامن المصرية طلباً تقدمت به الحكومة الاسرائيلية لمساعدتها في البحث عن بعض الفلسطينيين الهاربين من سجن نفحة الصحراوي في صحراء النقب، قرب ايلات.

---

(١) د. جمال حمدان، **شخصية مصر؛ دراسة في عبقرية المكان**، الجزء الاول، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠، ص ١٩ ـ ٢٤.

(٢) كنموذج لهذه الابحاث والدراسات، انظر عادل حسين، **التطبيع المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية**، القاهرة وبيروت: مكتبة مدبولي ودار ازال، الطبعة الثانية، ١٩٨٥؛ ومحسن عوض، **مصر واسرائيل؛ خمس سنوات من التطبيع**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤؛ وحازم هاشم، **المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري؛ اسرار ووثائق**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦؛ ورفعت سيّد احمد، **اختراق العقل المصري؛ دراسة ووثائق**، القاهرة؛ التوني للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.

(٣) نبيل عبدالغفار، **السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ٥٣ ـ ٥٧.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٤ ـ ٥٩.

(٥) انظر قائمة تفصيلية بهذه المؤتمرات في سيّد أحمد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ ـ ٧٧.

(٦) تفصيل ذلك في رفعت سيد أحمد؛ «التجسس الاسرائيلي على العقل العربي؛ دراسة في التجربة المصرية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول / تشرين الاول (سبتمبر/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٧) انظر تفاصيل ذلك في محمد هشام، **مراكز الابحاث الاسرائيلية؛ المواجهة**، القاهرة: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٨٤.

(٨) **الاخبار** (القاهرة)، ١٩٨٧/١٢/٥.

(٩) **صوت العرب** (القاهرة)، ١٩٨٨/٢/٧، ص ١.

(١٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١٠/١٨، ص ٨.

(١١) **الاهالي** (القاهرة)، ١٩٨٧/١١/٢٨، ص ٦.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) يذكر ان كاتب هذه الدراسة كان حاضراً هذه الندوة، واستمع للدكتور احمد قدري في أقواله المذكورة؛ وهي أقوال تداولها العديد من الصحف المصرية فيما بعد، مثل صحف «الشعب» و«الاهالي» و«صوت العرب»، خلال الفترة من ١٣ ـ ١٩٨٨/٣/٣٠.

(١٤) **صوت العرب**، ١٩٨٨/٩/٢٨، ص ٦.

(١٥) مدحت محفوظ، **دليل الفيديو**، القاهرة: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٧ ـ ١٧.

(١٦) **صوت العرب**، ١٩٨٨/١/٣، ص ٨.

(١٧) انظر تفصيل ذلك في العرض المطول الذي قامت **الشعب** (القاهرة) بنشر الكتاب المذكور في عدديها الصادرين بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١، ص ٦، وبتاريخ ١٩٨٨/٧/١٢، ص ٤.

(١٨) **صوت العرب**، ١٩٨٨/٢/١٠، ص ١٣.

(١٩) جدير بالذكر ان الصحف الرسمية في مصر كانت تذكر، بين الحين والآخر، بعض الوقائع الشاذة للسياح الاسرائيليين في القاهرة؛ نموذج لذلك ما ذكرته **الاخبار**، ١٩٨٨/٤/١٠، ص ٧، من قيام أحدى السائحات الاسرائيليات بترويج الدولارات المزورة في بورسعيد والقاهرة.

(٢٠) **صوت العرب**، ١٩٨٧/١١/١٨، ص ٢.

(٢١) **الشعب**، ١٩٨٨/٦/٢١، ص ٦.

(٢٢) **النور الاسلامية** (القاهرة)، ١٩٨٨/٨/٣، ص ١.

(٢٣) **صوت العرب**، ١٩٨٧/١٢/٢٧، ص ٨.

(٢٤) **الوفد** (القاهرة)، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ١ ـ ٢.

(٢٥) جدير بالتسجيل التاريخي، هنا، التأكيد انه قد غلب على مواجهة اجهزة الامن المصرية التظاهرات المؤيدة للانتفاضة الفلسطينية من ١٩٨٧/١٢/٩ اسلوب العنف دون تمييز، ودون ادنى محاولة للحوار.

(٢٦) **الاهالي**، ١٩٨٨/١/٦، ص ١.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) **الوفد**، ١٩٨٨/١/١، ص ١.

(٢٩) **صوت العرب**، ١٩٨٧/٩/٢٧، ص ٦.

الجدال النووي في اسرائيل

الدوافع والقضايا

د. يزيد صايغ

لقد بلغ الجدال حول الوضع الراهن، والابعاد المستقبلية، للقدرات النووية الاسرائيلية سن الرشد؛ اذ توجد مجموعة واسعة، ومتنامية، من الدراسات الاكاديمية حول الموضوع، تؤلف جزءاً ثابتاً من النقاش الاوسع حول الشؤون النووية، والوضع العسكري، والاستراتيجي، في الشرق الاوسط. ويظهر ذلك على الرغم من عدم نشوء تغيّر في الموقف الرسمي الاسرائيلي حول مسألة انتاج، ونشر، واستخدام، الاسلحة الذرية، منذ قيام الدولة في العام ١٩٤٨: «لن تكون اسرائيل هي الاولى في ادخال الاسلحة النووية الى الشرق الاوسط». انما بقيت هذه الصياغة غامضة بما فيه الكفاية؛ وظهور «المعلومات» الجديدة متكرر ومقنع بما فيه الكفاية، ليوقد التساؤل المستمر حول حقيقة النوايا، والجهود، الاسرائيلية في المجال النووي.

دار ثقل الكتابة عن الموقف النووي الاسرائيلي، بالتالي، حول امرين رئيسين، هما التأكد من وجود برنامج للاسلحة النووية، ومن حجمه وطبيعته؛ ومناقشة ايجابيات وسلبيات قيام اسرائيل بتبني سياسة نووية علنية، ووقع مثل ذلك القرار على ردعها وأمنها. على انه لا يوجد الكثير لاضافته الى ما هو معروف كحقائق دامغة، ثابتة، عن القدرات الاسرائيلية، او الى مناقشة الخيارات المتاحة لاسرائيل، على الرغم من ظهور دراسات جديدة في كل سنة. فما زالت الاسئلة الاساسية المطروحة، هي: هل تملك اسرائيل الاسلحة النووية ؟ كم عددها ؟ وما هي أنواعها ؟ واذا كانت لديها اسلحة عاملة، فهل ينبغي عليها الاعلان عن ذلك وتبني استراتيجية الردع النووي المكشوف، ام الحفاظ على الغموض المقصود ؟

لقد شكّلت هذه الاسلحة، وغيرها، المادة الرئيسة في الجدال الذي نشأ حول القدرات، والنوايا، النووية الاسرائيلية، والذي نما باستمرار ـ في اسرائيل وخارجها على حد سواء ـ منذ منتصف السبعينات. كما ظهرت ثلاثة كتب على الاقل مكرّسة للموضوع منذ العام ١٩٨٠، بالاضافة الى مقالات ودراسات اخرى. ثم جاءت تصريحات العامل الفني السابق في مفاعل ديمونا الاسرائيلي، موردخاي فاعنونو، في خريف ١٩٨٦، لتقدم تأكيداً جديداً وتثير النقاش مجدداً.

ينقسم الجدال حول الموقف النووي الاسرائيلي، حالياً، الى قسمين عامين. يتمثل الاول في محاولة اكتشاف حقيقة القدرات الاسرائيلية، اما من خلال الحصول على المعلومات الفعلية، او، كما هو الحال عادة، عبر الانطلاق مما هو معروف عن المؤسسة النووية الاسرائيلية وحساب الاحتمالات باتجاه

ما هو ممكن نظرياً لها. ويحدث هذا الجانب من النقاش، غالباً، خارج اسرائيل، في الغرب او لدى الوكالات الدولية. ويتمثل الاسلوب الشائع لحساب قدرات اسرائيل بالاسقاط من كميات اليورانيوم الطبيعي التي حصلت عليها، ومن السعة الثابتة لمفاعل ديمونا لتحويل اليورانيوم الى بلوتونيوم، من اجل الوصول الى تقدير عملي لعدد الرؤوس النووية ذات زنة وقوة تفجيرية محددتين، التي يمكن، بالتالي، انتاجها، نظرياً. وتقدم تصريحات فاعنونو مثالاً على ذلك؛ اذ أكد توسيع مفاعل ديمونا، مما حدا بالعلماء والمسؤولين الغربيين الى رفع تقديراتهم للترسانة النووية الاسرائيلية صعوداً، والى التساؤل حول كيفية تحقيق التوسيع اصلاً.

يوجد، في المقابل، حد أدنى فحسب من المناقشة داخل اسرائيل عن وجود برنامج للاسلحة النووية، وعن حجمه وطبيعته. ويعود ذلك، جزئياً، الى فرض احكام الرقابة العسكرية، والى الرقابة الذاتية التي يفرضها الحس الامني الشديد. وحين يُثار الموضوع النووي، فانما يكون، فقط، على شكل الاقتباس عن الصحافة الاجنبية، ولا يضيف المعلقون الاسرائيليون رأياً خاصاً بهم حول صحة، او معقولية، المعلومات المنقولة. ويفسّر ذلك التناقض الكامن في انه يسمح للصحف الاسرائيلية بأن تغطي محاكمة فاعنونو في اسرائيل بتهمة فضح معلومات يُمنع نقلها سوى عبر الاستشهاد بالاعلام الاجنبي. وكذلك أمكن للاعلام الاسرائيلي ان ينشر واقعة قيام الحكومة بتطمين الاتحاد السوفياتي حيال الاستخدام المقصود للصاروخ اريحا ـ ٢ القادر على قذف الرؤوس النووية؛ لكنه حظر على ذلك الاعلام ان ينقل خبر التحليق التجريبي للصاروخ في صيف العام ١٩٨٧ ـ الذي اثار القلق السوفياتي اصلاً ـ سوى كاقتباس من الصحافة الغربية. ويجدر الذكر ان هذه القيود لا تنطبق على الاستخدامات المدنية للطاقة النووية الاسرائيلية، التي يتمّ نقل اخبارها ومناقشتها بحرية أكبر.

يعود سبب آخر لنقص الحوار داخل اسرائيل حول حقائق وارقام البرنامج النووي العسكري، علاوة على الرقابة، الى حقيقة ان المعلقين (من اكاديميين وصحافيين وسياسيين) والعلماء وصانعي القرار (العسكريين والسياسيين) الاسرائيليين يحملون اهتمامات تختلف عن اهتمامات نظائرهم الغربيين. يتمثل السؤال الحاسم، بالنسبة الى الاسرائيليين، في الوقع الذي سيكون لاقتناء الاسلحة النووية، بل وللاعلان عن الاقتناء، على أمن اسرائيل: هل سيقوم الردع الاسرائيلي ضد الدول العربية، ام سيشجع سباق تسلح نووي فحسب ؟

يعالج الصنف الثاني من الجدال حول القدرات النووية الاسرائيلية، والذي يدور داخل اسرائيل اساساً، قضايا الاستراتيجية الشاملة وسياسة الردع. وتشمل تلك القضايا نسبة القوات التقليدية الى النووية، والعلاقة بين الأمن والمساومة الجغرافية والوقع على الصراع العربي ـ الاسرائيلي وسباق التسلح الاقليمي (التقليدي) والعلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية.

دوافع التحوّل الى السياسة النووية

توجد عوامل عدة تدفع اسرائيل نحو تبنّي استراتيجية نووية، هي علنية بالضرورة. وتنقسم الدوافع، عموماً، الى صنفين: الاستراتيجي ـ السياسي، والعملياتي. ويشير الصنف الاول الى الانقلاب الذي سيحصل في الميزان الاستراتيجي بين اسرائيل والدول العربية، والى التأثير في علاقاتها السياسية. بل وربما يأمل بعض الاسرائيليين حتى ان يحققوا اثراً «إرغامياً» بهذه الطريقة ـ أي فرض حقائق سياسية وجغرافية معيّنة على العرب ـ علماً بأن الردع والامن الاسرائيليين سيتعززان في شتى الاحوال. وستنشأ فوائد اضافية ثانوية، كتعزيز المكانة الاسرائيلية عموماً (بين الدول

النامية، على الاقل) وتعميق علاقاتها بقوى اقليمية غير عربية أخرى.

أما الصنف الثاني من الدوافع ـ العملياتي ـ فيشير الى الحلول التي قد توفرها الاستراتيجية النووية للمعضلات العملية الحادة التي تواجهها اسرائيل في تطوير، وصيانة، واستخدام، دفاعها التقليدي. وتتمثل تلك المعضلات في: ١ ـ الطبيعة المتغيرة لساحة القتال الحديثة، مما يعوق تطبيق العقيدة القتالية الاسرائيلية ويزيد في تكاليفها الميدانية؛ ٢ ـ التكاليف المالية المتنامية باستمرار للاحتفاظ بجيش كبير، ولاقتناء التكنولوجيا المتقدمة؛ ٣ ـ ظهور التهديدات الجديدة، كتوسيع وتحديث الجيوش العربية، او كالاسلحة الكيميائية والصواريخ الباليستيكية. وتتألف معضلة رابعة، هي ليست محض عملياتية، بل واستراتيجية ايضاً، من فشل القوة المسلحة الاسرائيلية في خلق الحقائق السياسية. وقد كشفت، وجسّدت، حرب لبنان العام ١٩٨٢، الاولى والثانية والرابعة من بين هذه المعضلات، التي سرّعت، بدورها، تطور المشكلة الاخرى، الثالثة (لدى سوريا). ويمكن اللجوء الى القوة النووية، او هكذا يبدو، ان يحل مجمل هذه المعضلات.

١ ـ معضلات الدفاع التقليدي

طرحت خبرات حربي ١٩٧٣ و١٩٨٢ الاسئلة الاساسية حول مستقبل العقيدة القتالية الاسرائيلية. وقد استندت هذه الاخيرة، دوماً، الى الافتراض ان «أفضل دفاع هو الهجوم». وتُترجم ذلك، عملياً، بالميل الى اطلاق الحروب الوقائية والاستباقية. وكان يعني ذلك، بالممارسة على المستوى العملياتي، نقل المعركة الى أرض العدو بالسرعة الممكنة وتحقيق الاختراق الحاسم لمواقع العدو من قبل التشكيلات المدرعة الضاربة وسريعة الحركة التي تتمتع بالدعم الجوي الهائل. غير ان تكتيكات الحرب «الخاطفة»، هذه، فشلت في العام ١٩٧٣، وسبب ذلك، جزئياً، انتشار الاسلحة المضادة للطائرات والمضادة للدبابات الفعّالة في الأيدي العربية، وجزئياً الى نجاح الوحدات العربية في عدم الانهيار والانحلال حتى في أعقاب النكسات الموجعة. وانه، من باب المفارقة الحادة، ان النجاح الباهر للنظم التكنولوجية المتقدمة الاسرائيلية ـ مواقع القيادة الجوية، الطائرات بدون طيارين، الصواريخ الموجهة، مراكز الاستخبارات والادارة الميدانية ـ لم يخف، بل شدد على، عجز القوات البرية الاسرائيلية عن تحقيق التقدم السهل في وجه المقاتلين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين الذين عانوا من الدونية العددية والتسليحية الكاسحة، والذين افتقروا الى الغطاء الجوي.

لقد استنتج احد المعلقين الاسرائيليين، بعد التطلع الى هذه التجارب، ان «عصر الحرب الخاطفة قد انتهى». ان «إشباع» ساحة القتال بمجموعة متنوعة مذهلة من نظم الاسلحة ـ في رأيه ـ سوف يقلّص فرص بقاء (survivability) الوحدات المقاتلة، التي «سوف تحقق المكاسب المحدودة على الارض بدفع ثمن باهظ من الدماء». وأكد مراقب آخر ان الجيش الاسرائيلي سوف يُرهَق قبل تحقيق الحسم في المعركة، الّا اذا تمتع بالتفوق الهائل بالاعداد، وبالقوة النارية[١]. اما روبرت هاركابي، الباحث الاميركي ـ الاسرائيلي، فلا يقدم حكماً؛ لكنه يقرّ باحتمال ان يكون مجيء حرب «الضغط على الازرار» (push-button) والاسلحة ذاتية التوجيه «اطلق وانسَ» (fire-and-forget) لغير صالح اسرائيل، على الرغم من تفوقها التكنولوجي والالكتروني المعهود[٢]. وأضاف ان المتغير الحاسم ربما سيكون «المدى الذي تسمح به تكنولوجيا الاسلحة الناشئة، والعقائد، والتكتيكات المرتبطة بها، لاسرائيل ان تواصل استراتيجيتها التقليدية للحرب القصيرة الاستباقية ـ الهجومية التي تشدد على تكتيكات الاقتحام الصدامي الخاصة بالدورع والطيران التكتيكي»[٣].

لم يغير الجيش الاسرائيلي عقيدته القتالية الهجومية، اساساً، ازاء هذا الوضع؛ وكذلك لم تتبدل مبادىء التفكير الاسرائيلي حول الامن القومي. فقد كرّر الجنرال يسرائيل طل، مثلاً، تأكيد ايمانه بـ «المعركة الاختراقية»، حتى خلال اللحظة التي كانت حرب العام ١٩٨٢ تثار فيها التساؤلات الجديدة[٤]. واستنتج كتّاب عديدون، عند التطلع الى المستوى الاستراتيجي، ان العمليات المتتالية لتقليص القوة التي فرضتها القيود المالية المزمنة لاسرائيل سوف تعزز الاسلوب الهجومي والميل نحو خوض الحروب الاستباقية في المستقبل[٥]. يبقى السؤال، اذاً، كيف سيستعيد الجيش الاسرائيلي المبادرة ؟ أي كيف سيزيد من سرعة حركته في الميدان ومن حجم قوة نارية فتّاكة، بهدف تحقيق صدمة أكبر في جسم العدو ؟

هنا تكمن الاسلحة النووية. فسوف يكون لها الوقع النفسي والجسدي اياه الذي حقّقته الدبابات والطائرات العام ١٩٦٧، لو تم استخدامها ضد «مراكز العصب» العربية ـ مراكز القيادة والاتصال ـ والقواعد والحشود الرئيسة. اذ يمكن «كسر جمود» الميدان وزعزعة الدفاعات، مما يتيح للقوات البرية الاسرائيلية ان تحقق اختراقها للوحدات العربية المصعوقة، والمنهارة معنوياً، والفاقدة للقيادة.

صحيح انه لا توجد كتابات علنية حول هذه التصورات ـ السيناريوهات ـ لكن يعتبر احد الاكاديميين الاسرائيليين ان «الصعوبات المتزايدة في الاحتفاظ بالتفوق العسكري تبرر ـ في نظري ـ ادراج القدرات النووية ضمن الجيش الاسرائيلي في المستقبل»[٦]. ويعارض مؤلفون آخرون هذا الرأي؛ لكنهم يعترفون بأن الخيار النووي متاح للجيش فعلاً. فالباحث أفرايم عنبار يشعر بأن «الادراك بأن الوسائل التقليدية ليست كافية لضمان أمن دولة اسرائيل سيؤدي، مستقبلاً، الى قيام قوة نووية اسرائيلية»[٧]. وأضاف رؤوبين فدهتسور ان القوة النووية ربما تظهر للاركان العامة الاسرائيلية كبديل مجد يتيح تقليص حجم الجيش القائم بأمان وتخفيض الميزانيات.

٢ ـ الدوافع المالية

تشكّل قضية الميزانيات والقيود المالية شكلاً آخر للحوافز على التحول النووي. بل ان احتمال ان تضطر اسرائيل، بسبب سباق التسلح الاقليمي، الى الاحتفاظ «بدبابة على كل ساحة... وناقلة جنود عند مدخل كل منزل، وطائرة مروحية عل كل سطح، فسوف تعلن الدولة عن الافلاس»، هو ما دفع وزير الدفاع الاسبق، موشي دايان، الى المناداة بالردع النووي كبديل أقل كلفة[٨]. كما اشار الكاتب جيرالد شتاينبرغ الى الموضوعات المالية التي تشجع على اعتماد السياسة النووية العلنية، ملاحظاً ان اسرائيل تنفق ثُلث اجمالي ناتجها القومي للدفاع، وثُلثاً آخر لدفع الفوائد المترتبة على القروض المستخدمة لتمويل مشتريات الاسلحة[٩]؛ ولذلك يتم البحث عن البدائل. ولا يعني ذلك ان القوة النووية هي المنافس الاوفر حظاً، بل ان الفشل في العثور على تمويل اضافي ربما سيفرض «تبدلاً في مفهوم الامن القومي، أي التخلي عن مهام معيّنة وتعديل اهداف الحرب»، حسب تعليق الكاتب العسكري زئيف شيف[١٠]. ولعل الاعلان النووي يقدم مخرجاً للهرب من هذه التغييرات، وخصوصاً اذا اقتنع صانعو القرار الاسرائيليون بالافضليات الاقتصادية له.

٣ ـ التهديد العسكري المتعاظم

لقد أثارت تطورات هامّة عدة في القدرات العسكرية العربية قلق اسرائيل منذ أوائل عقد الثمانينات. كان احدها حصول سوريا، منذ حرب العام ١٩٨٢، على الصواريخ بعيدة المدى:

صاروخ أرض ـ جو سام ـ ٥ المضاد للطائرات، وصاروخ بر ـ بحر س.س.سي ـ ١ / ٣ المضاد للسفن، القادران على اصابة اهدافهما حتى مسافة ٣٠٠ كيلومتر، أي الجزء الأكبر من المجال الحيوي لاجواء ومياه اسرائيل. يضاف الى ذلك تهديد «تقليدي» آخر، ألا وهو النمو العام في قدرات الجيش السوري والجيوش العربية الاخرى، علاوة على اقتنائها للمعدات القتالية الآخذة بالتطور والتقدم التكنولوجي[١١].

أما الامر الأخطر، فيتمثل في حصول سوريا على الصواريخ الباليستيكية قصيرة المدى س.س. ـ ٢١ السوفياتية، التي يتراوح مداها بين ١٢٠ و٢٠٠ كيلومتر، في العام ١٩٨٣. وتخوّفت الاوساط الاسرائيلية من انه في حال نشوب حرب جديدة ستمتد ساحة المعركة الى قلب اسرائيل نفسها، بحيث تصبح مدنها ومراكزها السكانية الرئيسة اهدافاً عرضة للاصابة[١٢]. ومما يعمّق القلق هو التنبؤات الاسرائيلية بأن سوريا سوف تحصل، أيضاً، على صاروخ س.س. ـ ٢٣ الباليستيكي، الذي يتمتع بمدى أطول (٣٠٠ كيلومتر)، ودقة أعلى، خلال العامين المقبلين، اضافة الى مصدر ثالث هو الخوف من ظهور الاسلحة الكيميائية في الترسانة العربية؛ اذ تؤكد اسرائيل ان سوريا تنتج الاسلحة الكيميائية، والعصبية كذلك. ويخشى الاسرائيليون، أساساً، من ان تقوم سوريا بتركيب الرؤوس المتفجرة الكيميائية على متن صواريخها الباليستيكية، من أجل ضرب المنشآت العسكرية والمراكز المدنية في المؤخرة الاسرائيلية[١٣]. كما تشكل جهود كل من العراق وليبيا لتطوير صواريخ القصف الثقيل بعيدة المدى، بموازاة السعي الى اعادة بناء البرامج النووية، خطراً اضافياً طويل الأجل لاسرائيل. وترى الاوساط الاسرائيلية، في كل حالة من هذه الحالات، ان الدفاع التقليدي قد يفقد الفاعلية والمصداقية، وان الاسلحة النووية تبدو مجدية كرادع معادل القيمة. وتكمن سخرية الموقف في ان العديد من التطورات التسليحية في الجانب العربي لم تأت، اصلاً، سوى كردّ: إما على تفوق اسرائيل الواضح وذراعها الاستراتيجية الطويلة، او على تهديدها النووي المرئي للعرب.

٤ ـ محدوديات القوة المسلحة

كشفت خبرة حرب العام ١٩٨٢ للعديد من الاسرائيليين حدود «قدرة اسرائيل على تحويل القوة العسكرية الى مكاسب سياسية»[١٤]. وكانت قيادة الجيش الاسرائيلي تشعر، سابقاً، بأنه في مقدورها ـ بواسطة القوة العسكرية ـ ان تحقق التغيرات طويلة الأجل في منطقة الشرق الاوسط وفي مواجهة خصومها السوريين والفلسطينيين، حسب رأي يهوشفاط هركابي في مناقشته لعملية «تحويل الاستراتيجية الى تكتيك» خلال الغزو الاسرائيلي للبنان[١٥]. لكن تبلور الادراك بأن النجاحات الميدانية لن تترجم، بالضرورة، الى مكاسب سياسية واستراتيجية، بعد ان استعادت سوريا نفوذها داخل لبنان واعادت م.ت.ف. بناءها الذاتي، وبعد ان نمت المقاومة الوطنية اللبنانية في وجه قوات الاحتلال الاسرائيلية والحكومة المركزية اللبنانية الموالية للانعزالية المارونية، في أعقاب حرب ١٩٨٢، فجوبهت اسرائيل، بالتالي، بتراجع قدرتها على تحديد مسار الاحداث الاقليمية وعلى فرضها، او خلقها، من خلال التهديد باستخدام القوة المسلحة، مما دفع احد الضباط الاسرائيليين الى السؤال: «هل أفلست ' النظرية الأمنية ' التقليدية ؟ وهل يمكن استبدالها، ولو جزئياً، بمفهوم يستند الى الميزان النووي الاقليمي ؟»[١٦].

القدرة النووية الاسرائيلية ومفهوم الردع والأمن

لقد مرت سنوات عديدة منذ أُصدر الكتاب الاول المخصص، كلياً، للجهود النووية

الاسرائيلية، للباحث فؤاد جابر «اسرائيل والاسلحة النووية» (١٩٧١). صحيح ان الكتاب بات قديماً بنواح عدة، وتجاوزته الاحداث الى حد ما، لكنه ما زال مميزاً بسبب وضوح الطرح فيه، وفهمه للقضايا الفنية والسياسية. الّا ان الامر الاهم من ذلك هو ليس فقط ثبات صحة تقدير جابر للموقف النووي الاسرائيلي المحتمل ـ أي الردع القائم على أساس الغموض المقصود، أو «القنبلة في القبو» المزعومة ـ بالممارسة، بل وبقاء بنية الخيارات التي رسمها للسياسة الاسرائيلية بداية السبعينات صحيحة الى حد كبير في أواخر الثمانينات، مما لا يزال يدفع محللين غربيين واسرائيليين الى استخدامها. حتى انه تحق الاضافة الى ما سبق ان ما حثّ على ظهور دفعة جديدة من الكتابات حول المسألة النووية وأبعادها الاستراتيجية في اسرائيل، منذ العام ١٩٨١ (خصوصاً)، هو ليس ظهور المعلومات المؤكدة الجديدة، بل اشتداد الجدال حول الخيار الذي ينبغي تبنّيه في السياسة الرسمية. ان السؤال المركزي في هذا الجدال، هو هل يترتب على اسرائيل، الآن، ان تتخلى عن سياستها القديمة، لتنتقل الى خيار الاعلان النووي الصريح (أي الاعلان عن الاستعداد والنيّة على اللجوء الى الاسلحة النووية، مع نشرها فعلياً ام بدونه) كأساس للردع ؟

ان المؤشر الرئيس الى انتقال السياسة الاسرائيلية نحو الاعلان النووي جاء من شاي فيلدمان، الذي قدّم مناقشة وافية متجانسة. فقد اصدر كتاب «الردع النووي الاسرائيلي؛ استراتيجية لعقد الثمانينات» في العام ١٩٨٢، ونادى فيه بتبنّي موقف الردع النووي العلني، وهو الموقف الذي كان موشي دايان وشمعون بيرس قد اتخذاه[١٧]. ويتمثل جوهر هذا الطرح في ان الاعلان الرسمي عن الاستعداد لنشر الاسلحة النووية، لو تمّ تهديد بقاء اسرائيل بجدية، سيقدم رادعاً أقوى بكثير من الموقف الغامض الحالي. وفي نظر فيلدمان، فان عدم اليقين (الغموض) ربما سيشجع الدول العربية امّا على تجاهل الرادع الاسرائيلي أو على اختباره. يضاف الى ذلك، ان الموقف الغامض لا يتوقف على الاستخبارات الدقيقة ـ المعرفة المسبقة بالنوايا الحقيقية العربية ـ فحسب، وهو أمر محفوف بالمخاطر، بل ولا يترك مرجعاً بديلاً في حال فشل تلك الاستخبارات (أي ستضطر الى استخدامها، اذا وجدت). اما الردع النووي العلني، في المقابل، فهو أقدر، على الارجح، على منع حدوث هجوم رئيس، أو يترك لاسرائيل خيار الاستخدام الفعلي لو فشل، في أسوأ الاحوال. ولا يبدي فيلدمان تخوفاً كبيراً ازاء احتمال نشوء سباق تسلح نووي في المنطقة، معتبراً ان ظهور «ميزان الرعب» العربي ـ الاسرائيلي سيكون، في الواقع، مصدر الاستقرار والأمن. وقد كرر هذه الآراء مؤخراً، علماً بأنه يشدد على رأيه الاصلي القائل ان امتلاك الاسلحة النووية لن يمنع اندلاع الحرب مجدداً، الّا اذا رافقته التنازلات الجغرافية الاسرائيلية والتسوية السياسية الشاملة مع العرب.

يقف فيلدمان وحيداً، تقريباً، بين الاكاديميين والمعلقين والمسؤولين الاسرائيليين لجهة المناداة العلنية بتبني السياسة النووية، علماً بأنه قد يجسّد كتلة أوسع من الآراء التي يمثلها بيرس خير تمثيل. وكان البروفيسور شلومو اهرونسون اتخذ موقفاً مشابهاً حتى العام ١٩٨١، حيث أيّد السياسة النووية الصريحة اذا، وفقط اذا، أُرفقت بالمساومة الجغرافية[١٨]. إلّا انه انقلب، لاحقاً، الى معارضة الموقف النووي العلني، فيما واصل تأييده لفكرة تطوير الاستراتيجية النووية[١٩].

ان اسباب تبدل مواقف اهرونسون تكشف امراً هاماً؛ اذ يعتبر «الربط» ـ أي الربط بين الردع النووي العلني وبين الانسحاب من الاراضي التي احتلتها اسرائيل العام ١٩٦٧ ـ مسألة خطيرة. ففي تلك الظروف، «ان الانسحاب... سيضع اسرائيل تحت رحمة الردع النووي وحده، ولن يتيح لها الوقت والمساحة الكافيين للمناورة، ولاستباق استخدام الاسلحة النووية ضد أي خصم ينوي مهاجمتها

في خاصرتها الضيقة ما قبل العام ١٩٦٧»[٢٠]. لكن هذا الاستنتاج لا يدفع بأهرونسون الى معارضة التنازلات الجغرافية؛ بل يرى، على عكس ذلك، ان التسوية الاقليمية تقدم ضماناً حيوياً للامن الاسرائيلي، وهو ضمان يتيح العودة الامنية الى حدود ١٩٦٧، حتى في غياب الحماية النووية.

اما الاسباب الاخرى الكامنة وراء انقلاب موقف أهرونسون حيال السياسة النووية الاسرائيلية، فيشترك فيها معلقون آخرون. ويتمثل احد الاسباب في الخوف من اثارة العرب نحو تطوير خيارهم النووي الخاص بنشاط اكبر، مما سيشعل سباق تسلّح اقليمي بنتائج غير منظورة[٢١]. ويلاحظ افرايم عنبار ان «العرب والاسرائيليين يفضلون تأجيل الخيار النووي الى تاريخ لاحق... واذا قامت اسرائيل بادخال الاسلحة النووية الى الشرق الاوسط، فان الدول العربة ستبذل الجهود، لا ريب، من أجل عدم التخلف»[٢٢]. ولا ينظر معارضو السياسة النووية العلنية الاسرائيليون الى الظهور الناجم لميزان الرعب كنتيجة صحية او مرغوبة، خلافاً لفيلدمان وبيرس. ويشمل المعارضون شخصية قيادية في البرنامج النووي الاسرائيلي وعضو حزب هتحياه اليميني، وزير العلوم السابق يوفال نئمان، الذي يعتبر ميزان الرعب غير مستقر ضمناً و«خطيراً جداً»، نظراً الى طبيعة الانقسامات والسياسة العربية[٢٣]. يضاف الى ذلك ان اسرائيل لن تشجع عل نشوء توازن استراتيجي قابل للانفجار فحسب، اذا دفعت العرب نحو التسلح النووي بسبب الاعلان عن موقفها النووي، بل وستقدم، عملياً، على وضع الاسلحة الجديدة ذات القوة الفتّاكة الضخمة بين الايدي العربية، مما يعزز اغراء واحتمال استخدامها الفعلي[٢٤].

غير ان مراقبين اسرائيليين عدّة يعتبرون ان ظهور التوازن النووي العربي ـ الاسرائيلي بات امراً حتمياً. فقد طرح البروفيسور أفنير يانيف سؤالاً، خلال مناقشته لمجموعة واسعة من العوامل والقوى الدافعة، هو «هل ان القنبلة [الذرية] مسألة حتمية ؟»؛ وأجاب عن ذلك بنفسه بالاستنتاج ان «الظهور الحتمي للترسانات النووية في الشرق الاوسط يكاد ان يستحيل تجنّبه»[٢٥]. وهو يلتقي بهذا الرأي مع عنبار، ومع أفنير كوهين، الذي يعتبر ان موقف اسرائيل الغامض الراهن سيؤدي، بالضرورة، اما الى نزع السلاح رسمياً، او الى الاعلان الصريح[٢٦]. وتتمثل اجابة كوهين، ومعه نئمان وعنبار وغيرهما، في المطالبة بانشاء منطقة منزوعة من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . اما يانيف، فيتألف الحل، في نظره، من التوصل الى تسوية جغرافية وسياسية عريضة تستبق أي تحرك نحو التسلح النووي. وهو يتفق في هذا مع اهرونسون عملياً؛ اذ أكد انه «من اجل زيادة فعالية الرادع التقليدي الاسرائيلي ضد المخاطر التي تهدد الامن الاساسي، ينبغي على الدولة اليهودية ان تنسحب من غالبية الاراضي المحتلة»[٢٧]. ويجب عرض حل وسط شامل، بل ويترتب تطبيقه من طرف واحد عند اللزوم (انما جزئياً فقط في تلك الحالة) من قبل اسرائيل؛ علماً بأن امتناع العرب عن الاستجابة سيجعل «انزلاق اسرائيل نزولاً في المنحدر النووي... أمراً لا مهرب منه تقريباً»[٢٨].

لا يذكر جميع معارضي الموقف النووي الاسرائيلي الردود العربية المحتملة، او أبعاد الانطلاق بسباق تسلح نووي اقليمي. بل ويكاد ان يغيب القلق حول تلك القضايا، او انه بالحد الادنى في أحسن الاحوال، ضمن مجموعة من البحوث أشرف على اصدارها لويس بيرس تحت عنوان «الامن او الهلاك؛ استراتيجية اسرائيل النووية»[٢٩]. وأشار اثنان من المساهمين (آلان داوتي وجيرالد شتاينبرغ)، بايجاز شديد، الى الردود العربية، بوصفها نتيجة محتملة للاعلان الاسرائيلي عن السياسة النووية؛ بينما لا يشير الآخرون الى الموضوع بتاتاً. وحين يثار التهديد النووي العربي في أي اطار آخر، يتمّ اعتباره اما كتطور مستقل، او حتى بسبب الجهود النووية الاسرائيلية. ويلاحظ

ان المؤلفيْن اللذين يتعمقان في الحساب الاسرائيلي للقوة النووية (مقارنة الردع التقليدي والنووي، والفرضيات والتبريرات) ـ زئيف ايتان وروبرت هركابي ـ يتجاهلان، تماماً، مسألة الردود العربية، علماً بأنهما يناقشان العواقب الاخرى للاعلان النووي الاسرائيلي. واقترب هركابي من تأييد الموقف النووي الاسرائيلي العلني، لكنه تخوّف من قيام الولايات المتحدة الاميركية بتجميد الدعم العسكري والمالي، رداً على ذلك.

ان الرد الاميركي المحتمل هو الذي يثير الاهتمام الاكبر لدى غالبية المحللين في كتاب بيرس، بينما يحتل القلق ازاء الموقف السوفياتي المحتمل مرتبة متدنية للغاية، بالمقارنة. ولعلّه يبدو لغير الاسرائيلي ان جدية هذه المخاوف، في سياق الدعم الاميركي لاسرائيل، مشكوك فيها، خصوصاً وان الولايات المتحدة قد تجد ان الحجج الاسرائيلية لتبني السياسة النووية العلنية (مثل انتشار اسلحة الدمار الشامل ـ كيميائية، أو بيولوجية، أو نووية ـ لدى العرب) تقدم تبريراً كافياً لعدم الاقتصاص من حليفها. وقد سبق لمسؤولين اميركيين ان اقرّوا بأن الولايات المتحدة تدرك «الحاجة الى التمييز بين تلك البلدان، التي هي صديقة وحليفة وثيقة، ولا تشكل تهديداً بالانتشار [النووي]، وبين تلك البلدان والمناطق في العالم حيث نشعر بقلق حقيقي حيال انتشار الاسلحة النووية»[٣٠]. لكن لا يمكن التنبؤ بالموقف الاميركي سلفاً، سلباً أم ايجاباً، على الرغم من تلك الميول الاولية؛ وتبقى القضية النووية مسألة حساسة في العلاقات الثنائية الاميركية ـ الاسرائيلية. وقد لا يجعلها قضية تسيء للعلاقات وتربكها، سوى حدوث رد عربي واضح ينذر بتعميم السياسة النووية.

ويتمثل جانب آخر من جوانب الدور الاميركي الممكن في تقديم بديل من الرادع النووي الاسرائيلي، على شكل معاهدة تحالف اميركية ـ اسرائيلية رسمية. وتضمن الولايات المتحدة، بموجب المعاهدة، أمن اسرائيل، ويكون ذلك، جزئياً، عبر بسط الرادع النووي الاميركي الخاص ليشمل اسرائيل[٣١]. ويفترض، في هذه الحالة، ان يضمن الالتزام الامني الاميركي حماية اسرائيل في حال انسحابها الى حدود العام ١٩٦٧. الّا ان الضمان الاميركي يتسم، في نظر بعض المراقبين، «... بالمصداقية المتدنية. وستكون النتيجة المرجّحة هي زيادة الاتكال الاسرائيلي على التهديد النووي، الذي ستتضاءل مصداقيته هو الآخر كلّما نمت القوة النووية العربية»[٣٢]. ومهما كانت الحصيلة النهائية، فان اسرائيل تقدر على استثمار الرغبة الاميركية بمنع الانتشار النووي، من أجل المطالبة بالدعم المالي والعسكري والسياسي الهائل، لقاء عدم الاعلان عن سياسة نووية علنية.

لعله أمر غير مفاجىء ان تغيب التعليقات الاسرائيلية التي ترفض الخيار النووي تحت كل الظروف، رفضاً مطلقاً. لكنه أمر ملحوظ على الرغم من ذلك. فمعارضة تبنّي الموقف النووي العلني من قبل اسرائيل، بما يتضمن من زيادة خطر نشوء سباق تسلح اقليمي واندلاع الحرب الذرية، لا تعني، بالضرورة، معارضة تبني سياسة نووية سرية، تشمل تطوير التكنولوجيا التسليحية وتضمن استمرار ردع العرب بواسطة التهديد النووي الضمني. ويلاحظ ان الباحث بورنز ويستون هو الوحيد، بين مؤلفي كتاب بيرس، الذي شدد على «عدم تجانس الاسلحة النووية بجوهرها مع المنطلقات الاساسية للقانون الدولي»، علماً بأنه محام اميركي يفتقر الى روابط خاصة باسرائيل[٣٣]. ولا يقترب من رفض الخيار النووي، صراحة، سوى كوهين بين الاسرائيليين؛ اذ أكد ان «اسرائيل مضطرة الى المحافظة على سياستها المعادية للموقف النووي [كذا] والى عدم ادراج سياسات الاسلحة النووية في الشرق الاوسط»[٣٤]. انما يتفق جميع المعلقين، على أية حال، على ان الانتقال من الموقف النووي الغامض الى الموقف العلني سيكون نهائياً، ولا عودة عنه، متى تمّ الافصاح عنه.

خلاصة

ينبغي وضع تمييز معيّن بين قدرة اسرائيل على انتاج الاسلحة النووية وبين قرارها بتبني موقف نووي علني. وبغض النظر هل تقوم، فعلاً، بانتاج تلك الاسلحة، او بنشرها، فان المحافظة على السرية تعني ان تلك الاسلحة لن تقدر على ان تتحول الى العنصر الرئيس في الردع والعقيدة القتالية الاسرائيليين. وبغض النظر هل تقوم اسرائيل، فعلاً، بانتاج الاسلحة النووية او بنشرها، مجدداً، فان تبني الخيار النووي، علناً، يعني ان اسرائيل ستضطر الى حساب دور تلك الاسلحة في ردعها وعقيدتها القتالية. ولا يمنع الموقف الغامض الحالي اسرائيل من حساب كيفية، وموعد، استخدام الاسلحة النووية، طبعاً؛ لكنه يمنعها من استخدامها، الّا كقوة ردع نهائية، وملجأ أخير. كما يمنع الغموض ادماج الاسلحة النووية ضمن تخطيط الجيش الاسرائيلي وبنية قواته. أما الموقف العلني، في المقابل، فيتيح مجموعة أوسع واستخداماً أكثر مرونة للخيارات النووية. أي انه يمكن، عندئذٍ، تطوير أشكال متنوعة من الرد النووي، وبدرجات متفاوتة من الشدة، لمواجهة مجموعة متنوعة من الأوضاع التي تعتبر القيادة الاسرائيلية انها تهدد أمن الدولة.

وببساطة، فان اسرائيل ستكتسب «استراتيجية» نووية، من خلال الاعلان الصريح. ويصف مصطلح «استراتيجية» خير وصف الاطار الذي ستضطر اسرائيل الى تطويره، من أجل تحديد اهداف ومستويات استخدام القوة النووية ضمن أوضاع مختلفة. وسوف تسعى الاستراتيجية النووية، كما هو الحال مع غالبية الاستراتيجيات، الى عقْلَنَة استخدام عناصرها وأدواتها المتفرقة، والى العمل، بفعالية، على كافة، أو بعض، المستويات «الاستراتيجية» و«العملياتية» و«التكتيكية». صحيح ان النماذج الاكاديمية المرتبة قد لا تكون ذات صلة بالواقع، إلّا ان النقطة الجوهرية هي ان الاعلان الصريح سيسمح لاسرائيل بأن تطلق سلسلة من التغييرات الهامة على طرق عملها في المجالين، السياسي والعسكري. وبما انه لا يبدو ان العوامل المالية والعملياتية ستؤدي الى تبدل في السياسة النووية الاسرائيلية، خلال ما تبقى من القرن العشرين، فان الحسابات السياسية والاستراتيجية هي التي قد تشكّل الاغراء الكافي، خاصة اذا تصاعد الضغط باتجاه تسوية وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.

(النصوص العبرية مأخوذة من **السلاح النووي في الاستراتيجية الاسرائيلية**، نيقوسيا: وكالة المنار، ١٩٨٧؛ واعداد متلاحقة من **الملف**، نيقوسيا؛ واعداد متلاحقة من **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، نيقوسيا).

(١) رؤوبين فدهتسور، **هآرتس**، ١٠/٦/١٩٨٨.

(٢) Harkavy, Robert; "The Imperative to Survive", in Louis Rene Beres (Ed.), *Security or Armageddon; Israel's Nuclear Strategy*, Lexington, MA and Toronto: Lexington Books, 1986, p. 99.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٠٠.

(٤) كما جاء في Furlong, R. D.; "Israel Lashes Out", *International Defense Review*, No. 8, 1982, p. 1006

(٥) زئيف شيف، «هل الجيش الاسرائيلي أكبر مما يجب ؟»، **هآرتس**، ١/١٠/١٩٨٦.

(٦) مائير شتيغليتس، «ليس اكثر من أهون الشرين»، **بوليتيكا**، العدد ١٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٧.

(٧) افرايم عنبار، «الوهم النووي»، **سكيراه حودشيت**، العدد ٧، ٣/٨/١٩٨٥.

(٨) علماً بأنه غير مقتنع. رؤوبين فدهتسور، «الامن المطلق»، **هآرتس**، ٣/٦/١٩٨٦.

(٩) Steinberg, Gerald; "Deliberate Ambiguity; Evolution and Evaluation", in Beres, ***op. cit.,*** p. 37.

(١٠) «ماذا يريد الجيش [الاسرائيلي] ؟»، **هآرتس**، ١٩٨٦/٩/٢٩.

(١١) تتنوع الآراء الاسرائيلية حول هذا الشأن. ولاحظ الجنرال (الاحتياط) اهارون ياريف، في مقابلة مع عوزي محنايمي وأليكس فيشمان، التدني الكبير في العائدات النفطية وأثر ذلك على الانفاق العسكري في الدول العربية، **عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٧.

(١٢) يتضح ذلك في مقالات ليوسف فالتر، «الحرب القادمة، هل تل ـ أبيب محمية ؟»، **معاريف** (الملحق الاسبوعي)، ١٩٨٧/٢/٦.

(١٣) عوزي محنايمي، «الذراع الاستراتيجية السورية»، **عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٣.

(١٤) عاموس غلبواع، «المؤامرة؛ الصواريخ نحو تل ـ ابيب»، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٤.

(١٥) يهوشفاط هركابي، **قرارات مصيرية**، الجزء الثالث، تل ـ أبيب، عام عوفيد، ١٩٨٦.

(١٦) غيورا فورمان، «لجنة تحقيق؛ ليس لقطع الرؤوس فقط»، **عل همشمار**، ١٩٨٦/٦/٥.

(١٧) يبدو ان ذلك يجيب عن تعليق المراقب الاسرائيلي الذي كتب في العام ١٩٨٢: «ان النقاش سيدور حول افضليات الاستراتيجية النووية العلنية كما تتبناها المدرسة المؤيدة للقوة النووية، ورفض مثل تلك الخطوة بوصفها لا رجعة عنها وخطيرة من قبل اولئك الذين يفضلون ميزاناً تقليدياً صرفاً للقوة. وحسب معظم المؤشرات، سيتم اقرار هذا الموضوع قبل نهاية عقد الثمانينات».

Bar - Joseph, Uri; "The Hidden Debate; The Formation of Nuclear Doctrines in the Middle East", *The Journal of Strategic Studies,* Vol. 5, No. 2, June 1982.

(١٨) شاي فيلدمان، «الذرة في خدمة السلم في المنطقة»، **بوليتيكا**، العدد ١٣، آذار / نيسان (مارس / ابريل) ١٩٨٧.

(١٩) Aronson, Shlomo; *Israel's Nuclear Options,* Los Angeles, CA: University of California, Center for Arms Control and International Security, ACIS Working Paper No. 7, 1977, p. 32.

ويقترح اهرونسون، أيضاً، ان ما سيخفف الضرر الذي سيلحق بالعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، اثر الاعلان عن الموقف النووي، هو التوصل الى تسوية سلمية شاملة.

(٢٠) شلومو اهرونسون، «استراتيجية اسرائيل النووية»، **عل همشمار**، ٥ و١١ و١٩٨٥/٤/٢٤ و١٩٨٥/٥/٢٩.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) انه لامر غريب ان اهرونسون يتوقع ان تتجاهل الدول العربية اي تصريح اسرائيلي رسمي للاعلان، فيما تسعى الى تطوير خيارها النووي الخاص؛ اذ ان الغموض الاسرائيلي، هو، تحديداً، الذي اتاح للدول العربية ان تتجاهل البرنامج النووي السري، فيما ادخلته، ضمناً، الى حساباتها الاستراتيجية، كما حصل خلال حرب العام ١٩٧٣، حسب مصادر عدة.

(٢٣) عنبار، **مصدر سبق ذكره** .

(٢٤) Ne'eman, Yuval; "Conceiving a Balanced Defence for a Budding Nation", in Zvi Lanir (Ed.), *Israel Security Planning in the 1980s: Its Politics and Economics,* New York: Prager, 1984, pp. 12 - 13.

(٢٥) تظهر هذه النتيجة، بقوة، في مقالة أخرى لنئمان، «اسرائيل والردع النووي»، **معراخوت**، العدد ٣٠٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٧.

(٢٦) Yanir, Avner; *Deterrence Without the Bomb,* Lexington, MA and Toronto: Lexington Books, 1987, p. 254.

(٢٧) افنير كوهين، «مغادرة سياسة التعتيم من أجل منطقة حرة من الاسلحة النووية»، **بوليتيكا**، العدد ١٣، آذار / نيسان (مارس / ابريل) ١٩٨٧.

(٢٨) يانيف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٧.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٠.

(٣٠) Bhatia, Shyam; *Nuclear Rivals in the Middle East,* London: Routledge, 1988, p. 16.

(٣١) يانيف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٩؛ و Cimbala, Stephen; "An Israeli Nuclear Deterrent; Implications for U.S. - Soviet Strategic Policies", in Beres, ***op. cit.***

(٣٢) Rowen, Henry and Richard Brody, "The Growing Nuclear Overhang in the Middle East", in Joseph Yager (Ed.), *Non Proliferation and U.S. Foreign Policy,* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1980, p. 181.

(٣٣) Westons, Burns; "Israel's Choice; Nuclear Weapons or International Law", in Beres, ***op. cit.,*** p. 172.

(٣٤) Cohen, Avner; "Deterrence, Holo-caust, and Nuclear Weapons; A Nonparochial Outlook", in Beres, *Ibid.,* p. 190.

ويعارض الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، يهوشفاط هركابي، بقوة، أي تصريح بأن اسرائيل سوف تستخدم السلاح النووي لو هوجمت، ويتخوف من تحوّل الميزان العربي ـ الاسرائيلي الى توازن نووي. مقابلة معه في **هآرتس**، ١٩٨٣/٩/٢٨.

دافيد غروسمان؛ من الأسطرة الى الواقع

رياض بيدس

استذكر المفكّر يشعياهو ليفوفيتش ما قاله بعد حرب الايام الستة بالضبط في اليوم السابع، فقال: «يذكّرني الكثيرون بأني قلت، وقتذاك، ان التجسس و ' الشين بيت ' والشرطة السرية ستتحوّل الى مؤسسات مركزية في دولة اسرائيل. اذا اردت ان تحقق الجهاز السلطوي اليهودي على شعب آخر يجب عليك ان تحوّل ' الشين بيت ' الى مركز الواقع السياسي»[١].

في مطلع سنوات الثمانين (١٩٨٣)، أصدر الكاتب الشاب دافيد غروسمان روايته «ابتسامة الجدي»[٢]، التي تعتبر تحقيقاً أدبياً مثيراً لما قاله ليفوفيتش في اليوم التالي لحرب الايام الستة.

استطاع غروسمان، في روايته «ابتسامة الجدي»، ان يكسر النمط الادبي المألوف، وان يخترق عالم المناطق المحتلة، لتدور احداث روايته فيها. فالرواية، بمعنى من المعاني، رواية سياسية: الخلفية سياسية (المناطق المحتلة) والواقع (الاحتلال وسياسته اليومية) يصبغ الشخصيات بتأثيراته السلبية المختلفة.

حبكة راوية «ابتسامة الجدي» حبكة فوكزية. فالرواية تدفع بنفسها الى وراء أكثر والى أمام اقل بواسطة مونولوجات داخلية لثلاث شخصيات (اوري وشوش وحلمي) مع قصة شخصية رئيسة رابعة هي شخصية كاتسمان (تقص من وجهة نظر قاص يعرف كل شيء). تلتقي هذه الشخصيات في ظرف واحد، هو الاحتلال الذي تعيش في خضمّه وتعاني منه، بفوارق معيّنة بين شخص وآخر.

سير الاحداث

بداية الاحداث في الرواية هو المونولوج الحكائي الذي يسرد لنا اوري فيه اجزاء متشظية عن حياته وآماله وأفكاره. فاوري، الهارب من السجن، يلجأ عند حلمي العربي الذي يقيم في مغارة، لكي يتعلم ما ينقصه من حلمي، وليخبره ان ابنه يزدي قتل.

ويذيع اوري رسالة كاذبة، لمقاومة الاحتلال، فيأتي كاتسمان لتخليصه، فيقتل.

خيط هذا الحدث المركزي (الذي يجري في يوم واحد سنة ١٩٧٢) هو لبّ الرواية. وتقدّم تفاصيل هذا الحدث على امتداد صفحات الرواية؛ لذا، رأينا ان من المجدي ان نتناول شخصيات (فواعل) الرواية الرئيسين، لنبيّن العلاقة بين كل شخصية والاخرى والاحتلال الذي يعمل على تضييع العلاقات بينهم.

اوري ـ البراءة في مواجهة الاحتلال

تعتبر شخصية اوري واحدة من اهم الشخصيات الفاعلة على كشف الزيف الذي تتحدر

اليه النفوس في زمن الاحتلال. ففصل الرواية الاول ما هو الّا مونولوج أوري الذي يُفتتح باعتراف قاس: «لا. لا. انا اوجدتهم كلهم. اريدك ان تصدقني يا حلمي. هذا سيسهل علينا الاثنين، شوش التي احببتها، وشوش التي تركتها قبل ثلاثة ايام، وكاتسمان الذي ظل بعيداً جداً في ايطاليا، والفتى الذي مات من الحب، الذي لا اعرف حتى اسمه. كلهم. حتى انت حلمي. ولتعرف انه من الاجدى لك ان تكون هذياني. لدي هدوء وامان والامور مثلما تبدو عليه تماماً؛ لا مفاجآت بالمرة. وبالطبع، ما كنت لاعرض عليك ان تكون جزءاً من حياتي. هناك أمر خطير جداً ومخادع، ولا شيء مثلما يبدو للعيان. لكن على اعتبار انها قصة يا حلمي، على اعتبار انها كان يا ما كان ؟» (ص ٧).

بهذا الافتتاح المونولوجي يسجل لنا اوري انهياره، الذي قاده الى مغارة حلمي العربي. فلقد ادرك اوري، بعد مدة من وجوده في الضفة الغربية، انه يفقد ثقته في كل الاشياء؛ فهو لا يستطيع ان يحقق شيئاً من مثالياته واحلامه الاصلاحية؛ لذا يرى انه «يصعب الايمان بنا كلنا؛ نحن كان يا ما كان فقط؛ واذا كان لدينا شيء حقيقي، فانه ليس سوى الألم الذي نستطيع ان نسببه، وحياة الله» (ص ١٦).

لقد عرف اوري، الذي يتمزق في عالم ليس له، ان «شيئاً ما أصابه بخلل» (ص ٩)، فيهرب للبحث عن شيء يقربه الى عالمه، ومن نفسه، ليقدر على مواجهة ما يحدث في المناطق المحتلة.

تشكّل شخصية اوري، في الرواية، خلافاً لباقي الشخصيات الاخرى، عالماً متكاملاً يتوزع على طول فصول الرواية. ومن هذه الفصول التي تتناول شخصية اوري نستطيع ان نقترب أكثر وأكثر من عالم هذه الشخصية البريئة الغضة التي تجد نفسها مأزومة، جراء ما يحدث في المناطق المحتلة، دون ان يستطيع ان يفعل شيئاً للاصلاح.

ومع ان اوري يؤمن، ايماناً عميقاً، ايمان المثالي المتفائل، بأن «ثمة جوهراً، ربما هو موجود غريزياً، من المحبة غير قابل للتجزئة في كل انسان» (ص ١٥٧)، الّا ان كل ذلك يسقط امام ممارسات وحقيقة الاحتلال.

لقد اقنع كاتسمان اوري بالقدوم والعمل معه في المناطق المحتلة. فاوري شاب بريء نتاج بيئة مهزومة تهرب من الواقع وتعيش في رعب. لذا، نرى ان ارتباطه مع شوش لم يكن غريباً؛ فهي تكمل صورة العالم المثالية الذي تعيش فيه؛ اضافة الى انها ـ شوش ـ لا تستطيع العيش بدون الحدث الذي يهدّد كاتسمان، وليد المنفى. ومن ناحية اخرى، فان كاتسمان بحاجة الى اوري ـ لابتسامة الجدي التي تسكن وتهدىء عامله المهدد بذكرى المنفى وعذابات الحرب العالمية الثانية.

ان اوري الذي يستمع لاعتراف امرأته الكاذب يصدم. وعندما يعرف ان شوش كذبت عليه يصاب بنوبة غضب حين يقوم الجنود بتفتيش احد البيوت ويسجن نتيجة دفاعه عن أهل البيت. حينئذٍ يدرك ان كل الكذب الذي عاشه يغلق عليه عالمه ويهرب في سيارة كاتسمان من السجن، ليسافر نحو مغارة حلمي، لاخباره بأن ابنه يزدي ـ الذي كان انضم الى منظمة التحرير الفلسطينية ـ قتل.

وما هروب اوري واتجاهه نحو مغارة حلمي الّا لأن «يخبره عن شوش التي يحاول ان يمحوها من ذاكرته، وليتعلم منه كيف يخدع الكذبة نفسها». ويرى حلمي باوري بندوقه الاخير الشبيه بيزدي الذي قتل، لذا يغريه بالبقاء ويحاول ان يعلمه ما لم يفهمه ويستوعبه جيداً يزدي، الذي تركه.

ان اوري الذي يستطيع الهرب من سحر حلمي لا يهرب. وعلى عكس ذلك، نرى ان الختيار

حلمي يأسره. فحلمي يستطيع ان يهدىء من الام يقظه اوري، الى ان يأسره كرهينة، ولا يرفض اوري ذلك، بل يتعاون معه ويستمتع بذلك.

ان لجوء اوري الى حلمي يوضح له الكثير من الامور المبهمة. فها هو يعترف: «اردت كثيراً ان ألمسَك، ثانية، باليد؛ لكن هذا سيكون صعباً عليك، ولتفكر يا حلمي بأننا لسنا مذنبين اطلاقاً بما سيحدث. لا انت ولا أنا؛ لأننا نحن ـ اصغ لي ـ مثل عبدين ـ صديقين يرغمونهما على ان يقتل احدهما الآخر في كالسيوم روما أمام أنظار جمهور متوحش وقاس، كما في ' بن حور ' ، ونحن نتصافح بحب قبل النزال المؤكد، وحتى نشفق قليلاً على اولئك القساة الذين يصرخون حولنا ويريدون دماً. لكني لن ألمسك يا حلمي. انا لا» (ص ١٢٥).

ان ثمن تعاون اوري مع حلمي هو اضطرار الاول للكذب. وهذا التنازل، الذي قد يبدو، للوهلة، هامشياً، هو هام: فلقد تحول وتغير عالم اوري البريء. وتمزقه بين العالمين (عالمه الخاص والاحتلال) قاده، في النهاية، الى ان يختار عالماً ابوياً غريباً وساحراً. ومع ذلك فضله على الكذب الجاد (الاحتلال)، لان الكذب مع حلمي هو غير الكذب الذي كان يعيشه فيما سبق. ويصير كل شيء، بالنسبة الى اوري، غير صادق وفي عداد «كان يا ما كان».

كاتسمان؛ الخوف من الشعور والنزعة التدميرية

ثمة فرق كبير بين اوري وكاتسمان. فـ «كاتسمان لم يكن يضطرب هناك مثل اوري. لقد رأى في حياته الكثير من الاهوال والموت مكنته من ان لا يتأثر كثيراً. المصائب بالنسبة اليه تسريع لكل العمليات العادية، مثلما يحدث في فيلم. لم يكن كل شيء خاصاً في الجزئيات البسيطة للكارثة. ودائماً مادت الارض تحت قدمي كاتسمان، وطول الوقت قتل الناس الواحد منهم الآخر بجانبه، وقليلون من شعروا مثله بأن الاشياء تحدث ببطء شديد، وبنعومة» (ص ٢٢).

هذه الفقرة لا تدلّل على الفرق الجوهري بين كاتسمان واروي، وانما توحي بالعلاقة النفسية المرضية القائمة بين الاثنين (فكاتسمان بحاجة الى اوري، وبالذات لبراءته). كاتسمان، من ناحية، هو صديق لاوري، ويقيم علاقة غرامية سرية مع شوش، زوجة اوري. وبهذا ـ في ظرف الاحتلال وعلى ارضيته ـ تنشأ العلاقة وتتوزع بين الثلاثة على النحو المذكور. فكاتسمان، نتيجة لمخاوفه الدائمة، لا يجد راحة الّا مع المرأة.

كاتسمان هو احد الناجين من كارثة النازية في اوروبا. فلقد اختبأ مع والديه في زمن الحرب في بئر. لذا، «استمر كاتسمان في حمل البئر في داخله طيلة حياته» (ص ٢٠).

نتيجة لذلك، تعقّدت حياته واصبحت نزعته التدميرية عالية: «كان في كاتسمان سيسموغراف حساس لقياس عنف الامكنة التي مكث فيها. كان من الممكن ان يحس وفي خارج البلاد ـ بعد دقائق معدودة من وصوله لاية مدينة ـ ما هي قوة العنف المضغوطة فيها» (ص ١٢٧).

ان كاتسمان يعمل حاكماً عسكرياً في الضفة، ويحمل رعبه معه اينما حل. ولم يكن اختياره لاوري مساعداً له مصادفة، انما لتدمير براءته في خضم ما يحدث. وأوري لم يكن اكثر من وسيط انساني بين كاتسمان وبين العالم الذي يحتله ويمارس قوته ونفوذه عليه.

لقد ابدى كاتسمان اعجابه الشديد بوزير الدفاع موشي دايان (ص ١٢٩)، على الرغم من انه لم تكن له آراء سياسية واضحة. فهو «لا يكره العرب الذين يعيشون بجانبه؛ كما انه لا يحبهم

أيضاً. انه لا يريد ان يستمر في ان يكون محتلاً، لكن دولة فلسطينية مستقلة، مادتها الحارقة الوحيدة ستكون كراهية اسرائيل، تخيفه» (ص ١٣٠).

كل القلق الذي يعيش فيه كاتسمان هو بحثه الدائب عن ملجأ يفرغ فيه مخاوفه النفسية من العالم الذي يحيط به. انه يريد ان يقول ان كل شيء كاذب. لذا يبدو عالمه مهزوزاً وبحاجة الى براءة اوري وطيبته لمساعدته؛ فاوري هو الوحيد الذي يستطيع ان يهدىء اضطرابه ويخفّف من توتره. فالنزعة التدميرية تسيطر عليه: «أراد ان يقول، فقط، ان طواحين الهواء الخطرة، في الحقيقة، اليوم، هي طواحين الصدق، طواحين المنطق، طواحين الجهاز السياسي التقدمي. كل الجهاز الاخلاقي الذي نفتخر به جداً. لقد تكلم اليّ داخل قبضة، وانا لم افلح في سماع اي كلمة تقريباً: ضد هذه الطواحين. يجب ان نرسل، الآن، دون كيخوته واستولفو. انا لا احسدهما يا اوري. سيكونان الشخصين الاكثر وحدة في العالم. سيحاربهما الكل. لاننا، نحن، كلنا، طواحين الهواء» (ص ١٥٨).

لقد استطاع ان يتحرّر من تأثير ابيه عليه: فابوه كان يكره العرب. اما كاتسمان الذي عانى من ويلات النازية مع والديه، فانه يقصف مدينة قلقيلية على نحو عنيف؛ كما انه يعيش في تعقيدات مخاوفه التي تقود به الى ضرب صديقه أوري البريء على مستويين: ١ ـ تشغيله معه في الضفة ومحاولة تدمير براءته؛ ٢ ـ خيانته مع شوش. وفي النهاية، ثمة لا قوة في العالم تحول دون ما سيحدث (الانفجار المتوقع)، فيقتل حلمي كاتسمان.

شوش؛ الكذب

تبدو شخصية شوش، روائياً، أقل شخصيات الرواية الرئيسة تكاملاً ونضجاً. فهي عالمة نفس عالجت ولداً اسمه موردي وأوهمت نفسها بأنها نجحت في علاج ذلك الولد، لكنها، في الحقيقة، فشلت فشلاً ذريعاً، وذلك حين انتحر الولد، موردي.

وكما أسلفنا، فان لشوش علاقة غرامية مع الحاكم العسكري، كاتسمان، تجري من وراء ظهر أوري («أبله الله»). وقبل ثلاثة أيام من بداية الراوية أخبرت أوري ـ وذلك ليس مؤكداً ـ بأنها ضاجعت موردي، في محاولة لمساعدته، لكنه انتحر.

لقد حاولت شوش ان تسجل مونولوجاتها؛ لكن تبين لها انها كانت تفكر؛ لذا لم تسجل شيئاً. انها تحاول، جاهدة، لأن تكتشف «اناها»؛ لكن ذلك لا ينجح؛ اذ انه «بسرعة شديدة يلبس الكذب مختلف أنواع الواقع» (ص ١٨٩)؛ لذا، تظل شوش اسيرة كذبها، الذي لا تستطيع ان تتغلب عليه.

حلمي؛ الهذيان، والاختلاف، والعزلة، والأسطرة

لا شك في ان حلمي، الشخصية العربية الرئيسة في الرواية، هو احد الشخصيات العربية الغنية في الادب العبري. فهو عجوز نصف أعمى ونصف مجنون. شخصيته الساحرة تشكل قطب جذب لاوري المثالي والانساني الممزق بين عالمين: «الى اين اسافر. حلمي هو، أيضاً، كان يا ما كان؛ اختراع يختلق اشياء مختلقة. كنت استطيع ان اؤمن بسخافاته، هذيان مجنون، بحياتي. القصص عن داريوس خاصة، مخلّصه وربيب نعمته، والصياد الذي رسم الاسود على الرمل، وحتى ابن حلمي الذي مات، يزدي، الابله المسكين، أيضاً هو اختلاق، بحياتي اختلاق غير مفهوم» (ص ٩).

يقيم حلمي الختيار في مغارة بجانب عندل، وهو أب لـ ٢٢ ولداً غير شرعي، آخرهم كان

يزدي، الذي ربّاه ورعاه حلمي على عدم الايمان بالكلام. حلمي تكلم بعد ١٥ سنة من ولادته. وعالمه عالم يقوم على الكذب والاختلاق: فهو يختلق القصص والحكايات، ويهذي، ويعيش في مغارته معزولاً وبعيداً من مجريات الامور.

لقد كانوا يزوجون حلمي «كل النساء اللاتي حبلن خارج اطار الزواج، ويهزأون منه لأنه يوافق على القيام بذلك. وكان يدعهم يفكرون بأنهم يقومون بخداعه، فحربه لم تكن معهم» (ص ١٢). لذا، نشأ عليه وآمن به: عدم الايمان بالكلمات. لكن يزدي يملّ الحياة في ظله ويرى فيه انساناً غريباً لا يكافح في وقت يجب فيه الكفاح، وينضم الى منظمة التحرير الفلسطينية.

انضمام يزدي الى م.ت.ف. يعني ان حلمي خسر بندوقه الاخير، فيصبح يزدي، كغيره، أسير الكلمات والشعارات التي لا يؤمن بها حلمي؛ لذا يجد في اوري بديلاً من يزدي (الذي يقتل)، ويجد اوري في حلمي متنفساً له. ويفكر اوري: «ولذا، سأكون، الآن، جندياً اسرائيلياً مأسوراً في خيال ختيار عربي مجنون، وهو سيشرح لي ما يجب عليّ ان افعل لكي اخدع الكذب. والآن، في حال سحبه نفسه من الخابية، وينتفض مثل كلب مبتل، ويأتي مرتدياً عباءته البشعة، وعلى رقبته معلّق ترانزستور بحبل، عندئذٍ أُخمّن في الظلام اجابته التي تبرق في عينيه، وانا اعرفها لوحدي، واتوق اليها من زمن. ليقل فقط» (ص ٩٦). فاوري يريد ان يتعلم من حلمي كيف يخلق في نفسه المناعة: ليخدع الكذبة بكذبة، وليحتمل الخيانة (خيانة شوش له).

ان علاقة حلمي واوري، بقدر ما هي علاقة نفسية لحوحة، لا تقف عند ذلك الحد؛ فبواسطته يكتشف اوري حقيقة العالم الذي كان يعيش فيه: «لقد رأيت ما اردت ان اراه فقط. وهذا، أيضاً، فن من الكذب. هكذا احببت شوش؛ وهكذا صدقت كاتسمان؛ ولاجل ذلك ذهبت معه الى جوّي. حقاً، انا، أيضاً، كذبت طيلة الوقت بدون ان اشعر. لكنه ليس نفس الشيء مثلما يحدث لي مع حلمي؛ لأنهم، هناك، كلهم كذبوا علي، وهنا، كيف أقول ذلك، يوجد كذب يؤمن به اثنان، وهذا ليس كذباً حقيقياً، وانما نوع من حقيقة اكثر تحملاً وأكثر تسامحاً، لأن كذباً يصدقه طرف واحد والثاني لا يصدقه هو كذب قاس وقاتل، بيد ان بكان يا ما كان الخاص بي وبحلمي ثمة قوة كبيرة وحيوية» (ص ١٢٥).

اللقاء بين اوري وحلمي هو ضروري، ولا يقتصر على حكايات حلمي فقط، وانما يمتد الى درجة المواجهة. فحكايات حلمي وانعزاله وخموله لا تتوقف. بل ان اوري يشير، غمزاً، الى أهمية حكايات حلمي - فهي ليست حكايات مجانية اطلاقاً - وضرورتها: «وكيف يُفهَم ذلك ان حلمي، مثلاً، يحكي حكاياته لنفسه لكي يذكرها، يرددها طيلة الوقت، وانا احكيها لكي انساها، اجزئها الى اقسامها الصغيرة جداً، لاتخلص منها على هذا النحو، من كل ما التف حولي في السنة الاولى...» (ص ١٣).

ان حكايات حلمي تعدّد الفارق الجوهري بين الشخصيتين: فالشعب الفلسطيني يجب ان يردد تاريخه، بدءاً من تراثه وحضارته وثقافته، وان ينعش ذاكرته بما كان، لكي يستطيع الحفاظ على ما كان للمستقبل؛ بينما اوري (الاحتلال) يجزىء هذه الحكايات لكي ينساها. وهنا يقع، ويتحدد، الفارق بين المحتَل والاحتلال: على الفلسطيني ان يحتفظ بذاكرته بما كان، بينما الاحتلال يحاول تجزئة، وطمس، ما كان، وحتى هدمه ونسفه. هذه الثنائية القائمة نفسياً على تعاوضية بين الاثنين (حلمي - أوري)، كما فهمنا من النص، لها بعدها الحضاري الذي يتمثل في حكايات حلمي التي لا ينساها، ويعمل على ترديدها دائماً.

لقد آمن حلمي، دائماً، باللاعنف. لكنه، في النهاية، يأخذ اوري رهينة ويطالب، مقابل ذلك،

باخلاء المناطق المحتلة صباحاً: «وها ان حلمي الذي آمن، دائماً، في النضال بدون عنف وسلاح يئس، الآن، من ذلك» (ص ١٢٢)؛ ويأسه ليس نابعاً من فراغ، انما من لاجدوى الايمان بالحكايات والخرافات والهذيانات فقط. فيتحول حلمي من شخصية سلبية، خاملة، الى شخصية ايجابية تريد المشاركة، مشاركة فعالة، في تغيير الواقع الذي قتل يزدي وحطم اوري. وهذا التغيير هو الذي يجعل كاتسمان يرى بـ «حلمي في اعينهم، لسبب ما، كمن باستطاعته ان يذيب الواقع كرغبته. قرر كاتسمان ان الامر الاكثر الحاحاً للقيام به هو اذابة هذا الانطباع الغامض» (ص ٢١٨)، فتحوُّل حلمي ليس بسيطاً، انما هو جذري، وكاتسمان، الحاكم العسكري، يرى ان عليه مهمة اساسية، وهي اذابة الانطباع بأن حلمي يستطيع ان يغير الواقع كما يريد. والشخص الذي يقتل، في النهاية، هو كاتسمان، مع انه كان في استطاعته تجنب ذلك. ويرى الناقد بيري بذلك: «فعلة حلمي الاخيرة تمثل كذب الآخرين. في محاولة يائسة للحفاظ على عالمه الخاص، يجب ان يتصرف حسب القواعد المناقضة لعالمه الخاص»[٣]. وعلى افتراض ان حلمي يتصرف خلافاً للقواعد المناقضة لعالمه الخاص، فانه ينجح في الخروج من اطار الحكايات والخرافات الى مجال الفعل: بمعنى آخر، التحول من شخصية سلبية الى شخصية ايجابية فاعلة. ومع ان النهاية، الى حد ما، كانت نهاية مفتعلة وغير مقنعة، الّا انها تحمل، في طياتها، التنبؤ بالمستقبل البشع الذي ينتظر المحتل في المناطق المحتلة؛ فهذا المستقبل يبرّر التفجر والنهاية الدرامية الزائدة للرواية ويضعنا ازاء اسئلة مستقبلية تجد صداها في شخصية حلمي واوري. والمستقبل الذي تنبأ به المفكر ليفوفيتش ـ كما أسلفنا في البداية ـ يتحوّل الى واقع حقيقي، يمكن لمسه عبر شخصيات واحداث هذه الراوية.

أجمع معظم النقاد العبريين، الذين تناولوا رواية «ابتسامة الجدي» بالدراسة والتحليل، على ان شخصية حلمي هي الشخصية الاكثر اثارة وابداعاً بين شخصيات الرواية[٤]، اضافة الى كونها محاولة اضافية ايجابية لتصوير العربي على هذا النحو في الادب العبري الحديث. وتجنباً لاثارة نقاشات جانبية، اعترف الناقد مناحيم بيري بأن حلمي «مثير ومتميز بين الشخصيات العربية في الادب العبري. ومع ذلك، يبدو مستحيلاً تجنب الافكار النمطية المقولبة في وصف الآخر. بالنسبة الى غروسمان أيضاً، حلمي العربي قريب الى الطبيعة، لا يتكلم، وتستحوذ عليه الاوهام واحلام اليقظة، كما انه خامل ومجنون»[٥].

باعتراف بيري هذا نلاحظ ان من الصعب تجنّب القولبة؛ حتى ان القولبة تصل الى درجة التعميم الشامل: «ولا يقتلون الفتاة دائماً في الحال على اساس شرف العائلة، كما يقولون، وانما يحاولون قبل ذلك حل الامر بهدوء» (ص ١٢).

ان مبررات حماس النقاد العبريين لشخصية حلمي ليس غريباً؛ فما يفتشون عنه في العربي (عبر القولبة بالطبع) هو الاسطورية والغرائبية. ويتم التصريح بذلك، على نحو علمي ومكشوف، في الرواية ذاتها على لسان اوري، حين يعترف، في احد مونولوجاته، قائلاً: «ماذا فيه حتى يذيبني هكذا. أكيد ستقول شوش: انه يخترع لك افلاماً ملونة من الاذنين، وانت تقف وتبتسم. وانا افكر الآن: اي انسان رائع هو حلمي. لو انهم اخبروني عن وجود شخص كهذا عندهم ما كنت لاصدق ذلك. حقاً، كم نحن لا نعرفهم. وكيف قبرناهم تحت استهتارنا لهم» (ص ١٢٠). لذا، نرى انهم يفتشون عما ينقصهم في العربي. فالعربي ـ في الرواية ـ هو الاكثر غرابة (شبيه بشخصيات ماركيز) والاكثر جذباً، وهذا يجعلنا نتساءل عن مدى واقعية، وحتى امكانية، وجود مثل هذه الشخصية، مع ان قولبتها وتنميطها أمر واضح جداً على طول الرواية.

في رأينا ـ خلافاً للرأي السائد حول شخصية حلمي بين النقاد العبريين ـ شخصية أوري هي الاكثر تكاملاً، وليست شخصية حلمي. قد يكون سبب ذلك هو المقاربة القائمة بين مواقف وعالم غروسمان (مواقف غروسمان التقدمية والصائبة) والبطل اوري الذي يتحول، في احيان، الى «لسان» شبيه بلسان الكاتب ومواقفه. هذا الرأي يدفعنا الى خوض تساؤلات عدة، أهمها هو: اننا نبحث، بعد قراءة العمل الادبي، عمّن تمثل شخصية العربي في الرواية، ولماذا هذا «الشيء» دون غيره ؟ ويندر، في حالة الصراع (كالصراع العربي ـ الاسرائيلي)، وجود شخصية ادبية غير منمّطة ومقولبة. فالصراع يفرض نفسه ويجري تغييرات في توجهات الكاتب (مهما كانت مواقف الكاتب: يمينية، تقدمية، يسارية، الخ). وعادة ما يكون التأثير في رسم الشخصية هو لصالح الصراع. والصراع، بحد ذاته، لا يخلق شخصيـة طبيعية من الطرف الآخر. صحيح ان الصراع يغذّي الادب ويمده بمواضيع جمّة، لكن الصراع يخلخل قضية التواجد ويحوّل بعض الشخصيات، في احيان، الى ابواق لتفريغ آراء الكاتب، اكثـر ممـا يخلق شخصيـات طبيعيـة متكاملة. لذا، تصبح القولبة (بمفهوم معيّن) سمة واضحة للشخصيات التي تعالج من قبل الطرف الآخر، حتى لو كانت الشخصية المصورة تمثل نفسها فقط. لذلك تنشأ مشكلة عند دراسة الادب في حالة الصراع، وهي ان كل الشخصيات من الجانب الآخر ـ مع ايجابياتها في احيان ـ هي شخصيات نمطية ومقولبة، وحتى مفبركة أحياناً.

وغروسمان، خلافاً لغيره من الكتاب العبريين، يذهب الى الثقافة العربية ويستقي ويستغل الكثير من معطياتها؛ مثلاً: اسماء النباتات، المناطق، التراث، انماط تفكير صائبة في احيان ومقولبة في مرات، حكايات وخرافات، اجواء، تفاصيل حياتية هامشية تضفي مصداقية على الشخصية المصورة واشياء اخرى. كل هذا يعطي ايجابية لما قام به غروسمان ويؤكد فكرة أهمية الذهاب الى الاصول والاستفادة منها. فالرواية تستمد تقنيتها من الغرب (كغالبية الادب العبري)؛ اما التفاصيل، فهي مستقاة من واقع الحياة هنا ومن المناطق المحتلة.

تتحرك رواية «ابتسامة الجدي» بين الواقع المحسوس والملموس وبين الهذيان؛ الهذيان الذي يتحول الى جزء اساسي من هذا الواقع. واصدق تمثيل على هذا القول هو شخصية حلمي اكثر من غيره. فما الذي تعكسه وتمثله شخصية حلمي ؟

تثير شخصية حلمي اشكالات عدة: اولها، انها جاءت لتمثل نفسها، ومع ذلك ظلت شخصية مقولبة يقذف الكاتب فيها الكثير من الامور الغريبة: العيش في مغارة، الهذيان، زيجاته من النساء الحاملات، خلوده الغريب للصمت، خموله، الخ. كل ذلك يدفعنا الى الاعتقاد بأن شخصية حلمي لا تمثل فئة، او شريحة، معيّنة. وعلى افتراض انها تمثل، فمن ذا الذي تمثله هذه الشخصية الغريبة جداً ؟

مع كل القولبة التي تتموضع في شخصية حلمي ـ التي يقذفها الكاتب عليها ـ نرى ان شخصية حلمي تأخذ بعداً آخر. وقد يكون هذا سبباً لاعجاب النقاد العبريين بها. وهي انها شخصية اسطورية تحاول (بفوارق كبيرة في مدى النجاح الذي يحالف غروسمان) محاكاة شخصيات ماركيز، ولها هالة سحرية غرائبية.

نعتـرف بأن شخصية حلمي آسرة. لكنها ليست اكثر من وعاء لأسطرة العربي. وهي ليست شخصية حقيقية، أو ملموسة، على المستوى الواقعي، ولا يمكن ان تكون كذلك، خلافاً لما اثارته من ردود فعل فاقت، أحياناً، أهمية هذه الشخصية الحقيقية. أسطرة هذه الشخصية المركزية تقودنا

الى الاعتقاد بأن ذلك جاء استجابة لرغبة في نفس غروسمان، ككاتب؛ كما انها قد تكون رغبة من الكاتب لتضخيم شخصية حلمي واعطائها ابعاداً اخرى، قد لا تكون متوفرة في الواقع الذي يعالجه الكاتب.

في رأيي، فشلت شخصية حلمي في تمثيل أي شيء؛ كما انها لم تنجح في تمثيل نفسها أيضاً، فبدت مؤسطرة أكثر من اللازم ومبالغاً بها، مع ان الارضية التي تعيش عليها والتي خلقها غروسمان (معرفته بالمنطقة وبتفاصيل الحياة) كان من الممكن ان تخلق شخصية اكثر تكاملاً، وأقل قولبة، وأكثر اقناعاً. هذا من ناحية، اما من الناحية الاخرى، فان اسطرة حلمي قد يكون مبعثها القلق وعدم القدرة على الامساك بشذرات الواقع المرعبة: من هذه الناحية، تنجح شخصية حلمي في عكس مخاوف الكاتب الصميمية. فالاسطورة أقوى من الانسان. لذلك، كانت، على هذا الصعيد ـ صعيد القوة ـ ، لصالح العمل عامة. وحين نرى ان اوري يلجأ الى حلمي ـ ربما بحثاً عن اب بديل من أبيه ـ فهو يلجأ الى اسطورة اكثر مما يلجأ الى شخصية عادية طبيعية: فالواقع يدفع باوري الى البحث عن شخصية اسطورية لتحميه من كل ما يحدث معه. وهو لا يستطيع ـ بضعفه الانساني ـ مجابهة الواقع. هنا تتحول اسطرة شخصية حلمي الى امر ايجابي: الاسطورة تنتصر على الانسان الشرير (مقتل كاتسمان) وقد تحمي الضعيف (مثل اوري). وبناء على ذلك، تتحول شخصية حلمي الى شخصية اسطورية، مختلفة وغير حقيقية، وغير ملموسة، وتعاملنا معها يجب ان ينطلق من كونها اسطورة، او نوع من النمط الاولي، او اللاوعي الجماعي اليونغي (نسبة الى يونغ)، الذي يجمع، في طياته، الكثير من الامور والترسّبات وما اليه. لهذا نرى ان نجاح شخصية حلمي المؤسطرة هو في تفعيلها في النهاية، وفي تحريك هذا اللاوعي الجماعي ليفعل، وليؤكد أهمية التذكير بالفظائع التي يرتكبها الاحتلال، وبقدرة الانسان الذي يقع تحت الاحتلال على ان يحرّك وان يغير هذا الواقع اللاانساني.

العنوان؛ الدلالة

ثمة دلالة رمزية في عنوان الرواية «ابتسامة الجدي» يجدر الاشارة اليها. فالعنوان يرتبط بقصة ابراهيم في سفر التكوين، الذي امتحنه الله بابنه، ففعل حسبما طلبه الله منه، لكنه يجد جدياً في النهاية بدلاً من التضحية بابنه[٦]. قصة ابراهيم الواردة في التوارة هامّة لفهم المدلول الذي يكمن في العنوان. فكاتسمان يطلب من اوري الانضمام اليه والعمل معه كمساعد في الضفة الغربية. كاتسمان يستغل براءة اوري واستعداده للتضحية. واوري، بدوره، يلعب في الرواية دور البريء الذي تعلو وجهه ابتسامة ساذجة وبسيطة الى ان يصاب بانيهار.

يستغل غروسمان القصة التوراتية المألوفة لكي يقدم موازياً (مشابهاً) لها في الحياة اليومية الحالية. وبالطبع، ثمة اختلاف بين تطور القصتين: ابراهيم، في النهاية، يأمره الله بألّا يضحي بابنه ويظهر له الكبش؛ اما كاتسمان، الذي يحاول استغلال اوري، يكون هو الضحية، لكن الجدي (اوري) يظل حياً.

على أي حال، ينجح غروسمان في الايحاء بالعلاقة القائمة بين العنوان وما جاء في التوراة، ويظل استغلاله للقصة موفّقاً. فالاحداث، في الرواية، تثير تداعيات شتّى، وخاصة الثمن الباهظ الذي يدفع مقابل هذا الاحتلال الغاشم.

الفساد التعسفي والتفسخ

لا تقترح رواية غروسمان حلاً سياسياً شعارياً (مع انها، في احيان، كانت تسقط في اطار

الخطاب السياسي المباشر)، بل تستعرض وضعاً لاانسانياً يعاني منه الطرفان المتنازعان، فلا فرق كبيراً بين الطرفين، كما نرى من خلال الحوار الذي يدور بين حلمي واوري:

« ـ حلمي ـ

« ـ نعم ؟

« ـ اتهموني انا أيضاً مرّة في جوّي بأني اتعاون معكم. شخص ما ضربني بسبب هذا.

« ـ انا ضربوني بعض المرات. الاولاد بالاساس. العنف ينتشر بسرعة عند المهزومين.

« ـ عندنا أيضاً.

« ـ انتم، أيضاً، مهزومون» (ص ١٣٩).

وبالطبع، فان المقارنة بين الاحتلال والذي يقع تحت الاحتلال واردة؛ لكن المساواة بينهما خطأ. فالطرف الذي يقع تحت الاحتلال هو الذي يعاني أكثر، مع ان الاحتلال ينتج تأثيراته على الطرفين، بفوارق معيّنة. واوري يمثل صدمة «اللقاء» مع الاحتلال، وما ينتج عنه خير تمثيل: « كيف استطيع المضي في العيش في تل ـ ابيب وكل الوقت اتذكر انه قريب مني جداً، وراء ستار دقيق مثل الجلد، يعيش مليون انسان يجبرون على رؤيتي حتى بأعين مغمضة. في احلامهم أيضاً وفي كذبهم، في بلادي التي بهـا هذيت، مثلمـا يقول حلمي» (ص ١٤٥). مجموع شخصيات الرواية تعيش الكذب القائم في المجتمع. وهي لا تجتهد كثيراً في محاربة هذا الكذب، الى درجة ان ما من شيء قِيَمي يبقى لشوش سوى كذبها. ان شبكة العلاقات الكاذبة هذه التي يتخبط فيها ابطال الرواية ـ التي تشكل توازناً للاحتلال الكاذب نفسه ـ تشكل لبّ العلاقة بين الشخصيات. فكاتسمان يدرك مدى اغترابه ومخاوفه من مشاعره، لكنه يجر اوري الى عالمه ويخونه مع زوجته؛ كما ان شوش، في الرواية، تكون سبباً في القضاء على الولد موردي الذي تعالجه، وهكذا دواليك.

هذه العلاقات التي تقوم على الكذب تبدأ بالانهيار، شيئاً فشيئاً: اوري يترك شوش ويريد محوها من ذاكرته، كما انه يهرب من السجن وينضم الى حلمي (الذي يعيش في هذيانه بعيداً من الناس دون ان يؤذي كذبه احداً). هكذا يأتي اوري الى حلمي ليتعلم منه كيف يحارب الكذب بالكذب. وتظهر، في هذا المقطع، حقيقة نفسية اوري التي تشوّهت جراء الكذب والخيانة وسقوط احلامه ومثالياته امام حقيقـة الاحتلال القاسية؛ وكاتسمان، من ناحية اخرى، يريد تخليص اوري (الجدي) من ايدي حلمي، ليستعيد توازنه في ظل الكذب الذي يعيش فيه.

تختلط حبكتـا الروايـة في البداية: حبكة اوري ـ حلمي ـ كاتسمان (وهي الحبكة الرئيسة)، والحبكة التي تقوم على اساس علاقة رومانسية ونفسية: اوري ـ كاتسمان ـ شوش. لكن لا يبقى، في النهـاية، سوى الحقيقة العارية: الواقع. وعلى الرغم من ظهور الواقع القاسي على حقيقته في حياة الشخصيات، الاّ ان الشخصيات نفسها لا تصل الى حقيقة «اناها» الخاص، بل تظل معلّقة في توازٍ مع هذا الواقع الذي يفسد كل شيء: انه واقع الفساد والتعفّن الذي يؤدي الى تفسخ العلاقات.

يتحوّل الاحتلال، في هذه الرواية، الى جزء فاعل ـ استعارة ـ في حياة هذه الشخصيات. انه يلونها، ويصبغها، ويغيّرها، ويتداخل في حياتها على نحو طبيعي. فلا يمكن الفصل بين الاحتلال وبين الاشخاص الذين يقومون بالاحتلال، او الذين يقعون تحت الاحتلال.

ان اللقاء الذي تمّ بين اوري وحلمي هو اللقاء الاهم الذي وقع في الرواية: اوري يريد الالتقاء مع الاصل أو صاحب البلاد الحقيقي او حتى اللاوعي الجمعي الذي يتمثل بحلمي.

وعلى الرغم من كل النواقص التي تعتور شخصية حلمي التي اسطرها غروسمان، الاّ انها تبقى مبادرة طيبة من قبله لتصوير العربي على نحو ايجابي.

موضوعة الكتاب (الشيمة) الاساسية هي الكذب مقابل الصدق، والحرية مقابل الجور، والظلم والاحتلال والخيانة مقابل الاخلاص. وفي النهاية تتوازى شخصيات الرواية مع الواقع، فتنهار العلاقات التي بينها (كواقع الاحتلال) وترتفع نبرة التصوير الدرامي للواقع والشخصيات.

الرواية تقدّم صورة سلبية عن بشاعة الاحتلال (الذي يمتد بتأثيراته حتى تل ـ أبيب؛ شوش وموردي) ومدى تأثيره في الشخصيات. ومع ضرورة تأكيد أهمية محاولة غروسمان تصويره لهذا الواقع ومواقفه الايجابية التي تتبدى في الكثير من صفحات الرواية، فان الكتاب يقدم صورة لطريق مسدود.

«الزمن الاصفر»؛ اعادة البحث في الواقع

صحيح، ان مجلة «كوتيرت راشيت» هي التي طلبت من غروسمان زيارة المناطق المحتلة وكتابة هذا الريبورتاج، لكن غروسمان يشير، في صفحات «الزمن الاصفر»[٧] (ص ١٦٩، ١٧٠)، الى ان الاحتلال ظل رابضاً على صدره كأبي الهول، حتى بعد كتابته روايته «ابتسامة الجدي».

ان نهاية رواية «ابتسامة الجدي» ظلت شبه مفتوحة تنتظر اجابة عن كل حدث: كاتسمان واوري وحلمي وما ينتظر الطائرة العمودية التي طارت باحثة عن عندل (ابتسامة الجدي: ص ٢٨٢). كل هذه الامور ظلت معلقة في رواية «ابتسامة الجدي». لذا، فان رحلة غروسمان التي قام بها للكتابة عن المناطق المحتلة ليست رحلة تمّت بناء على طلب المجلة المذكورة آنفاً فقط، وانما تحقيق لرغبة في نفس غروسمان لتأصيل عالم روايته التي قدمت طريقاً مسدوداً وقاسياً امام الطرفين المتنازعين. ويكاد يلاحظ قارىء رواية «ابتسامة الجدي» انها كانت تحضيراً لكتابة الوثيقة الادبية الفنية «الزمن الاصفر»[٨]، التي استطاعت ان تضاهي الرواية. والكتاب ـ «الزمن الاصفر» ـ على الرغم من وثائقيته، يستفيد من قدرات غروسمان الادبية، ويشير الى قدرة تأثير الريبورتاج العبري وفنيّته التي تفوق الرواية. فانجاز الادب العبري، في احيان، يتجلى في الريبورتاج، كما حدث لعوز ولغروسمان، أكثر مما يتجلى في الادب الذي يحاكي الصرعات الغربية ولا يقدم واقعاً متميزاً.

العربي في الوثيقة

يستعيد العربي في «الزمن الاصفر» تأصيلاً لما حاوله غروسمان في «ابتسامة الجدي»، حقيقة. فالشخصيات الواردة في الريبورتاج تحكي عن نفسها بنفسها. فهي ليست بحاجة الى «وسيط» ما، ليشوّه ويقولب تفكيرها، وهي قفزة نوعية ممتازة في مسيرة تصوير العربي في الادب العبري الحديث[٩].

الشخصيات في «الزمن الاصفر» مأخوذة من الواقع، وليست مفروضة على الواقع المعاش. ان سرّ نجاح الريبورتاج هو في تقديمه الواقع، فنرى ان شخصية «أبو حرب»، وهي شخصية حقيقية، تستغل التخييل وتحدِّث الكاتب (غروسمان) عن الزمن الاصفر على نحو اسطوري وتخييلي رائع (ص ٦٤). فالاسطورة، في هذا الكتاب، تنبع من الواقع ولا تؤسطر الشخصية وتفرضها على الواقع،

كما حدث لشخصيه حلمي.

ان ايـراد اسمـاء الشخصيـات العـربيـة في الكتـاب ليس في مهمتنـا هنا. لكن حقيقة هذه الشخصيات تفرض علينا حضورها الحقيقي والمتميز والاصيل، مثل شخصيتي المربيتين، والاطفال، وشخصيـة الختيـارة، في فصـل «الانسان كالسنبلة»، وشخصية ع. ن. الذي صار يكره اليهود، وشخصية طاهر. حتى ان «منظر جبال سويسري» (محاولة قصة) (ص ١٠٣) تنقل واقعاً انسانياً حقيقياً وابداعياً في آن.

وسواء اتفق القارىء مع غروسمان حول ما كتبه ام لم يتفق[١٠]، فان لهذه الوثيقة الادبية اهمية كبيرة في تصوير الواقع وفي تحقيق ما لم ينجح في تحقيقه في روايته سالفة الذكر.

اعادة البحث في الواقع

بعد قراءتنا لرواية «ابتسامة الجدي»، التي لاحظنا فيها مدى التخييل والتنميط في شخصية العربي حلمي، نلاحظ ان «الزمن الاصفر» (بشخصياته العربية الطبيعية) كان استكمالاً لما لم ينهه غروسمـان في الرواية. فالرواية كانت تصويرية ودرامية في احيان، لكن الواقع في «الزمن الاصفر» يشكـل نفسه بنفسه، والكاتب يعيد انتاجه. ان الاسطورة في «الزمن الاصفر» تنبع من الواقع ولا تُفـرض عليه قسراً، او على نحو تخييلي واسقاطي غير مؤصل. وتستعيد شخصية حلمي المضخّمة وضوحها بواسطة الشخصيات الحقيقية المتنامية طبيعياً في «الزمن الاصفر». فالشخصيات تنمو، وتكبر، في ظل الواقع الذي يتغير ويغلي ويتطور.

لقد نجح الريبورتاج في تصوير الآخر أكثر مما نجح الادب في تصويره. وقد يعود هذا الى ابتعاد الطرفين من بعضهما. لقد قرّب الريبورتاج البعد بين الجهتين وجعل الشخصيات، والحديث، والحوار، وحتى الاسطورة، ممكنة وقابلة للتحقيق، في ظل الواقع المرّ الذي يعيشه اهل المناطق المحتلة. ان قراءة هذا الريبورتاج ضرورية، وتوضح ما كان غامضاً في رواية «ابتسامة الجدي». فلقد اسطر غروسمان شخصية حلمي، لكن الاسطورة في «الزمن الاصفر» تنبع من الواقع المعاش.

العلاقة الجدلية بين الرواية والريبورتاج هي انه لا يمكن اسطرة الواقع دون فهمه واستيعابه، استيعاباً حقيقياً واعياً. فالواقع قد يحمل، في طياته، بذوراً اسطورية وتخييلية أكثر بكثير مما يحمله الخيال وصاحبه؛ ولذا، يتوجب دراسة الواقع وفهم تناقضاته وابعاده قبل تخييله واسطرته وفرض ما هو غريب وشاذ عليه.

---

(١) يشعيـاهـو ليفوفيتش، **عن العالم وما فيه: احاديث مع ميخائيل شاشار**، القدس: كيتر، ١٩٨٧، ص ١٨.

(٢) دافيد غروسمان، **ابتسامة الجدي**، الطبعة السابعة، تل ـ ابيب: هاكيبوتس هاميئوحاد، ١٩٨٦ (ترد الاقتباسات وصفحاتها في النص).

(٣) Perry, Menakhem; *The Israeli - Pales-tinian Conflict as a Metaphor in Recent Israeli Fiction / Poetics Today*, Vol. 7:4, 1986, p. 619.

(٤) أنـظر **المصـدر نفسـه**، ص ٦١٨؛ ومقـالة يسرائيـل بارمـا، «مثـل كلمات على سلك»، **مؤزنايم**، ١٩٨٤، ص ٨٤.

(٥) Perry, ***op. cit.***, p. 618

(٦) **التـوراة**، بيروت: المـطبعة الكاثوليكية، بلا

تاريخ نشر، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٧) دافيد غروسمان، **الزمن الاصفر**، الطبعة الثالثة، تل ـ ابيب: هاكيبوتس هاميئوحاد، ١٩٨٧ (صفحات الاقتباسات ترد في النص).

(٨) عن تفاصيل كتاب «الزمن الاصفر»، يستطيع القارىء قراءة مراجعتنا للكتاب، «زمن الاحتلال الاصفر»، **بلسم** (نيقوسيا)، العدد ١٥١، كانون الثاني ١٩٨٨، ص ١٠٤ ـ ١٠٦. كما ان القارىء يستطيع قراءة بعض فصول الكتاب مترجمة للعربية في **الكرمل** (نيقوسيا)، العدد ٢٤، ١٩٨٧.

(٩) في مراجعته لكتاب «الزمن الاصفر»، اشار محمد صديق الى مسيرة عملية تصوير العربي في الادب العبري الحديث وصولاً حتى غروسمان Siddiq, Muhammed; "The Yellow Wind", *Los Angeles Times*, March 6, 1988, p. 5.

(١٠) يستطيع القارىء الرجوع الى احد المقالات المعارضة (مع انها كثيرة من قبل اليمين) لغالبية مواقف غروسمان ومحاولة التقليل من اهمية الكتاب والدفاع عن غوش ايمونيم. يوسف شبيرا، «الزمن الاصفر ـ صورة وضع أم حالة خاصة ؟» **عاموديم**، (٥٠١)، ١٩٨٧، ص ٩ ـ ١٤. تجدر الاشارة الى ان الكثير من رجال اليمين تعرّضوا الى كتاب غروسمان بالنقد، لكن وثائقيته وحقيقته اثبتتا انهما فوق كل تلك المحاولات البائسة للاساءة للكتاب والواقع، ومقالة يوسف شبيرا ـ الذي يحاول ان يضفي عليه صفة موضوعية ـ مثال على ذلك.

رؤية عربية الى الأبعاد الاستراتيجية

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»، ١٩٨٨، ٤٧٧ صفحة.

يعتبر «التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧»، أحد الاعمال العلمية التي تتميّز بخصوصية معيّنة؛ اذ التقى على الكتابة فيه عدد من الخبراء والباحثين في مجالات عدة متخصصة، أبرزها مجال التحليل العسكري. وبهذا العمل (الجزء الثالث) يكتمل لـ «التقرير...» بنيانه الهيكلي الذي كان محل اجتهادات في الجزءين السابقين اللذين تناولا العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦، بحيث استقر على معالجة الاحداث وفق ثلاثة مستويات؛ الاول دولي وأقليمي شرق أوسطي، والثاني عربي، والثالث مصري. وفي كل مستوى، هناك مجموعة من الاقسام الفرعية التي تتناول، بدروها، قضايا سياسية واقتصادية وعسكرية. والنقطتان الجديرتان بالاشارة اليهما هما:

- ان «التقرير الاستراتيجي العربي...»، وان كان يتناول أحداث العام بذاته، فهو ينطلق من وجهة نظر عربية قومية في تقويم هذه الاحداث. وأهمية هذه النقطة تبدو، في ضوء المقارنة بين مضمون هذا التقرير والمضامين الاخرى التي تعكسها التقارير الاستراتيجية التي تصدرها مراكز البحوث الاميركية والاوروبية والاسرائيلية، والتي عادة ما تتناول القضايا العربية من منظورات ايديولوجية وعدائية وغير محايدة. ولذلك، فان اصدار تقرير استراتيجي عربي يقدم وجهة نظر عربية في الاحداث والمجريات العربية، والدولية، لا يعني تقديم وجهة نظر معاكسة وحسب، وانما، أيضاً، يسهم، ايجاباً، في بلورة عقلية ذات نزعة استراتيجية، تقوم على ادراك العلاقة الوثيقة بين الحدث في ذاته وبين الاطار الكلّي، أو المحيط العام الذي يتفجر داخله هذا الحدث.

- النقطة الثانية، هي ان هذا التقرير، مع سابقيه، يعكس ما يمكن تسميته برؤية عربية، أو رؤية من العالم الثالث، الى مفهوم الدراسات الاستراتيجية، تختلف، جذرياً، عن وحدة المفهوم الاكثر شيوعاً في الدراسات المشابهة في الغرب والولايات المتحدة، حيث لا يقتصر على الابعاد العسكرية (كالميزان العسكري والتطوير في القدرات العسكرية للاطراف المتنافسة) فحسب، وانما يزاوج بين هذه الاعتبارات وغيرها من اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

في عرضنا لهذا الكتاب، سوف نركز على الاجزاء المختلفة التي تناولت الصراع العربي ـ الاسرائيلي واتجاهات القوى الدولية والعربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، والتطورات المختلفة التي احاطت بالقضية الفلسطينية. وتجدر الاشارة الى ان هذه الاجزاء تمثل، مجتمعة، حوالى ٣٥ بالمئة من حجم «التقرير...»، مما يعكس الفارق الكبير الذي تمثله القضية الفلسطينية في التفاعلات العربية، والدولية. كذلك، ان صدور «التقرير...» عن هيئة علمية بحثية عربية يجعل من هذه المعالجة نموذجاً لمعالجة عربية، هدفها الاول، والاخير، تأكيد الحق العربي، وبصفة خاصة الحق الفلسطيني القومي المشروع في الصراع مع الصهيونية والقوى المساندة لها. وقد وضح ذلك في مقدمة التقرير التي جاءت بعنوان «الاستراتيجية العربية والوعي التاريخي». وفي هذه المقدمة، يتضح أثر الانتفاضة الفلسطينية التي تدور رحاها على الارض العربية المحتلة، والتي اندلعت في الشهر الاخير من العام ١٩٨٧، وما صاحبها من جدل حول العلاقة بين الداخل والخارج، وحول موقع الانتفاضة في التاريخ النضالي العربي والفلسطيني، وهو الجدل الذي أفرز شيئاً من الدهشة التي تُجتَر اما عن سوء قصد، أو عن جهل، لدى قطاعات عربية غير محدودة، وهو الامر الذي استنكره كاتب المقدمة، مشيراً الى أهمية

اضـافة الوعي التاريخي كركن اساسي من أركان التعريف العربي الشامل لمفهوم الاستراتيجية. هذا الوعي التاريخي يعني «البنية الكلّية لمختلف الاشكال التي نشأت تلقائياً، كالرواية والحكاية والاسطورة، أو تلك التي ابدعها العلم، والتي من خلالها يعي المجتمع ماضيه، من خلال اعادة انتاج الاحداث وتقييمها، أو بعبارة أخرى التي يعيد المجتمع انتاج حركته عبر الزمان». وأضافت المقدمة: «وما أشد حاجتنا هذه الايام، التي يمرّ بها النضال العربي الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة في مرحلة حاسمة، الى ان نستعيد وعينا التاريخي. ان الانتفاضة الفلسطينية، والتي هي ثورة شعبية، بكل ما تحمله كلمة الثورة من معنى، ليست مقطوعة الصلة بالتراث العربي النضالي في العصر الحديث؛ بل هي حلقة من سلسلة من الهبّات والانتفاضات وحروب التحرير الشعبية التي اندلعت في العالم العربي ضد الاستعمار الاجنبي، بكل صوره وأشكاله؛ ما كان منـه مجـرّد احتلال عسكري، أو ما كان استعماراً استيطانياً، كالاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، والاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين... ان ما نشهده في الوطن العربي من أصداء للثورة الفلسطينية ليس، في الواقـع، في بعض جوانبهـا التي تعبّـر عن الاندهاش، سوى تسليماً بالافكار المسيطرة في النظرية الاستراتيجية السائدة، والتي تتميّز بقوة الجوانب العسكرية في مفهوم الاستراتيجية، متجاهلة الدور الحاسم الذي يلعبه البعد الاجتماعي، والذي يتمثّل، أساساً، في مدى ثبات، أو اهتزاز، النظام الاجتماعي».

ان ما يمكن استخلاصه من هذه الكلمات المعبّرة هو ان الانتفاضة، كما أضافت الى الكرامة العربية والزخم السياسي المصاحب للقضية الفلسطينية، أضافت، أيضاً، الى المفاهيم النظرية الخاصة بالتحليل الاستراتيجي؛ كما أنها أسقطت أوهام الاقتصار على تبنّي تعريف جزئي ـ عسكري في الاساس ـ لمفهوم الاستراتيجية.

الشرق الاوسط في العلاقات الاميركية ـ السوفياتية

ان الفكرة الرئيسة في هذا الجزء من «التقرير...» هي معالجة التباينات السوفياتية، والاميركية، في ما يتعلق بالقضايا الخاصة بمنطقة الشرق الاوسط. وبالنسبة الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اشار «التقرير...» الى ما أسماه «البعض الجديد أو المستحدث» الذي شهده العام ١٩٨٧ بشأن رؤى، وتخطيط، وتحرك، كل من الدولتين العـظميـين، باعتبار ان هذا الجديد، أو المستحدث، هو انعكاس، أو تعبير ملازم، لتغيرات واضحة في أسس السياسة الاستراتيجية الكونية الشاملة لكل من القطبين، والتي أخذت تتبلور، وتتراكم، طيلة الاعوام السابقة، ثم برزت على سطح الاحداث في العام ١٩٨٧. وفي هذا السياق، اشير الى ان مقوّمات السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في العام المذكور، تركزت في محاور أساسية، وهي، أولاً، تبلور المفهوم، أو التكيف المعـين، الذي تتبنـاه واشنـطن بصدد فكرة المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الاوسط؛ وثانياً، ظهور مستجدات في العلاقة الاستثنائية القائمة بين الولايات المتحدة واسرائيل؛ وثالثاً، استمرار الاتصالات الرسمية والشخصية ما بين واشنطن ومختلف العواصم العربية المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفي اطار هذه المرتكزات، رصد «التقرير...» ما أسماه تغيراً وضح، الى حد كبير، في خصائص الموقف الاميركي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ألا وهو الذي يتعلق بفكرة المؤتمر الدولي للسلام المقترح كصيغة توفيقية للتسوية السلمية، حيث «انتقل الموقف الاميركي من مرحلة الرفض الكامل للفكرة ذاتها الى مرحلة الاستعداد للاستماع والتحدث ومناقشة الآراء والاستعداد النظري للبحث في التفاصيل ومناقشة المؤتمر الدولي باللجان التي سوف تنبثق عنه وصلاحياتها واختصاصاتها العملية».

وبالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، أشار «التقرير...» الى ان التحركات السوفياتية، الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، خلال العام ١٩٨٧، تركزت، بدروها، في العمل على دفع عجلة المفاوضات الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد شملت هذه التحركات أربعة مقومات، هي: الموقف من المؤتمر الدولي، ومسألة الاتصالات مع اسرائيل، والاتصالات مع الحكومات العربية، والتحرك السوفياتي ازاء المنظمة، خاصة مسألة توحيد الفصائل الفلسـطينيـة والتغلب على تنـاقضـاتها. وبعد استعراض هذه التحركات، انتهى «التقرير...» الى ان الوجود السـوفيـاتي الحـالي في بلاد العـالم الثالث تغلب عليه المصالح الواقعية القومية للاتحاد السوفياتي، كدولة

وكمجتمع متميز وكأقتصاد له ذاتيته، بينما خفّ التركيز على الشعارات الايديولوجية والمبادىء الفكرية المثالية عن حتمية الحل الاشتراكي لقضايا الدول النامية المختلفة. والتفكير السوفياتي الجديد، بادماجه للصراعات الاقليمية كجزء من المواجهات العالمية العصرية، وبمقتضى رؤية استراتيجية تخطيطية تمتد الى نهاية القرن، انما يعني تصوراً سوفياتياً للصراع العربي ـ الاسرائيلي يختلف كثيراً عمّا كان مطروحاً من قبل.

أولاً: لم يعد الاتحاد السوفياتي يزعم انه مع اطراف معينة دون غيرها من اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل أصبح يؤيد الحقوق المشروعة التي تعارف عليها المجتمع الدولي واستقر بشأنها تجاه كل الاطراف المعنية. ومن هنا أصبح الاتحاد السوفياتي يتقبل مبدأ اقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل، بشرط تخليها عن سياستها العدوانية التوسعية الراهنة.

ثانياً: أصبح المنهج السوفياتي في التعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي يبتعد عن الصبغة الايديولوجية الصارمة السابقة حيث كان التأييد التلقائي للحركات وللانظمة التقدمية العربية ضد الحركات والانظمة الموصوفة بالرجعية أو بالمحافظة.

ثالثاً: ان النظرة السوفياتية الجديدة انما تربط بين تسوية النزاعات الاقليمية، ومن أهمها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تسوية سلمية، وما بين النجاح الذي يمكن تحقيقه، ولو جزئياً أو نسبياً، في ميادين الحد من السلاح النووي في العالم، ممّا يقتضي، بالتالي، ان تتم تلك التسويات السلمية الاقليمية بصورة مستقرة فعلاً تكفل هدوء الساحة الدولية لأطول مدى زمني متصور.

الصراع العربي ـ الاسرائيلي كصراع اقليمي

في الجزء الخاص بالصراعات الاقليمية، تناول «التقرير...» الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كأحد أبرز الصراعات الاقليمية، الى جانب الصراع العراقي ـ الايراني، والصراع الليبي ـ التشادي. واعمالاً لمنهج «التقرير...» حول مفهوم الاستراتيجية الشاملة، تمّت معالجة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وفق أربعة عناصر، وهي الميزان العسكري العربي والاسرائيلي، ومحددات هذا الميزان، وجهود التسوية السياسية، وأشكال الصراع المسلّح.

وفقاً للعنصر الاول، رصد «التقرير...» ما أسماه معطيات عدة، شكّل بعضها عوامل تحول ايجابي بالنسبة الى القوى العربية ذات العلاقة بهذا الصراع. وقد تركزت المعطيات هذه على الارتفاع النوعي في مستوى الاسلحة والمعدات؛ كما انها تضمنت زيادات كميّة في تعداد معدات القوى المسلحة كافة المشاركة في الصراع. وللوقوف على حجم تلك المعطيات والتغيرات في التسلح العربي مقارنة بالتسلح الاسرائيلي، فقد أورد «التقرير...» تحولات نسب القوى العسكرية بين الدول العربية على مدار الفترة بين العامين ١٩٨١ و ١٩٨٦ مع تناول التحولات في العام ١٩٨٧؛ وتركزت المقارنة، بالاساس، في رسم صور واقعية الى حد كبير للدول المحتملة والمرشحة للدخول في المواجهات العسكرية المحتملة ضد اسرائيل على النحو التالي:

- قوى الخط الاول (جبهة شرقية): سوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ وهي تمثل خط التصدي الجغرافي والعسكري والسياسي الاول في جبهة الشرق الاسرائيلية. ونظراً الى عدم توافر البيانات الخاصة بلبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، اقتصر «التقرير...» على استعراض نسب القوى العسكرية لكل من سوريا ولبنان.

- قوى الخط الثاني (جبهة شرقية): العراق والسعودية؛ وهما يمثلان الامتداد الجغرافي للخط الاول، والقوى الرئيسة المرشحة لدعم هذا الخط على مختلف الاصعدة، السياسية والمالية والعسكرية.

- قوى الخط الاول (جبهة غربية): مصر، وهي تمثل خط التصدي الجغرافي والعسكري والسياسي الاول لاسرائيل في جبهة الغرب، وان كان ضمن نطاق محدود يتوقف، الى درجة كبيرة، على سيناريوهات الصراع، وما اذا كانت اتخذت منحى متطرفاً. مثال ذلك ان تلجأ اسرائيل الى سياسة الاجلاء الجماعي لعرب الارض

المحتلة، أو أن تشن اسرائيل هجوماً مدمّراً وساحقاً ضد سوريا من شأنه ان يهدد سلامة واستقلال دول الجبهة الشرقية.

○ قوى الخط الثاني (جبهة غربية): ليبيا والجزائر، وهما القوتان اللتان قد تلعبان دوراً مسانداً للخط الاول.

وبعد رصد ملامح تحولات نسب القوى العسكرية بين العرب واسرائيل، خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧، في مجالات الدبابات، ومكننة القوات البرية، والاسلحة المضادة للدبابات والمدرعات، وصواريخ سطح ـ سطح الارضية، والقوات الجوية والدفاع الجوي، والمجال البحري، خلص «التقرير...» الى ان الميزان العسكري التقليدي العربي ـ الاسرائيلي، يميل كمّياً الى صالح الجانب العربي مع استمرار انحسار التفوق النوعي الاسرائيلي. وفي ضوء هذا الوضع، الذي تشكل فيه الاسلحة التقليدية عامل ردع استراتيجياً، بسبب حمى سباق التسلح الذي يسيطر على المنطقة، والذي يمكن العرب من امتلاك أي منظومة اسلحة دون ان يكون بمقدور اسرائيل مجاراتهم في ذلك نظراً الى محدوديتها الاقتصادية، فان اسرائيل تعمل على استثمار مجالات أخرى تدعم، وتكرس، تفوقها على الجانب العربي. ولعل أبرز تلك المجالات:

١ ـ برنامج «حرب النجوم»: حيث اتفقت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، في نهاية العام ١٩٨٧، على الانتاج المشترك للصاروخ الاسرائيلي «حيتس»، على ان تتحمل الولايات المتحدة ٨٠ بالمئة من التكاليف. ويعتبر هذا الصاروخ بمثابة مفتاح لمساهمة اسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية، وانه سيتمكن من تدمير أي صاروخ يطلق من مسافة تقل عن ٥٠٠٠ كيلومتر. وهذا يعني ان اسرائيل تسعى الى اقامة نظام دفاعي اقليمي مضاد للصواريخ يحميها من احتمال تهديدها بصواريخ متوسطة، أو قصيرة، المدى.

٢ ـ المجال النووي: من الامور المؤكدة، في هذا الصدد، ان اسرائيل تمتلك قوة نووية. وأشار بعض المصادر الموثوقة الى امتلاك اسرائيل حوالى مئة رأس نووي، دون أن تعلن عن ذلك، بهدف ردع الدول العربية.

أما المحددات، فقد أشار «التقرير...» اليها باعتبارها محددات أمنية ، واقتصادية، ودولية. وفي القسم الخاص بأشكال الصراع المسلح، وهو أحد أهم الاقسام التي تناولت تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي في العام ١٩٨٧، أكد «التقرير...» ان العام ١٩٨٧ قد اشتمل على بعض المتغيرات الايجابية، وكان أهمها الوفاق بين الفصائل الفلسطينية على أثر انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر، وتخفيف حدة التوتر بين قوات م.ت.ف. وحركة «أمل» في لبنان، وانعقاد مؤتمر القمة العربي غير العادي في عمّان، في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام المذكور، وما تبعه من وفاق بين قيادة م.ت.ف. والاردن وتحسن علاقة كثير من الدول العربية ومصر، وكذا تصاعد القوة العسكرية السورية، نتيجة لما حصلت عليه من صواريخ أرض ـ أرض وطائرات ميغ ـ ٢٩ السوفياتية، واستمرار سوريا في برنامج تنمية قوتها العسكرية، كمّاً ونوعاً.

أما العناصر السلبية، فقد كان أهمها اشتعال الصراعات المسلحة في محيط العالم العربي، بتصاعد الصراع المسلح في الخليج واثره على دول الخليج العربية، خاصة الكويت والسعودية؛ وتصاعد الصراع في جنوب السودان؛ وخطورة الصراع بين ليبيا وتشاد؛ واستمرار الصراع بين الطوائف اللبنانية وقوات المقاومة الفلسطينية. كما ان استمرار انخفاض اسعار النفط حدّ من قدرة الدول العربية الراغبة في تقديم الدعم المالي، أو المساهمة في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

الفلسطينيون وتطورات عملية المقاومة

في اطار الجزء الخاص بالنظام الاقليمي العربي، أفرد «التقرير...» جزءاً خاصاً بالفلسطينيين، وهو أحد أهم الاقسام ذات الطبيعة الكلية، والتي تتناول قضية بذاتها عبر فترة زمنية معيّنة وثيقة الصلة بحدث امني ـ الانتفاضة الحالية ـ له دور حاسم في تشكيل علاقات المستقبل.

وقد احتوى هذا القسم على جزءين مترابطين؛ قدم أولهما تحليلاً كمّياً، وكيفياً، لتطورات

المقاومة الفلسطينية، بشقيها المسلح والسلمي، في الاراضي المحتلة، عبر الفترة الممتدة ما بين العامين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧. وهو ينطوي على محاولة جديدة لتنميط عمليات المقاومة الفلسطينية، من حيث التكرار والفاعلية في اطار المناخ العام السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعنى الجزء الثاني بتحليل الظروف المؤثرة في مسار المقاومة هذه، وهي تأثير السياسات الاسرائيلية والاستراتيجية، ومدى ملاءمة الاطار السياسي والاجتماعي، ودور المحيط العربي الداعم للمقاومة. وفي هذا الاطار، اهتم ذلك القسم بتطورات العام ١٩٨٧، اهتماماً خاصاً، حتى بدء الانتفاضة الكبرى التي سيضم «التقرير الاستراتيجي...» الجديد لعام ١٩٨٨ تحليلاً شاملاً لها.

وحول تطورات المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، فيما بين الاعوام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧، فقد تم تنميط أشكال المقاومة في نمطين اساسيين، على النحو التالي:

١ ـ المقاومة السياسية

وقد احتوت على نوعين من الانماط، الدنيا والعليا. النمط الاول اعتبرها «التقرير...» نوعاً سلبياً يقتصر على رفض القرارات والاوامر، وهو نمط أكثر شيوعاً؛ أما الثاني للمقاومة السياسية، فأكثرها شيوعاً الاضراب السياسي والتظاهرات، وهي أكثر فاعلية من النمط الاول. ولاحظ «التقرير...» ان هناك ثلاثة عوامل مفجرة للتظاهرات الشعبية خلال السنوات العشر الماضية: أولها الاجراءات التعسفية الاسرائيلية، مثل الاعتقال والطرد ومصادرة الاراضي واقامة المستوطنات ورفض اعطاء تراخيص وسوء معاملة المعتقلين واصدار احكام جائرة؛ وثانيها احياء ذكرى المناسبات الوطنية الفلسطينية؛ وثالثها التطورات السياسية خارج الاراضي المحتلة، مثل الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨، واجتياح لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، وتأييد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شباط (فبراير) ١٩٨٣، ثمّ في عمّان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، وضرب مقارّ م.ت.ف. في تونس في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، والحرب على المخيمات في لبنان في تشرين الاول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧.

٢ ـ المقاومة المسلحة

وهي نوعان: (أ) المبادرات المحلية، ويقصد بها تلك العمليات التي تتم باستخدام ادوات محلية، أو اسلحة مهربة من خارج المناطق المحتلة، وتتم بمبادرة من السكان العرب في الداخل لا بتدبير أحد الفصائل الفدائية، وتوليها سلطات الاحتلال أهمية خاصة، باعتبارها أكثر صعوبة في الكشف عنها، حيث يقوم بها، في الغالب، افراد، أو مجموعات، باستخدام الامكانات المتاحة الى جانب حق الدعم الخارجي، أو الاتصال بعناصر بفصائل فلسطينية؛ (ب) العمليات الكبرى، ويقصد بها العمليات التي تتمّ باستخدام الاسلحة النارية بدءاً بالمسدسات، ومروراً بالرشاشات والبنادق الآلية، وصولاً الى الصورايخ؛ ويلاحظ أنها تمّت في اطار ضيق، وبمعدلات منخفضة، خلال السنوات العشر الماضية، بل ومنذ العام ١٩٧١ بعد القضاء على المناطق القاعدية للمقاومة في الاردن.

وفي الجزء الثاني، الخاص بالظروف المؤثرة في صعود وهبوط المقاومة الفلسطينية، ذكر «التقرير...» ان المسار الذي اتخذته المقاومة الفلسطينية، بشقيها، المسلح والسياسي، لم يكن وليد صدفة، وانما كان نتاج ظروف موضوعية ذات صلة بالاوضاع المحيطة بهذه الحركة، فلسطينياً وعربياً واسرائيلياً، وظروف ذاتية تتعلق بتركيب حركة المقاومة ذاتها. وفي هذا الصدد، ذكر «التقرير...» خمسة عوامل أثرت في صعود وهبوط المقاومة الفلسطينية، وهي:

١ ـ تأثير السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة. وهذه تتضمن اجراءات للردع، ولرد الفعل، وللاحتواء، في اطار توجّه يسعى، منذ اليوم الاول للاحتلال، الى منع تبلور موقف ثوري في المناطق المحتلة يمكن ان تنتج عنه حركة فاعلة للمقاومة، أي السيطرة على الظروف الموضوعية التي يمكن ان تساعد على تنامي هذه المقاومة.

٢ ـ قصور استراتيجية المقاومة. فنظراً الى تأثّر جميع فصائل المقاومة الفلسطينية بمنابع متقاربة، في

ما يتعلق باستـراتيجية المقاومة، أدى ذلك الى تشاركها جميعاً في القصور الذي أصاب استراتيجية المقاومة المسلحة، حيث لم تتضح الفروق بين مستويات العمل الفدائي ـ كحرب العصابات وحرب التحرير الشعبية ـ ومحاولة نقل تجارب أخرى حرفياً، كالتجربة الصينية ـ فضلاً عن تحديد أهداف مبالغ فيها، كتصفية الوجود الصهيوني في كل فلسطين، وهو ما يتجاوز قدرات المقاومة المتواضعة.

٣ ـ عدم ملاءمة الاطار السياسي ـ الاجتماعي، والذي يمثل للفدائيين «البحر بالنسبة الى السمك»، كما قال ماوتسي تونـغ. ومع حدوث تطورات تدريجية بطيئة، لكن مؤثرة، في اتجاه توفير أساس موضوعي أكثر ملاءمة للمقاومة السياسية وللعمليات المسلحة الصغيرة، أو المبادرات المحلية، أخذت أشكال المقاومة في التصاعد، كما تبلورت القـوى الاجتمـاعيـة التي تسعى الى هذه الاشكال، والتي عبّر عنها «التقرير...» باكمال نضج جيل فلسطيني جديد ذي قدرات أعلى على مواجهة الاحتلال. وأشار «التقرير...» الى دخول بعض القوى الاجتماعية، التي كانت بعيدة من المقاومة، حلبة المشاركة في الانتفاضات الشعبية، وان أهم دلالة لانتفاضة كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، التي تعتبر أهم نتاج لهذه التطورات، هي ان المشاركة الواسعة فيها من مختلف القوى الاجتماعية تؤكد امكان تنفيذ عصيان مدني شامل.

٤ ـ الافتقاد الى محيط عربي للمقاومة. ويشير هذا العنصر الى ما أسماه «التقرير...» بأزمة الاعتمادية التي عانت منها حركة المقاومة. وهذه الازمة تعني، في أبسط معانيها، اعتماد حركة المقاومة على اقاليم الدول العربية المتاخمة للكيان الصهيوني كنقاط انطلاق. ومع وجود توترات بين هذه الدول وحركة المقاومة ـ مثلما حدث مع الاردن وسوريا ولبنان ـ بدأت تفتقد حركة المقاومة نقاط انطلاقها، ممّا أدى الى التأثير سلبياً في كفاءتها، وفي عملها الثوري.

٥ ـ الانقسامات الفلسطينية التي تكرّست بفعل ثلاثة عوامل رئيسة، كدور بعض الاقطار العربية التي عمدت الى انشاء فصائل فلسطينية تابعة لها، وظلت حريصة على بقائها واستقلالها، والمصالح الذاتية لدى بعض الافراد الذين لم يكن يهمهم سوى لعب أدوار زعامية. وهكذا كان غياب العمل العسكري الموحّد، بفعل الانقسام السياسي الفلسطيني، أحد أهم العوامل التي أثرت، سلباً، في مسار المقاومة منذ انطلاقها، على الرغم من انضواء الفصائل تحت لواء م.ت.ف.

ومن العرض السابق، والذي اقتصر على الاجزاء الفلسطينية وتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يمكن القول ان «التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧» حاول ان يقوّم الحدث في اطاره العام والاكثر شمولاً، متميزاً بذلك عن غيره من التقارير الغربية والاميركية؛ اذ لم يقتصر على الاجابة عن سؤال «ماذا حدث ؟»، بل أضاف اليه «لماذ حدث ؟ وكيف حدث ؟ وما هي الدلالات ؟». ومن هنا، فان أوجه النقد الذي يحتويها «التقرير...»، في بعض اقسامه، لسلوك طرف عربي، أو دولي، ينطلق، أصلاً، من على أرضية عربية تستوحي الاهداف القومية، وتعمـل على الوصـول اليهـا. كذلك، فان التقويمات المختلفة التي تضمنها القسم الخاص بتطوّرات المقاومة الفلسطينية، لم تتضمّن محاولة جديدة لتنميط اعمال المقاومة الفلسطينية خلال عقد مضى وحسب، بل يمكن تلمّس رؤية كلّية لتقويم مختلف جوانب خبرة هذا العقد من المقاومة الفلسطينية، بهدف الابتعاد من مثالبها، ولتعظيم جوانبها الايجابية والمضيئة، والتي تعد الانتفاضة الراهنة أبرز شواهدها.

حسن أبو طالب

الصراع المدني ـ العسكري في المجتمع الاسرائيلي

Israeli Society and Its Defense Establishment; The Social and Political Impact of a Protracted Violent Conflict, London: Frank Cass, 1984, 152 Pages.

عندما نعرض لكتاب عن الصلة بين ما هو مدني وما هو عسكري في اسرائيل، فان أول ما سيطرق الذهن ذلك التداخل الغامض بين بنية لا تمتّ الى مجتمع المؤسسات المنفصل عن بنية الجيش، كما لا تمتّ، أيضاً، الى مجتمع الحكم العسكري المباشر. وفي واقع الحال، فان كتاباً يكتبه اسرائيليون حول هذا الموضوع سيتطرق الى اكثر من هذا، عندما نراه جامعاً لاتجاهات مختلفة تكاد ان تكون تمثيلاً مباشراً لاهتزاز الصورة الراكنة حول ثباتية الموقف التحليلي تجاه هذا الموضوع. ويكفي ان تكون هذه الاتجاهات ممثلة لعلم الاجتماع الاكاديمي (موشي ليساك وباروخ كميرلينغ وفيكتور عازاريا) والعلوم السياسية (يورام بيري ودان هوروفيتس واليكس مينتز) والجيش (حاييم بنيامين) حتى تكون تعبيراتها عن الاشكالية، بالنسبة الينا، مؤشراً الى اشكالية بنيوية، ومؤشراً، ايضاً، الى ان ثمة واقعاً هجيناً يستحق البحث فيه جدّياً؛ لأن هذا قد يعيد حسابات الصراع، ويبدي صوراً من الواقع ستحدث تغييراً في الفهم الاستراتيجي.

ان هذا الكتاب يجمع ستة أبحاث، لستة كتّاب اسرائيليين، نتناولها تباعاً.

«تناقضات العلاقات المدنية ـ العسكرية» (موشي ليساك)

يشير الكاتب موشي ليساك الى عدة تناقضات تسم العلاقة المدنية ـ العسكرية. الأول، انه على الرغم من ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية قد اصبحت محوراً للتضامن في اسرائيل، فان القيم العسكرية لم تشكّل اسلوباً حياتياً لأية جماعة في اسرائيل. والثاني، انه على الرغم من التدخل الواسع من القطاع العسكري في مسائل السياسة الخارجية المتصلة بالدفاع، فان النظام السياسي الاسرائيلي يتميز بكونه متعدد الاحزاب. ويصوغ الباحث هذا التناقض بقوله ان تورط المؤسسة الاسرائيلية في مظاهر الامن القومي كافة لم يجعل اسرائيل حامية عسكرية. اما التناقض الثالث، فيتلخص في ان التعيين في المستويات العليا، وإن تأثر بالنخبة السياسية، فان مستويات الاحتراف، او الكفاءة، تطبق بشكل صارم في تقويم كفاءة الضباط الكبار. اما التناقض الرابع، فهو رؤية ان القوة الاقتصادية الكبرى في المؤسسة العسكرية لم تستغل لكي تصبح هذه المؤسسة جماعة ضغط اقتصادي ـ سياسي. والتناقض الخامس، والاكثر شمولية، مؤداه انه، على الرغم من وجود الحدود غير المنيعة بين القطاعين، العسكري والمدني، فان العلاقات القائمة وتقسيم العمل بينهما يعتمد على مبدأ خضوع القوات المسلحة للسلطة السياسية. واسترسل الكاتب في بحثه في تاريخ خضوع السلطة العسكرية لتلك السياسية، حيث عرض التعاون الذي تمّ في سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ثم تطرق الى محاولات دافيد بن ـ غوريون اقتلاع التأثيرات الحزبية الضارة على القوات المسلحة بتقوية سلطة الاركان، ورئيسها، وخضوع رئيس الاركان، بشكل مطلق، لوزارة الدفاع ووزيرها (وقد كان هو، وقتئذٍ، وزيراً للدفاع ورئيساً لمجلس الوزراء)، وحاول فصل القوات العسكرية عن النظام الحزبي.

وانتهى الكاتب الى انه لو نفذت سياسات بن ـ غوريون كلياً، لما تطورت ونشأت التناقضات الخمسة السابقة، حيث ان العلاقات بين المؤسسة الدفاعية والقطاع المدني قد حددت بوضوح، بحيث تلائم المزاج العملي لبن ـ غوريون، فيما لم تحدد بوضوح، من الناحية القانونية، او الطبيعية. وتكمن المفارقة في ان بن ـ غوريون، الذي كان يحاول ان يخلق حدوداً متكاملة بين النظامين، العسكري والحزبي، قد ترك الباب مفتوحاً لاستمرار الارتباطات غير الرسمية بين الجيش والمباي؛ والنتيجة كانت ان عملية التسييس لم تكن كاملة، وبالتالي انعكست على حالات التعيين في المناصب الحسّاسة والكبيرة. وهكذا، فشرعية بن ـ غوريون كانت ثنائية. فمن ناحية، عمل على الحد من تورط الوزارة، والكنيست عبر لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، في تسيير المؤسسة العسكرية؛ ومن ناحية أخرى، كانت هناك مثابرة على ابقاء حدود مجزأة بين قيادتي الجيش والمباي، على مستوى غير رسمي. وتابع الكاتب مبرزاً دور ليفي أشكول في اتخاذ مواقف غير متطرفة، الاّ انه ذهب، قبل حرب العام ١٩٦٧، الى تدمير الحدود المتكاملة بين القوات العسكرية والوزارة ولجنة الشؤون الخارجية والدفاعية في الكنيست؛ كما شجّع الصناعات العسكرية. وذكر ليساك ان الوجود المتنامي للضباط الذين تحوّلوا الى سياسيين قد ترك اثره في مجرى الحياة السياسية، وتوصّل الى ان التراجعات التي جرت في بداية حرب العام ١٩٧٣ قد سلّطت الاضواء على العلاقات فيما بين رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الاركان، كما وان بعض الضباط الكبار السابقين، الذين كانوا دخلوا الحياة السياسية لاحقاً، قد عاد الى الخدمة كضباط احتياط، ممّا زاد في حصة النزاعات السياسية. وادرج ليساك قضية «لجنة اغرانات» التي اوصت باجراء تغييرات في القانون الاساسي الذي يحكم القوة العسكرية. وعلى الرغم من ان تغييراً قد حدث العام ١٩٧٥، الاّ ان النتيجة لم تكن مختلفة كثيراً عمّا سبق. فما لبث تعيين اريئيل شارون وزيراً للدفاع ان خلق واقعاً جديداً، هو انتقال عملية احتكار القرار الاستراتيجي، والتكتيكي، وما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية، له، أي لوزير الدفاع.

ولاحظ ليساك ان نوعية السلوك العسكري، في اغلب الوحدات (الدفاعية) العسكرية، وخاصة على صعيد مراعاة الرتب، هي اضعف بكثير مما هو عليه في الدول الغربية. وحول التداخل فيما بين «العسكري» و«السياسي»، لاحظ ان القوة العسكرية الاسرائيلية كانت تورطت، مراراً، في نشاط ديبلوماسي؛ كما ان ضباطاً من هذه القوة هم ديبلوماسيون مرتدون للزي العسكري؛ كما ان هذه القوة لها صوتها في التخطيط الاستراتيجي، والذي يشمل، ايضاً، المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

وانتهى ليساك الى ان الحدود بين القطاعين، العسكري والمدني، في اسرائيل متنوعة من حيث طبيعتها. فهي، في جزء منها، متكاملة؛ وفي جزء آخر محطمة، كما في العلاقة الضبابية والمضطربة في المجال السياسي، وفي العلاقة بالمجالات الاقتصادية، من حيث التعامل بين الصناعات العسكرية والقطاع المدني، كما هو الحال في المساعدة التي توفرها الصناعات العسكرية للمشاريع المدنية بهدف التطوير المديني والريفي. كذلك، فان نظام النخبة الاجتماعية المميز للمجتمع الاسرائيلي يقدم مثالاً آخر عن الحدود غير السليمة؛ فهذه النخبة تكون مؤلفة من ضباط في الخدمة الفعلية والاحتياط، وفنانين وكتّاب وصحافيين وأكاديميين. وقد عملت هذه النخبة على منع عزل الضباط، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، كما يحدث في الدول الغربية.

وعلى الرغم من ان ليساك رأى ان العلاقات بين القوات العسكرية والمجتمع لا تزال ثابتة، وان هذا الثبات يأتي من الاجماع الايديولوجي واجماع القيمة، فاننا قد لا نرى هذا الثبات بنيوياً بقدر ما يشكل موقفاً طارئاً على تركيبة هجينة؛ اذ ان الثبات ينطوي في داخله على عملية مخاض كبيرة، ربما بدأ بن ـ غوريون بتحسسها مبكراً لكنه لم ينته الى حل هذه الاشكالية البنيوية.

«التأثيرات التراكمية للصراع العربي ـ اليهودي على المجتمع الاسرائيلي» (باروخ كميرلينغ)

في هذا البحث الذي اقتطع من كتاب آخر بعنوان «نظام المقاطعة؛ المدنيون في الروتين والحرب»، بدأ

باروخ كميرلينغ بنظرية اسماها عملية «التقاطع الاجتماعي» (social interruption)، حيث تتوقف، خلال طور التقاطع الاجتماعي، العمليات الرئيسة المتصلة بالمجتمع، ويُعلن عن تأجيل تنفيذ المصالح والاهداف الكبيرة، ويعاد ترتيب تنظيم المؤسسات بغية التركيز على تنفيذ هدف رئيس حاسم. وهذا ما يحدث عندما تدعو اسرائيل احتياطها، وتضع تحت تصرف القوات المسلحة وسائط النقل المدني كافة تقريباً، والشاحنات الثقيلة، وعدداً كبيراً من باصات الركاب، وأغلب الاسرّة في المستشفيات. وهذا التقاطع الاجتماعي مؤقت، وهو يستخدم في المجتمعات التي تدهمها الكوارث، ولكن، ليس بالضرورة استخدامه لدى دخول مجتمع ما في حرب. اما بالنسبة الى اسرائيل، فقد تمّ هذا الاستخدام في حربي ١٩٥٦ و١٩٨٢. والشرط المسبق للتقاطع الناجح هو المحافظة على الحد الادنى من الدور الاجتماعي الطبيعي. وفي هذا المجال، هنالك ثلاثة أنواع من المتطلبات التي يفرضها نظام التقاطع، هي: ١ ـ تأجيل اغلب توقعات ومتطلبات المجتمع؛ ٢ ـ انجاز الادوار الروتينية اجتماعياً؛ ٣ ـ انجاز الادوار الجديدة وابدال الكوادر المشتغلة بتنفيذ الهدف الاجتماعي الرئيس.

وادرج الباحث مثالاً على ذلك اضطرار النساء لتعلّم قيادة الباصات العامة خلال حرب العام ١٩٧٣، وهو ما يعتبره مثالاً مأساوياً. ورأى ان الهيئة الاكثر أهمية التي تمّ تشكيلها للتعامل مع المظاهر المادية للتقاطع الاجتماعي، هي المعروفة باسم «هيئة اقتصاد الطوارىء»، حيث تتلخص مهمتها في تهيئة المجتمع لفترات طويلة من النقص في السلع الاستهلاكية الاساسية، وخاصة الوقود والمواد الغذائية، فضلاً عن الضبط والسيطرة على توزيع الاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين خلال فترة الطوارىء؛ كما وتصبح البيروقراطية جزءاً من تكامل عمل هذه الهيئة.

ودرس الكاتب المجازفات الفردية والخطر العام في اصابات الحروب، فذكر ان اسرائيل قد عانت، في كل حروبها، من نسبة اصابات بلغت ٠,٦ بالمئة في القطاعين، العسكري والمدني، معاً. ومع انه اشار الى ان هذه النسبة قليلة قياساً بدول أخرى، كفرنسا التي فقدت في الحرب العالمية الاولى ٧,٧ بالمئة من تعداد سكانها، والمانيا التي فقدت خمسة بالمئة من مجموع سكانها، والاتحاد السوفياتي الذي فقد، في الحرب العالمية الثانية، حوالى عشرة بالمئة من مجموع سكانه، الّا ان الاهم، من وجهة نظره، هو الطريقة التي يتم الاحساس فيها بالخسائر. فهي اكثر أهمية من الرقم المطلق لنسبتها المئوية. وهنا، ينظر الاسرائيليون الى الصراع باعتباره ذي تكلفة عالية. ففي اجابة عن سؤال ميداني للطلبة، العام ١٩٧٨، عن درجة الخطورة في الصراع من حيث الاصابات، كان الاحتمال الوسطي للاصابة الشخصية يبلغ ٢٣,٨ بالمئة. وعلى هذا، تنبىء المقارنة مع الاصابات الفعلية بأن الثغرة بين الاحتمالين، الموضوعي والشخصي، كبيرة جداً. وافاد الباحث بأن خطر احتمال الاصابة يزداد كلما ارتفع مقام الشخص في المجتمع الاسرائيلي، كأن يكون ذكراً، او اصغر سناً، او ذا اصل عرقي غربي، او ذا مستوى ثقافياً أعلى. وهذا الامر، وان حاول الباحث ان يظهره وكأنه موضوعي، الّا اننا، وبالمقارنة مع موزاييك التواجد الشرقي ـ الغربي في اسرائيل، نعتبره مؤشراً الى اشكالية بنيوية تميز المجتمع الاسرائيلي الذي تلحم نسيجه جملة اشكالات الصراع الخارجي. ومع ذلك، فالصراع ـ كما يبدو ـ يميز بين فئة وأخرى، من حيث تحمّل مسؤولية نسبة «التضحيات»، أو من حيث الاضطلاع بتكاليف الصراع.

وذهب الباحث الى ان اسرائيل تعاني من اشكاليتين: الشرعية، والتهديد الدائم والمعلن بالتدمير. وهي، في هذا، احدى الدول القلائل (مع تايوان وجنوب افريقيا) التي تعاني من هاتين الاشكاليتين. وبتحليله لاشكالية الشرعية، خاصة لدى المستوطن الاسرائيلي، رأى ان مكانة الدين اليهودي، والرموز، والترتيبات الدينية، التي نشأت من الاحتياجات للقطاع الديني في دولة يفترض انها عصرية وعلمانية؛ لا يمكن ان تفسّر الّا عبر اسهام الرموز الدينية في تقوية شعور الناس بـ «حقهم» في الارض. وقد وجدت اسرائيل نفسها تميل الى السقوط المتنامي في هذه الرموز الدينية.

ولاحظ ان المسائل المتعلقة بالوجود «الشرعي» تصبح مؤجلة في اثناء الصراع، وان مسألة الشرعية تماثل، الى حد كبير، الافتقار الى المستويات الاجتماعية العادية لدى الجماعة.

وعن الصراع والتكامل قال كميرلينغ ان الضغوط الخارجية توحّد، وتخفف من حدة الصراعات الاجتماعية في اسرائيل. ونقل عن يوحنان بيرس ان تأثير هذه الضغوط يشمل العناصر التالية: ١ ـ الاعتماد الضمني على القدر، حيث ان الخسارة القومية تعتبر، او يُشعر بها، وكأنها فقدان للجماعات العرقية كافة؛ ٢ ـ الهدف العام طالما انه ينظر الى التعاون باعتباره ضرورياً للبقاء على قيد الحياة؛ ٣ ـ المخرج للعدوان، حيث يكون للتحركات هدف «مشروع».

وفي معالجته قضية شارون، الذي حاول ان يزيد من رصيده السياسي للصراع على مركز رئاسة الوزراء، واسباب حرب العام ١٩٨٢، رأى ان الرأي العام الاسرائيلي قد نشأ لديه تمييز بين الحروب التي تخاص من أجل الدفاع الفوري وتأمين بقاء المجتمع على قيد الحياة، والحروب التي تهدف الى تحسين الوضع السياسي والعسكري لاسرائيل. واعتبر ان الحدود بين ما هو «أمني» وما هو غير ذلك، او بين العسكريين والمدنيين، هي حدود متناقضة. وفي النهاية، تطرق كميرلينغ الى المجتمع المُعسكَر، فذكر ان الشروط التي نجمت عن الصراع طويل الامد الذي اوجد المجتمع الاسرائيلي نفسه فيه هي أكثر تعقيداً من تلك التي توجد في المجتمع الديمقراطي، ليستخدم ذلك في تبرير نشوء مشكلة تحديد حدود النظام.

«العلاقات الحزبية العسكرية في نظام تعددي» (يورام بيري)

يعتبر هذا البحث اكثر ابحاث الكتاب كشفاً للعبة السياسة الحزبية ـ العسكرية في اسرائيل ذات النموذج الهجين بين العسكرة والمأسَسة الديمقراطية. بدأ يورام بيري بأنه يصعب وضع الحالة الاسرائيلية في احدى الفئات الثلاث من العلاقات: المدنية ـ العسكرية ـ الامبراطورية، او المهنية، او الشيوعية. ورأى ان الحالة الاسرائيلية تقع بين الاثنتين الاخيرتين. ووصف خواص المجتمع الاسرائيلي بأنه: اولاً، مجتمع مسيّس؛ ثانياً، ان السياسات حزبية؛ ثالثاً، ان النظام الحزبي كان حاسماً بين ١٩٣٣ ـ ١٩٧٧. وفي عرضه لتاريخ العلاقة المدنية ـ العسكرية، رأى ان العلاقة بين العسكريين والحزب مماثلة للعلاقة بين الحزب والبنى السياسية والادارية الاخرى، من حيث الخضوع والاذعان، وان المفهوم التنظيمي قد افتقر الى نموذجه المتقدم، حيث وجدت حدود مهشمة بين القوات العسكرية، وكانت المؤسسة العسكرية نفسها اضعف من المؤسسات السياسية. وبهذا المعنى، اعتبر ان النموذج الاسرائيلي يمكن اعتباره دولة «ثورية» تحت السلاح. ونحن نميل الى القول ان المؤسسة العسكرية، بضعفها ازاء المؤسسة السياسية ومع الحاجة الى تجييش المجتمع، قد نشأت في الوضع الهجين، لدولة اسرائيل. وهي نموذج مخالف، جذرياً، للنموذج الاوروبي، او لنموذج العالم الثالث.

كذلك رأى بيري ان القيادة السياسية قد استطاعت ان تفرض سلطتها على التنظيمات العسكرية عبر قناة السيطرة الخاصة بالدولة، وان تترك قناة السيطرة الخاصة بالحزب السائد آنذاك (المباي)، وان التغير الذي حدث هو نزع خصوصية وتسييس القوات المسلحة بحلّها ودمجها في ما سمي القوة الدفاعية الاسرائيلية. لقد كانت السيطرة الحزبية اكثر فعالية خلال فترة الاستيطان الاولى، فيما اصبحت، الآن، عاملاً ثانوياً بالنسبة الى قناة سيطرة الدولة.

واذا كان الكاتب اعتبر ان مسعى القوى الدفاعية العسكرية الى الاستقلال التنظيمي الذاتي والوظيفي في النمو والمهام لم ينظر اليه من قبل السياسيين على انه تحدٍ لمبدأ سيادتهم السياسية، فاننا نميل الى ان الاشكالية تكمن في ان السياسيين كانوا مضطرين، بحكم واقعهم الهجين، وبحكم العسكرة المتنامية البنيوية، الى غض النظر عن هذا الاستقلال بغرض امكانية ضبطه، عبر التسلل الحزبي للمباي الى اجهزة المؤسسة العسكرية.

وادرج الكاتب اساليب السيطرة الحزبية في ما يلي:

١ ـ التعيينات: حيث انصبّت الجهود لمراقبة تحركات اولئك الذين لا يدينون بالولاء للحزب (مباي)، مما أدى، لاحقاً، الى ما عرف بثورة الجنرالات. وبعد العام ١٩٤٨، احيل على التقاعد العديد من الضباط من

ذوي الاتجاهات السياسية المغايرة للمباي، وخاصة قادة البالماح، وسميت هذه العملية بتطهير الجيش.

وقد روعي في الوحدات ذات الكثرة العددية (كما في البحرية) التركيز على الموالين للمباي، على الرغم من خبرتهم المحدودة، وعيّنوا في وظائف الاركان، الأمر الذي يتناقض مع ما ذهب اليه موشي ليساك في ما أدرجه باسم التناقض الثالث.

وخلص بيري الى ان ازاحة قادة البالماح قد ترك تأثيراً ضاراً، الى درجة كبيرة، في القدرة القتالية للقوة العسكرية الاسرائيلية بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣. وقد اختار بن ـ غوريون طريقاً آخر لتأمين سيطرة المباي على الجيش، مقرراً وجوب اشغال عدد من المراكز العسكرية الرئيسة بالضباط الموالين له فقط. وقد استمرت هذه السياسة حتى الستينات، وتمّت المحافظة عليها، بشكل رئيس، بالنسبة الى مراكز رئيس فرع الشعبة الفردية، ورئيس الشعبة الادارية المسؤولة عن ترفيع وتنقلات الضباط، ورئيس فرع الثقافة. وقد اعير اهتمام خاص لمراكز مثل رئيس الاركان العامة، ورئيس شعبة الاركان العامة. ففي الأعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٧٧، كانت المناصب المذكورة، مأهولة، بنسبة ٧٠ بالمئة، من قبل أعضاء مباي، وبنسبة ١٥ بالمئة من قبل اعضاء غير نشطين، ولكن يدعمونه. وعند استلام الليكود السلطة، العام ١٩٧٧، عمد رئيس الوزراء، مناحيم بيغن، ووزير الدفاع، عيزر وايزمان، الى اختيار رئيس اركان محترف غير سياسي، هو رفائيل ايتان، مع ملاحظة ان وجهات نظره قريبة من وجهتي نظر المسؤولين المذكورين، وذلك لأن عدد أعضاء الليكود بين الضباط كان قليلاً، خاصة القدماء منهم.

٢ ـ دائرة رجال الخدمة: ذكر بيري ان وجود دائرة سياسية خاصة في القيادة العليا لحزب المباي للتعامل مع القوة البشرية العسكرية كان يتناقض، بشكل واضح، مع مفهوم الجيش «القومي». فقد انشئت هذه الدائرة في العام ١٩٤٩، باعتبارها جزءاً من اعادة تنظيم قيادة الحزب، وتتألف من رئيس يكون عضواً في الحزب ومدير وموظف. وكان شمعون بيرس، على صلة وثيقة بهذه الدائرة منذ اوائل الخمسينات حتى العام ١٩٦٥. وقد انكشف دورها للرأي العام، في العام ١٩٦٩، مما أدى الى توقف نشاطها. ولم يكن لهذه الدائرة بنية مؤسساتية رسمية، واتخذت مهمة أولية هي اجتذاب العسكريين الى مختلف مراتب الحزب. وقد قدمت اليها مساعدات تقنية من قبل الضباط الكبار في وزارة الدفاع، حيث كانت الدائرة تجتمع بالضباط في غرف موجودة في وزارة الدفاع في تل ـ أبيب. ولتغطية اجتماعاتها، كان يدعى الى هذه الاجتماعات الموظفون المدنيون في وزارة الدفاع بالاضافة الى ضباط شرطة وأمن. ولاخفاء حقيقة كون المباي يقوم بنشاط حزبي منظم، كان الضباط يحضرون الاجتماعات باللباس المدني.

وفي الحقيقة، ينبغي ان نؤكد ان بنية المجتمع الاسرائيلي هي، في الاصل، بنية عسكرية (ميليشياتية) تحوّلت، بحكم الضرورة، الى بنية دولة. ويكفي ان نراجع قانون الاركان العامة الاسرائيلية، الذي أدرجه الكاتب تحت الرقم ١١٦ /٣٣/ ١٩٦٦١، حتى نصل الى هذه الحقيقة، التي وجدت تخريجاتها في موقف قانوني يرى انه يحق لرجل الخدمة في القوات المسلحة ان يكون عضواً في تنظيم سياسي، ويحضر اجتماعاته، ولكن لا يجب ان يساهم بالكلام، ولا يناقش القضايا العسكرية، الخ.

وتطرق الكاتب الى الاشكال الاخرى من السيطرة الحزبية، كقناة القيادة السياسية، ودور ضباط فرع الثقافة والتوجيه في القوة العسكرية المنتمين الى الحركات السياسية اليسارية، وكذلك عبر الخدمة الامنية. وخلص الى ان وضع المباي، باعتباره حزباً مسيطراً، قد خلق وضعية جعلت مؤسسات الدولة على انسجام مع الحزب، بحيث اصبح كل ما هو جيد للمباي جيد للدولة. وفي معرض تناوله لصراع بن ـ غوريون مع حزب مبام العام ١٩٥١، اشار الى ان الخدمات الامنية استخدمت ضد الاعضاء النشطين في حزب مبام، على المستوى السياسي، بوضع اجهزة تنصّت في مكاتبهم في الجيش ايضاً. ونقل عن دوفرجييه ان الحزب المسيطر يستهلك نفسه في السلطة، وهذا ما حدث لحزب العمل. فقد بدأ التراجع في فعاليته خلال أعوام الستينات، وصولاً الى استلام الليكود السلطة.

«حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ القرارات والنتائج...» (حاييم بنيامين)

في هذا البحث كتب العميد المتقاعد والاكاديمي، حاييم بنيامين، ان مسألة صنع القرار في الحرب عملية دينامية اجتماعية. فهي تعكس الطريقة التي يتعاون من خلالها الافراد بغية تحقيق أهداف تنظيمية في وضع معيّن. ونظراً الى ان عملية صنع القرار مؤلفة من معطيات وبدائل، فهي نوع من المنافسة المعتمدة على صراع المصالح، والتي تقاد من قبل تحالفات مقامة للغرض عينه. ووضع الكاتب فرضياته بحيث تغطي: ١ ـ ان صانعي القرار يشملهم الوضع الذي يتلخص في انه كلما كان مستوى صنع القرار أعلى وأكثر تعقيداً، قلّت أهمية وملاءمة المعطيات والبدائل الدقيقة؛ ٢ ـ كلما كان تحديد الاهداف لتنظيم ما أقل قابلية للقياس، تصبح نماذج صنع القرار ذات طابع سياسي بدرجة أكبر.

واذا كان اغلب الدراسات المتعلقة بهذه القرارات والصورة العامة تميل الى ان تعزو النجاح في حرب العام ١٩٦٧ الى العملية الفعّالة ـ العقلانية للقرار السياسي والعسكري، فان الحقيقة ـ كما رآها الكاتب ـ مختلفة، حيث ان عامل الوسط المحيط والتحالف العسكري ـ السياسي، باعتباره بنية اجتماعية، سيطرا على هذه العملية في أكثر لحظاتها حسماً. ان الحكومة، وان كانت تخضع لسلطة البرلمان، تمتلك قدرات واسعة واستقلالية في التعامل مع السياستين الامنية والخارجية. وبهذا يمكن القول ان الحكومة تقود الكنيست. واستدرك بنيامين انه «يجب» على الحكومة الموافقة على أي نشاط عسكري. وهذه الموافقة تصبح مناسبة لتعبّر السلطة السياسية عن وجهة نظرها النهائية بالهدف الاستراتيجي، حيث لم يحدث، الّا بعد العام ١٩٧٣، ان أجريت محاولة لتحديد مسؤوليات وسلطات وزير الدفاع ورئيس الاركان ازاء مجلس الوزراء والكنيست. فبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢، صدّق موشي دايان قرار خطط الحرب. وفي ١٩٦٧/٦/٤، قررت الوزارة الذهاب الى الحرب، حيث دافع دايان عن قرار تدمير الجيش المصري واحتلال مضائق شرم الشيخ وعدم الوصول الى قناة السويس. وكانت النتيجة، هنا، احتلال القوات الاسرائيلية شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس. وبالنسبة الى الاردن، كانت القرارات والخطط تنص على الخطط الدفاعية لمنع قصف القدس، وايقاف تقدم الدبابات الاردنية، واحتلال جزء من الضفة الغربية حتى التلال المسيطرة على وادي الاردن . وكانت النتيجة احتلال الضفة الغربية بما فيها الجهة الغربية من وادي الاردن ودخول القدس (القديمة). وبالنسبة الى سوريا، كانت النتيجة احتلال المنابع العليا لنهر الاردن، وعدم التقدم الى ابعد من الحدود الدولية العام ١٩٤٨، ومهاجمة سوريا دون تحديد الارض المراد احتلالها. وكانت النتيجة احتلال مرتفعات الجولان.

واستنتج الباحث انه طالما ان السياسيين لم يريدوا، او لم يعرفوا، كيف يحددون الاهداف، فقد كان على العسكريين المحترفين ان يحددوها بأنفسهم. ان المؤسسة العسكرية، باخلالها بقواعد اللعبة، كانت لا تطيع السلطة المدنية. وانه لأمر منطقي ان تقدم التطورات في ميدان المعركة تغذية عكسية (feed back) ، وبالتالي يمكن مناقشة البدائل الجديدة. ولقد فشلت العملية العقلانية بسبب الاشخاص الذين كان عليهم ان يحققوا السيطرة عليها. وخلص بنيامين الى ان الافتقار الى القرارات الاستراتيجية العقلانية يمكن ان يفسر باعتباره نتيجة لعدم قدرة النخبة السياسية على التجاوب مع موضع عسكري ديناميكي في الحرب. واعتبر ان هذه ليست تفسيرات كافية. وعموماً، يمكن القول ان حرب العام ١٩٦٧ لم تكن نتيجة عملية صنع قرار عقلاني حددت بموجبها الاهداف الاستراتيجية.

في هذا الصدد، يمكننا ان نقول ان اسرائيل لا تمتلك خطاً استراتيجياً واقعياً؛ وان ما تعرفه اسرائيل من طموحات لا يشكل، على المستوى الواقعي السياسي، اكثر من حلم سياسي يتجلّى على شكل وهم تحليل استراتيجي وتخطيط لاحق. ان الدولة التي انبرت من النموذج العسكري والتي تصنع لها نخبتها العسكرية المنفلتة في الحروب من عقال التخطيط السياسي، واقعاً حادّاً متطرفاً على الارض، تجسّد أعلى نموذج لافتقاد محددات الواقع اللاحق ومسوغاته التاريخية.

«حرب لبنان؛ نموذج من التفكير الاستراتيجي والعلاقات المدنية العسكرية» (دان هوروفيتس)

انطلق دان هوروفيتس من عبارة اسحق رابين عن حالة اللاحرب واللاسلم بتعريفها بأنها الحرب النائمة. ووصل، من خلال عرضه، الى ان مخططي نظرية امن اسرائيل ليسوا اتباعاً لمدرسة الدراسات الاستراتيجية الاميركية، بل انهم قد سبقوها في تبنّي الفرضيات المتصلة بأوضاع الصراع، وعملوا على تعتيم الحدود بين الحرب والسلم. ووصولاً الى حرب لبنان، رأى الباحث ان عملية «سلامة الجليل» قد كسرت الاجماع «القومي» الاسرائيلي، حيث انه عندما أعطيت حقيبة الدفاع لشارون، فان رئاسة الاركان، وقد كانت بقيادة ايتان، قد سببت وضعية مفادها ان وزارة الدفاع ومسؤولية الأمن «القومي» الاسرائيلي سرعان ما قد اصبحت مقادة من قبل اشخاص يمثلون التطرف (الصقور)، ممّا أدى الى اخلال بالاجماع «القومي»؛ اذ قاد شارون عملية مثّلت تحدّياً للمصداقية التي يمثلها وزير الدفاع، حيث حاول ان يستغل المواجهة العسكرية للحصول على مكاسب سياسية، بحيث منع بعض المعلومات، ونشر التقارير الكاذبة، للتأثير في الرأي العام وصانعي القرار، الأمر الذي لا يمكن ان يفسر بأنه يخدم اهداف تضليل العدو او القوى العظمى، كما ادعى شارون. كذلك حدثت مغالاة، او تضخيم، في الادعاءات عن كميات الاسلحة التي وقعت في أيدي القوة الاسرائيلية في جنوب لبنان، على الرغم من ان هذه الكميات كانت ذات أهمية لا تذكر، من الناحية العسكرية. وكل هذا انعكس أزمة في الثقة في ميادين القتال وفي الجبهة الداخلية على حد سواء.

وتكمن الاشكالية في ان بدء وتوسيع الحرب كان تقرر دون اجماع شامل، ممّا أدى الى تشكل الخلفية النفسية والسياسية لظواهر الشك في ما يتعلق بنوايا القيادة الامنية، وبادعاءاتها، وبالمعلومات التي نشرت من قبلها. وفي الواقع، ان الميل الى التعامل مع العنصر العسكري في الأمن القومي، باعتباره ذا استقلال ذاتي فعلي، والذي يجب على الديبلوماسية ان تخدمه لا ان تكمّله، كان يجتذب، دائماً، عدداً من المؤيدين بين اعضاء الحاشية النشطة في المؤسسة الامنية الاسرائيلية. وكان بن ـ غوريون عبّر عن ذلك بفظاظة، بقوله: «ان مهمة وزارة الدفاع هي قيادة السياسة الدفاعية، بينما يتمثل دور وزارة الخارجية في شرح هذه السياسة».

وفي نموذج حرب لبنان، كان شارون يسعى الى ابدال المفهوم القديم «الدفاعي» بآخر هجومي يعتمد حروب استغلال الفرص. وهو ما يستدعي حروباً عبر الاكثرية وليس الاجماع. وقد سعى شارون الى تبنّي وجهة النظر التي ترى ان اسرائيل يمكنها ان تحسّن وضع المساومة لديها عبر لعبها دور الدولة الحمقاء التي لا يمكن التنبؤ بأعمالها المستقبلية. وهكذا، فاسرائيل تذهب الى الحرب، وفق المفهوم الجديد، ليس عندما تتعرض للتهديد، او عندما تفتقر للثقة في قدراتها المستقبلية على هزيمة العرب، وانما عندما تكون الشروط الاستراتيجية المحيطة بها ملائمة لاستغلال الفرص. وبالتالي، فان الافتراض القائل ان اسرائيل القوية هي اسرائيل الهادئة والمعتدلة لم يعد صحيحاً.

لقد كشفت الحرب في لبنان الصراع بين اتجاهين، أحدهما يتمثل في مفهوم الامن الاسرائيلي التقليدي الذي يفرض قيوداً سياسية مسبقة قبل دخول الحرب، وبالتالي يحافظ على نظام فعّال للمراقبة السياسية، ويؤمن تحقيق التوازن بين الاعتبارات العسكرية والسياسية والايديولوجية، والثاني يدعو الى مفهوم استراتيجي ذي توجه هجومي يتمثل في استخدام القوة العسكرية لتبديل الوضع الراهن، ويُربَط هذا الاتجاه بالميل الى اعطاء استقلال ذاتي زائد للمؤسسة العسكرية المتخصصة، في ما يتعلق بصنع القرار العسكري. ويبدو، في ضوء التطوّرات الناجمة عن الحرب في لبنان، ان الصراع بين هذين الاتجاهين لم يحلّ حتى الآن.

«المجمّع العسكري الصناعي» (الكس مينتز)

بدأ اليكس مينتز بتعريف المجمّع العسكري باعتباره وصفاً علمياً للجمع المرن بين المجموعات القوية

او الاطراف التي تتقاسم المصالح الاقتصادية والمؤسساتية او السياسية في ظل استمرار الانفاق العسكري الكبير واستمرار السباق في التسلّح. وحدّد عناصر ما سبق بالجنود، والمدراء، والموظفين الحكوميين الكبار الذين ترتبط حياتهم بالانفاق العسكري، والمشرّعين. ولا يمكن ان يطبق مفهوم المجمّع العسكري الصناعي في النموذج الاسرائيلي كما هو في الاسلوب الغربي، وذلك بمعنى التآمر من قبل المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والذي يهدف الى تحقيق، وتقوية، اهتماماتهم ومصالحهم الخاصة. ومن خلال ادراجه لتاريخ نشوء هذا المركّب، حدّد عناصره بالقوات العسكرية وفروع الاستخبارات ووزارة الدفاع والصناعات العسكرية والممثلين السياسيين. وبيّن ان الهيئات المسؤولة عن الموافقة على ميزانية الدفاع لا تقوم بأية تعديلات فيما يتعلق بميزانية المجمّع العسكري الصناعي، بسبب الطابع الاحتكاري. ولاحظ ان نسبة النفقات العسكرية الاجمالية قد ارتفعت من ١٠,٤ بالمئة العام ١٩٦٦ الى ٢٥ بالمئة العام ١٩٨٠. وأشار الى نسبة ٢٥ بالمئة من القوى العاملة الاسرائيلية تستخدم في الصناعات العسكرية. وانتهى الى ان المجمّع العسكري الصناعي الاسرائيلي لا يخدم كأداة للمحافظة على الامن المادي لاسرائيل فحسب، بل كعامل اقتصادي ذي تأثير كبير على مستويات التشغيل والبطالة. وهناك تصوّر يفيد بأن هذا المجمّع سوف يتجاوز احتياجات المصالح «القومية»، بسبب ائتلاف المصالح الذاتية لاقسامه، ولزيادة اعتماد الصناعة على القطاع العسكري، واستخدام العجز لخفض ميزانية الدفاع المحلية، والتصعيد اللاحق لسباق التسلّح، والعجز في توجيه، او تخصيص، موارد أكثر الى الرفاه والتطوير الاجتماعيين، وكذلك الفشل العام في خفض العبء العسكري.

عماد شعيبي

ردّ على مراجعة «شخصية المفتي ونشاطاته»

السيد مدير تحرير شؤون فلسطينية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

فقد اطلعت على الكلمة التي كتبها السيد سميح شبيب في شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٧ ـ ٩٠، تحت عنوان «شخصية المفتي ونشاطاته»، في باب «مراجعات»، وكانت هذه الكلمة عن كتابي الذي صدر عن دار الضياء، عمّان، بعنوان «الحاج أمين الحسيني؛ رائد جهاد وبطل قضية». واني، اذ أتقدم بالشكر الجزيل الى شؤون فلسطينية ، والى السيد شبيب على العرض الذي قدمه للكتاب، الّا انني أود التوضيح، والتعليق على النقاط التي أوردها الكاتب الناقد، شبيب، في عرضه لموضوعات الكتاب، اذ أنه اصاب في بعضها، وجانب الصواب في البعض الآخر. ولبيان الحقيقة، أرجو التكرم بنشر هذا التعليق على صفحات مجلتكم المحترمة.

النقطة الاولى التي أود تأكيدها هي ما ذكره السيد شبيب في الصفحة ٨٧ من «ان المؤلف نهج النهج الاسلامي في النظر الى شخصية الحاج أمين الحسيني»، وأقول: هذا الكلام صحيح، لأن ما كتبته واكتبه أحاول فيه، دائماً، ان انهج النهج الاسلامي في النظر الى الاحداث والامور وتقييمها على هذا الاساس.

النقطة الثانية التي أوردها السيد شبيب هي ان «الحاج أمين الحسيني كان في نظر مؤيديه ومعارضيه المسؤول الاول عن النتائج التي آلت اليها القضية الفلسطينية، وهي، في محصلتها النهائية، الفشل في جني الثمار السياسية للثورة الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وكذلك نكبة سنة ١٩٤٨، ومن ثم الفشل في تأسيس كيان فلسطيني حمل اسم حكومة عموم فلسطين» (ص ٨٧). واني اخالف السيد شبيب في هذا الراي؛ فالحاج أمين كان أدرى الناس بمكر اليهود، وأعرف الناس بنواياهم ومخططاتهم ـ وهذا ما ثبت خلال مسيرته السياسية ـ ولكنه لم يجد من ذوي الشأن من العرب من يقف معه موقف الوعي، والجد، أمام مؤامرات الصهيونية والانكليز، وكان الحاج أمين يدرك ان فلسطين ليست لأبناء فلسطين وحدهم، انما هي أرض اسلامية مقدسة، التفريط بجزء منها خيانة. لقد قضى الحاج أمين معظم حياته مشرّداً، يعمل لقضيته، ولكن الاحداث كانت أكبر منه ومن وجوده. ومع هذا لم يفتر له عزم، ولم ينخدع بحل استسلامي، ومات وهو يوصي أبناء فلسطين وقادتها بعدم الانخداع بالحل السلمي. أما تحميله المسؤولية الاولى للنكبة، والفشل في جني الثمار السياسية للثورة الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، فلا أدري ما هي الثمار التي حان قطافها ؟ أهي التقسيم والاستسلام بعد العام ١٩٣٩، أم الصلح وتأسيس كيان فلسطيني بعد العام ١٩٤٨ ؟ ولو فعل هذا لخان الله ورسوله والمسلمين، ولغدا في نظر ابناء فلسطين أول خائن للوطن. ولكنا نعتقد بأنه بذل الوسع وخانه ظرفه وفق المجريات المعروفة.

النقطة الثالثة التي ذكرها السيد شبيب، أيضاً، هي «ان المؤلف اعتبر أبرز اهداف كتابه هو رد التهم التي تعرض لها الحاج أمين، سواء في حياته، أو بعد مماته» (ص ٨٧). وفي تعليقي على هذا، أقول: ان تاريخ المفتي هو تاريخ القضية الفلسطينية في فترة طويلة معاصرة. وخلال هذه الفترة تعرض المفتي، وتعرضت القضية، لحروب ومؤامرات واشاعات وتهم كثيرة؛ وأرى، وانا أكتب في هذا الموضوع، ان من واجبي ان اناقش هذه التهم والاشاعات، وأبيّن الاهداف التي تكمن في نفوس مثيريها ومروّجيها، خاصة وان معظمها صادر عن الحركة الصهيونية والمتآمرين الانكليز وعملائهم في المنطقة. وليس معنى هذا ان الحاج أمين معصوم من الخطأ، فالرجل أصاب في أمور، واخطأ في أخرى، وانما أقيمه في أعماله التي قام بها، وبمواقفه الثابتة من

القضية الفلسطينية، وأضع حساباً لأعماله الواضحة التي اقدّر أنها تكشف نواياه الصادقة. ثم انه انسان يتوقع له ان يخطىء، وان يصيب، فنخالفه في أمور، ونوافقه في أخرى، ولكن لا بد من ان نعطي الرجل حقه.

النقطة الرابعة (ص ٨٨)، هي القول بـ «تحيز المؤلف الى شخصية المفتي تحيزاً أدى، في بعض الحالات، الى اغفال بعض الحقائق، أو قلبها رأساً على عقب... في مواقع عدة، كان أبرزها مسألة التنافس التقليدي على منصب رئاسة الافتاء»، وأنه «لم يكن أحد ينازع آل الحسيني في هذا المنصب»، هذا في وقت كان العديد من المنافسين، «وان الحاج امين فاز في الانتخابات، ولكن الحكومة تلكأت في اعلان النتيجة، لأنها تكره أن يكون الحاج أمين مفتياً للقدس»، وهذا ما ورد في كتاب أميل الغوري «فلسطين عبر ستين عاماً». ورأى السيد شبيب ان كتاب الغوري هو الوحيد الذي ينفرد بايراد الواقعة على هذا النحو، تحيّزاً منه لشخصية المفتي، في وقت تورد الكتب الاخرى ان الحاج أمين كان ترتيبه الرابع في الانتخابات، وان تفضيل الحكومة له كان لابقاء التنافسات العائلية. وجوابي هو ان الكلام في عدم منازعة آل الحسيني في منصب الافتاء لم يرد في كتاب الغوري فحسب، وانما ورد في عدد من المراجع الاخرى، ومنها كتاب الباحثة السيدة بيان نويهض الحوت «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين». فقد ورد في الصفحة ٢٠٣ من الكتاب «ان الافتاء كان محصوراً في آل الحسيني... وأنه منذ سنة ١٨٥٧ تولّاه، على التتابع، ثلاثة من اقرباء الحاج أمين، أولهم جده مصطفى الحسيني، ثم والده طاهر الحسيني، ثم شقيقه الاكبر كامل الحسيني». أما المنافسة التي ذكرها السيد شبيب، فهذه لم تأت الّا عندما رشّح الحاج أمين نفسه لهذا المنصب. وأما القول ان الغوري هو الوحيد الذي انفرد بايراد وقائع الانتخابات على هذا النحو، فلا أدري ما الذي يمنع من الاخذ عن الغوري؛ فالرجل عاصر الوقائع كاملة. أما الكتب التي أوردت غير هذا، فقد استقت معلوماتها، أيضاً، من مصدر واحد هو «الوثائق البريطانية والمعارضة التي تسير في ركابها». ثم ان عريضة وجهاء حيفا وعلمائها الموجهة الى المندوب السامي، بتاريخ الخامس من نيسان (ابريل)، والتي تطالب بتعيين الحاج أمين مفتياً للقدس، والتي وردت صورة عنها في الصفحة ١٣٣ من كتاب سميح حمودة «الوعي والثورة في حياة وجهاد القسام»؛ هذه العريضة تؤيد ما جاء به الغوري. ومع هذا، فاني لم أغفل الرأي الآخر عن نتائج الانتخابات. فقد أشرت اليه في أسفل الصفحة ٦٠ من كتابي.

النقطة الخامسة هي قول السيد شبيب: «ويأتي في سياق انحياز الكاتب الواضح الى المفتي ما أورده المؤلف بشأن علاقته مع الشيخ القسام، وهي، كما هو معروف، قضية خلافية. وان ما أورده الكاتب من روايات بعلاقة القسام بالمفتي يفتقر الى الاسناد... بل ان الرواية تبدو بعيدة من العديد من الوقائع، وما أورده المؤلف لم تؤكده المصادر ولا روايات المعاصرين» (ص ٨٨ ـ ٨٩). وفي تعليقي ان ما ورد في كتابي عن العلاقة بين القسام والحاج أمين جاء في كتاب اميل الغوري «فلسطين عبر ستين عاماً»، وجاء، أيضاً، في عدد من المراجع التاريخية ومنها: ورد في كتاب سميح حمودة «الوعي والثورة في حياة وجهاد القسام»، الصفحة ١٣٣، صورة للعريضة التي رفعت من قبل وجهاء حيفا الى المندوب السامي العام ١٩٢١، تطالبه بتعيين الحاج أمين مفتياً، وكان القسام أحد الموقعين على العريضة. وورد أيضاً، في الكتاب ذاته، الصفحة ٦٠، ما يفيد بوجود علاقة بين الرجلين. وورد في شؤون فلسطينية ، العدد السابع، آذار (مارس) ١٩٧٢، ص ٢٦٩، مقالة للقسّامي المعروف ابراهيم الشيخ خليل، يؤكد فيها «ان سفارة الشيخ كامل القصاب بين حيفا والقدس كانت معلومة الى الكثيرين من اخوان القسام»، وهذا ممّا يؤكد كلام الغوري أن القصاب كان حلقة الوصل بين الرجلين المجاهدين. وفي «نشرة فلسطين» التي كانت تصدرها الهيئة العربية العليا في بيروت، ورد، في العدد الثالث، ص ٢٥ ـ ٢٦، بيان، رداً على كتاب صبحي ياسين «الثورة العربية الكبرى في فلسطين» الذي ينفي أي تعاون بين القسام والحاج أمين، على لسان مجموعة من عصبة الشيخ القسام الذين جاهدوا معه؛ وبعد ان كذبوا ما ورد في كتاب صبحي ياسين، قالوا: «اننا نعلن للرأي العام ان الشهيد العظيم وجميع اخوانه وزملائه وتلامذته وشركائه في الجهاد، كانوا يعملون بتعاون تام مع سماحة المفتي الحاج امين الحسيني، وبتفاهم معه، وبتوجيه وتأييد منه»، ووقع على البيان اثنا عشر مجاهداً من اخوان القسام، ومن بينهم محمود زعرورة، عضو القيادة المسؤولة مع القسام، وحسن شبلاق، وديب الديوان، وكانا من قادة القواعد في حركة القسام، ومحمد سعيد عبدالرحيم من

قدماء الحركة القسامية، وهذا ما ورد في كتاب الباحثة بيان نويهض الحوت «القيادات والمؤسسات السياسية»، ص ٨٨٦.

النقطة السادسة جاءت في الصفحة ٨٩ من المجلة، وهي عن استعراض الكتاب لتحالفات الحاج أمين مع المانيا وايطاليا خلال الفترة النازية. وفي بيان هذه النقطة أقول ان المفتي ذهب الى دول المحور هرباً من مطاردة بريطانيا له في كل مكان لجأ اليه، وبحثاً عن تأييد لقضية فلسطين، وغيرها من قضايا العرب الهامة. وقد اوردت ظروف لجوء المفتي الى المانيا في الصفحات ٢٠٩ ـ ٢١٤ من الكتاب، وبيّنت موقف المفتي من الحرب الدائرة في ذلك الوقت، وان هدف المفتي، كان العمل لتحرير بلاده، لا مساعدة دول المحور والتعاون معها. وأنا مع السيد شبيب في ان هذه المسألة تحتاج الى مزيد من البحث والتنقيب.

والنقطة السابعة هي الواردة في الصفحة ٨٩، والتي يقول فيها السيد شبيب، تحت عنوان «ملاحظات منهجية»: الاولى منها أنه ورد في الكتاب العديد من التفاصيل والاحداث والوقائع، دونما اسناد الى أية مصادر، ومنها رواية خروج المفتي من لبنان الى بغداد سنة ١٩٣٩، والتي تبيّن للسيد شبيب انها وردت بكاملها في كتاب زهير الماريني «الف يوم مع الحاج أمين»؛ والثانية أنه ورد في متن الكتاب العديد من النصوص والوثائق، والأولى ايرادها في باب «وثائق»؛ والثالثة ان المعلومات والحقائق التي وردت في البابين، الثامن والتاسع، وهي عن القضايا الهامة في حياة الحاج أمين، والحاج أمين والحركة الاسلامية المعاصرة، كان من الممكن ايرادها عبر الابواب السابقة وفقاً لتسلسلها الزمني؛ والرابعة ان مصادر ومراجع الكتاب خالية من أية مصادر انجليزية والمانية وعبرية، وهي مصادر لا غنى عنها في جلاء الحقيقة في العديد من مراحل حياة الحاج أمين السياسية. وفي تعليقي على هذه الملاحظات، أقول:

الملاحظة الاولى: لقد ثبّتُ جميع المراجع والمصادر التي رجعت اليها واستقيت منها المعلومات في آخر الكتاب. وأشرت الى الصفحات التي اتخذتها مصدراً للمعلومات، ولم أشر الى بعضها. وأنا مع السيد شبيب في نقده، فالاولى ان اشير الى تلك الصفحات. وأنا معه في الملاحظة الثانية، فالاجدى ورود النصوص والوثائق في باب «وثائق»، بدلاً من متن الكتاب. وحول الملاحظة الثالثة، فاني ارى ابراز القضايا الهامة في أبواب مستقلة، لأهميتها، وللفت الانتباه اليها؛ وهذا أمر لاغبار عليه، وهو ما انتهجته في الكتاب. أما الملاحظة الرابعة، فان الكتاب لم يخل من المصادر الاجنبية، وهي مثبتة في آخر الكتاب، وهي: كتاب ارنولد تونبي « فلسطين ـ جريمة... ودفاع»، وكتاب جوزيف شيختمان « المفتي وهتلر»، وكتاب كريستوفر سايكس «مفترق الطرق الى اسرائيل»، وصحيفة «التايمز» البريطانية، ومجلة «الجندي» الصهيونية. وهذه مراجع اجنبية، ولكنها قليلة. ومع هذا، فاني أقول ان ما قمت به ما هو الاّ جهد متواضع لانسان أحب بلاده، وساهم في الكتابة عن عدد من اعلام الجهاد فيها، خدمة لقضية وطنه، وبني أمته.

والنقطة الاخيرة هي قول السيد شبيب: «ان الكتاب، وعلى الرغم من ثغراته، يبقى الكتاب العربي الاول الذي يقدم شخصية الحاج امين بمختلف مراحلها، بهذا الاتساع والشمول، وذلك من خلال ما بذله المؤلف، وما قام به من مقابلات مع معاصري المفتي» (ص ٩٠). وتعليقي على هذا هو انني اقدم الشكر الى شؤون فلسطينية، والى السيد شبيب بوجه خاص، على نقده للثغرات، وتقديره للكتاب بشكل عام، وسنستفيد من ملاحظاته في كتب قادمة ان شاء الله. وأرجو الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وخدمة لقضيتنا الاساسية، قضية فلسطين.

حسني أدهم جرار

الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

بعد حوارات فلسطينية، مكثّفة، عُقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني غير العادية ـ دورة الانتفاضة في قصر الأمم في الجزائر، وذلك في الرابعة من بعد ظهر ١٢/١١/١٩٨٨، في حضور الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، وبمشاركة ٣٣٨ عضواً من أصل ٤٤٧، وبغياب ٤٦ لأسباب خارجة على ارادتهم (أحمد عبدالرحمن، **الشعب**، الجزائر، ١٤/١١/١٩٨٨).

افتتح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، دورة المجلس، مؤكداً «ان الثورة الفلسطينية تصبو الى التخلص من آثار العدوان، لكي يتمتع الشعب الفلسطيني، ككل شعوب المعمورة، بالاستقلال... [ف] تطلعنا الى السلام نابع من شعورنا بضرورة استرجاع الحقوق الوطنية، وتقديراً منا لهذه الانتفاضة التي دخلت شهرها الثاني عشر واصرارها على النضال حتى تحقق أهدافها» (**المصدر نفسه**، ١٣/١١/١٩٨٨). كما ألقى رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، كلمة أكد خلالها أهمية دورة المجلس، معتبراً اياها دورة تاريخية، من شأنها رسم الخطوط السياسية الجديدة لمسار م.ت.ف.

وقد تضمّن جدول أعمال الدورة تقريراً عن الانتفاضة وسبل دعمها، وتقريراً للدائرة السياسية. واثر الافتتاح، تمّ تشكيل لجنتين؛ الاولى خاصة بالانتفاضة، والثانية بالشؤون السياسية. وعلى الرغم ممّا شهدته الساحة الفلسطينية من حوارات سبقت عقد دورة المجلس، فقد برز واضحاً اختلاف في الفهم الفلسطيني بشأن البند الخاص بذكر القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وشهدت اللجنة السياسية نقاشات مطوّلة خلال اليوم الثاني للمؤتمر، امتدت حتى صباح ١٤/١١/١٩٨٨، تقدم خلالها ما يزيد على خمسين عضواً للتحدث؛ كما تمّ عقد المزيد من اللقاءات الصحفية على هامش المؤتمر. ويمكن تقسيم الآراء السياسية الى ثلاثة اتجاهات: الأول رأى ضرورة الموافقة على البند الخاص بالقرارين الدوليين، والذي ينص على «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال، الخاص بقضية الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف الصراع في المنطقة بما فيها م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها الحق في تقرير المصير، عملاً بمبادىء وأحكام ميثاق الامم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»*. ويمكننا ان نلاحظ، بداية، ان هذه الفقرة تشمل العناصر الجوهرية الآتية: ١ ـ التشديد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي؛ ٢ ـ استباق اعلان القبول بالقرار ٢٤٢ بالاشارة الى ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع؛ ٣ ـ انعقاد المؤتمر الدولي على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. الثاني كان اتجاهاً رافضاً لذكر هذين القرارين، سواء سلباً أم ايجاباً، على اعتبار ان ذكرهما لن يؤدي الى تقدم ايجابي، بل الى النقيض من ذلك. أما الثالث، فتركز على ضرورة العمل على ايجاد صيغة بديلة لما ورد في مشروع البيان

* نص البيان السياسي في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٢.

السياسي، والخاصة بالقرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨، وبشكل يكفل، ويضمن، الاجماع الوطني الفلسطيني، وخروج المجلس الوطني بقرارات تحظى بتأييد الجميع. الاّ ان سير المناقشات الداخلية لم يفض، حتى اللحظات الاخيرة من انعقاد جلسات اللجنة السياسية، الى التوصل الى صيغة تكفل الاجماع.

وفي سياق المداخلات والحوارات، فقد اقتصرت مداخلة الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، داخل اللجنة السياسية، على موضوع المؤتمر الدولي، ونقطة الخلاف المتعلقة بالقرار ٢٤٢. وحدّد حبش موقف الجبهة الشعبية الرافض، وعزاه الى ثلاثة أسباب: سبب تكتيكي، ويتركز في ان يكون قبول م.ت.ف. وموافقتها على القرار ٢٤٢، مؤشراً للقوى المعادية للاستمرار في ممارسة الضغوط على م.ت.ف. لاجبارها على تقديم المزيد من التنازلات؛ والسبب الثاني يتعلق بالتفسير الاسرائيلي لصيغة القرار الدولي ٢٤٢، والذي لا يتعاطى مع الفلسطينيين كشعب، بل يقتصر على التعامل معهم كلاجئين؛ أما السبب الثالث، فيتعلق بالانتفاضة، وضرورة تجنيب جماهيرها الصيغ السياسية غير الواضحة. وقال حبش: «لا ضرورة لأن تثار عملية جدل حول القرار ٢٤٢ الذي رفضته جماهيرنا وقواها الوطنية منذ واحد وعشرين عاماً»، مشيراً الى ان النقطة المتعلقة بالقرار ٢٤٢ «ستكون نقطة خلال عميقة وقوية؛ ولكن، بالرغم من ذلك، فاننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، سنبقى داخل أطر ومؤسسات م.ت.ف.» (**الهدف**، نيقوسيا، ٢٠/١١/١٩٨٨).

وعلى الرغم ممّا بدا من اختلافات، فقد تمّ، في النهاية، ودّياً وبالتراضي، الاتفاق على طرح مسودة المشروع السياسي على التصويت، نقطة، نقطة. فتمّ الاجماع على النقاط كافة، باستثناء البند الخاص بالقرارين الدوليين، حيث صُوِّت عليهما، فكانت النتيجة كما يلي: «٢٥٣ عضواً أعلنوا موافقتهم، [و] ٤٦ عضواً أعلنوا معارضتهم، [و] ١٠ أعضاء امتنعوا عن التصويت». بعد ذلك، طلب عرفات الكلمة، وقال: «أقوى ما في هذا التصويت هو هذه الديمقراطية التي نعتزّ بها؛ وأقوى ما فيها هو هذا الموقف الذي سمعناه من اخوتنا وأحبائنا المعارضين لهذا القرار، عندما قالوا انهم جزء من م.ت.ف.» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٢١/١١/١٩٨٨). أما في ما يتعلق بـ «لجنة الأرض المحتلة»، فسارت اعمالها بهدوء، وتمّت مناقشة القضايا المطروحة، دون بروز خلافات تذكر.

واستمعت لجنة الانتفاضة لشهادات المبعدين؛ وكانت مداخلاتهم حارة وحيوية طالبت بالمزيد من الدعم للانتفاضة. وعملياً، جسّدت مداخلات المبعدين حيوية ملحوظة تمّ خلالها استعراض التجارب النضالية في الداخل ونقاط القوة والضعف فيها، وكذلك اساليب انجازاتها. وتمحور تقرير دائرة الارض المحتلة، في تحليل الانتفاضة وتحديد انجازاتها. واستعرض التقرير سمات الانتفاضة من خلال قدرتها على العطاء والتضحية، وتجسيد الوحدة الوطنية تحت راية م.ت.ف. وشموليتها من حيث المشاركة الشعبية وامتدادها الى كل قرية ومخيم، وكذلك المستوى المتقدم للمبادرة والابداع لدى الجماهير الشعبية. وأشار التقرير الى ان انجازات الانتفاضة تمثّلت، على الصعيد الفلسطيني، في استعادة الجماهير الفلسطينية الثقة بنفسها ودورها في مسيرة التحرير وتلاحم الشعب الفلسطيني، بفئاته كافة، وكسر حاجز الرهبة، وسمو روح التضحية. واستعرض التقرير، باسهاب، تعامل م.ت.ف. مع الانتفاضة، وما قامت به من اجل دعم الصمود الفلسطيني، سواء في مجال العمل الجماهيري، أو في مجال الزراعة، بالنظر الى أهميتها في حياة المواطن الفلسطيني، وكذلك في مجال السكان والاسكان والخدمات العامة، والاجتماعية، خاصة بعد القرار الاردني بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الفلسطينية.

وثيقة الاستقلال

على الرغم من بعض التباينات في فهم وثيقة الاستقلال الوطني الفلسطيني، وخاصة بشأن استنادها الى القرار الدولي ١٨١، الذي اتخذ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، فقد نالت اجماع المجلس. ويمكننا ملاحظة التفاوت الواسع في فهم الوثيقة بين رؤية الحزب الشيوعي الفلسطيني اليها ورؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي هذا السياق، صرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي

الفلسطيني، سليمان النجّاب، بأن حزبه «يستند الى قرار الامم المتحدة ١٨١، باعتبار ان هذا القرار هو القرار الوحيد الذي عليه اجماع عالمي، والذي نصّ على قيام دولة عربية فلسطينية ودولة يهودية. وهذا القرار كان شهادة ميلاد الدولتين، الدولة العربية الفلسطينية والدولة اليهودية، على أرض فلسطين. ومن شأن الاعتراف بهذا القرار الاعتراف بالدولتين معاً، وليس كما يحاول حكام اسرائيل قصر هذا القرار على الاعتراف بدولة اسرائيل فقط». وأضاف النجاب: «نحن نستند، أيضاً، الى قوة الشرعية الدولية، ممثلة بقراراتها منذ ١٩٤٧ والى غاية الآن، باعتبار ان هذه القرارات هي أساس الشرعية الدولية، وهي التي تضمن لنا حقنا في اقامة دولتنا، بالاضافة الى حقنا الطبيعي والتاريخي في تقرير المصير» (**الشعب**، ١٤/١١/١٩٨٨).

وفي المقابل، فقد صرح نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى، بالقول: «من ناحية الحق التاريخي، نحن نتحدث عن كل فلسطين، وهذا هو الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني؛ اما من ناحية الشرعية الدولية، فلا شك [في] ان أول قرار للامم المتحدة صدر بصدد الموضوع الفلسطيني سنة ١٩٤٧. ونحن هنا، أيضاً، نشير لقرار عام ١٩٤٧، باعتبار انه قد تمّ بموجبه اقتطاع جزء من الكيان الفلسطيني لانشاء دولة يهودية، لكنه، في نفس الوقت، لم تنشأ على أساسه الدولة الفلسطينية، بل جرى الحاق ما تبقى من فلسطين لبلدان عربية مجاورة؛ بمعنى اننا نشير الى وجه من القرار، [أي] انه كان هناك ظلم على الشعب الفلسطيني وجرى اقتطاع جزء من أرضه لاقامة دولة اليهود؛ وفي نفس الوقت، نشير الى الوجه الآخر من القرار، بأنه جرى حرمان الشعب الفلسطيني من اقامة دولته حتى بحدود القرار». وأضاف: «نحن نجري عملية وصل لهذه الوضعية، باعتبارها وضعية تاريخية دولية جرت في تاريخ فلسطين؛ فلذلك، [ان] التحليل يأخذ الصفتين، الصفة التاريخية، والشرعية الدولية التي تتحدث عن قرار عام ١٩٤٧ رقم ١٨١، والذي يتمتع باجماع دولي» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، توزعت آراء الفصائل بين الفهمين السابقين لوثيقة الاستقلال، لكن ذلك لم يحل دون غلبة الرأي القائل بوجوب اعلانها، كخطوة وطنية هامة على طريق تأطير النضال الوطني الفلسطيني في اتجاهين؛ الأول، تحمّل المسؤولية الكاملة تجاه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ والثاني، ايجاد هيكل الدولة السياسي للعمل، جدياً، على انتزاع الهيكل الجغرافي.

اعلان الاستقلال

في الواحدة والربع من صباح الثلاثاء (١٥/١١/١٩٨٨)، التأمت الجلسة الختامية للمجلس الوطني. وفي الواحدة و٢٥ دقيقة، بدأ عرفات بتلاوة اعلان الاستقلال. وفي الواحدة و٣٨ دقيقة تلا عرفات: «ان المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية»*. وقد تُلي اعلان الاستقلال في حضور أعضاء المجلس والمكلف بالامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، عبدالحميد المهري، ووزير الشؤون الخارجية، بوعلام السايح، والوزير الأول التونسي، عبدالهادي البكوش، وأعضاء السلك الدبلوماسي للدول العربية والاسلامية المعتمدة في الجزائر. وفور الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، تحدث بوعلام السايح، باسم الرئيس الجزائري، معلناً اعتراف الجزائر الرسمي بالدولة الفلسطينية (**الشعب**، ١٥/١١/١٩٨٨). ومع اعلان الدولة الفلسطينية على قاعدة الشرعية الدولية، رُفع علم فلسطين، رمز الدولة، وعُزف النشيد الوطني الفلسطيني. وفي الختام، أعلن رئيس المجلس، الشيخ السائح، نهاية أشغال الدورة، وذلك في الثانية والنصف من فجر ١٥/١١/١٩٨٨.

أجمعت المصادر الفلسطينية والعربية على اعتبار «دورة الانتفاضة» دورة تاريخية توازي، في أهميتها، الدورة الأولى للمجلس. وتميّزت تلك الدورة بميزتين أساسيتين: الاولى، عمق وحساسية القضايا السياسية التي تناولتها، وما شهدته جلسات اللجنة السياسية والمجلس من احترام

* نص «اعلان الاستقلال» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٥.

متبادل لحرية الرأي والتعبير؛ والثانية، طرح البرنامج السياسي على التصويت العلني المباشر، ومراعاة، واحترام، الأقلية لرأي الاكثرية، ورعاية الاكثرية لحقوق الأقلية. ويمكن القول ان اجواء المجلس الوطني كانت جادة ورصينة وواثقة على نحو لم يسبق له مثيل منذ دورة المجلس الاولى في العام ١٩٦٥. فلم تكن الاختلافات السياسية مرشحة لأبعد من النقاش الموضوعي والاحتكام للديمقراطية. وقد حسم د. حبش تخوفات البعض وتمنيات البعض الآخر، فأكد ان الاختلاف لا يفسد الودّ ولن تكون هناك قطيعة، بل وحدة وطنية راسخة عمادها التزام الأقلية بقرار الأغلبية، وحرص الاغلبية على صيانة الاقلية وحمايتها (راسم المدهون، **الأفق**، نيقوسيا، ٢٤/١١/١٩٨٨).

لقد اعتبر بعض قادة م.ت.ف. اعلان الاستقلال والبيان السياسي بمثابة تصويب للخطأ التاريخي الفادح الذي ترتب على نتائج حرب العام ١٩٤٨. ورأى هؤلاء، وكذلك المراقبون، في الاعلان والبيان تحقيق خطوة كبرى على طريق بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية التي ستحظى باعتراف عدد كبير من دول العالم، خصوصاً من أصدقاء الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

وأياً تكن التفسيرات، فان قرارات الدورة غير العادية للمجلس الوطني شكلت منعطفاً حاسماً في سياسة م.ت.ف. ازاء النزاع مع اسرائيل، وأطلقت دينامية سياسية وثورية، ووضعت المسألة الفلسطينية في اطار ديبلوماسي وسياسي وقانوني جديد. والسؤال الآن: ما هي الابعاد الحقيقية والأساسية للتغيير في الموقف الفلسطيني ؟

مصدر فلسطيني مطلع، أكد ان أبرز المستجدات تتمثل في:

أولاً: استطاع المجلس الوطني ان يعلن الدولة الفلسطينية، وان يضع الأسس لتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة؛ وهذا يتطلب بناء أكبر يواكب هذه التغييرات.

ثانياً: قدم المجلس مشروعاً فلسطينياً كاملاً للسلام، يقبل بالحدود التي يطلبها العالم، ولكنه يضع شروطه الخاصة، ويطرح تصوراً شاملاً غير مفرط، ولا يكتفي باعلان اللاءات.

ثالثاً: أتمّ المجلس انجاز ما سبق ذكره بقفزة ديمقراطية نوعية؛ قفزة التحوّل من الاجماع الى الأغلبية والأقلية دون مساس بالديمقراطية ودون بروز اجواء التهرّب او الانشقاق.

رابعاً: كان النقاش، لأول مرة، فاعلاً وليس منفعلاً، ودار حول ما يريده الفلسطينيون، وليس حول رفض، او قبول، ما يطرحه الآخرون (**اليوم السابع**، ٢١/١١/١٩٨٨).

الى ذلك، خرج المجلس الوطني قوياً، وموحداً، على الرغم من بروز بعض المعارضات، او الامور التي يمكن تفسيرها على غير وجه. وقد أوضح عرفات بعض تلك الامور، عبر مؤتمر صحافي عقده بعد ظهر ١٦/١١/١٩٨٨، أكد، خلاله، ان قبول م.ت.ف. القرار ٢٤٢ مصحوباً بالاستقلال الوطني جاء من أجل مصلحة السلام. ورأى «ان الشعب الفلسطيني تبنّى هذا الموقف من موقع القوة». وقال: «نحن لا نستجدي السلام، بل نسعى اليه على قدم المساواة، وفي شكل متكافىء، مع الاطراف الاخرى». وشدد على ان البيان السياسي تضمن «اعتدالاً ومرونة وواقعية»، محذراً من انه «اذا جُبهت قرارات المجلس الوطني بالرفض، والاهمال، فالله وحده يعلم ما هي النتائج». ثم قال: «فوض اليّ المجلس الوطني العمل من اجل السلام وتأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ودولة فلسطينية مستقلة. ولكن، ليكن واضحاً انني استطيع، دائماً، العودة الى المجلس الوطني لأقول له، وللشعب الفلسطيني، ان هذا الاعتدال لا مردود له» (**النهار**، بيروت، ١٦/١١/١٩٨٨).

واثر انتهاء المجلس الوطني من أعماله، قام عرفات بزيارة تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب؛ وزار عرفات بغداد، فالتقى الرئيس العراقي، صدام حسين. واكتسبت زيارة عرفات الى القاهرة، في ٢١/١١/١٩٨٨، أهمية خاصة، بعد ان اعترفت القاهرة بالدولة الفلسطينية، متجاهلة بذلك، التحذيرات الاسرائيلية.

سميح شبيب

المنظمة قدّمت ورقتها الى الانظمة العربية

التأم عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورة غير عادية سميت «دورة الانتفاضة»، في الجزائر، فيما بين ١٢ ـ ١٥/١١/١٩٨٨؛ وذلك بعد ان استكملت القيادة الفلسطينية حواراتها الداخلية ومشاوراتها مع الاصدقاء الدوليين والاشقاء العرب، التي كان آخرها لقاء العقبة بين الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الاردني حسين، ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «بمبادرة مصرية... من الرئيس مبارك، وجمعت بين الملك حسين والزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، بمثابة تمهيد لارضية اجتماعات المجلس الوطني» (احسان بكر، **الاهرام**، القاهرة، ٢١/١١/١٩٨٨، ص ٤). وجاء لقاء العقبة، حسب بعض المراقبين، «ليعلن، صراحة، عن مهادنة فلسطينية مع الانفصال الاردني... [فقد] اراد القائد الفلسطيني من ملتقى العقبة بداية جديدة، ومدخلاً قومياً، لحث عمّان على عدم معارضة القرارات التاريخية المنتظر اعلانها في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، ان لم يكن في تفسير الامر رغبة فلسطينية في تشجيع عمّان، اسوة ببقية العواصم العربية، [على] الانضمام للاجماع العربي في دعم تلك القرارات، وهي: اعلان الاستقلال الفلسطيني؛ [و] تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية؛ [و] صياغة البرنامج السياسي للمرحلة القادمة؛ [و] اعتماد الصيغة الكونفدرالية لمستقبل العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية» (د. مهدي عبدالهادي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد، ٧٢٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص٣٤).

من جانب آخر، فشلت آخر محاولات النظام السوري لعرقلة اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، التي مثّل آخرها ما حمله معه نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، خلال زيارته الى تونس والجزائر (٧/١١/١٩٨٨)، حيث طلب العمل على «تأجيل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المقرّر انعقاده في الجزائر، أو، على الاقل، منع اعلان هذا المجلس عن دولة فلسطينية مستقلة» (**الدستور**، لندن، العدد ٥٥٩، ١٤/١١/١٩٨٨، ص ٣). فقد انهت الثورة الفلسطينية «عصر الوصاية العربية الرسمية على الشعب الفلسطيني؛ وكانت قمة الانتفاضة، في الجزائر، اعلاناً مدوّياً بانتهاء عصر الوصاية ومصادرة القرار الوطني الفلسطيني. ولم يكن قرار الملك حسين فك الارتباط الّا اعترافاً بالواقع الفلسطيني الجديد... فلم يعد ممكناً ان تستمر اللعبة القديمة بين اشقائنا وبين اعدائنا على حسابنا. انتهى هذا الزمن الاسود؛ والعرب، كل العرب، يجب ان يكونوا مع الثورة، ومع الانتفاضة، ومع الدولة المستقلة» (أحمد عبدالرحمن، **فلسطين الثورة**، العدد ٧٢٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٥). وعلّق أحد المراقبين على دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة قائلاً أنه «اذا كانت جميع أعمال المجالس الوطنية السابقة، على امتداد ٢٠ عاماً ماضية، تسيطر عليها، وعلى جداول أعمالها، قضايا الوحدة الوطنية الفلسطينية والعلاقات بين الفصائل وتداخلات الحكومات العربية، بالسلب أو بالايجاب، في الحركة الفلسطينية... فان دورة المجلس الوطني الطارئة في الجزائر لم يسيطر عليها الّا قضية واحدة هي: الشأن الفلسطيني والمصير والمستقبل، والتي جسدتها، بكل قوة، الانتفاضة الشعبية، التي دخلت شهرها الثاني عشر... [و] كانت وثيقة الاستقلال هاجسهم الاول والاساسي، والانتفاضة طالبتهم بهذه الخطوة... [و] في ان يكون هناك شيء معلن على الارض» (بكر، **مصدر سبق ذكره**).

وقد أُصدرت، في ختام اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، ثلاث وثائق اساسية هي: اعلان قيام دولة فلسطين؛ واعلان تشكيل الحكومة المؤقتة؛ وبيان سياسي يحدّد الخطوات السياسية المقبلة لنشاط م.ت.ف. الدبلوماسي.

لا يكفي الاعتراف

اعتمد قرار اعلان قيام دولة فلسطين، الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨، على ميثاق عصبة الامم لعام ١٩١٩ (المادة ٢٢)، وعلى نصوص معاهدة لوزان (١٩٢٣) التي اعترفت «بأن الشعب العربي الفلسطيني، شأنه شأن الشعوب العربية الاخرى التي انسلخت عن الدولة العثمانية، هو شعب حر مستقل»؛ وعلى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٨١ الصادر العام ١٩٤٧ «الذي قسّم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية... [و] هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية [و] تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني... واستناداً الى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات اجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلالهم... فان المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف»؛ و «دولة فلسطين هي للفلسطينيين اينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق؛ وهي جزء لا يتجزأ من الامة العربية، من تراثها وحضارتها ومن طموحها الحاضر الى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة... [و] تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك»؛ ودولة فلسطين تلتزم «بمبادىء الامم المتحدة وأهدافها؛ كما تعلن التزامها بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والتزامها بمبادىء عدم الانحياز وسياسته... [و] ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام قائم على العدل واحترام الحقوق»*.

وطالبت دولة فلسطين، في بيان اعلان قيامها، الامم المتحدة بتحمّل مسؤولية خاصة تجاه الشعب الفلسطيني، لاعانته على تحقيق أهدافه، ووضع حد لمأساته، وتوفير الامن له، وذلك بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية؛ كما ناشد الاعلان ابناء الامة العربية مساعدة الدولة الفلسطينية على اكتمال ولادتها العملية بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لانهاء الاحتلال الاسرائيلي**.

وقد أجرت مجلة «الايكونوميست» مقارنة بين بعض فقرات اعلان دولة اسرائيل الصادر في تل ـ أبيب، في أيار (مايو) ١٩٤٨، وبين الاعلان الفلسطيني، فكتبت ان «هناك تشابهاً غريباً بين الاسرائيليين والفلسطينيين في معركة الارادات» (**الايكونوميست**، العدد ٧٥٧٧، ١٩ ـ ٢٥/١١/١٩٨٨، ص ٥٤).

وبعد الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، بدأ الاعتراف بها من قبل دول العالم، حيث افتتحت سلسلة الاعترافات دولة الجزائر، التي استضافت اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني. ففي جلسة اختتام الاجتماعات، صعد المنبر وزير خارجية الجزائر، بوعلام السائح، ليعلن: «... وبهذه المناسبة التاريخية، يشرّفني ان أعلن، رسمياً، اعتراف الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالدولة الفلسطينية، اعترافاً كاملاً وشرعياً؛ واتمنى ان تحظى هذه الدولة الفتية باعتراف حكومات المجموعة الدولية» (**الشعب**، الجزائر، ١٥/١١/١٩٨٨).

وجاءت سلسلة الاعترافات بالدولة الفلسطينية من أربع مجموعات دولية هي: مجموعة الدول العربية، مجموعة الدول الاسلامية، مجموعة دول عدم الانحياز، ومجموعة الدول الاشتراكية؛ واعترف بها من الدول الخمس العظمى الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية؛ ومن لم يعترف بالدولة الفلسطينية من تلك المجموعات اعلن تأييده لقيامها، وهي درجة أقل من الاعتراف؛ فسوريا، على سبيل المثال، من بين مجموعة الدول العربية التي اعلنت التأييد، وليس الاعتراف؛ اذ اذاعت الاذاعة السورية، من دمشق، في ١٧/١١/١٩٨٨، بياناً لوزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، جاء فيه: «ان سوريا تؤيد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الارض المحتلة، وتؤيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير

* نص «اعلان الاستقلال» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٥.

** **المصدر نفسه**.

مصيره وتأسيس دولته المستقلة فوق ترابه الوطني» (**الاهرام**، ١٨/١١/١٩٨٨)؛ وكان مصدر سوري مسؤول أعلن، قبل ذلك، ان سوريا «دعت، دائماً، الى ابراز الهوية الوطنية الفلسطينية نقيضاً للادعاءات الصهيونية... [و] دعت سوريا، دائماً، الرأي العام العالمي لدعم نضالنا العادل من أجل القضية الفلسطينية، والتعبير عن هذا الدعم بالاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في اقامة دولته المستقلة في فلسطين؛ لذا، فمن الطبيعي ان تؤيد سوريا اقامة الدولة الفلسطينية، لأن ذلك يلتقي مع سياستها، ومع قرارات القمم العربية، والشرعية الدولية» (**السفير**، بيروت، ١٧/١١/١٩٨٨). ووصف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات «تصريح وزير الخارجية السوري... بتأييد اقامة الدولة الفلسطينية بأنه موقف ايجابي» (**القبس**، الكويت، ٢٤/١١/١٩٨٨).

وقد سُلّطت الاضواء على الموقف المصري من اعلان قيام الدولة الفلسطينية، حيث ان مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تقيم علاقات سلام مع اسرائيل. وقد اصدرت الحكومة المصرية بياناً، اثر اعلان قيام دولة فلسطينية، القاه وزير خارجيتها، مما جاء فيه، ان «جمهورية مصر العربية، اتساقاً مع مواقفها الثابتة والمعلنة من مساندة الشعب الفلسطيني، تعلن تأييدها اعلان الدولة الفلسطينية التي تهدف الى تحقيق السلام، والى عقد المؤتمر الدولي، على أساس قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ونبذ الارهاب؛ وتؤكد مصر على ان قيام الدولة الفلسطينية هو خطوة هامّة نحو التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الشرق الاوسط بالاتفاق مع كافة اطراف النزاع من أجل تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة» (**الاهرام**، ١٦/١١/١٩٨٨). وأعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، «ان مصر تؤيد كل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني... [و] ان التأييد اقوى من الاعتراف» (**المصدر نفسه**، ١٨/١١/١٩٨٨). وترددت انباء مفادها ان عدم اعتراف مصر واكتفائها بالتأييد سببه ان مصر تلقّت «تحذيراً من رئاسة الوزارة الاسرائيلية من مغبة الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة... [اذ] ان مثل هذا الاعتراف، من جانب مصر، سيكون ماساً بروح اتفاقات كامب ديفيد وخرقاً لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية التي تنص على ان مستقبل المناطق المحتلة يتحدد في اطار المفاوضات... [كما تردد] ان سبب عدم اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية [هو] حتى لا تعطي اسرائيل حجة تتذرع بها لعدم اعادة طابا الى مصر» (**القبس**، ١٩ ـ ٢٠/١١/١٩٨٨)؛ وعلق الرئيس مبارك على تلك الانباء قائلاً: «ان هناك بعض الدول شككت فينا عندما قلنا اننا نؤيد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وقال هؤلاء المشككون ان مصر لم ' تعترف ' ؛ ولكني أقول ان القضية قضيتنا نحن، واننا أيدنا جميع قرارات المجلس، بما فيها قيام الدولة الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٠/١١/١٩٨٨). ويبدو ان تلك التفسيرات المصرية لم تقنع الطرف الفلسطيني بقبول التأييد بدل الاعتراف، فصرّح متحدث رسمي مصري، في ٢٠/١١/١٩٨٨، بـ «انه رغم وضوح البيان الذي اصدرته جمهورية مصر العربية في ١٥ [تشرين الثاني] (نوفمبر)... بتأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية... ورغم ان السيد الرئيس، حسني مبارك، قد صرّح أكثر من مرة... بأن التأييد المصري لقيام الدولة الفلسطينية هو أقوى من الاعتراف... رغم كل هذا، فقد دأبت بعض الدوائر العمل على اثارة التساؤلات اللفظية حول موقف مصر... [لذا] تؤكد [مصر] اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقاً للنقاط التي وردت في البيان السياسي الصادر من المجلس الوطني الفلسطيني... واذ تبارك مصر هذه الخطوة البنّاءة، فانها تأمل في ان تؤدي الى خدمة قضية السلام والاستقرار في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ٢١/١١/١٩٨٨). وذكرت مصادر دبلوماسية غربية «ان تبدل الموقف المصري تأثر بالضغوط العربية... لكن دبلوماسيين عرباً قالوا ان اعتراف مصر... حيوي في اطار الجهود لمنح الشرعية لاعلان م.ت.ف... لأن مصر... مركز ثقل القرار العربي» (الان كويل، **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ٢١/١١/١٩٨٨، ص ٧).

وقد توقعت مصادر سياسية مصرية «ردود فعل عنيفة من جانب اسرائيل والولايات المتحدة على قرار القاهرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية... وأشارت

الى ان الدكتور عصمت عبدالمجيد، وزير الخارجية المصري، أكد للسفير الاسرائيلي في القاهرة، شمعون شامير، ان مصر تعرّضت لضغوط شعبية وعربية حتى تعترف، رسمياً، بالدولة الفلسطينية. كما أحاطت الخارجية المصرية الولايات المتحدة بكل الظروف التي أملت قرار الاعتراف» (**الحياة**، لندن، ٢٢/١١/١٩٨٨). وكشفت مصادر دبلوماسية غربية «ان الحكومة المصرية أبلغت [الى] الادارة الاميركية، رسمياً، ان اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية لا يتعارض، اطلاقاً، مع معاهدة كامب ديفيد، ولا يعني تخلي مصر عن معاهدة السلام مع اسرائيل... [و] هذا الاعتراف سيمكّن مصر من لعب دور ملموس في دعم التوجهات الفلسطينية السلمية الجديدة، وتحقيق تقارب فعلي بين الاردن وم.ت.ف.... [و] حرص المسؤولون المصريون على اطلاع الادارة الاميركية [على القرار] قبل اعلانه رسمياً، وعلى شرح أسباب، وأهداف، وابعاد، هذه الخطوة المصرية» (**القبس**، ٢٣/١١/١٩٨٨)؛ لكن افتتاحية صحيفة «الاهرام» علقت على كل ذلك: «ليس هناك قضية من الاصل، لأن مصر أعلنت... تأييدها الكامل، التامّ، لكل هذه القرارات، وأولها اعلان قيام دولة فلسطينية... [و] أنه من غير الوارد ان تقع [مصر] تحت ضغط من أي نوع في تأييدنا واعترافنا ومساندتنا للقرارات الفلسطينية؛ فليست مصر هي التي تقبل الضغط، أو تسمح به، في تأييدها للحق الفلسطيني... فنحن لسنا وسطاء في جهود حل القضية الفلسطينية... وانما نحن شركاء في قضية ـ كالفلسطينيين سواء بسواء ـ ونحن في مقدمة الخطوط دائماً، في الحرب والسلام» (ابراهيم نافع، **الاهرام**، ٢٣/١١/١٩٨٨، ص ١).

وقد رحّب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «باعتراف مصر بالدولة الفلسطينية، وقال انه موقف تاريخي وشجاع يتصدى لكل ما قيل ويقال في المنطقة العربية؛... [و] هذا الاعتراف له أبعاده ومراميه وجوهره، وسيكون له ما بعده على كل المستويات، وهو يختلف، اختلافاً كلياً، عن كل الاعترافات الاخرى، ويعتبر بادرة خير للثورة الفلسطينية وللامة العربية» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٨٨).

ورأى مراقبون ان «على الدول العربية، والصديقة، والمؤيدة، يقع عبء كبير لن يقتصر، ولا ينبغي ان يقتصر، على اعلان الاعتراف بالدولة الفلسطينية الوليدة، أو اقناع الدول الاسلامية والافريقية، ودول عدم الانحياز باعلان تأييدها للدولة الفلسطينية؛ بل لا بد ان يمتد الى ان تفي هذه الدول العربية بتعهداتها لدعم الانتفاضة والعمل على استمرارها... فالانتفاضة هي الوقود الحقيقي الذي ادار محرّكات المجلس الوطني الفلسطيني، والذي يمكن ان يدير أميركا واسرائيل والعالم في اتجاه جديد نحو السلام العادل» (سلامة أحمد سلامة، **المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨٨، ص ٧)؛ و«على الدول العربية ان تعمل، الآن، وفوراً، وبكل الطرق، للضغط على كل طرف ممكن لطرق الحديد وهو ساخن... [و] يجب استعمال كل الادوات العربية، مع علمنا بأنها شحبت كثيراً، في مجال الدبلوماسية والاقتصاد والتجارة وصفقات السلاح والتسهيلات العسكرية، لاشعار اميركا أن هذه الخطوة غير عادية، وان الاختيار واضح وحاسم كما لم يكن من قبل: اسرائيل بفتوحاتها وتوسعاتها ومشاريعها المقبلة؛ أم السلام في المنطقة كلها ؟» (أحمد بهاء الدين، **الشرق الاوسط**، لندن، ٢٢/١١/١٩٨٨، ص ٩).

ولتسهيل ممارسة دفع عملية السلام في المنطقة، وتحديداً لدفع اميركا الى التحرك، أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني، من بين ما أقره في اجتماعات الجزائر، بياناً سياسياً، اعتبر البرنامج لنشاط م.ت.ف. الدبلوماسي خلال المرحلة المقبلة.

البيان السياسي

ركّز البيان السياسي الصادر عن اجتماعات الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني على الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة، وطالب، من بين ما طالب، بـ «توفير الوسائل والامكانيات... من اجل ضمان استمرارها وتصاعدها... [كما دعا] الامم المتحدة الى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف دولي لحماية جماهيرنا ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي... [وطالب] الامة العربية، بجماهيرها وقواها ومؤسساتها وحكوماتها، بزيادة دعمها السياسي والمادي والاعلامي للانتفاضة... [واشار الى] تنامي

لقوى الفاشية والتطرف الاسرائيلي وتصاعد دعواتها العلنية الى تطبيق سياسة الابادة والطرد الفردي، والجماعي... [وعبّر] عن تقديره لدور وشجاعة قوى السلام الاسرائيلية في تصديها وفضحها لقوى الفاشية والعنصرية والعدوان، وفي دعمها لنضال شعبنا في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة؛ [وأكد] المجلس قراراته السابقة بشأن تعزيز وتطوير العلاقة مع هذه القوى الديمقراطية»*.

وفي مقدمة البيان الى التوجه السلمي لدى م.ت.ف. لتسوية القضية الفلسطينية، أشار الى «... ان المجتمع الدولي أصبح مهيأً أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في تسوية سياسية لقضية الشرق الاوسط وأساسها القضية الفلسطينية، وان سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ومن خلفها الادارة الاميركية، لا تستطيع ان تستمر في سياسة عدم الاستجابة للارادة الدولية، التي تجمع، اليوم، على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه... وتحقيقاً، لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على: ١ ـ ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الاوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية... وباعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، ولتنفيذهما، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمها الحق في تقرير المصير... ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ ٢ ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية؛ ٣ ـ الغاء جميع قرارات الالحاق والضم وازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧؛ ٤ ـ السعي الى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، تحت اشراف الامم المتحدة، لفترة محددة، لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ مؤات لانجاح اعمال المؤتمر الدولي والوصول الى تسوية سياسية شاملة... برضى وقبول متبادلين، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الاراضي؛ ٥ ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن؛ ٦ ـ ضمان حرية العبادة... في الاماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الاديان؛ ٧ ـ يضع مجلس الامن، ويضمن، ترتيبات الامن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية». وربط البيان بين مستقبل الدولة الفلسطينية العتيدة والعلاقة مع الاردن؛ اذ أكد «العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني، فان العلاقة المستقبلية بين دولتي الاردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية... تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينها». وأكد البيان التزام المجلس الوطني الفلسطيني «بقرارات الامم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الاجنبي والاستعمار والتمييز العنصري، وحقها في النضال من اجل استقلالها... [ورفض الارهاب] بكل انواعه، بما في ذلك ارهاب الدولة، مؤكداً التزامه بقرارته السابقة بهذا الخصوص، وقرار القمة العربية في الجزائر لعام ١٩٨٨، وقراري الامم المتحدة ٤٢/١٥٩ لعام ١٩٦٧ و ٦١/٤٠ لعام ١٩٨٥، وبما ورد في ' اعلان القاهرة ' الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ بهذا الخصوص». وفي ضوء ما تقدم، شدّد البيان على «التضامن العربي في اطار الامة العربية ودولها لمواجهة العدوان الاسرائيلي والمساندة الاميركية لهذا العدوان، ولتعزيز المكانة العربية والدور العربي المطلوب للتأثير في السياسات الدولية لصالح الحقوق والقضايا العربية... [وتوجه] الى الشعب الاميركي، مناشداً أوساطه المختلفة العمل على وقف سياسة الادارة الاميركية التي تتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه المقدس في تقرير المصير، ومناشداً كل قطاعات الشعب الاميركي العمل على اقرار سياسات تتطابق مع شرعة حقوق الانسان والمواثيق والقرارات الدولية، وتخدم الجهد المطلوب لاحلال السلام في الشرق الاوسط، وتوفير الامن لشعوب المنطقة كافة، بما فيها الشعب الفلسطيني»**.

* نص البيان السياسي في شؤون فلسطينية، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٢.

** المصدر نفسه.

باستثناء اسرائيل، التي بدأت، بعد قرارات الجزائر، بشن حملة دبلوماسية هدفها، كما قال وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، للدبلوماسيين المعتمدين لدى اسرائيل، «ان البيانات التي ادلى بها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر لا تعني تغييراً أساسياً في موقف منظمة التحرير الفلسطينية ازاء الدولة الصهيونية... [وهي] تحاول ان تفرض شروطاً مسبقة على اسرائيل، الامر الذي سيؤدي، فقط، الى رفض موحد داخل الدولة اليهودية... [كما] كرّر رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، اقواله بأن المنظمة لم تتغير سياستها، حتى بعد انعقاد اجتماعات الجزائر، وانها ما زالت تخطط لابادة اسرائيل» (**القبس**، ١٩ ـ ٢٠/١١/١٩٨٨)؛ باستثناء اسرائيل، جاءت الاستجابة الدولية للعرض الفلسطيني في البيان السياسي ايجابية في مجملها، وان اختلفت درجتها. فقد كتبت وكالة « نوفوستي» الرسمية السوفياتية انه «لن يستطيع أحد، الآن، تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها منظمة سياسية تمثل الفلسطينيين، ولم يعد ممكناً اتهام هذه المنظمة بالارهاب في ضوء قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي أظهرت عزم المنظمة على تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بالوسائل السياسية؛ وعلى الرأي العام العالمي، بناء على هذه القرارات، ان يبذل قصارى جهده لتسيير عملية صنع السلام في الشرق الاوسط» (فيتالي نومو مكين، **القبس**، ٢٤/١١/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **نوفوستي**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وأشار بيان مجلس وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة، في البيان الصادر عن اجتماعاته الاخيرة، الى «ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تحتوي على خطوات ايجابية تجاه تسوية سلمية في الشرق الاوسط... ودعا البيان كافة الاطراف في منطقة الشرق الاوسط الى انتهاز الفرص للمساهمة في التوصل الى حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وعقد المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة باعتباره السبيل الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٢/١١/١٩٨٨)؛ حتى بريطانيا، الاقرب الى موقف الولايات المتحدة، أعلن وزير خارجيتها، جيفري هاو، «ان المجلس الوطني الفلسطيني أحدث، بقراراته الاخيرة في الجزائر، تحولاً كبيراً في الاتجاه الصحيح... [و] ان مايريده الاوروبيون، الآن، هو استجابة مماثلة أو أكبر، من اسرائيل... [و] يتعين على جميع الاطراف ان تواصل تحركاتها على أساس ما قرره الفلسطينيون» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٨٨).

أما الولايات المتحدة، فقد اعتبرت قرارات الجزائر «خطوة جيدة»، لكنها، «لا تفي بحاجات عملية التسوية». وعلّقت الدول العربية، التي تتوسط بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، على القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني بالقول ان هذا هو المطلوب؛ فقد وصف الرئيس المصري، حسني مبارك، «القرارات بأنها خطوة طيبة للامام، ونحن نؤيدها... [وهي] تتضمن الاعتراف بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨، وان هذا الاعتراف من جانب منظمة التحرير الفلسطينية واضح وليس في حاجة الى تأكيد أكثر من ذلك... [و] المقررات تناولت نبذ الارهاب، والمؤتمر الدولي للسلام، والكونفيدرالية مع الاردن، وحدود الدولة الفلسطينية بحدود ١٩٦٧؛ فهي قرارات محددة، ولا أظن ان هناك أفضل من ذلك» (**الاهرام**، ١٨/١١/١٩٨٨)؛ وأشار مبارك الى وجوب قيام « تشاور مستمر [بين مصر] وبين المنظمة، وبين المنظمة والاردن، وبين اخواننا العرب الآخرين... [و] اننا سوف نتشاور، أيضاً، مع جلالة الملك حسين، ومع اخواننا في المملكة العربية السعودية، والزعماء العرب، لتحريك القضية الى الامام، ودفع عجلة السلام، خاصة بعد ان يتسلم الرئيس الاميركي الجديد، جورج بوش، مهام منصبه، ونرى توجهات الحكومة الاسرائيلية، بعد تشكيلها الجديد، لايجاد مجالات أفضل لاحراز التقدم» (**المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨٨).

والملك الاردني حسين، أعلن، بدوره، «ان منظمة التحرير الفلسطينية قامت بجميع الخطوات المطلوبة منها في عملية التسوية في المنطقة، عندما اعترفت بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨؛ واتهم اسرائيل والولايات المتحدة بالتعنت، قائلاً انه حان الوقت ليفعل الآخرون الباقي... [و] اعتقد بأن منظمة التحرير ذهبت الى المدى المطلوب منها، وأسهمت بنصيبها في احلال سلام شامل ودائم... [و] من الافضل ان يرجع اصدقاؤنا في واشنطن الى الوثائق، ويمعنوا النظر فيها، وسيجدون

ان م.ت.ف. استجابت [للمطالب]... وحان الوقت ليفعل الآخرون الباقي... [و] اذا كان هناك أي تعنّت... فانه في الموقف الاسرائيلي، الذي لم يتغير... [و] في موقف الولايات المتحدة» (**السفير**، ٢١/١١/١٩٨٨).

واعتبر معظم المراقبين ان «اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني... قد تكون بداية لمرحلة جديدة، سياسياً ودبلوماسياً، في صراع الشرق الاوسط... لقد كان اجتماع الجزائر صريحاً ومعلناً أكثر ممّا في أي اجتماع فلسطيني سابق... واذا كان هناك من مدخل لـ م.ت.ف. الى المفاوضات، فهو عبر البوابة الاميركية، فرد واشنطن... الذي كان حذراً، ووصف اجتماعات المجلس الوطني بأنها ' مشجعة ' ولكنها غير كافية، يمكن ان يشكل نقطة البداية؛ اذ يتعين على الولايات المتحدة ان تحدد ما هو غير واضح، [وعليها] اعلان استعدادها للتحدث مع منظمة التحرير... [اذ] ليس هناك من وسيلة لحل هذا الصراع دون التفاوض مع الفلسطينيين، وأي شخص يفتح عينيه لرؤية الحقيقة يعرف ان ذلك يعني التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية» (انطوني لويس، **القبس**، ٢٤/١١/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر). وقال آخر ان م.ت.ف. بقبولها القرار، «خطت خارج عالم الخيال ودخلت في السياسة العملية... كما تخلّت عن الارهاب، لكنها لم تتخل عن حق النضال من أجل الاستقلال... [و] القرار ٢٤٢ قبل مع اضافة غامضة ـ حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ وهو ما لا يحتويه القرار الاصلي... وبشكل أو آخر، لم تعد م.ت.ف. تتطلع الى تدمير اسرائيل، بل الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة سوف تتعايش، بسلام، الى جانب دولة اسرائيل. وهذه خطوة متقدمة تستحق الترحيب بما هي كذلك» (**الايكونوميست**، العدد ٧٥٧٧، ١٩ ـ ٢٥/١١/١٩٨٨، ص ١٦). وأشار مراقب الى ان م.ت.ف. حاولت، في بيانات الجزائر، تقديم دليل على استعدادها للاعتدال؛ وعلى الادارة الجديدة في اسرائيل، وفي الولايات المتحدة، مواجهة التحدي عبر اختبار حدود هذه المرونة (سكوت مالكيود وآخرون، **تايم**، العدد ٤٨، ٢٨/١١/١٩٨٨، ص ٢٢).

وقال أحد المراقبين العرب: «لكي تكون الامور واضحة، فاننا يجب ان نقرأ القرارات الفلسطينية التاريخية التي صدرت على انها موجّهة الى اميركا، قبل ان تكون موجهة الى اسرائيل. على اميركا، بالذات، أن تقرأها على هذا النحو؛ وعلى الدول العربية، جميعاً، ان تقرأها على هذا النحو... لم يعد هناك مفرّ للطرف الآخر من الاعلان ـ واقعياً لا كلامياً ـ عن أحد موقفين: قبول القرار الدولي وقبول قيام دولتين على أرض فلسطين، أو الافصاح عن ان الهدف الحقيقي هو الاستيلاء على كل أرض فلسطين، والتمسك بنظرية ' أرض ـ اسرائيل التاريخية ' ، وهي، بالمناسبة، تشمل سيناء والاردن... وتهجير كافة الفلسطينيين الى الصحراء. صار الامر، الآن، أبيض أو أسود؛ والقرارات الفلسطينية مسحت كل الظلال والالوان بين الابيض والاسود... لكن لماذا الحديث موجه لأميركا ؟ لأن اميركا... هي التي أقامت دولة اسرائيل... وكل فلسطيني وعربي ومسلم يعرف، في قرارة نفسه، ان قيام الدولة الفلسطينية لا تحول دونه اسرائيل بل أميركا. ولم يعد ثمة أي مجال للتمحك في ان القبول بقرار ٢٤٢ واضح وغير واضح... [و] أقامت [المنظمة] حيثياتها على قرار ١٨١ الذي أنشأ اسرائيل... ونص، صراحة، على قيام دولة عربية ودولة يهودية تتعايشان على ارض فلسطين. هذا هو الحل التاريخي والفرصة التاريخية... والبديل هو حرب الالف سنة» (أحمد بهاء الدين، **الاهرام**، ١٧/١١/١٩٨٨)؛ في حين أبدى مراقب عربي آخر خشيته من «ان يكون اعلان الدولة، الآن، مع ما رافقه من الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، واعادة تأكيد نبذ العنف حتى في مواجهة العنف والقمع الاسرائيليين، بمثابة حسم من رصيد الثورة الفلسطينية والانتفاضة... بأكثر مما هو اضافة الى هذا الرصيد... وليس هذا الكلام من قبيل المزايدة؛ فليس في مقدور أحد، من جيل الهزيمة العربية الحالي، ان يزايد على أحد؛ كما ليس في طاقة أحد ان يطالب غيره بما لا يستطيع هو ان يقوم به...» (محمد مشموشي، **السفير**، ١٧/١١/١٩٨٨).

أحمد شاهين

رياح الرفض الاميركية، باردة ام ساخنة ؟

ماذا بعد اللغة السياسية الجديدة التي تبنّاها المجلس الوطني الفلسطيني ؟

الاجابة عن هذا السؤال تعددت بتعدد تقدير المراقبين؛ الاّ ان اكثرها دلالة هو ذلك القائل ان نتائج الدورة التاسعة عشرة قد عجّلت في الاعلان عن بداية مرحلة جديدة من الاستقطاب والفرز على الساحة الدولية. وتستند هذه التقديرات الى الاصرار الاميركي على عقد المؤتمر الدولي وفق وجهة النظر الاسرائيلية، التي ترى في حضور الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي لهذا المؤتمر مجرد «شاهد احتفالي»، وتتم تحت مظلتهم مفاوضات مباشرة بين الدول العربية واسرائيل، ولا مكان لـ م.ت.ف. في ذلك المؤتمر.

والواضح، ان ما يستوجب الاستقطاب والفرز هو عدم استعداد الولايات المتحدة تغيير موقفها المتحالف، تماماً، مع المخطط الاسرائيلي، والذي دفع ادارة الرئيس ريغان، تدريجياً، الى ممارسة دورة جديدة من الترغيب والترهيب، حيث لاتملك هذه الادارة، في ظروفها الخاصة بالفترة الانتقالية، أي استعداد للمراهنة على اسلوب جديد في التعامل السياسي والدولي؛ وسيبقى أسلوب الاعتماد على ما تفرزه من زخم تصريحات المسؤولين الاميركيين، على أساس مبادرة وزير الخارجية، جورج شولتس، هو التحرك الوحيد حتى فجر يوم العشرين من كانون الثاني (يناير) المقبل.

من الامور التي لفتت الانتباه، على هذا الصعيد، ان بعض الاوساط القيادية الفلسطينية، تناقل، قبل اسبوعين من انعقاد الدورة الطارئة للمجلس الوطني، تقريراً قيل ان مصدره الادارة الاميركية، تضمن عدداً من النقاط، لعل أهمها:

«أولاً: عدم قبول واشنطن بأن يكون الفلسطينيون هم الطرف العربي الوحيد الذي سيتم التفاوض معه من أجل تسوية المشكلة الفلسطينية، سواء بصورة جزئية ومرحلية، أو بصورة شاملة ونهائية؛ ولن تبدل الولايات المتحدة موقفها هذا حتى لو اعترفت م.ت.ف. صراحة، باسرائيل، وأعلنت استعدادها للتفاوض، سلمياً، معها؛ وأعلنت تخليها عن الكفاح المسلح واعمال العنف والارهاب ضد الدولة العبرية.

«ثانياً: لم يعد اعتراف م.ت.ف. بوجود اسرائيل، وقبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات، في حال حدوثه، كافياً لكي تعتبر الولايات المتحدة ان الفلسطينيين يمكنهم ان ينشئوا كياناً فلسطينياً خاصاً بهم، ويتصرفوا، في هذا الكيان، بصورة مستقلة، حتى لو كان هذا الكيان مجرداً من السلاح، وحتى لو وافق الفلسطينيون على وضع قوات دولية على جانبي الحدود بين كيانهم وبين الدولة العبرية.

«ثالثاً: ان قبول م.ت.ف. الشروط المطلوبة اميركياً منها، لا يعني، بحال، مشاركتها، بصفة مستقلة، في مفاوضات السلام، وتكون ' المحاور والمفاوض الوحيد ' ؛ بل ان قبولها لتلك الشروط يمكن ان يفتح باب الحوار الرسمي بين المنظمة الفلسطينية والادارة الاميركية؛ ولن تذهب الاخيرة أبعد من ذلك، كأن تفرض على اسرائيل التفاوض مع وفد فلسطيني مستقل، بشأن ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

«رابعاً: تعتبر الولايات المتحدة الاردن حجر الزاوية الاساس في أية مفاوضات حول تسوية المشكلة الفلسطينية؛ وانطلاقاً من ذلك، ترى واشنطن ان التوصل الى تفاهم اردني ـ فلسطيني، سواء لجهة تشكيل وفد مشترك لمفاوضات السلام، أو لجهة اقامة رابط رسمي بين الاردن والكيان الفلسطيني، أمر ضروري واساسي لبدء أية مفاوضات سلام جديدة» (**المستقبل**، باريس، ٢٩/١٠/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥).

الفرق في السلبيات المعهودة

ما دام الامر كذلك، وما دامت م.ت.ف. على بيّنة من هذا الموقف الاميركي، ثمة من توقف عند مغزى اتخاذ مقررات الجزائر. ورأى بعض المراقبين ان م.ت.ف. فعلت ذلك بقصد تمهيد السبيل أمام الادارة الاميركية الجديدة للاعتراف بها، ولبدء التفاوض معها، ولاشراكها في أية تسوية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (**نيويورك تايمز**، ١٦/١١/١٩٨٨).

ومهما كان الامر، فان الادارة الاميركية الحالية رأت في مقررات الجزائر خطوة الى أمام وأخرى الى وراء؛ الاولى، للاعتراف الفلسطيني بوجود دولة اسرائيل، بقبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، والتنديد بالعنف والارهاب؛ والثانية، للتمسك بحق تقرير المصير، واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويستدل من تصريحات متضاربة، وعديدة، ادلى بها مسؤولون اميركيون، في ردود فعلهم الاولى على مقررات الجزائر، انهم لم يوصدوا الباب في وجهها، لكنهم، في الوقت عينه، لم يشرعونه، فساروا على الحبل المشدود بعناية فائقة. وضمن هذا الاطار يندرج تصريح الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، الذي سارع الى التأكيد ان «بعض التقدم» قد حصل، عندما صوت المجلس الوطني الفلسطيني على قراري مجلس الامن، غير ان هناك مشاكل اخرى بقيت عالقة دونما حل (**الغارديان ويكلي**، ٢٠/١١/١٩٨٨). أما الرئيس المنتخب، جورج بوش، فقد رحّب بموافقة المجلس الوطني على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، لكنه، مثل سلفه، اضاف الى ترحيبه عبارة تحذير. ففي مؤتمر صحافي، في ولاية فلوريدا، قال عن الموافقة التي كانت مرتقبة، آنذاك، انها « ستكون خطوة هامة جداً، اذا هم [أي الفلسطينيون] فعلوا ذلك، واذا تمّ ذلك بالاجماع، واذا لم تقاومه فئات تثير الشقاق» (**المصدر نفسه**).

في هذه الاثناء، انتهز المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، هذه الفرصة لاعادة شرح الموقف الاميركي ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وعملية السلام في الشرق الاوسط، فقال: «ان هدف الولايات المتحدة هو تحقيق سلام شامل من طريق المفاوضات المباشرة، وباشراك الفلسطينيين في كل مراحل التفاوض، بشرط ان تنبذ كل الاطراف المشاركة في المفاوضات استخدام العنف والارهاب، وان يقبل كل طرف التفاوض على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨». واوضح ريدمان «ان من حق كل طرف ان يحضر الى مائدة المفاوضات اي موقف يختاره»؛ لكنه أشار، بشكل غير مباشر، الى عدم تمشي اعلان خطوة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الموقف الاميركي، حين قال: «لا يمكن ان يتحدد وضع الضفة الغربية وقطاع غزة باجراء من جانب واحد، وانما يتمّ ذلك، فقط، من خلال عملية التفاوض؛ لذلك، فان اعلان قيام دولة مستقلة هو اجراء من جانب واحد». غير ان المتحدث أكد «ان الولايات المتحدة تعتبر القبول الواضح والصريح بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ خطوة ايجابية». وأشار الى ان الشروط الاميركية لبدء حوار مع م.ت.ف. لم تتغير، وهي: «الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وقبول قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وكذلك نبذ استخدام العنف والارهاب»؛ لكنه اختتم تصريحاته بالقول: «انه لا يمكن ان تعرف الولايات المتحدة ما اذا كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني يفي بتلك الشروط، وما اذا كان خطوة الى امام صوب تحقيق السلام، قبل ان نقوم بدراسة اعلان الجزائر بدقة وعناية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧/١١/١٩٨٨).

البيت الابيض، من جهته، اعتبر ان «تطوراً ايجابياً» طرأ في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني؛ الّا انه قال انه يريد دراسة المقررات التي اتخذت في الجزائر بانتباه. وقال الناطق الرسمي باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر: «ان الوثائق النهائية ليست بين ايدينا، ونحن نريد دراستها باهتمام». وذكر، من جهة أخرى، ان واشنطن تعارض كل تدبير من طرف واحد، مثل اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، لكنه أضاف: «اننا نعتقد بأن تطوراً ايجابياً طرأ في أثناء هذا الاجتماع، وعلى الاخص اقتراع [الاعضاء] على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨». وأشار الناطق، من

جهة أخرى، الى ان الولايات المتحدة لا تعرف، حتى الآن، الى أي مدى كان رد المجلس الوطني الفلسطيني على المسائل الرئيسة محدداً، وما اذا كان تبنى «قرارات متناقضة». وقال فيتزووتر: «لسنا متأكدين، بعد، مما قيل لاستخلاص النتائج». وأشار الى ان «م.ت.ف. معتادة على خلق الآمال وعدم تجسيدها». وأوضح الناطق بخصوص مقررات المجلس الوطني، ان «هناك اسئلة حول ما يعني هذا، واسئلة حول اللهجة المستخدمة»، مضيفاً «ان موقف الولايات المتحدة بخصوص الدولة الفلسطينية المستقلة، هو انها لن تدعم أي تدبير من طرف واحد، يهدف الى تغيير وضع الاراضي المحتلة»، وكرر موقف واشنطن الذي لا يعترف بـ م.ت.ف. «ما دامت لم تعترف بحق اسرائيل في الوجود، وتقبل قراري مجلس الامن، وتنبذ العنف والارهاب» (**المصدر نفسه**، ١٦/١١/١٩٨٨).

هل لبّت م.ت.ف. الشروط الاميركية للاعتراف بها واقامة الحوار معها ؟ بالطبع لا. فواشنطن اعتبرت ان القرارات الفلسطينية هي «دون المتطلبات اللازمة لاقامة الحوار مع المنظمة». وحسب الناطق الرسمي باسم البيت الابيض، ان م.ت.ف. دأبت، في الماضي، على اشاعة الاعتقاد بأنها قبلت تلك القرارات السلمية، غير انها لم تلتزم بها (**المصدر نفسه**، ١٧/١١/١٩٨٨). اما الحكم النهائي الذي أصدرته وزارة الخارجية الاميركية، فهو ان هناك «تقدماً» في المواقف الفلسطينية ومؤشرات «مشجعة»، لكن الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يزال «غامضاً»؛ والبيانات المتعلقة بشجب العنف والارهاب «مجرد تكرار لمواقف قديمة»؛ والاقوال تبقى رهينة الافعال قبل أخذها في الحسبان. أما اعلان استقلال الدولة الفلسطينية، فهو ـ حسب تعبير الناطق الرسمي تشارلز ريدمان ـ «تصرف انفرادي»؛ والولايات المتحدة «لا تدعم فكرة التصرف الانفرادي»؛ وبالتالي، فانها تعتبر الاعلان هذا «غير ايجابي» (**المصدر نفسه**).

وتكررت عبارة «الغموض»، بصورة مملّة، في العديد من ردود الفعل الاميركية. عن هذا الاتجاه، عبّر وكيل وزارة الخارجية الاميركية السابق، جورف سيسكو، بالقول: «هناك عناصر ايجابية [في الاعلان السياسي]، الّا انه من المؤسف ان اهم جزء منه، وهو الجزء الذي يتعلق بالبرنامج السياسي ككل، ينطوي على قدر كبير من الالتواء والغموض»؛ فالاعلان ـ في رأي سيسكو ـ لا يقدم الالتزام الصريح المطلوب لكي يؤخذ بمزيد من الجدية. وأضاف: «ان الخطوة الفلسطينية استهدفت، بين امور أخرى، التأثير في الرأي العام الاميركي». وقال انه على ثقة بأنه سيتمّ اجراء دراسة مستفيضة للاعلان الفلسطيني، وان الغموض الذي يحيط بمسألة الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، سيؤدي الى صعوبة الحكم، بسرعة، على جدية تلك القرارات (**كريستيان ساينس مونيتور**، ٢١ ـ ١٩٨٨/١١/٢٧).

وسأل خبير الشرق الاوسط في قسم الابحاث في معهد بروكينغز، وليام كوانت، عمّا اذا كان هنالك من تطور حقيقي طرأ على التفكير الفلسطيني ؟ ثم أجاب ان م.ت.ف. بقبولها ، أخيراً، لفكرة اقامة دولتين، واحدة يهودية والاخرى فلسطينية، فانها تكون قد تخطت عقبة كبيرة، غير انها ليست كافية، ويكتنفها الغموض (**المصدر نفسه**).

ومما لفت الانتباه، ان تعبير «الغموض» الذي تردّد على لسان أكثر من مسؤول اميركي، استند، في جزء منه، الى تصريح أدلى به بسام أبو شريف لهيئة الاذاعة البريطانية، رداً على سؤال عن سبب لجوئه الى اللغة الانكليزية كأداة للتعبير حين شرع بكتابة وثيقته في حزيران (يونيو) الماضي، فرد بالقول: «عندما نكتب بلغتنا العربية المليئة بالمترادفات اللفظية، فاننا غالباً ما نفقد المعنى والمضمون» (**نيويورك تايمز**، ٢٠/١١/١٩٨٨).

مرة أخرى، لماذا الاصرار على اطلاق صفة «الغموض» على مقررات الجزائر ؟ لمجرد التعجيز، في رأي بعض المراقبين (**الايكونومست**، ١٩ ـ ٢٥/١١/١٩٨٨، ص ٥٤)، على الرغم من تأكيد رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، ان سياسة م.ت.ف. المعلنة «تحتوي على الاعتدال والمرونة والواقعية، التي الحّ علينا الغرب لابرازها»، وعلى الرغم من قوله ان «الكرة أصبحت في الملعب الاميركي» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧/١١/١٩٨٨).

«التعجيز» الاميركي كشف عنه مسؤول بارز في الادارة الحالية، عندما ميّز ما بين الشروط الاميركية لاقامة الحوار مع المنظمة، وبين الشروط المطلوبة للقبول بحضور م.ت.ف. المؤتمر الدولي، وذلك بعدما كشف العاهل الاردني حسين، في مقابلته التلفزيونية، عن مذكرة وقّعتها وزارة الخارجية الاميركية، في شهر حزيران (يونيو) الماضي، سلّمتها الى الجانب الاردني، تنص على التالي: «عندما يتوضح، في السجل العلني، ان م.ت.ف. قبلت القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وهي على استعداد للتفاوض من أجل السلام مع اسرائيل، وانها نبذت العنف والارهاب، فان الولايات المتحدة تقبل بأن يتمّ توجيه دعوة لـ م.ت.ف. لحضور المؤتمر الدولي» (**الحوادث**، لندن، ١٩٨٨/١٢/٢، ص ٣٣ ـ ٣٤).

المسؤول الاميركي نفسه اشار الى ان شرط «الاعتراف الواضح بحق اسرائيل في الوجود» ليس ضمن الشروط الاميركية للقبول بحضور م.ت.ف. المؤتمر الدولي، وانما هو أحد الشروط الاضافية لاقامة الحوار مع المنظمة. واعترف المسؤول بصحة ما كشف عنه الملك حسين في المذكرة الاميركية، لكنه قال: «تفسيرنا للمواقف الفلسطينية في المجلس الوطني يختلف عن تفسير الملك حسين». وكرّر المسؤول الموقف الرسمي القائل ان القبول الفلسطيني بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ «مغلف بالغموض»؛ اذ انه «يحيط القبول هذا بمؤتمر دولي حسب المفهوم الفلسطيني، وبحق تقرير المصير، وبقية قرارات الامم المتحدة» المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ انما، في الوقت عينه، أكد المسؤول الاميركي ان هناك «مؤشرات أيجابية» في المواقف الفلسطينية، يجب تشجيعها، وان هناك «تطوراً في التفكير الفلسطيني» يجب تشجيعه لاتخاذ المزيد من الخطوات (**المصدرنفسه**).

بين السلف والخلف

وبدلاً من «التشجيع»، أسرعت واشنطن في رد الكرة التي رماها المجلس الوطني الفلسطيني في الملعب الاميركي، برفضها منح رئيس اللجنة التنفيذية تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة لالقاء كلمته في الجمعية العامة للامم المتحدة.

جاء رد الكرة في بيان من صفحتين أصدره وزير الخارجية الاميركية، واسهب فيه بالحديث عن «النشاطات الارهابية» للمنظمة الفلسطينية، لا سيما القوة ١٧، المكلفة بحماية عرفات. وخصّ البيان بالذكر تلك النشاطات التي استهدفت اميركيين، أو مصالح اميركية، على الرغم من محدوديتها. وأوضح البيان أن «آخر مظهر من مظاهر علاقة عرفات بالارهاب، كان ظهور رئيس اللجنة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس الوطني في الجزائر الى جانب عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أبو العباس الذي تتهمه العدالة الايطالية بقتل المواطن الاميركي ليون كلينغهوفر» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٨/١١/٢٨). وبذلك استجابت الادارة الاميركية، في هذا الجانب من بيانها، للمبررات الاسرائيلية التي استندت اليها تل ـ ابيب في مطالبتها بعدم منح عرفات تأشيرة الدخول الى الاراضي الاميركية؛ وهو ما هلّل له رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الذي وصف القرار، بأنه «جريء وله معان سياسية عديدة» (**جيروزالم بوست**، ١٩٨٨/١١/٢٩).

وفي رأي مراقبين عديدين، ان القرار الذي اتخذه شولتس، بعد مناقشات مطوّلة داخل وزارته، وخارجها، تجاوز نصيحة الخبراء في شؤون الشرق الاوسط في الوزارة، وكذلك وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، مايكل ارماكوست (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٨/١١/٢٩). كما ذكر مراقبون اخرون، ان مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، الجنرال كولن باول، ابدى تحفظه من القرار، ونسبوا الى مسؤول كبير انه «لم يكن هناك اتفاق» بين شولتس وباول، وان الاخير كان ميالاً الى منح عرفات التأشيرة (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٨/١١/٢٩).

هل اتخذ شولتس القرار على أساس «شخصي»، نظراً الى موقفه المتشدد من «الاعمال الارهابية» ؟ المؤشرات لا تؤكد ذلك؛ فثمة شبه اجماع لدى الادارة شدت من عضد وزير الخارجية الاميركية على اتخاذ القرار، منها، مثلاً، ان الرئيس ريغان رأى ان الولايات المتحدة ستبدو وكأنها من «الحمائم» لو منحت عرفات تأشيرة دخول. وقال، رداً على اسئلة الصحافيين الذين رافقوه في طائرته،

انه «كان موافقاً تماماً على قرار وزير خارجيته، وان الوقائع اظهرت ان م.ت.ف. لا تزال تدعم الارهاب، على الرغم من تأكيداتها المخالفة لذلك» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٨/١١/١٩٨٨).

غير ان ذلك لا يعني، بحال، ان شولتس اتخذ هذا القرار، فقط لارضاء اسرائيل او شامير، الذي لا تكنّ له واشنطن أي ودّ، بل لارضاء آخرين، سواء في اسرائيل أو في «جوارها» العربي، لا سيما منهم الذين تجاوبوا مع خطتها الاخيرة لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي في مؤتمر دولي يفتتح مفاوضات مباشرة مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك حول حكم ذاتي مؤقت، تليه مفاوضات حول مصير الاراضي المحتلة. وربّما من قبيل التحسب لهذا التوجه، قال صلاح خلف (أبو أياد)، ليس امام الولايات المتحدة، في المستقبل القريب، «الاّ محاولة اللعب، مرة أخرى، على الخيار الاردني... ان تحييه من جديد» (**الحوادث**، ٢/١٢/١٩٨٨، ص ٣٠).

واللافت ان الرد الاميركي على طلب عرفات تضمّن اعترافاً بأن قرارات الجزائر «تتضمن تغييرات جوهرية» في الموقف الفلسطيني، لكن اطاره العام لا يخرج عن الدعوة السابقة التي وجهتها واشنطن الى المنظمة، لسد « النواقص» في مواقفها، باعلان الاعتراف الصريح باسرائيل، وتوجيه هذه المواقف نحو «التكامل»، وليس التناقض مع الاردن ودوره في عملية التفاوض والتسوية.

وقد يكون في اشارة البيان الاميركي الى ان المنظمة تتمتع، منذ العام ١٩٧٥، بحرية ابداء وجهات نظرها كمراقب في الامم المتحدة، من دون وجود رئيسها في نيويورك، ما يفسّر جانباً هاماً من موقف واشنطن الحالي من المنظمة ودورها في التسوية. فالادارة الاميركية تريد بهذا الرفض لطلب تأشيرة عرفات ان تقول انها لا تنوي رفع درجة اعترافها الضمني بالمنظمة وبرئيسها الذي لم ينجز كل الخطوات المطلوبة اميركياً، بعد ان اضيف اليها شرط جديد، استنتجه عدد من المراقبين نتيجة خطاب مرشح الرئاسة، جورج بوش، خلال حملته الانتخابية، والخاص بتعديل الميثاق الفلسطيني، وحذف الفقرة التي تفسر بأن هدف المنظمة هو تدمير اسرائيل (فلورا لويس، **نيويورك تايمز**، ٢٨/١١/١٩٨٨؛ **وانترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٩/١١/١٩٨٨).

الاّ ان ادارة بوش لن تتسلم مقاليد الحكم من الادارة الحالية قبل العشرين من كانون الثاني (يناير) المقبل، وانها تحتاج الى بضعة شهور لترتيب شؤونها، ولارساء صرحها وتدعيمه قبل معالجة القضايا العالقة، كأزمة النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ونوّه بعض المراقبين بالاهتمامات الرئيسة للادارة الجديدة التي تصبّ في خانتين اساسيتين: الاولى الاقتصاد والمال، كتصحيح العجز في الميزانية الفيدرالية، وما يترتب على ذلك من طرح برامج اقتصادية جديدة، وتعاون مع مجلسي الشيوخ والنواب، حيث الاغلبية الديمقراطية؛ والثانية هي التعاطي مع الجبّار الآخر، الاتحاد السوفياتي، لاستئناف المفاوضات معه، بغية خفض التواجد النووي، وايجاد الحلول لمشاكل النزاعات الاقليمية، وحقوق الانسان، والعلاقات الثنائية الاخرى فيما بينهما (**المستقبل**، ١٩/١١/١٩٨٨، ص ١٤).

في المقابل، رأى بعض المراقبين ان اول امتحان للرئيس الاميركي الجديد قد يتمثل في ردود فعله على ما صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر؛ فجورج بوش يلتزم بالشروط الاميركية المعهودة على م.ت.ف.؛ كما انه يدعم مبادرة شولتس للسلام في الشرق الاوسط، القائمة على المفاوضات المباشرة في اطار مؤتمر دولي للتوصل الى تسوية شاملة مع ترابط الاجراءات الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الوضع النهائي للاراضي المحتلة؛ ويوافق بوش على ضرورة الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين، وضرورة مشاركتهم في كل خطوة من المفاوضات، لكنه يعارض قيام كيان فلسطيني مستقل، مثلما يعارض ضمّ اسرائيل للاراضي المحتلة، او ابقاء هذه الاراضي تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي بصورة دائمة. وفي هذا الاطار، قال الرئيس التنفيذي للجمعية العربية ـ الاميركية لمكافحة التمييز، المحامي عابدين جبارة: «من المؤكد ان سياسة الولايات المتحدة الاميركية الجديدة، بقيادة جورج بوش، لن تكون مختلفة، كثيراً، عن سياسة سلفه ريغان... ولذلك، فليس متوقع ان تساهم الادارة الاميركية ـ في المستقبل القريب ـ في عقد مؤتمر دولي من أجل حل شامل ونهائي

وعادل للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٤/١١/١٩٨٨).

السؤال الآن، هل تتجه واشنطن الى ابقاء الامور في اطار من الترغيب والترهيب ؟ وما هي القوانين التي تفرض احد الامرين ؟

تبدأ الاجابة من حقيقة ان الرفض الاميركي لمقررات الجزائر، ورفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والدعم المطلق لاسرائيل، قد تجاوزت الحد الادنى الذي قد ترضى به أكثر الدول الاوروبية الحليفة اعتدالاً.

وليس المهم، الآن، ان ينجح ريغان في اقناع اوروبا بحجته، بل المهم كيف ستتعامل واشنطن بحنقها مع م.ت.ف. في الفترة ما بين انتهاء اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة، حيث يقف عرفات مخاطباً العالم، وبين انتقال السلطة المرتقب في الشهر المقبل، حيث سيقرر هذا الزمن القصير عودة العاصفة الفلسطينية، او عودة النسائم.

د. نبيل حيدري

تعاظم دور «القوات الضاربة»

بدت الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، خلال الشهر الماضي، وكأنها تدخل مرحلة اخيرة ما قبل منعطف هام جديد لم تتأكد معالمه بعد. واذ يشير اقتراب موعد مرور عام على بدء الانتفاضة، واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، الى نقطة بداية المرحلة الجديدة، فان اشتداد واتساع اجراءات القمع الاسرائيلية تدل على محاولة استعادة السيطرة الكاملة، تمهيداً لخوض الصراع السياسي المقبل. وانعكست السياسة العسكرية الاسرائيلية، أيضاً، بتصعيد الضغط على المواقع والمخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث تشهد الساحة احتمالات تفجير داخلي متزايدة، فيما شنّت التنظيمات الفدائية هجمات مضادة عدة عبر الحدود.

الحرب على الانتفاضة

تميّزت الاجراءات القمعية الاسرائيلية، بين ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) و١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، بالشمولية واتساع النطاق، من جهة، وبشدة العنف من جهة أخرى؛ حيث شهدت الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ المزيد من عمليات دهم المدن والقرى، والعزل، وحظر التجول، اضافة الى العقوبات الجماعية، والاقتصادية، التي تخللتها أعمال الهدم والتشريد والقتل واقتناص الكوادر الفلسطينية.

فقد اصبحت عمليات دهم المدن والقرى اعتيادية ومتكررة، الى درجة انها تتكرر يومياً في أماكن عدة، وكثيراً ما تحصل خلال الليل، ولكنها تواجه، باستمرار، بالمقاومة العنيفة، كالتي اظهرتها بيت ساحور ليلة ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) بعد اعتصام الاهالي في الكنائس. وانعكست شدة الصدامات بارتفاع نسبة الاصابات الفلسطينية، وخصوصاً من الجرحى الذين زاد معدلهم اليومي على ١٥ ـ ٢٠ في أيام كثيرة؛ اذ سقط ما مجموعه ١٥ جريحاً في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) في اشتباكات متفرقة، و٢٠ في ٢٠ الشهر، و١٦ في ٢٧ منه، ثم ٢٢ جريحاً و١٥ و١٨ و٤٠ على التوالي، في أيام ٢ و٥ و٧ و٨ تشرين الثاني (نوفمبر). كما سقط، في الفترة عينها، ٢٢ شهيداً فلسطينياً حسب الاحصاء اليومي، منهم ثلاثة قضوا بحادثة اصطدام سيارتهم مع شاحنة عسكرية، في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر)، وشهيد يرجّح انه قتل على أيدي جهاز المخابرات «شين بيت» قرب يعبد، في ٢٣ الشهر، ومعتقل من سعير ادعت سلطات الاحتلال بأنه انتحر في السجن، في ٢١ منه.

واذا تفاوتت التقديرات كالعادة، غير ان ادق الاحصاءات أكد ارتفاع عدد الشهداء الى ٣٧٤ حتى نهاية تشرين الاول (اكتوبر)، منهم ٢٧١ رمياً بالرصاص (**ميدل ايست انترناشونال**، ٤/١١/١٩٨٨). وقد أشارت مصادر غربية اخرى الى بلوغ العدد الى ٣٠٢ في الفترة عينها، لكن لم يشمل ذلك سوى اعترافات الجيش الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/١٠/١٩٨٨). ولو اضيف الاحصاء اليومي الى بقية الفترة، يرتفع مجموع عدد الشهداء الفلسطينيين، حتى ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، الى ٣٨٨، وهو احصاء مقارب لعدد ٣٨١ شهيداً حسب المصادر الموثوقة الاخرى (**المصدر نفسه**، ٢/١٢/١٩٨٨). وقد اكدت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، في الاول من الشهر، ان المجموع العام، منذ بدء الانتفاضة، بلغ ٥١٣ شهيداً، ضمنهم حالات الاجهاض وغيرها من الوفيّات بغير الرصاص او الضرب المباشر (**وفا**، تونس، ١/١١/١٩٨٨).

تجسّدت سياسة الدهم وتوسيع نطاق القمع في زيادة عدد الاعتقالات بشكل ملحوظ، خلال الآونة الاخيرة. وباستثناء الاعتقالات اليومية الدائمة بموازاة المواجهات في الشوارع، فقد نفذت

قوات الاحتلال حملات تمشيط واعتقال واسعة ومتكررة داخل التجمعات السكنية الفلسطينية، ادت الى زجّ العشرات في المعتقلات يومياً، في مناسبات عدة. وقد جاءت الحالة الاولى في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، حين اعتقل العدو ما مجموعه ٦٠ فلسطينياً في انحاء مختلفة. وحدث أمر مماثل في اليوم التالي لدى اعتقال العشرات، ثم ٢٠ في ٢٠ الشهر، و٣٤ في ٢٤ منه، علاوة على عشرات اضافيين تمّ جمعهم، بعملية ليلية، في قرية حبلة في ٢٧ الشهر، و٣٢ في اليوم التالي، منهم ستة صحافيين و١١ نقابياً. ولم يؤثر كثيراً قرار سلطات الاحتلال الافراج عن ٦٠ معتقلاً ادارياً من سجن انصار ـ ٣ في ٢٢ الشهر، اذ توالت عملية الحجز بعد ذلك. وشهدت الايام ما قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، تصعيداً ملموساً، مثلاً في الثامن من الشهر حين اعتقل ٤٥ فلسطينياً، منهم ١٥ في الطيبة، في الارض المحتلة العام ١٩٤٨. وبلغ عدد المعتقلين ١٥٠ في ١١ الشهر وحده، في قطاع غزة، لحقهم ٨٠ آخرون تمّ جمعهم من قرى قضاء رام الله في الليلة التالية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٠/١١/١٩٨٨؛ **والسفير**، ١٣/١١/١٩٨٨). وبلغت الحملة ذروتها يوم اعلان الدولة الفلسطينية، في ١٥ الشهر؛ اذ اعتقلت قوات الاحتلال ٥٠٠ فلسطيني في جبل الطور، في القدس (**فلسطين الثورة**، ٢٧/١١/١٩٨٨).

هذا، وجاءت عمليات الاعتقال ضمن حملة الدهم التي شنتها القوات الاسرائيلية خلال الاسبوع الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)؛ اذ دخلت تلك القوات ما مجموعه ٧٠ قرية فلسطينية في السابع من الشهر، فيما عزلت مناطق عدة من الضفة الغربية عن بعضها الآخر (**السفير**، ٨/١١/١٩٨٨). وقد فرض العدو، في الوقت عينه، حظراً للتجول على قطاع غزة بأكمله لمدة اربعة أيام. وتوالت الحملة، خلال اليوم التالي، بدهم ٤٠ قرية أخرى في الضفة الغربية. ورافق هذه العمليات زيادة حجم قوات الجيش والشرطة وحرس الحدود في جميع المناطق، وقد أكدت المصادر الصحفية اعتقال المئات في ١٢ و١٣ الشهر، واحضار العشرات من رجال الشرطة ومئات الجنود الاضافيين الى القدس، مجهزين بالمعدات اللازمة لاقامة المخيمات المؤقتة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢ ـ ١٣/١١/١٩٨٨). وبلغ عدد الاسرائيليين المولجين بحراسة القدس الشرقية وحدها، ١١٠٠ رجل (**السفير**، ١٣/١١/١٩٨٨).

يتضح ممّا سبق ان سلطات الاحتلال اخذت تشدّد، وتوسّع، من اجراءاتها المعهودة لقمع الانتفاضة الفلسطينية، بهدف تحويلها الى استراتيجية شاملة وفاعلة. غير ان القيادة الاسرائيلية اوضحت ان ذلك لم يعد يكفي، وان المطلوب هو تشديد القمع أكثر. وابتدأ مسلسل التصريحات بتأكيد رئيس الوزراء، اسحق شامير، بأن أي استخدام فلسطيني للاسلحة النارية يعني انه «لن يبقى احياء ولا لاجئون» بينهم (**فلسطين الثورة**، ٢٣/١٠/١٩٨٨). وأضاف شامير الى ذلك، في اطار الوعيد بمنع قيام دولة فلسطينية، ان حكومته تخطط لاجراءات فعّالة لانهاء الانتفاضة، فيما توقع رئيس الاركان، دان شومرون، في حديث آخر، تشديد القمع (**السفير**، ٥ و١٠/١١/١٩٨٨). وعلى الرغم من عدم قيام أي من الرجلين بتوضيح التفاصيل، فان احد الخيارات هو ذلك الذي اقترحه وزير الدفاع السابق، اريئيل شارون. فقد طرح شارون، في سياق محاولته استعادة منصبه القديم، ان يتم تنفيذ خطة تستند الى ثلاث ركائز: القوة، والقمع السياسي، وتوسيع الملكية الاسرائيلية لاراضي الضفة الغربية. وشرح ان خطته مستمدة من خبرته السابقة في قمع حركة المقاومة في قطاع غزة، في العامين ١٩٧٠ و١٩٧١، فاقترح ان يتم الاعتماد على وحدات شرطة، وعسكرية، خاصة، مدربة على فصل «السكان المتورطين بالارهاب عن باقي السكان الذين يرغبون في حياة اعتيادية»، وذلك بدلاً من استخدام جنود الاحتياط. وطالب باطلاق حرية عمل القوات الاسرائيلية وعدم معاقبة الجنود على تجاوزاتهم (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨/١١/١٩٨٨). كما أكد أهمية غلق الصحف والهيئات العربية، بموازاة ضمّ المرتفعات الهامة المسيطرة على وادي الاردن الى اسرائيل، وانشاء ٣٠ مستوطنة جديدة لحماية التلال والمفترقات.

تكمن اهمية الاجراءات الاضافية التي

اتخذتها قوات الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين في الآونة الاخيرة، اذاً، في انها تبشّر بسمات المرحلة المقبلة. وشملت هذه المزيد من هدم المنازل، واقتلاع الاشجار، والاستيلاء على المدارس، وفرض العقوبات الاقتصادية، التي بدأت تتخذ شكل السياسة المتعمّدة لتحطيم وتشريد المجتمع الفلسطيني، تمشياً مع شعار «الترحيل» الذي تتبناه اوساط اسرائيلية عدة. فقد هدمت قوات الاحتلال، بين ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) و١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، ما مجموعه ١٩٤ منزلاً، منها بضعة منازل تمّ غلقها فقط. وظهرت أبعاد هذه السياسة في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر)، حين هدم الجيش الاسرائيلي ٢٦ منزلاً في قرية كيسان (قضاء بيت لحم)، بحجة انها اقيمت بلا ترخيص، ممّا أدى الى تشريد ٢٠٠ من سكانها (**فلسطين الثورة**، ١٣/١١/١٩٨٨). ثم قام جنود الاحتلال، على مدار أيام عدة، بتدمير ما مجموعه ١١٤ منزلاً «غير مشروع» في الجفتلك، ابتداء من التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر)، ممّا أدى، نهاية، الى تشريد حوالى ألف شخص، تمّ ارغام بعضهم على الانتقال الى قرى مجاورة (**السفير**، ١٠ و١٤/١١/١٩٨٨). واذ يرتبط الاجراء الاخير بتفريغ وادي الاردن، فان الجيش طبّقه، أيضاً، داخل حدود «الخط الاخضر»؛ اذ قام بهدم ١٥ منزلاً في قرية الطيبة، في الثامن من الشهر عينه، مما أثار اشتباكات واسعة مع الأهالي وأدّى الى جرح ١٥ واعتقال عشرة منهم (**المصدر نفسه**، ٩/١١/١٩٨٨؛ و**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩/١١/١٩٨٨). وشملت عمليات الهدم والغلق منازل أخرى في بيت فوريك والبريج ورأس كركر وبلعين ورفح وخان يونس ونعلين وبرقة (اربعة منازل تعود الى متهمين باعدام عميل) وطمّون (منزل شهيد قتل جندياً) والعيزرية وجباليا وخربة ابي العسجا وطوباس وطولكرم.

تعرّضت قرى ومدن عديدة لأسلوب اقتلاع الاشجار المثمرة أيضاً، ومنها قلقيلية، في ١٨ و١٩ تشرين الأول (اكتوبر)، وطولكرم، في ٢٩ منه، والبيره وكفر لاقف وبديا (١١٧ شجرة في يديا وحدها) وجوار الخليل بين الثاني والثامن من تشرين الثاني (نوفمبر). ويأتي هذا الاجراء ضمن التدابير الاقتصادية التي تتبناها سلطات الاحتلال كعقوبات جماعية، واهمها منع جمع حصاد الزيتون أو تصديره، وقرار قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، بتقليص المبلغ النقدي المسموح نقله عبر نهر الاردن من ٤٠٠ الى ٢٠٠ دينار لكل وافد الى الاراضي المحتلة (**السفير**، ٢٦/١٠/١٩٨٨؛ و**فلسطين الثورة**، ٦/١١/١٩٨٨). وتترافق هذه مع التدابير الاخرى لقمع الانتفاضة بشكل مباشر اكثر، مثل فرض الجزاءات البالغة عشرة آلاف دولار، او السجن لمدة خمس سنوات، على المحتفلين بقيام الدولة الفلسطينية، او قطع تيار الكهرباء عن قطاع غزة بأكمله في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر)، بموازاة حظر التجول الذي شلّ الحياة الاقتصادية المحلية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٥/١١/١٩٨٨؛ و**السفير**، ١٦/١١/١٩٨٨). وقد اصيبت الحياة الثقافية للمواطنين الفلسطينيين أيضاً، اثر قيام الجيش الاسرائيلي بتحويل المزيد من المدارس الى ثكنات عسكرية، وهو الاجراء الذي تعرّضت له بيت ساحور وتقوع والبيره ونابلس وعنبتا وعزّون وحوّاره وبيت لحم وقلقيلية وطولكرم وبديا وسنجل وطوباس. ويذكر ان ١٨ مدرسة أخرى على الاقل كانت تحوّلت الى ثكنات في قرى ومدن اخرى من الضفة الغربية في الشهور الماضية.

الّا ان أخطر اوجه السياسة الاسرائيلية المضادة تمثّل في افتضاح امر وجود «فرق موت» سرية تابعة للجيش تقوم بقتل كوادر فلسطينية مختارة. فقد أشارت صحيفة اسرائيلية الى احتمال وجود مجموعة من هذا النوع قامت بقتل شابين فلسطينيين في يطّا، في التاسع من تشرين الاول (اكتوبر)، وهو الخبر الذي تناولته وسائل اعلام غربية ايضاً (**كول هاعير**، ٢١/١٠/١٩٨٨). ونفى وزير الدفاع، اسحق رابين، ذلك، لكنه سحب تراخيص ثلاثة صحافيين اجانب (**ميدل ايست انترناشونال**، ٤/١١/١٩٨٨). وقد تأكد قيام ضباط اسرائيليين، من الجيش والمخابرات، يرتدون الزي المدني، باختطاف السيارات الفلسطينية (ذات اللوحات الزرقاء) وانتحال صفة صحافيين، لمفاجأة الفلسطينيين ومطاردتهم. غير ان ذلك يتميز عن تهمة وجود «فرقتي موت»، هما «تشيري» العاملة في الضفة الغربية و«شمشون» في قطاع غزة،

تعرض اثنان من عناصرها للاصابة قرب نابلس على يد أحد المستوطنين من طريق الخطأ (**السفير**، ٢٤/١٠/١٩٨٨). ويضاف هذا السياق الخطير الى استمرار قيام المستوطنين بالاعتداء على الفلسطينيين، حيث خطفوا فتى واشبعوه ضرباً في حوّاره، في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر)، واطلقوا النار على سيارة عربية في الخليل، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر).

لم تسكت «القوات الضاربة» للانتفاضة الشعبية ازاء الاعتداءات الاسرائيلية؛ اذ واصلت هجماتها على الجنود والمستوطنين والعملاء. فقد حصلت ١٨ حالة قذف قنابل مولوتوف الحارقة خلال الشهر المعني، اصاب بعضها سيارة الحاكم العسكري لخان يونس، في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر)، والحاكم العسكري في عبسان، في اليوم التالي. وقد أدت عملية مولوتوف اخرى قرب اريحا، في ليلة ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر)، الى مقتل امرأة وثلاثة أطفال. وتدخل الجيش على الفور، وجمع مئات الفلسطينيين في ساحة البلدة، واعتقل العشرات، قبل اتهام ثلاثة منهم ونسف منازلهم. وأكد الناطق الاسرائيلي عدم وجود تنظيم فدائي وراء الحادث، وان حافلة عسكرية قد مرّت بالمكان قبل بضع دقائق، وأن جنوداً كان يقلّهم الباص المدني الذي اصيب (**السفير**، ٣١/١٠/١٩٨٨؛ **وانترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/١١/١٩٨٨). كما دانت م.ت.ف. قتل المدنيين وأكدت عدم علاقتها بالهجوم. هذا، وقد جرح ثلاثة من مناصري الليكود في القدس، في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر)، حين قذفت قنبلة حارقة اخرى على سيارتهم.

بالاضافة الى المولوتوف، فقد أحرق الشبان الفلسطينيون اهدافاً عدة، منها معمل طوب في قلقيلية، في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، ومكتب العمل في المدينة اياها، في ٢٠ الشهر، و٢٠ دونماً من احراج مؤسسة «كيرين كاييمت» قرب بئر السكة، في ٢٣ منه. وشملت الهجمات بالحجارة والزجاجات الفارغة مقر الجيش الاسرائيلي في جباليا، في ٢٢ الشهر، ومعسكراً له في بيت ساحور، في ٢٤ منه، ومبنى ضريبة الدخل في طولكرم، في ٢٧ منه، علاوة على حرق معمل الطوب الاسرائيلي في قلقيلية ثانية، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، ومهاجمة مخفر شرطة بيت لحم، للمرة العاشرة، في ١٤ الشهر عينه. كما استهدفت هجمات أخرى العملاء والمتعاونين مع الاحتلال، وابرزها اعدام عميل من مخيم بلاطة التجأ الى مدينة الناصرة، في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر)، وحرق منازل ثلاثة عملاء آخرين في الزاوية وقباطية وقلقيلية، في ٢٢ و٢٤ الشهر (**فلسطين الثورة**، ٦/١١/١٩٨٨). وقد اصيبت منازل وسيارات متعاونين اضافيين بمناسبات عدة، منها هجوم على منزل في قلقيلية، في ١٩ الشهر، وتحطيم سيارتي عميلين في قباطية وحبلة، في ٢٤ منه.

وتأكدت الحيوية المستمرة للقوات الضاربة الفلسطينية عبر بعض الاحصاءات التي ظهرت مؤخراً، والتي اوضحت ان المعلومات المتوفرة لا تقدم الصورة كاملة عن حجم النشاط، حيث أوضح احصاء فلسطيني ان مجموع عدد الحوادث قد ارتفع دون انقطاع من ٨٤ حالة حرق وتدمير واتلاف وهجوم في تموز (يوليو)، الى ٣٦٥ في آب (اغسطس)، ثم الى ٩٩٤ في أيلول (سبتمبر) الماضي (**الهدف**، نيقوسيا، ٩/١١/١٩٨٨). وشملت احصاءات أيلول (سبتمبر) ١١٠ عمليات قذف مولوتوف و٨٢ عملية «تأديبية» ضد العملاء، وسجلت اصابة ١٦٠ عسكرياً ومدنياً اسرائيلياً بجراح. كما أضافت المصادر الغربية ان ١٢٧٥ قنبلة مولوتوف قد أُلقيت منذ بدء الانتفاضة وحتى نهاية تشرين الاول (اكتوبر)، منها ٩٣٧ في الضفة الغربية، و٣٣٨ في قطاع غزة، مما أدى الى حرق ٤٠ باصاً عائداً الى شركة «ايغد» (**ميدل ايست انترناشونال**، ٤/١١/١٩٨٨). وأوضحت صحيفة اسرائيلية ان مجموع المصابين الاسرائيليين بلغ ٧١٧ جندياً و٤٨ مدنياً (عدا ١١ قتيلاً) خلال الفترة عينها، منهم ٥٥ جُرحوا طعناً حسب التوزيع التالي: ١٤ في الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨، و٣٢ في الضفة الغربية، وتسعة في قطاع غزة (**عل همشمار**، ٨/١١/١٩٨٨).

وقد شملت العمليات الفلسطينية الاخرى اتلاف انابيب مياه مستوطنة مجدولين (قرب نابلس) في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، الى جانب طعن مستوطن في جنين، في ١٦ الشهر عينه، وطعن جندي حتى الموت عند مدخل مستوطنة ماسوا، في

السابع من تشرين الثاني (نوفمبر). وربما وقعت الحادثة الثانية دون سابق تخطيط، اذ كان شاب فلسطيني يرد على استفزازات الجندي، فقتله قبل ان يستشهد برصاص جنود آخرين (**السفير**، ١٩٨٨/١١/٨). وتعرض ضابط للهجوم كذلك من قبل معتقل في ١٣ الشهر، فاصيب الفلسطيني بجراح. كما شملت العمليات تفجير قنبلة من صنع محلي قرب منزل شارون في القدس، ليلة ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، ومحاولة القتل بواسطة وضع شظايا زجاجية داخل ثمار التين التي كان يبيعها اربعة شبان من مجدالكروم في الجليل. وقد اعتقل الاربعة ووجهت اليهم التهمة في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر)، وهو اليوم الذي اعتقل فيه شاب آخر من ام الفحم للاشتباه بأنه قتل عميلاً في عنين التجأ الى البلدة في السادس من الشهر عينه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١٠/١٧). وتدل هاتان الحادثتان على أمرين؛ اولهما ابتكار الاساليب الجديدة لمهاجمة العدو، مثل البطاطا المحشوة بالمسامير و«قرص النينجا» الحديدي والحفر المموّهة لاعطاب العربات، عدا استخدام العلب المعدنية الفارغة وعلب مبيدات الحشرات الموضوعة داخل الاطارات المحترقة، وتقوية مفعول قنابل المولوتوف عبر حشوها بالكبريت والمسامير كي تصيب الجنود عند انفجارها حتى مسافة ٢٠ متراً (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/١١/١٣؛ **والهدف**، ١٩٨٨/١٠/٩)؛ اما الامر الثاني، فهو ازدياد اشتراك ابناء الارض المحتلة العام ١٩٤٨ في عمليات المقاومة، كما دل اعتقال تسعة أعضاء في شبكة سرية لـ «فتح» في الجليل، خلال تشرين الاول (اكتوبر) (**السفير**، ١٩٨٨/١١/١٤). وجاء ذلك ضمن اعلانات عدة عن اكتشاف الخلايا السرية، منها خلية للجهاد الاسلامي في غزة، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، قام اعضاؤها بالقاء قنبلة يدوية على دورية وجرح اثنين من افرادها، و١٦ شبكة مزعومة اخرى في مدن وقرى نابلس والخليل وبيت لحم، في ١٤ الشهر (**المصدر نفسه**، ١١ و١٩٨٨/١١/١٥). وأكد الناطق الاسرائيلي وجود ١٧ من أعضاء حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، ضمن المجموعة الاخيرة، اتهموا بزرع عبوة قرب مستوطنة ايلون موريه خلال الشهر الفائت، اضيفوا الى حوالى مئة شخص آخر اعتقلوا في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) في قطاع غزة، وبينهم الائمة والوعّاظ، بتهمة الانتماء الى الاتجاهات الاسلامية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١٠/١٩).

جنوب لبنان

تكررت العمليات الفدائية والغارات الجوية الاسرائيلية بوتيرة متزايدة بين ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) و١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، فيما استمر شحن الاجواء الداخلية حول منطقة صيدا باتجاه تفجير شيعي ـ فلسطيني وسوري ـ فلسطيني وفلسطيني ـ فلسطيني.

بدأ المسلسل، على الجانب الفلسطيني، بعملية نفذها مقاتلو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد موقع تابع لجيش لبنان الجنوبي العميل في شويا، جنوب لبنان، في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر). فقد أكدت الجبهة ان ١٢ فدائياً اشتركوا في الهجوم، استشهد أربعة منهم بعد نفاد ذخيرتهم خلال اشتباك مع النجدات الاسرائيلية التي تقدمت بالآليات وطائرات مروحية، فيما عاد الباقون الى قواعدهم (**الهدف**، ١٩٨٨/١٠/٣٠). ثم اعلن الجيش الاسرائيلي، في اليوم التالي، عن أسر مجموعتين فدائيتين حاولتا العبور الى فلسطين المحتلة، الاولى تضم تسعة أفراد (منهم فتاة) تابعين لـ «فتح» تمّ اعتراضهم عند قرية العديسة اللبنانية وهم في طريقهم الى مستوطنة مسكاف عام؛ والثانية تضم عنصرين تابعين للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تمّ اعتقالهما شمال شبعا، بعد اصطدام ادى الى جرح ضابط عميل (**السفير**، ٢٥ و١٩٨٨/١٠/٢٦). وتلت ذلك محاولة نفذها ثلاثة فدائيين من منظمة «الصاعقة» في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر)، اذ استخدموا زورقاً مطاطياً ونزلوا على شاطىء رأس الناقورة شمال الحدود الدولية، وقد استشهد افراد المجموعة، بعد اشتباك ليلي هو الاول الذي تعلن عنه المنظمة منذ ١٦ سنة تقريباً. انما لم تنته المحاولات عند ذلك الحد، بل سعت مجموعة مؤلفة من خمسة أفراد (بينهم فتاة) تابعين لـ «فتح»، لاجتياز «حزام الامن» الاسرائيلي عند دير سريان، في ١٢ الشهر، غير انهم ضلّوا الطريق ودخلوا موقعاً تابعاً للقوات الدولية؛ واحتجزوا ٢٤ جندياً فنلندياً هناك

حتى وافقت القيادة الدولية على نقلهم الى صيدا، باستثناء احدهم الذي قتل موظفاً لبنانياً، والذي تسلّمته الشرطة اللبنانية (**المصدر نفسه**، ١٤/١١/١٩٨٨). وجاء الحادث الاخير بأسر مجموعة ثانية تابعة للجبهة الديمقراطية تضم ثلاثة فدائيين، في ١٣ الشهر، عند قرية طلوسة، وهم في طريقهم لمهاجمة كريات شمونا.

وفي المقابل، فقد نفّذ سلاح الجو الاسرائيلي ثماني غارات، في الفترة عينها، ضد المواقع الفلسطينية واللبنانية في جنوب لبنان. وأغارت ست طائرات على مساكن ومواقع عسكرية في مخيم الميّه وميّة، شرق صيدا، في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر)، مما أدى الى استشهاد ثلاثة وجرح ٢٠، منهم عشرة مقاتلين من «فتح». وألقت الطائرات القنابل الموقوتة والصواريخ خلال سبع طلعات، ابتداء بالساعة العاشرة وعشر دقائق صباحاً، واصابت مخزن ذخيرة لـ «فتح» وآخر لحركة التوحيد الاسلامي. كما نفّذ العدو، في الوقت عينه، غارة اخرى على مواقع المقاومة اللبنانية في مشغرة وعين التينة. ولم تنقض سوى ثلاثة أيام حتى اعاد سلاح الجو ضرباته ضد المواقع العسكرية، تلتها ضربات رئيسة في ٢٦ الشهر ضد القواعد والمساكن الفلسطينية. وتوزعت الغارات بين مواقع الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة (التي منيت بثلاثة جرحى) على تلال الناعمة وعين درافيل، وبين مخيم الميّه وميّه، حيث سقط ١٥ شهيداً و٤٠ جريحاً نتيجة انفجار ١٢ صاروخاً. وكانت مدرسة و٣٥ منزلاً بين الاهداف المدمرة، علاوة على مركز لـ «قوات ١٧» ومقر كتيبة بيت المقدس التابعين لـ «فتح»، حيث استشهد مسؤول الحركة في المنطقة وجُرح قائد الكتيبة، اضافة الى مواقع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية (التي فقدت شهيداً). وعاد الطيران، في الساعة ١١,٤٥ صباح الاول من تشرين الثاني (نوفمبر)، ليقصف مقر الاستخبارات العسكرية ومركزاً آخر لـ «فتح» في الميّه وميّه، ثم مقر عمليات الحركة في القريّة وموقع قتالي في جنسنايا. وطال القصف، أيضاً، ٢٥ منزلاً، وموقعاً للجبهة الديمقراطية (شهيدان)، ومخزن ذخيرة لـ «فتح» (شهيدان)، بعد اطلاق ١٢ صاروخاً وجرح ١٧ شخصاً آخرين. وتعرضت، في الوقت عينه، مواقع الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في تلال الناعمة للهجوم الجوي مجدداً، دون تكبد خسائر. وانتهى مسلسل الغارات بضربة نفذتها الطائرات المروحية الاسرائيلية شمال صيدا، في السادس من الشهر، دون ان تصيب أية اهداف عسكرية.

اثار تكثيف الهجمات الاسرائيلية التوقع ان اسرائيل تعد لهجوم أوسع. وتعززت الاحتمالات اثر تنفيذ عملية انتحارية لبنانية ضد قافلة اسرائيلية قرب بوابة عبور كفركلا ـ المطلة، في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر)، ممّا أدى الى مقتل ثمانية جنود وجرح ثمانية آخرين؛ فقام الجيش الاسرائيلي بحشد ١٥٠٠ جندي وأكثر من مئة آلية بين مرجعيون والبقاع الغربي، فيما تحدث وزير الدفاع، رابين، عن وجود ٩٠٠ فدائي في مخيم الرشيدية (**السفير**، ٢٥/١٠/١٩٨٨). غير ان المراقبين توقعوا ضرب منطقة صيدا وليس صور، من اجل اصابة الحشد الفلسطيني الرئيس دون الاصطدام باطراف أخرى، محلية ودولية (**ميدل ايست انترناشونال**، ٤/١١/١٩٨٨).

وتجسدت اشارات الى هذا الاحتمال بتقدم قوات جيش لحد العميل من منطقة جزين لاحتلال ثلاثة مواقع وطنية لبنانية شرق صيدا، في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر)، قبل الانسحاب منها مساء، وبعودة سلاح البحرية الاسرائيلي الى اعتراض السفن التجارية في عرض البحر قبالة المدينة، كما حصل في السابع من الشهر التالي (**السفير**، ٢٧/١٠/١٩٨٨ و٨/١١/١٩٨٨). وقد كشفت اسرائيل النقاب، أيضاً، عن قيامها بأسر ستة فدائيين (بينهم أربعة ضباط بحريين) تابعين لـ «فتح» في آب (اغسطس) الماضي في اثناء ابحارهم بزورق باتجاه ليبيا (**المصدر نفسه**، ٣/١١/١٩٨٨). وممّا عزز التوقعات، أيضاً، هو استمرار اعمال المقاومة الوطنية في جنوب لبنان، التي بلغت ٦٠ عملية، منها ٢٣ هجوماً و١٣ عملية قصف و٢٤ حالة زرع ألغام و١٣ عملية زرع عبوات، علماً بأن الحادثة الثانية المثيرة كانت قيام مناضلة لبنانية باطلاق النار على الجنرال العميل انطوان لحد داخل منزله واصابته بجروح بالغة، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر).

ان ما يضفي خطورة على الوضع هو قيام الجيش السوري والفئات الفلسطينية الموالية له بحشد القوات في اقليم الخروب المتاخم لمنطقة صيدا؛ اذ اتهمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جماعة المنشقين عن «فتح» والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة باحضار القوات الاضافية الى المنطقة، في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر)، مما استثار نفي المجموعتين (**المصدر نفسه**، ١/١٠/١٩٨٨). لكن نقلت أوساط اخرى خبر تجهيز ألف عنصر من لواء حطين في جيش التحرير الفلسطيني الموالي لسوريا، ومجموعة من المنشقين مزودة بدبابات ت ـ ٥٤، وعدد قد يصل ٧٠٠٠ جندي سوري، للتحرك الى جنوب لبنان، فيما نبّهت «فتح» من خطورة الوضع، في بيان لها في ٢٦ الشهر (**فلسطين الثورة**، ٦/١١/١٩٨٨).

سارت هذه التطورات بموازاة التوتر الدائم مع حركة «أمل»، التي دارت بينها وبين «فتح» وبعض الفصائل الفلسطينية الاخرى، مناوشات عدة، وخصوصاً في ١٦ و١٩ و٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) و٦ و٨ تشرين الثاني (نوفمبر). وقد اتهمت «فتح» حركة «أمل» بمحاولة اغتيال كوادر قياديين في عين الحلوة، في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر)، غير ان الوضع هدأ بعد الاتفاق على ايقاف اطلاق النار وتبادل المعتقلين في الثامن من الشهر التالي (**فلسطين الثورة**، ٢٣/١٠/١٩٨٨؛ **والسفير**، ٩ و١٢/١١/١٩٨٨).

وأخيراً، انكشف بعض الخطط التي تعدها اسرائيل والجهات المناوئة لـ م.ت.ف. حيث اتهمت مصادر المنظمة جهاز «الموساد» بالتخطيط لاغتيال القادة الفلسطينيين، وخاصة رئيس لجنتها التنفيذية القائد العام، ياسر عرفات، قبيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

وفي تطور منفصل، اعلنت الشرطة الألمانية الاتحادية والسويدية عن اعتقال اعضاء شبكة مسلحة تابعة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة كانت تحضر لتنفيذ عمليات خارجية، ربما لاحراج م.ت.ف. وشملت المجموعة ١٤ فرداً اعتقلوا في ألمانيا الاتحادية، في ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر)، واثنين اعتقلا في السويد، بعد اسبوع، علماً بأنه اطلق سراح عشرة لعدم وجود ادلة، فيما صودرت اسلحة وذخائر من ١٦ منزلاً في مدن ألمانيّة مختلفة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٨/١٠/١٩٨٨؛ **والسفير**، ٢٨/١٠/١٩٨٨ و٤/١١/١٩٨٨).

ي. ص.

الفلسطينيون يباركون الاستقلال

ربما كان الاستاذ اليهودي الاميركي، جيروم سيغال، من بين أكثر المراقبين اهتماماً بتطورات الموقف السياسي الفلسطيني في الفترة الاخيرة. فقد نُسبت الى مدرّس الفلسفة في جامعة ماريلاند الاميركية فكرة اعلان دولة فلسطينية مستقلة من طرف واحد، قبل ان تتبلور الفكرة، وتتطور، في الاوساط السياسية الفلسطينية، باعتبارها تتويجاً أمثل لمنجزات انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ الشعبية، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. قال سيغال، الذي رافق دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة غير العادية، في الجزائر، انه، منذ نشر مقالته، حول هذا الموضوع، في صحيفة «الغارديان ويكلي» البريطانية، أطلق عليه آخرون لقب «الأب اليهودي لدولة فلسطين». واعتبر سيغال ذلك نوعاً من السخف؛ لكنه لم يخف سعادته من انه لعب «دوراً صغيراً في الاحداث التي صُنعت في نهاية هذا الاسبوع» (١٥/١١/١٩٨٨)، في الجزائر (جيروم سيغال، «لماذا لا تحصل فلسطين على اجابة ' نعم ' »، **الغارديان**، لندن، ٢٧/١١/١٩٨٨).

في رأي سيغال، انه لا يمكن التقليل من أهمية اعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطينية. ففلسطين قد وُجدت الآن. وأصبحت أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تابعة لبلد محتل؛ واصبحت ملايين عدة من فلسطينيين بلا وطن مواطنين في هذه الدولة. وقد تمت خطوة هامة باتجاه السلام. لكن، ولسوء الحظ، انه، في الوقت الذي أعلن الفلسطينيون عن رغبتهم في السلام، «كانت اسرائيل تبحث في تشكيل حكومة جديدة معارضة لأي مبادلة للارض بالسلام» (**المصدر نفسه**).

بعيداً من سيغال، وما أثاره، وما أثير من حوله، كانت الاحداث، في الضفة والقطاع، تتشكل على أعتاب المجلس الوطني الفلسطيني، ضمن مجريين؛ المجرى الاسرائيلي الباحث عن ترجمة مثلى لمعارضة أية خطوة فلسطينية في الاتجاه المشار اليه، والذي كانت معالمه ظهرت من خلال النقاشات الفلسطينية المكثفة على امتداد أكثر من ثلاثة شهور؛ والمجرى الفلسطيني الذي يريد التعبير، بأقوى الاشكال والأدوات المتوفرة لديه، عن فرحته باعلان استقلاله، ولو من طرف واحد.

جاء الموقف الاسرائيلي المعبّر عن هذا الرفض، والساعي الى محاصرة الفرح الفلسطيني، في تحذيرات اطلقها كل من وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ورئيس اركان الجيش، دان شومرون (٩/١١/١٩٨٨)، من ان الجيش الاسرائيلي «سوف يمنع، بالقوة، عمليات الاحتجاج خلال اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وبعد اعلانه المتوقع عن قيام دولة فلسطينية مستقلة». وصرّح رابين بأنه «اذا أجريت محاولات، بعد الاجتماع [المجلس الوطني] وقراراته، للشغب العام على الأوامر [الاحتلالية]، وعمليات عنف وتظاهر، فسوف تقمع بالقوة». وقال شومرون كلاماً مشابهاً، فأكد ان دور الجيش الاسرائيلي، في هذه الفترة سوف يتركز في منع المتظاهرين الفلسطينيين من اظهار دعمهم للمجلس الوطني، وصرح: «نحن على مفترق طرق في مسيرة الانتفاضة. وعندما يحقق السكان [الفلسطينيون] هذا القرار [باعلان الاستقلال الوطني]، فسوف يكون لذلك معنى واحد معلن، ان لا شيء يمكن تحقيقه هنا. وحتى لو لم تقم تظاهرات، فانهم سوف يدركون ان المعاناة التي بلوا أنفسهم بها لا طائل منها» (جويل غرينبرغ وكينيث كابلان، «رابين وشومرون يحذران: لن يسمح الجيش الاسرائيلي بعمليات احتجاج خلال اجتماعات المجلس الوطني»، **جيروزاليم بوست**، ١٠/١١/١٩٨٨).

نفّذت قوات الاحتلال هذه السياسة بعد نصف ساعة من اعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة مستقلة على اراضي الضفة والقطاع، وعاصمتها

القدس. وفرضت حظر التجول على معظم مناطق الضفة الغربية «لتُري الفلسطينيين كم هم احرار» (جويل غرينبرغ، «بعيداً من الجزائر؛ الضفة الغربية تتعلم درساً في الحرية»، **كريستيان سيانس مونيتور**، ٢١ ـ ١٩٨٨/١١/٢٧).

وانطلق هدير قوافل سيارات الجيب العسكرية وقعقعات سلاح الجنود المزودين بالدروع عبر شوارع اكبر مدن الضفة الغربية، نابلس، التي وضع سكانها المئة ألف تحت الحصار، لمنعهم من الاحتفال بالاستقلال. شمل حظر التجول، الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلي، مناطق يسكنها اكثر من مليون فلسطيني. كانت الشوارع مقفرة، وكذلك مخيمات اللاجئين. وكان هدف هذا الضغط العسكري المكثف، الذي بلغ درجة لم يبلغها منذ احتلال اسرائيل للضفة والقطاع، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التأكيد للفلسطينيين «ان اعلان الجزائر لم يغير شيئاً» (**المصدر نفسه**).

في تحدٍ لقرار سلطات الاحتلال بحظر التجول، رقص ألوف الفلسطينيين طوال الليل في شوارع قطاع غزة؛ واشعلوا الالعاب النارية؛ ورفعوا علم فلسطين، احتفالاً باعلان م.ت.ف. قيام دولة فلسطينية مستقلة. وهتف الشبان باسم فلسطين «وهم يصفقون ويغنون ويحرقون اطارات السيارات ويلعبون لعبة القط والفأر مع الجنود الاسرائيليين في الشوارع المظلمة، ويغيظونهم باللغة العبرية». اضاءت الالعاب النارية ليل مدينة غزة في الوقت الذي ارتفعت السنة اللهب والدخان من الاطارات المشتعلة عند كثير من تقاطعات الطرقات. وتعالت هتافات «الله اكبر» من على سطوح المنازل (**الرأي**، عمّان، ١٩٨٨/١١/١٦). وفي الضفة، لم يلزم المواطنون بيوتهم، وخرجوا في تظاهرات رافعين علم فلسطين والملصقات واليافطات التي حمل بعضها عبارة «ان قرارات المجلس الوطني [تشكل] دعماً كاملاً للانتفاضة». خلال ذلك، وقعت صدامات متفرقة مع قوات الاحتلال في غير منطقة من الضفة والقطاع، اصيب فيها مواطنون بجروح، نتيجة اطلاق الرصاص عليهم (جويل غرينبرغ، «تظاهر لدعم المجلس الوطني الفلسطيني يؤدي الى صدامات؛ جرح ١٦ [فلسطينياً]»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١١/٢٣).

لم تمنع الصدامات الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، من التعبير عن فرحتهم باعلان الاستقلال. وقد «ابتهج معظمهم بقرارات المجلس الوطني... لكنهم قالوا ان الطريق الى اقامة وطن مستقل مفروش بالعقبات» (**الرأي**، ١٩٨٨/١١/١٦/). «فمع ان م.ت.ف. أوضحت رغبة غالبية الفلسطينيين في العيش بسلام، فلا تزال الغالبية الاسرائيلية تصرّ على الاحتفاظ بجزء من، أو بكل، الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ولا تزال الولايات المتحدة الاميركية ترفض الدولة الفلسطينية الوليدة، في الوقت الحاضر» (نادية حجاب، «أي دولة للفلسطينيين ؟»، **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/١١/١٦).

عبّر الفلسطينيون عن هذه الصعوبات باشكال مختلفة عكست نوعية رد فعلهم السياسي على مقررات المجلس الوطني، مثلما عبّروا عن الآثار المعنوية لتلك القرارات. فالبعض، حسب مصادر صحافية، اعترف بأن اعلان الاستقلال «رفع معنوياتهم، لكنه ترك الاوضاع المعيشية اليومية من دون تغيير». وقال بعض آخر: «انا لا اشعر بأنني في دولة مستقلة؛ فالتأثير الرئيس للاعلان هو تأثير نفسي. الناس سعداء، لكن الظروف غير الطبيعية القائمة هنا [في نابلس] تجبرهم على الاحتفاظ باحاسيسهم» (غرينبرغ، «بعيداً من الجزائر...»، **مصدر سبق ذكره**). ووصف آخرون الاعلان بأنه «خطوة دبلوماسية هامة تفتح الطريق لاعترافات عالمية بالحقوق الفلسطينية. انه وقت نرقب فيه البلدان التي سوف تدعم الفلسطينيين... اننا نريد دولتين تعيشان جنباً الى جنب بدون مراقبة الواحدة للاخرى بالسلاح» (**المصدر نفسه**). وصرح رئيس معهد الفكر العربي للدراسات، ابراهيم دقاق، بأنه «اذا كان النضال من قبل يرمي الى اقامة دولة، فان النضال، الآن، يرمي الى الدفاع عن الدولة وتنفيذ اقامتها». وأضاف انه سعيد للغاية لكنه قلق بشكل طبيعي من العمل الذي قد تقوم به اسرائيل لسحق الوضع الجديد، لا سيما في ضوء التحول الجديد في اسرائيل نحو اليمين، وهذا ما أظهرته الانتخابات الاخيرة للكنيست الثاني عشر («الرأي»، **مصدر سبق ذكره**).

وأشار رئيس تحرير صحيفة «الفجر»

المقدسية، حنا سنيوره، الى ان اعلان المجلس الوطني الفلسطيني عن قيام دولة مستقلة «أتاح للشعب الفلسطيني استعادة هويته». وأضاف: «ان هذا الاعلان يتيح... للفلسطينيين ملء الفراغ السياسي الذي تركه القرار الاردني بفك الارتباط مع الاراضي المحتلة في تموز [يوليو] الماضي. و[اننا] نأمل من الجيش الاسرائيلي ان يتفهم هذه التظاهرات التي تسجل نهاية مرحلة من الحروب والنزاعات وبداية مرحلة سلام وتعاون» (**المصدر نفسه**).

واعتبر اسقف القدس الانغليكاني، سمير قفعيطي، «ان رحلة السلام بدأت مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني»، موضحاً ان الاساقفة الانغليكانيين ذكّروا، في مؤتمرهم الذي عقد في تموز (يوليو) الماضي، «بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مثلها مثل حقوق الاسرائيليين المشروعة بالسلام والامن» (**المصدر نفسه**).

ووصف نقيب المحامين في غزة ما تمّ في المجلس الوطني بأنه «استجابة لتطلعات شعبنا في الاراضي المحتلة»، وان اعلان الاستقلال «يمثل مرحلة جديدة في التاريخ الفلسطيني؛ كما يمثل الاعتدال الفلسطيني، لأنه أخذ بمبدأ دولتين لشعبين». وهي المرة الاولى التي يوافق فيها الفلسطينيون على ذلك. ويعتقد ابو رحمة بأنه سيكون للاعتدال الفلسطيني صداه في العالم كله، و«لن يلام الفلسطينيون، بعد ذلك، في مواقفهم المتشددة» (**المصدر نفسه**).

أما رئيس رابطة الصحافيين العرب، في القدس، رضوان ابو عياش، فقال ان اعلان الدولة هو «البداية لتحقيق الحلم الكبير»، وهو «مرحلة ضرورية، ويمكن ان يشكل مفتاحاً للسلام العادل والشامل في المنطقة». وهو خطوة تشكل «نقلة نوعية في نضال شعبنا، وتضع العالم [تجاه] مسؤولياته لازالة الظلم الذي لحق [بنا]» (**المصدر نفسه**).

بلغ التأييد لقرارات المجلس الوطني ذروته بارسال أكثر من ٢٠ شخصية، من الضفة والقطاع، بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢١، وثيقة الى ممثليات الدول الغربية في القدس، أعربوا فيها عن تأييدهم لهذه القرارات «التي تدل، بشكل لا يقبل التأويل، على رغبة الفلسطينيين الصادقة في احلال السلام العادل والدائم في المنطقة» (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٢٨٩ ـ ١٣٦٤، ٤ ـ ١٩٨٨/١٢/١٠).

من جهتها، أصدرت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة بيانها الرقم ٢٩، جاء فيه: «لقد جاءت القرارات [الاخيرة للمجلس الوطني] في مستوى انتفاضتنا المجيدة، ومتطلبات استمرارها وتعزيزها وتزويدها بقوة دفع وزخم جديدة. وقد عبّرت عن قوة وتلاحم وحدتنا الوطنية الثابتة في الداخل والخارج. وكانت قيادتنا في المستوى المسؤول في لحظة الانعطاف والحسم التي خلقتها جماهير الانتفاضة وتراكمات النضال الفلسطيني. ان اعلان الدولة الفلسطينية يؤكد الهوية الفلسطينية لارضنا المحتلة، وسيادة شعبنا الفلسطيني على هذه الارض؛ ويؤكد ان هدف الاستقلال الوطني هو هدف لا رجعة عنه، مهما كانت المصاعب... ويسد الطريق أمام كافة الخيارات المشبوهة... ان تأكيد دورة الانتفاضة ـ دورة الشهيد القائد أبو جهاد ـ على عقد المؤتمر الدولي الفعّال تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، وكافة اطراف النزاع وم.ت.ف. ممثلنا الشرعي والوحيد على قدم المساواة مع بقية الاطراف، وعلى أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية... يبرهن على اخلاص، وصدق، شعبنا، وطموحه لاقرار السلام العادل والشامل في ظل حالة الانفراج على الصعيد الدولي، والتوجه لحل النزاعات الاقليمية، وعلى أساس الشرعية الدولية. ان هذا ليس تنازلاً مجانياً... انه تعبير واقعي، وثوري، ومسؤول، يضع حداً للاكاذيب الصهيونية حول اهداف ثورتنا المظفرة؛ كما ويضع حداً لمعاناة جماهير شعبنا في الداخل والخارج؛ فدولتنا العتيدة دولة لجميع ابناء شعبنا» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، أثير الكثير من التساؤلات حول واقعية الدولة الفلسطينية، وما تعنيه قرارات المجلس الوطني، واختلفت الاجابات، التي عكست الصحافة جوانب هامّة منها، باختلاف مواقعها ـ وهذا ما عكسته وسائط اعلام اسرائيلية وأخرى اوروبية غربية واميركية. فاعتبرت مصادر اسرائيلية

ان منـدوبي المجلس الوطني «لم يفعلوا شيئـاً ذا قيمـة. وانهم لم يعنـوا في قراراتهم ما أظهـروه. فاختـيـارهم القـدس عاصمـة وحيـدة [للدولة الفلسـطينيـة] يشـير، بقـوة، الى ان القرار ١٨١ [الصادر عن الأمم المتحدة العام ١٩٤٧] قد مات كمفتـاح وكوصفة [للحل]» («اعلان دولة وهمية»، **جيروزاليـم بوسـت**، ١٦/١١/١٩٨٨). وتـبـدو الاشارة هنا كمحاولة للتذكير بأن القرار ١٨١ كان وضع القدس تحت الاشراف الدولي وليس بوصفها عاصمة لأي من الدولتين اللتين أشار القرار عينه الى ضرورة قيـامهما في فلسطين حينذاك، وهما الدولة العربية والدولة اليهودية.

وذهبت مصـادر أخـرى الى ان «دولة عرفات جاءت الى الوجود بالاسم فقط، وهي اجابة... رمزية من قبـل قادة م.ت.ف. لاظهـار بعض النتـائـج [السياسية] للانتفاضة... وقد تعاطى مؤيدو عرفات مع هذه الخـطوة كمساومة تاريخية مع اعدائهم». بالتـأكيـد ان مثـل هذا يشكل انتصاراً للمعتدلين الفلسطينيين؛ غير ان قيادة حركة المقاومة الاسلامية «حمـاس» وزّعت بياناً وصف الخطوة الفلسطينية بأنها «استقلال خيالي»، و«خطوة متعجلة من بعض الفلسـطينيين» (سكوت ماكليود، «صغيرة، متأخرة وغامضة»، **تايم**، ٢٨/١١/١٩٨٨).

وعلى الرغم من ذلك، تبدو هذه الخطوة، التي تمّت «بعـد ٤٠ عامـاً من الحـرب ضد اسرائيل»، محاولة «لكسر الحاجز» كما سمّاها ياسر عرفات. فقد وصل الفلسطينيون، بعد هذه المدة، الى سياسة «من الاعتـدال والمـرونـة الواقعيـة. ويبـدو انهم باتوا يعترفون بأن ثلاثة أرباع وطنهم الاصلي قد فقد من أجل الحصول على شيء ايجابي، واظهار الرغبة في العيش بارتيـاح. وبقبولهم زوجاً من قرارات الامم المتحدة (٢٤٢ و٣٣٨) اعترفوا، بصورة غير مباشرة، بحق اسرائيل في الوجود. صرح عرفات: ' نحن نريد السلام ' . وما كان ليذهب الى مثل هذا الموقف في أي وقت بهذه السرعة، لعلمه ان واشنطن وتل ـ أبيب تشكـوان من ان الفلسطينيين لم يقتربوا، بما فيه الكفـايـة. ربما اثبت توقيت عرفات، على أية حال، انه رجل حكيم... لقد أعلن الفلسطينيون [دولتهم] على أمـل ان يعتـرف الاسرائيليـون والامـيركيون بسيـاستهم. ومـع انهـا سيـاسة غير مقبولة، فان الاعـلان يستحق اجـابـة أكثـر عمقاً مما اعطته واشنطن [وتل ـ أبيب]» («ولادة لا أمة»، **نيوزويك**، ٢٨/١١/١٩٨٨). لهذا شدد مسؤولون في «فتح» على انهم «سـوف يتحـركون لدفع أوروبا الغربية واليابان لحمل الولايات المتحدة على تغيير موقفها» (يـوسف ابراهيم، «هل السلام في الشرق الاوسط بات قريباً ؟ م.ت.ف. تقول ' نعم ' »، **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٧/١١/١٩٨٨).

على الرغم من الانتقـادات التي جوبهت بهـا قرارات المجلس الوطني من الاوسـاط الاوروبيـة الغربية عامة، والاميركية خصوصاً، فان المجلس لم يخسر شيئـاً مما سوف يحققه من اعترافات دولية وتـأييـد لقـراراتـه، التي تعكس تقـديـراً وتثميناً لتضحيـات الانتفـاضة في الضفة والقطاع اللذين شهـدا، بُعيد اعلان الدولة، «دموعاً وانخاباً ورفع اعلام وحلقات دبكة فلسطينية» (غودفري جانسون، «الاستقـلال والاعتـراف باسرائيـل»، **ميدل ايست انتـرنـاشيـونال**، العدد ٣٣٨، ١٨/١١/١٩٨٨). ووزع بعض أصحـاب المحـال في القدس الشرقية الحلوى بهـذه المنـاسبـة، وتبـادلوا كلمـة التحية والتـهـنئـة المـعـروفـة «مـبـروك» (**تـايـم**، ٢٨/١١/١٩٨٨). لقـد «غـيّر الفلسـطينيـون في الداخل ميزان القوى فيما بينهم أولاً، وفيما بينهم وبـين العرب ثانياً؛ فللمرة الاولى تخلصوا من ذلك النقص الذي ميّـز شعورهم بالنسبة الى الخارج. واصبحت لهم اليـد الطولى؛ فهم الذين يتحملون مصائب النضال وتبعاته ويقدمون الضحايا... لهذه الاسباب كانوا هم الطرف الذي ألحّ على م.ت.ف. ان تعلن عن نفسهـا بوضـوح وتتعاطى مع موضوعة دولتين، عربية واسرائيلية، على أرض فلسطين. وقد كانت القيادة (الوطنية) الموجدة هي التي قدمت، في الصيف المـاضي، مقتـرحـات اقـامة دولة مستقلة وضرورة اعـلان حكـومـتهـا» (ديفيـد هيرست، «م.ت.ف. تقدم السلام مقابل ثمن»، **الغارديان**، ٢٠/١١/١٩٨٨).

ربعي المدهون

قرارات لليونسكو بشأن القدس العربية والمؤسسات التعليمية في الاراضي المحتلة

[في ما يلي نص التقريرين والقرارات الصادرة عن لجنة البرامج والعلاقات الخارجية ـ اليونسكو، بشأن القدس العربية والمؤسسات التعليمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو، في دورته الثلاثين بعد المئة، التقريرين والقرارات، بالاجماع، بتاريخ ٨/١١/١٩٨٨]

البند ٥،٤،١ ـ **القدس وتطبيق القرار ٢٤م/١١،٦ (١٣٠م ت/١٢)**

اولاً: بناء على دعوة من الرئيس، قدم ممثل المدير العام الوثيقة ١٣٠م ت/١٢.

ثانياً: واسترعى الرئيس انتباه اللجنة الى مشروع القرار (١٣٠ م ت/ب ع خ/م ق ٢) المقدم من عدة اعضاء، ودعاها الى ابداء الرأي في هذا النص.

ثالثاً: وأوضح أحد مقدمي مشروع القرار، بعد ان أدخل عليه عدداً من التعديلات، انه أُعِدَّ بروح بنّاءة وعلى اثر مشاورات متعددة ومع مراعاة ما تتسم به المدينة من طابع جامع للأديان. وقال ان هذا المشروع يعدّ محصلة لتوافق الآراء؛ ودعا، من ثمّ، أعضاء اللجنة الى الموافقة عليه دون مناقشة.

رابعاً: وأيد متحدث النص مؤكداً ان اليونسكو يجب ان تثبت قدرتها على تحقيق أهدافها، ولا سيما في ما يتعلق بصون التراث الثقافي؛ وان المنظمة عليها، في ما يتعلق بالقدس، ان تسهم في توعية الرأي العام العالمي بعمليات النيل من تراث المدينة. وأضاف ان مشروع القرار يشكل في هذا الصدد الحد الأدنى الذي يجب ان تعمل اليونسكو على تحقيقه.

خامساً: وأعرب متحدث عن شكره للمدير العام لما بذل من جهود لايفاد بعثة الى القدس. ورأى ان عرقلة اسرائيل لهذه الجهود انما تدل على صلف حكومة هذا البلد.

سادساً: وطلب متحدث ان يذكر، بصراحة، في هذا التقرير، اصرار المجلس على نوعية الممثلين الشخصيين للمدير العام؛ اذ يجب ان يكونوا شخصيات مستقلة لا يمكن ان تتخذ مواقف من شأنها ان تمس الطابع العالمي لليونسكو مثلما حدث في التقرير الذي قدم الى المجلس التنفيذي في دورته السابعة والعشرين بعد المئة.

سابعاً: ورأى متحدث انه ينبغي اعتماد مشروع القرار دون نقاش، وأيده متحدث آخر في ذلك، موضحاً ان مجموعته توافق على النص.

ثامناً: وأعطى الرئيس الكلمة للمندوب الدائم لاسرائيل، بصفته مراقباً، فتساءل عن دواعي استمرار المجلس التنفيذي في مناقشة هذه المسألة، في حين انه لم يحدث أي تطوّر منذ شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧، وان جميع الحفائر الاثرية قد توقفت. ووصف الظروف التي تدخلت فيها الشرطة الاسرائيلية عدة مرات منذ أكثر من سنة على مقربة من المسجد الأقصى للمحافظة على الامن العام على اثر تحركات غاضبة من جانب الشباب بتحريض من المتعصبين الدينيين او من عناصر معادية هدّامة. وأوضح ان السلطات تدرك، تماماً، أهمية قبة الصخرة، وتعهد بشؤونها الى السلطات الدينية. وقال ان حكومته تحرص، حرصاً شديداً، على الحرية الدينية، ولذلك تتدخل الشرطة عندما يحيق الخطر بهذه الحرية. ورأى انه، بناء على هذه الايضاحات، لا يوجد أي سبب، أو مبرر موضوعي، لايفاد بعثة الى الموقع تضم ممثلين شخصيين للمدير العام. وأشار الى التحسينات التي طرأت على البنى الاساسية للمدينة وتجهيزاتها، وكذلك عمليات ترميم المباني القديمة في الحي الاسلامي. وأعرب، في النهاية، عن أسفه لما حدث من تجاوزات بشأن بعثات اليونسكو الى القدس، وأعرب عن أسفه، أيضاً، لأن نتائج هذه البعثات استخدمت ضد بلده.

تاسعاً: ثم أعطى الرئيس الكلمة للمراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصفته مراقباً، فقال انه يبدو ان المندوب الدائم لاسرائيل ليس على علم بتصريحات عدة وزراء اسرائيليين مفادها ان الحفائر الأثرية ستُواصَل. وذكّر بأن الاردن أرسل الى المدير العام ملفاً يتضمن زهاء ٢٥ صورة فوتوغرافية تثبت ان عمليات هدم قد حدثت بالفعل في المسجد الاقصى. وبعد ذلك طلب، بموافقة اللجنة، من السيدة فكتوريا فالتز، اخصائية تخطيط المدن التي تدرّس في جامعة دورتموند (جمهورية المانيا الاتحادية)، ان تعرض شرائح مصورة تبيّن، من خلال خرائط مدينة القدس ومناظرها، جوانب متعددة لتطور المدينة منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي. وأوضحت السيدة فالتز انها جمعت هذه المعلومات من مصادر رسمية اسرائيلية، ومن دائرة الأوقاف في القدس، ومن مؤسسات فلسطينية. وعلّقت، بصفة خاصة، على عمليات الهدم التي حدثت في حي المغاربة، وعلى التحوّلات العميقة في الحي اليهودي، جراء اقامة المباني الجديدة؛ وبيّنت، أيضاً، موقع الحفائر التي أجريت بمحاذاة جدران الحرم الشريف؛ وذكرت أمثلة لنزع الملكيات من أجل تيسير استيطان مجموعات يهودية بدلاً من السكان الفلسطينيين. ثم أشارت الى المعضلة التي يواجهها، في العادة، اخصائي تخطيط المدن، ألا وهي صون التراث ومتطلبات الحياة الحديثة. وخلصت الى ان الحل الوسط، الضروري، لا يمكن ان يتحقق على يد الدولة المحتلة ودون مشاركة السكان انفسهم.

عاشراً: وبناء على اقتراح الرئيس، قررت اللجنة، بتوافق الآراء، ان توصي المجلس التنفيذي باعتماد مشروع القرار التالي:

«ان المجلس التنفيذي،

«١ - **اذ يذكّر** باتفاقية لاهاي وبروتوكول ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلّح،

«٢ - **ويذكّر** بأن الاحتلال العسكري الاسرائيلي والوضع الحالي لمدينة القدس يشكلان خطراً على حماية رسالتها الأساسية والعالمية،

«٣ - **ويذكّر** بالقرار الذي أصدره المجلس التنفيذي في دورته السابعة والعشرين بعد المئة، والذي تأكد، مجدداً، بموجب القرار ١١،٦ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الرابعة والعشرين، والذي دعا فيه المجلس المدير العام الى ان يعرض عليه، في دورته الثلاثين بعد المئة، تقريراً شاملاً عمّا طرأ من تغيرات، في مجالات اختصاص اليونسكو في مدينة القدس نتيجة للاحتلال،

«٤ - **وقد درس** تقرير المدير العام عن هذه المسألة (١٣٠ م ت/١٢)،

«٥ - **يشجب، بشدة**، الحوادث الخطيرة التي وقعت في الشهور الاخيرة في مدينة القدس القديمة،

«٦ - **ويشكر** المدير العام على كل الجهود التي بذلت لضمان تطبيق القرارات الصادرة عن اليونسكو،

«٧ - **ويدعوه** الى ما يلي:

«(أ) ان يجدد نداءه الى الدول الاعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمؤسسات والافراد، من اجل صون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة المحتلة؛

«(ب) ان يفتح حساباً خاصاً لليونسكو لتلقّي ما يقدم من اسهامات لهذا الغرض؛

«(ج) ان يعزّز علاقات العمل بين السكرتارية ودائرة الأوقاف في القدس، حامية التراث الاسلامي بالمدينة؛

«(د) ان يوفد الى القدس فريقاً من ممثليه الشخصيين، مؤلفاً على أساس مشترك بين التخصصات، حتى يغطي تقريره أيضاً شتى الجوانب الأثرية والفنية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بمشكلة صون المواقع، منظوراً اليها في مجملها؛

«(هـ) ان يقدم التقرير الشامل المنصوص عليه في القرار ١٢٧ م ت/٥،٤،١ الى الدورة الحادية والثلاثين بعد المئة للمجلس التنفيذي؛

«٨ - ويقرر ادراج هذه المسألة في جدول أعمال دورته الحادية والثلاثين بعد المئة».

البند ٥،٢،١ - **تطبيق القرار ٢٤م/٢٥ المتعلق بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة** (١٣٠م ت/٨ وضميمة)

اولاً: قدم ممثل المدير العام الوثيقة ١٣٠م ت /٨ وضميمتها، فذكّر بأن المدير العام يعرض التقرير على المجلس التنفيذي في هذه الدورة طبقاً للقرار ٥،٢،١ الذي اعتمده المجلس في دورته السابعة والعشرين بعد المئة. ثم شرح التنظيم العام للوثيقة التي تتصدرها

مقدمة (الفقرتان ١ و٢) تحدد نطاق العمل الذي طلب من المدير العام الاضطلاع به بمقتضى القرار ٢٤م/٢٥، يليها قسمان (الفقرات من ٣ الى ١٢، ومن ١٤ الى ٢٦)؛ يتناول أولهما المساعي التي قام بها المدير العام تنفيذاً للقرار المذكور؛ ويتناول الثاني البلاغات التي تلقاها المدير العام منذ الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر العام، بشأن أوضاع المؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة.

ثانياً: وبعد ان قدم ممثل المدير العام ضميمة الوثيقة ١٣٠ م ت /٨، أحاط اللجنة بأن المدير العام تلقى، بعد صدور هذه الضميمة، خطاباً من سفير اسرائيل ومندوبها الدائم لدى اليونسكو، بتاريخ ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨. وينص هذا الخطاب، الذي قرأه ممثل المدير العام بكامله، على ما يلي:

«تلقيت، لتوّي، خطابكم المؤرخ ٥ تشرين الأول (اكتوبر) بشأن مهمة الاستاذ بونيه المقترحة. وقد أحلت طلبكم الى القدس، وأرجو ان يتسنّى لي موافاتكم بالرد في غضون أيام قليلة».

ثالثاً: وفي الختام، أعرب ممثل المدير العام، باسم المدير العام، عن شكره لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي ساهمت، بسخاء، في انشاء صندوق المنح الدراسية لصالح طلبة الأراضي العربية المحتلة؛ واسترعى اهتمام الاعضاء، بهذا الصدد، الى الفقرة ١٣ من الوثيقة، حيث أعرب المدير العام، مجدداً، عن أمله في ان تسهم الدول الأعضاء في اليونسكو، بسخاء، في انشاء هذا الصندوق.

رابعاً: وتحدثت نائبة احد أعضاء اللجنة، باسم المشتركين في تقديم مشروع القرار ١٣٠ م ت/ب ع خ/م ق ١، فقالت ان واجب اليونسكو، في الوقت الذي تشدّد على محو الأمية، ان تتحرك عندما يحرم الشعب الفلسطيني من التعليم؛ وهي، بذلك، انما تحقق التزامها بالدفاع عن قضية المحرومين في العالم. وأوصت المتحدثة اللجنة بأن تعتمد، بدون نقاش، مشروع القرار الذي صيغ، بعد مشاورات مكثّفة، بهدف التوصل الى توافق الآراء.

خامساً: فقررت اللجنة، عندئذٍ، بتوافق الآراء، ان توصي المجلس التنفيذي باعتماد القرار التالي:

«ان المجلس التنفيذي،

«١ ـ **اذ يذكّر** بالميثاق التأسيسي لليونسكو الذي ينص، بصفة خاصة، على انه ' لما كانت كرامة الانسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعاً على مبادىء العدالة والحرية والسلام، فان هذا العمل (يمثل)، بالنسبة الى جميع الامم، واجباً مقدساً ينبغي القيام به في روح من التعاون المتبادل ' .

«٢ ـ **ويذكّر** باتفاقية جنيف الرابعة (١٢ آب ـ اغسطس ١٩٤٩)، واتفاقية لاهاي، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

«٣ ـ **وبعد ان درس** تقرير المدير العام بشأن الوضع التعليمي والثقافي المأساوي في الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل (الوثيقة ١٣٠ م ت/٨ وضميمة)،

«٤ ـ **وبالنظر** الى الوضع المزعزع للغاية الذي تعاني منه المؤسسات التعليمية، ويعاني منه المعلمون في الاراضي الفلسطينية المحتلة، عقب ما حدث من خسائر في الأرواح ومن اغلاق متكرر (ومستمر، او شبه مستمر، خلال السنة الدراسية المنصرمة) للمؤسسات التعليمية، وعمليات الاعتقال الاداري للطلبة والتلاميذ والعاملين، وعمليات الطرد وغيرها من أشكال الحرمان من ممارسة الحق في التعليم وفي الذاتية الثقافية،

«٥ ـ **وبعد ان أخذ علماً** بالبلاغات العديدة جداً التي وجهت الى المدير العام فيما بين الدورتين، السابقة والحالية، للمجلس التنفيذي، لتلفت انتباهه الى سلسلة من التدابير القسرية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضد المؤسسات التعليمية بوجه خاص، وضد أوساط المثقفين والجامعيين عموماً،

«٦ ـ **واذ يلاحظ**، والقلق يساوره، ان كل الرسائل التي وجهها المدير العام الى الحكومة الاسرائيلية بشأن البلاغات المشار اليها أعلاه ظلت دون اجابات عنها، بل انه لم يرد أي اشعار باستلامها، الّا في ما يخص رسالة واحدة،

«٧ ـ **يعرب عن** بالغ أسفه لعدم تمكّن الأب الموقر بونيه من ان يستكمل، حتى الآن، المهمة المكلف بها في الأراضي العربية المحتلة؛ ويأمل ان يتمكن الأب الموقر من القيام بذلك في أقرب وقت ممكن؛ ويرى انه ينبغي، على أي حال، عرض التقرير على الدورة الحادية والثلاثين بعد المئة للمجلس التنفيذي؛

«٨ ـ **ويؤكد** على ان الاغلاق شبه الدائم للمؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي

الفلسطينية المحتلة يمكن ان يتسبب في زيادة هائلة لنسبة الأمية، في الوقت الذي يعبىء المجتمع الدولي جهوده للنضال من اجل محو الأمية؛

«٩ ـ **ويشجب، بكل قوة**، السياسة والممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، معرّضة بها للخطر سير عمل المؤسسات التعليمية والثقافية بصورة عادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ [العام] ١٩٦٧، وهو ما يشكل وضعاً يضرّ باحترام حقوق الانسان التي تدافع عنها اليونسكو؛

«١٠ ـ **ويطلب من اسرائيل** ان تفتح، من جديد، ودون ابطاء، جميع المؤسسات التعليمية المغلقة حالياً بموجب أمر عسكري، وان تمتنع عن أي فعل من شأنه اعاقة نشاطها وسير عملها بصورة طبيعية، تحت مسؤولية سلطات تلك المؤسسات الادارية والتربوية وحدها، أو من شأنه ان يغير، بأية ذريعة كانت، طبيعتها ووظيفتها المتميزتين، بوصفها مؤسسات تعليمية؛

«١١ ـ **ويدعو المدير العام** الى مواصلة الجهود التي يبذلها في سبيل ما يلي:

«(أ) تمكين الأب بونيه الموقر من القيام بمهمة تكميلية في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس والجولان؛

«(ب) دراسة احتياجات المؤسسات التعليمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، من طريق ايفاد موظفين وخبراء، بغية مساعدة هذه المؤسسات على ايجاد حلول عملية لما تواجهه من صعوبات؛

«(ج) الحصول على مساهمات للحساب الخاص لمنح التعليم العالي لصالح طلبة من الاراضي العربية المحتلة؛

«١٢ ـ **ويدعو المدير العام**، أيضاً، الى ارسال نص هذا القرار مع الوثائق المتعلقة به الى الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة؛

«١٣ ـ **ويشكر** المدير العام على الجهود التي يبذلها لكي تتمكن اليونسكو من مواصلة السهر على سير عمل المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة بصورة طبيعية، وعلى تنفيذ قرارات اليونسكو المتعلقة بهذه المؤسسات؛

«١٤ ـ **ويوجه نداء** الى الدول الاعضاء، التي لم تقدم، بعد، مساهمات الى الحساب المشار اليه أعلاه، ان تفعل ذلك، شهادة منها بالأهمية التي تعلقها على الحق في التعليم، ويعرب عن عرفانه للدول الاعضاء وللمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي قدمت مساهمات؛

«١٥ ـ **ويقرر** ادراج هذه المسألة في جدول أعمال دورته الحادية والثلاثين بعد المئة».

سادساً: بعد اعتماد القرار، تحدث عضوان، فرأى احدهما ان على المجلس التنفيذي ان يتوخى تحقيق نتائج محددة عند بحثه لهذا الموضوع. وقال انه أيد توافق الآراء الذي تحقق، إلّا انه يعتقد بأن مناقشة هذا الموضوع يجب ان تتم، في المستقبل، بقدر أكبر من الالتزام. ثم تناول السيد ديمون الكلمة، بوصفه رئيس اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات (ف. ص.)، فأكد للجنة ان المفاوضات التي أدت الى توافق الآراء حول نص مشروع القرار ١٣٠م ت/ب ع خ/م ق ١ قد أخذت في الحسبان آخر أعمال اللجنة (ف. ص.) بشأن هذا الموضوع.

سابعاً: ثم أعطى الرئيس الكلمة الى سفير اسرائيل ومندوبها الدائم لدى اليونسكو لمخاطبة اللجنة، بوصفه مراقباً. فبعد ان أعرب عن ألم بلاده الشديد ازاء الاصابات التي أسفرت عنها الاحداث، أشار الى اغلاق المؤسسات التعليمية المذكورة في الفقرات من ١٦ الى ١٨ من الوثيقة، قائلاً انه، على الرغم من صحة المعلومات المتعلقة باغلاق هذه المؤسسات، الّا ان الوثيقة لم تتطرق الى الأسباب التي أدّت الى هذه التدابير. فقال، في هذا الصدد، ان موجة الاضطرابات قد أرغمت السلطات على اتخاذ هذه التدابير ضماناً للأمن العام؛ وهو لا يرى ان اعادة فتح المؤسسات التعليمية في الاراضي المعنية سوف يؤدي، بالضرورة، الى استئناف العمل فيها بصورة طبيعية. واختتم حديثه، في هذا الصدد، قائلاً ان الوضع السائد، حالياً، في الاراضي [المحتلة] لا يسمح باعادة فتح المؤسسات التعليمية. وبالنسبة الى مسألة الكتب الدراسية التي أثيرت في الفقرة ٢٢ من الوثيقة، ذكّر اللجنة، من جهة، بأن المناهج الدراسية في قطاع غزة أعدت على أساس المناهج المعمول بها في مصر؛ وأعلن، من جهة أخرى، ان سلطات بلاده شطبت من الكتب الدراسية المقاطع التي تسيء الى اسرائيل. وفي ما يتعلق بتحويل المدارس الى ثكنات عسكرية، قال انه لم تستخدم لهذا الغرض سوى المدارس التي

أغلقت بالفعل. وفي ما يتعلق بمهمة الأب الموقر أ. بونيه، لاحظ ان اسرائيل وافقت، دائماً، على زيارته، وقدمت له التسهيلات كافة في السابق. وقال ان هذه المهمة لم ترفض، وان السلطات الاسرائيلية تولي أكبر قدر من الاهتمام لامكانية انجاز هذه الزيارة، الّا ان الظروف السائدة، حالياً، في هذه الاراضي، تجعل من غير الملائم القيام بأية مهمة فيها. وأضاف ان المطلوب من الأب بونيه ان يكمل مهمّته، لا ان يواصلها الى الأبد. ورأى انه ينبغي، الآن، توجيه توصيات الى الاطراف المسؤولة عن الاضطرابات السائدة.

ثامناً: ثم أعطى الرئيس الكلمة لمراقب آخر، هو المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى اليونسكو، الذي رأى، مستشهداً بأقوال اعضاء سابقين من أعضاء المجلس البارزين، مثل الرئيس شمس الدين الوكيل والاستاذ كارنيرو، ان من الخطأ السعي الى فصل المسائل المتعلقة بالتعليم عن المسائل المرتبطة بالجو العام الناجم عن الاحتلال. وأضاف ان ما يريده الفلسطينيون هو مجرد انهاء الاحتلال الاسرائيلي، وانهاء جميع المحاولات الرامية الى الحد من الحق في التعليم. وقال ان التعليم غدا الثروة الوحيدة التي يمتلكها الفلسطينيون، وسبيلهم الوحيد الى الدفاع عن أنفسهم ازاء الاغتراب الثقافي. وأعرب عن عرفانه للمجتمع الدولي لما يقدمه من دعم الى الشعب الفلسطيني من خلال «اونروا»، ولا سيما في ميدان التعليم؛ غير انه أعرب عن استيائه الشديد، لأن «اونروا» نفسها أصبحت ضحية لعدد من التدابير التي تتخذها سلطات الاحتلال، ومنها فرض أعباء مالية جديدة عليها تبلغ ٨٠٠ ألف دولار، وفقاً لتقارير «اونروا»؛ وهذا يعني فقدان ٤٠ بالمئة من الوقت المخصص للتدريس في مدارس «اونروا» وضياع سنة دراسية كاملة في مراكز التدريب التابعة لـ «اونروا». وأشار الى الوثيقة ١٣٠ م ت / ٨ ضميمة، فأثنى على الجهود التي يبذلها كل من المدير العام والسكرتاريا لايجاد حلول للمشكلات الناجمة عن الوضع المأساوي المفجع الذي آلت اليه المؤسسات التعليمية في الاراضي المحتلة. ثم أعرب عن تخوفه من ان يؤدي الاغلاق المستمر لهذه المؤسسات الى ايجاد جيل بأكمله من الأميّين والجهلاء. وقدم مزيداً من المعلومات عن أوضاع المؤسسات التعليمية، ومنها تدمير مختبرات المدارس ومكتباتها، ومنع الاساتذة من دخول الجامعات، والاجازات بدون مرتّب التي تفرض على المعلّمين لفترات غير محددة الأجل، وغير ذلك. وعارض ما تحتج به السلطات الاسرائيلية من أسباب أمنية، وتساءل لماذا يبدو لها من الضروري، اذاً، اغلاق رياض الأطفال؛ ولاحظ ان الانتفاضة لم تبلغ ذروة قوتها الّا بعد اغلاق المؤسسات التعليمية. وأعرب، في ختام كلمته، عن عرفانه لأعضاء اللجنة لأنهم اعتمدوا، بتوافق الآراء، التوصية الموجّهة الى المجلس التنفيذي بأن يعتمد مشروع القرار ١٣١ م ت/ب ع خ/م ق ١.

◇
◇ ◇

ابو اياد في حوار «ساخن»:

تبدأ دولتنا صغيرة، وتكبر

[في المقابلة التالية، يبدي عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، وجهة نظره حول التطورات في القضية الفلسطينية ويركز على الدورة التاسعة عشرة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر من ١٢ - ١٥/١١/١٩٨٨، وعلى النتائج التي أسفرت عنها]

● استغربنا تجاهل دعوة ممثلين عن الشعب السوري والشعوب العربية الى هذه الدورة

التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني.

○ لم نوجه الدعوة الى أية جهة عربية. المجلس الوطني، في هذه الدورة، كان مقتصراً على الاعضاء فقط. والشعب السوري والشعوب العربية جميعاً هي في قلوبنا، ولكن القرار اتخذ.

• لكنكم دعوتم خالد عبدالناصر...

○ خالد عبدالناصر حالة خاصة. انه ابن الزعيم الكبير جمال عبدالناصر، وغادر بلده وهو يقاتل الاميركان والاسرائيليين.

• وهل اليهود والاسرائيليون الذين دعوتموهم الى حضور الدورة هم حالة استثنائية أيضاً ؟

○ لم نوجه الدعوة الى اي اسرائيلي.

• هناك ثلاثة من اليهود، وثلاثة حضروا من اسرائيل.

○ لا أعرف شيئاً عن هؤلاء.

• كيف لا تعرف وانت من القيادة ؟

○ انا من القيادة؛ لكن هذا الموضوع ليس من اختصاصي، ولا أعرف عنه شيئاً.

• من يعرف اذاً، مسؤولية من ؟

○ رئاسة المجلس، وهي لديها قرار بأن لا تدعو احداً.

• دُعيَ اسرائيليون...

○ لا، أبداً.

• يوري ديفيس وامنون كابليوك كانا حاضرين، وهما اسرائيليان.

○ كابليوك جاء كصحافي فرنسي.

• وماكسيم غيلان الاسرائيلي الفرنسي ؟

○ كل هؤلاء الذين تتحدث عنهم لا أعرفهم.

• ولكنهم صافحوك.

○ أتحداك... صافحت أمنون كابليوك فقط.

• كيف تصافح اسرائيلياً ؟

○ من قال لك اننا لا نصافح اسرائيليين ؟ هذا قرار اتخذ في المجلس الوطني. ونحن نتعامل معهم منذ [العام] ١٩٧٤، وقرارات المجلس الوطني تقول ان كل القوى التقدمية والديمقراطية داخل اسرائيل نتحاور، ونتحدث، معها، ونصافحها أيضاً.

• لماذا تعتبرون، اذاً، اجتماع مسؤول عربي مع مسؤول اسرائيلي خيانة، ولا تطبقون القاعدة على انفسكم ؟

○ عاهدت نفسي على الّا اسمح بأن تستفزني، وان اجيب عن كل الاسئلة. وأقول لك هناك فرق بين عمل سياسي تقوم به منظمة التحرير، بهدف توسيع قاعدة الناس الذين يطالبون بالسلام، ويعترفون بالمنظمة وبحقها في دولة مستقلة، وبين خيانة ترتكب، في الامة العربية، بحق الشعب الفلسطيني.

• لم تكمل العبارة... اضف، ايضاً، ان هؤلاء الصهاينة الذين يؤيدونكم يدعمون وجود اسرائيل كذلك.

○ ما يهمني هو هذا الاسرائيلي الذي يؤيد حقي في دولة فلسطينية، أي الاسرائيلي الديمقراطي، وهو أفضل من شامير وبيرس وكل الذين يتجاهلون حقوقنا. وهذا عمل سياسي لا علاقة له بالمبادىء. الاسرائيلي الذي يعترف بحقوقنا هو أفضل من الاسرائيلي الذي ينظر الى العرب ويتعامل معهم كنوع من الحشرات. انه افضل من شامير الذي ينكر علينا حق الاستقلال، وافضل من هؤلاء الطغاة داخل اسرائيل.

• الا تعتقد ان هؤلاء الاسرائيليين الذين يتسللون الى داخل تواجدكم هم أكثر مكراً ودهاءً من غيرهم ؟

○ نحن نحارب الطغيان الاسرائيلي بأسلحة من داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه. انها معركة مكشوفة ضد الصهيونية، مستمرة منذ أكثر من سبعين سنة: ٤٠ سنة بعد قيام اسرائيل و ٣٠ سنة قبل قيامها. ونحن نحاربهم بمن يحمل هويتهم الدينية والسياسية، وهذا قرار المجلس الوطني، وانا مقتنع به.

• ما هو المقنع فيه ؟

○ (ضاحكاً) هل تريد ان تحقق معي؟ وهل أحضر لك سوطاً أو عصا لتجلدني ؟

• ولكن انتم جزء من الشعب السوري، جغرافياً وتاريخياً وبشرياً، شئتم ذلك أم ابيتم.

○ (مقاطعاً) انا اعلنت في الجلسة السرية للمجلس اننا نريد تغيير التاريخ السوري، وبدلاً من الحديث عن سوريا الكبرى، كما كان يقال في الماضي، فاننا نريد اقامة فلسطين الكبرى. وترى انكم انتم السوريين سكان شمال فلسطين.

• اذن، لماذا لم توجهوا الدعوة الينا

[السوريين] حتى لا تضيع حقوقنا التاريخية ؟!

○ لكم هذا الحق كاملاً...

• لماذا دعيتم حزب التجمع التونسي فقط ؟

○ لأنه الحزب الحاكم في الدولة التي تستضيف منظمة التحرير. ولم نرغب في دعوة التنظيمات العربية المتناقضة والمتناحرة، وآثرنا ان يقتصر التمثيل على السفراء فقط، وعلى ممثلي الدول الافريقية والاسلامية ودول عدم الانحياز.

• حضروا معكم ١٨ دورة وتجاهلتم دعوتهم الى دورة قطف الثمار... هذه سياسة قمعية.

○ لم نقطف ثماراً بعد، ونحن لم نقمع احداً، ويا ليت الانظمة العربية تتمتع بواحد بالمئة من الديمقراطية الفلسطينية.

• انتم جزء من سوريا. ألا تشعر بالغصة في قلبك لأن اعلان الدولة الفلسطينية لم يتم من دمشق ؟

○ نحن جزء من الامة العربية. وهناك حسرة كبيرة. وكنت اتمنى ان تعلن الدولة المستقلة من دمشق؛ ولكن من المسؤول عن ذلك؟ السؤال يوجه الى النظام السوري الذي يمنع تواجدنا هناك. الوضع الطبيعي هو ان تعقد كل مجالسنا هناك، وخصوصاً هذه الدورة. حاولنا كثيراً مع النظام السوري، خصوصاً بعد استشهاد شقيقنا الكبير أبو جهاد. حاولنا ان نتغلب على عواطفنا وخلافاتنا، وتمنينا ان يفتح دم الشهيد الكبير عقل النظام السوري وقلبه للثورة الفلسطينية مرة أخرى. وما ان انتهت مراسم الدفن حتى عاد النظام السوري الى فرض شروطه الكبيرة.

• ما هذه الشروط ؟ قطع العلاقة مع الاسرائيليين ؟

○ ليس هذا هو الشرط المهم. كان يريد ان نقطع العلاقة مع القاهرة. ونحن لا نقطع علاقتنا مع الشعب المصري من أجل أحد، ونرفض الشروط من حيث المبدأ. نحن تشردنا في المغتربات والمهاجر من اجل قرارنا المستقل الذي لا يعني الانفصال عن الامة العربية.

• لكنك انت، شخصياً، عارضت زيارة عرفات الاولى الى القاهرة، والآن تتحدث، بلهجة اخرى، فأي سحر غير أفكارك ومواقفك ؟

○ أبو عمار لديه سحر ولا شك، ولكن حدوده معروفة. وأنا عارضت توقيت زيارته الاولى الى القاهرة، وقلت تنظيمياً الزيارة خطأ، وكان على عرفات ان يتخذ القرار أولاً في اللجنة المركزية لفتح. عارضت توقيت الزيارة، لأنه جاء بعد معركة طاحنة مع المنشقين الذين تدعمهم دمشق، في طرابلس ومخيمات الشمال اللبناني. وزيارة أبو عمار الى القاهرة، بعد المعركة، كانت تعطيهم ذريعة للادعاء بأن المنظمة، وأبو عمار شخصياً، يتقربان من كامب ديفيد. ولكنني لم أكن ضد الزيارة بالمعنى السياسي، بل بالمعنى التنظيمي. ولو حضر الى تونس أولاً، وحصل على قرار بالاكثرية، ولو ضد وجهة نظري، لكان الوضع اسلم. لقد كانت زيارته الى القاهرة مفاجأة لنا. أبو عمار بيننا قائد ورمز كبير، ولكنه ليس وحده، وله أخوان في اللجنة المركزية. نحن، كتنظيم، نمثل حركة صغيرة في المحيط العربي، ولكن أملنا ان ينعكس التنظيم على محيطنا العربي. صدقني، كل مشاكل الامة العربية [تُحَلّ] اذا [حُلّت] مشكلة الديمقراطية والتنظيم فيها.

• وما هي الشروط السورية الاخرى ؟

○ مبدأ الشروط مرفوض في العلاقة بين حركة التحرر والنظام. الانظمة تأكل دائماً حركات التحرر. واذا قبلنا شرطاً واحداً، فاننا سنستجر لقبول الشروط الاخرى. والشرط الخطير لدى سوريا هو الّا نكون حركة مستقلة.

• عندما تحالفتم استراتيجياً مع سوريا هل كنتم ورقة في يدها ؟

○ نؤمن بالتحالف الاستراتيجي مع سوريا لأنها في قلب الامة العربية. والخطأ ليس في سوريا الشعب، وفي سوريا الموقع، ولا في سوريا التاريخ، بل الخطأ في سوريا النظام. ولو كنّا ورقة في يد سوريا لما ذهبنا الى تونس وعدن وصنعاء والجزائر.

• هل نسيتم تصريحاتكم في مديح النظام السوري ؟

○ كنا نريد تحالفاً استراتيجياً مع سوريا، ولكنه لم يقم بسبب هذه العقدة، أي ان نكون ورقة أو لا نكون. نحن كنا، دائماً، في حالة صراع مع النظام السوري، تتخللها اتفاقات من وقت الى آخر. قبل زيارة السادات الى القدس، كانت هناك ازمة عام ١٩٧٦. وبعد ذهاب السادات الى القدس، شعر الاسد بأنه في حاجة الى القوى الوطنية اللبنانية التي كان يقاطعها، وفي حاجة الى الثورة الفلسطينية، فبدأ يغير سياسته، وغيّرها أكثر بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وفي المرحلة الاخيرة من عام ١٩٨١، عندما ذهبت

الى الاتحاد السوفياتي في زيارة خاصة، وتأكد لنا ان العدوان قادم من عدة مصادر، رأى السوفيات ان المساعدة الوحيدة الممكنة تأتي من خلال سوريا؛ ولذلك كان لا بد من تصحيح العلاقة معها. واتخذنا القرار، وذهبت الى دمشق على رأس وفد من «فتح» لنبدأ علاقة جديدة بين سوريا والمنظمة. وتحاورنا أكثر من ثلاثة شهور. وكان رئيس الوفد السوري آنذاك، عبدالحليم خدام؛ وكان معه أربعة أو خمسة من القيادتين، القومية والقطرية؛ وكان منهم فاروق الشرع ومحمد حيدر.

● **ألَم يحضر ممثل للمخابرات في هذه الاجتماعات ؟**

○ لا ... لا...

● **هل سجلت محاضر لهذه الاجتماعات ؟**

○ بالطبع. وخدام قال يومها لنا: لا داعي للكتابة، لأن الحوار مسجل على اشرطة وسنعطيكم نسخة عنها.

● **وهل اعطاكم النسخة ؟**

○ نعم، ولكنني لن اعطيك اياها! واذا زرتنا في مقر اقامتنا سنسمعك الشريط. يومها جلسنا بقصد مناقشة العدوان الاسرائيلي الوشيك على لبنان، وتحدثنا في كل المواضيع. وأقول لك بلا مبالغة ان الوفد السوري تحدث في كل شيء تقريباً ما عدا موضوع العدوان، الاّ لماماً. الحرب العراقية ـ الايرانية استغرقت معظم الوقت، نعم، كنا نسعى الى تحالف استراتيجي مع سوريا، ولكن للاسف...

● **هناك انطباع في بعض الاوساط العربية ان الصراع شخصي بين عرفات والاسد.**

○ لا يوجد صراع شخصي. وكل القضية هي ان نكون ورقة في يد سوريا او لا نكون. عرفات هو عنوان الازمة مع سوريا وليس الازمة ذاتها. الازمة مع القيادة الفلسطينية كلها. وهناك من يقبل مبدأ التحالف مع سوريا بشروطها، وهناك من يرفض. ونحن، في «فتح»، كنا نرفض، دائماً، مبدأ الوصاية والتبعية، لأننا عانينا من عقدة عام ١٩٣٦. ولكي أكون صادقاً مع نفسي، أقول ان الاستقلالية الكاملة غير موجودة، وهي محاطة، دائماً، بظروف معينة وتقتضي ممارسة دبلوماسية معينة. لكن في ما يتعلق بالامور المصيرية، فان الاستقلالية تكون كاملة.

● **لكن الكل يعرف ان للانظمة العربية، أو لبعضها، ممثلين داخل المنظمة.**

○ هذا غير صحيح. أحياناً نضطر الى الانحناء أمام بعض العواصف العربية التي تأتينا من هنا وهناك، لأنه ليس لدينا أرض نقف عليها، وليست عندنا هانوي عربية نجلس فيها مطمئنين. وعندما يصل الامر الى القرار المركزي كنا نسقط حساب الخسائر.

● **هل صحيح ان جماعة أبو موسى وجماعة الصاعقة اعربتا عن رغبتهما في حضور الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في الجزائر أخيراً ؟ وهل صحيح ان زيارة خدام الى الجزائر، قبل الدورة، كانت للتوسط ، ولاسقاط اعترافكم باسرائيل ؟**

○ لم يكن موضوع الدورة الاعتراف باسرائيل. وعن خدام، أقول لك، خرجت اشاعة تفيد بأن الاخوان في دمشق جميعاً يريدون حضور الدورة. وقبل ذلك، كنا أرسلنا الدعوات الى كل من يحق له حضور جلسات المجلس الوطني. ارسلنا الدعوات، مثلاً، الى خالد الفاهوم وأحمد جبريل والصاعقة وغيرهم.

● **والى أبو موسى أيضاً ؟**

○ أبو موسى ليس عضواً في المجلس، ويمثله فيه أعضاء مثل الياس شوفاني وغيره. وقد وجهنا الدعوة اليهم. وكنّا على ثقة من أنهم اجبن من ان يحضروا لمواجهتنا. وهؤلاء سقطوا من حساباتنا. وليس لهم قرارهم الخاص. قرارهم عند المخابرات والنظام السوري. وخدام، في جولته الاخيرة، كان يتحدث عن لبنان فقط، كما ابلغتنا بذلك أكثر من دولة عربية زارها، ولم يتحدث عن المجلس الوطني، أو يذكره بكلمة...

● **هل كان يتحدث خدام عن التواجد الفلسطيني في لبنان ؟**

○ كان يعالج كل ما يتعلق بالازمة اللبنانية.

● **وانتم الآن تدعمون حكومة العماد عون، أليس كذلك ؟**

○ نحن لا ندعم عون، بل وحدة لبنان، وهذا أهم شيء. المصيبة الكبرى للعرب اذا تكرس التقسيم. ونحن نرى ان السياسة السورية في لبنان ستقود الى التقسيم، اذا ظلت على ما هي عليه. ولا بد من انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن؛ ولا بد ان يكون هناك حكومة واحدة، وان يباشر في فتح حوار وطني لتجميد الازمة على الاقل، اذا تعذّر حلها نهائياً.

● **قلت انكم لم تعترفوا باسرائيل. لماذا تختبئون**

وراء الكلمات ؟ ألا يشكل الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اعترافاً باسرائيل ؟

○ نحن قلنا ما هو أهم من ذلك... قلنا ان المؤتمر الدولي تحضره الاطراف المعنية ومنها اسرائيل. وقلنا ان مجلس الامن الدولي يضع ترتيبات الامن لكل دول المنطقة، ومنها اسرائيل. وهذا ليس اعترافاً بأسرائيل، بل هو مجرد اعتراف واقعي بشيء موجود على الارض؛ وهذا لا يعني انني راض عنه أو قابل به. الاعتراف القانوني هو الذي يقر بحق اسرائيل في الوجود. العرب يقاتلون اسرائيل بالصياح والشعارات، ونحن، وحدنا، نقاتلها حقيقة، وقدمنا ضحايا وشهداء.

● وهل الامة العربية لم تقدم ضحايا وشهداء ؟

○ انني اتحدث عن الانظمة، وليس عن الشعب العربي. وقلت ان حرب [تشرين الأول] اكتوبر مجيدة، لأن الجيش السوري قاتل فيها ببسالة، وكذلك الجيش المصري، والجيش العراقي وغيره. وفي وثيقة الاستقلال وجهنا التحية الى شهداء الامة العربية.

● لماذا غيرتم رأيكم بالقرار ٢٤٢ بعد ٢١ سنة من اصراركم على رفضه ؟

○ في هذا القرار نص يتعلق بحقوقنا الوطنية، وقد حوّلها الى حقوق لاجئين. والمجتمع الدولي يريد هذا القرار كأساس قانوني للمؤتمر الدولي دون ان ينص على حق تقرير المصير. والقرارات الاخرى للامم المتحدة لا قيمة لها عندنا، ولا بد من قاعدة تضمن حقوقنا الوطنية، وهذا ما عبرت عنه في مداخلتي في الجلسة السرية، والاستناد الى كل قرارات الامم المتحدة والى ميثاقها وخصوصاً الفقرة الثانية من المادة الاولى. فاذا تسلحنا باعلان الدولة الفلسطينية المستقلة على اساس الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني والشرعية الدولية كلها، لا يبقى القرار ٢٤٢ هو الاساس الوحيد. وفي زمن العجز العربي لا نجد غير الشرعية الدولية كأساس لحل سياسي وتسوية شاملة. واسرائيل نفسها قامت على اساس الشرعية الدولية.

● لماذا، اذاً، قلتم في السابق ان ٢٤٢ هو مؤامرة وهاجمتم عبدالناصر من هذا المنطلق ؟

○ لم نهاجم، وكانت لنا أحسن العلاقات مع عبدالناصر، وكنا نفهم انه مضطر للقبول بهذا القرار.

● اذن، ما سر هذا التحول في تفكيركم الثوري بالخضوع للشروط الاميركية ؟

○ لا أحد منّا يقبل بشروط اميركا، أو غيرها. هذا عمل سياسي، الغاية منه محاصرة سياسة اميركا واسرائيل. ونقدم هذا البيان السياسي الى اصدقائنا في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية والاوروبية حتى يكونوا معنا عامل حصار لكل السياسات التي لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني.

● ما دمت تتحدث عن الاتحاد السوفياتي «الصديق»... في عام ١٩٤٨ تزاحم السوفيات والاميركيون للاعتراف باسرائيل. لماذا تأخر الاتحاد السوفياتي في الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد اعلانها في الجزائر ؟

○ هذا ظلم للاتحاد السوفياتي؛ وهو صديقنا؛ وهو في حوار دائم مع المنظمة؛ ونحن نفهم ظروفه، وهو يفهم ظروفنا. وقبل خمس سنوات اعتبر السوفيات مكتب المنظمة في موسكو سفارة، حتى قبل ان تعلن الدولة الفلسطينية.

● هل كان هناك نوع من التنسيق مع حليفكم الاكبر الاتحاد السوفياتي ؟

○ الاتحاد السوفياتي صديقنا وليس حليفنا. أن الحلف يتم بين الكبار، ونحن شعب صغير، ومنظمة صغيرة، ولا نتطلع الى الاحلاف الكبيرة. والبيان السياسي، كما صدر، لم يره أحد الاّ أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. ونحن نعتز بأنفسنا ونرفض تلقي التوجيهات من أيه جهة دولية، كبيرة كانت أم صغيرة. ونحن نتشاور مع الاصدقاء السوفيات، ونستمع اليهم، ويستمعون الينا؛ ولكننا نأخذ قراراتنا وفق مصلحة الشعب الفلسطيني. وكانوا يقولون لنا: نحن بانتظار قراراتكم.

● لماذا لم تعقدوا الجلسات علنية، ومنعتم مشاهدة الديمقراطية عن المحرومين عنها في وطننا العربي ؟

○ قررنا ان تكون جلسات الحوار والمناقشة سرية، لأن هناك اشياء لا تقال للصحافة وللرأي العام. وليس مهماً اذا حدث تسرب، كل على طريقته، المهم الاّ يتم الاعلان عمّا جرى بصورة رسمية.

● كيف جرى التصويت [؟] وهل اعترض حبش ؟

○ اعترض على الفقرة الخاصة بأساس المؤتمر الدولي. ويظهر من المحاضر ان ٤٨ عضواً فقط اعترضوا على هذه الفقرة، وتمت الموافقة على البيان السياسي بالاجماع، عشرة امتنعوا عن التصويت و٢٥٣ وافقوا. وبعض اعضاء المجلس الوطني لم

يكن يعرف انه سيجري تصويت، وبعضهم سافر، ولكن النصاب كان متوفراً.

• ألَم تمارس ضغوط لتمرير هذه التنازلات ؟

○ على العكس، كان الحوار بنّاء، وكل واحد قال رأيه بصراحة كاملة وجرى التصويت بأسلوب ديمقراطي.

• حول قضية النصاب، حضر ٣٣٨ عضواً، وقلتم ان هناك ٤٦ عضواً منعتهم سوريا من الحضور، و ٤ اعضاء لم يحضروا من الاردن... ولكن هناك ٧٥ عضواً لم يلبوا الدعوة، ولم يكن هناك أي مانع من حضورهم، ولكنهم لم يهتموا بدعوتكم.

○ لكل عضو ظروفه الخاصة التي لا نعرفها؛ فقد يكون مريضاً، أو لديه ارتباطات، وفي كل المجالس الوطنية السابقة كان هناك، دائماً، متغيبون، لهذا السبب أو ذاك.

• لقد كان شعور هؤلاء، على الارجح، ان حضورهم لن يغير شيئاً من القرارات، فآثروا التغيب.

○ عدد أعضاء المجلس الوطني ٤٤٨؛ وعندما يتغيب عنه ٣٠ أو ٤٠ شخصاً مشتتين في كل بقاع الارض، فهذا الامر يبدو طبيعياً.

• هل ستطردونهم ؟ ثم كيف يتم التعيين ؟ هل صحيح انه يتم، احياناً، مقابل دفع الاموال ؟

○ لا، ليس صحيحاً. والذين تغيبوا اعتذروا بكتب رسمية.

• لماذا لم تسمحوا لحبش باضافة بعض الكلمات والعبارات الى اعلان استقلال الدولة ؟

○ جورج حبش كان يحضر جلسات الحوار قبل المجلس، وقد استمرت اربعة شهور، ولم يتغيب الاّ لماماً، ونحن نحترمه كمناضل. وبنتيجة الحوار تظهر جوامع مشتركة يتفق عليها المتحاورون. وكان اعلان وثيقة الاستقلال، الذي تمت عليه الموافقة بالاجماع، ولم يعترض عليه أحد.

• لاحظنا في وثيقة الاستقلال روح وتعابير ادوارد سعيد ونفَس الفلسطينيين - الاميركيين المقربين من شولتس.

○ هذه الوثيقة فيها نَفَس المجلس الوطني الفلسطيني، بغض النظر عن المجموعات الكبيرة التي اشتركت في تكوينها وانشائها واسلوبها. وبعد ان اصبحت الوثيقة ملك المجلس الوطني، لم يعد مهماً تقصي الاشخاص الذين صاغوها. وقد لبّت طموحات المجلس الوطني، بدليل ان أحداً لم يعترض عليها.

• سيقولون انها «دولة على الورق» وستذروها الرياح كما جرى لغيرها...

○ (مقاطعاً) النضال العسكري والدبلوماسي والسياسي والانتفاضة المباركة سينقلها من المنفى الى ارض الواقع.

• قالوا في الغرب ان المنظمة لم تطلق الانتفاضة، بل ركبت المنظمة موجتها.

○ هذه أقوال الحاقدين على الشعب الفلسطيني والذين يريدون تقسيمه الى «داخل» و«خارج»، بينما هو وحدة، ولا يستطيع أحد تقسيمها. أحياناً يكون النضال من لبنان أو من أية ارض أخرى، وكل من اشترك في النضال كان يعبّر عن طموحاته في قيام دولة فلسطين.

• الا تعترف بأن « جنرالات الحجارة»، كما يسميهم أبو عمار، لم تحركوهم أنتم، بل هم الذين حركوكم ؟

○ الانسان يفتخر، دائماً، بأولاده، وهم ابناؤنا. وأي أب لا يفتخر بأن يكون ابنه أحسن منه ؟ وبيانات الانتفاضة تبدأ بمنظمة التحرير وتنتهي بها، وهم يعرفون أنهم الابناء الشرعيون للمنظمة.

• الا تعترف بأنكم فشلتم ؟

○ نحن، كمناضلين، معرضون للفشل والنجاح، ويكفينا اننا وضعنا الهوية الفلسطينية على الطاولة، بينما أراد كثيرون وضعها في سلة المهملات. وخلال المسيرة تحدث اخطاء، ونحن من القيادات التي تعترف بأخطائها متى وجدت، وتتعامل مع النقد والنقد الذاتي بكل رحابة صدر. وهذه الثورة صمدت في مواقع كثيرة، وكان آخرها حصار بيروت. حققنا صموداً في اطول معركة بين اسرائيل وأية دولة عربية، واستمرت ثلاثة شهور. ولم تستطع قيافة شارون، ولا دباباته، ولا طائراته، ان ترهبنا وتكسر كبرياءنا وترغمنا على رفع العلم الابيض.

• ولكن، لماذا نرى، الآن، حركة «حماس» داخل الانتفاضة تتحداكم ؟

○ «حماس» بدأت تنشط من خلال الانتفاضة. وقبل ذلك لم يكن لها نشاط عسكري، أو كفاحي،

• **ولقاء العقبة بين مبارك وحسين وعرفات ؟**

○ حقق اللقـاء الصفـاء، وانهى الجمـود في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية بعد قرار فك الارتباط الاردني بالضفـة، وكـان هذا أبرز ما في اللقاء (...) والملك حسين هو الذي الغى الخيار الاردني أمام شعبه وأمـام شعبنا، وجاءت هذه الخطوة لمصلحة النضال الفلسطيني، كان الملك حسين حكيماً عندما اتخذ هذا القرار.

• **ولكنكم سعيتم، في الماضي، الى هذا الخيار الاردني...**

○ الاتفـاق الاردني ـ الفلسـطيني كان عملية تحريك لأجواء السلام والتسوية ومخاطبة الرأي العام العالمي باتجاه المؤتمر الدولي. وكانت اميركا واسرائيل تريـدان خيـاراً يبعـد منظمة التحرير . والملك حسين أصـدر قراراً بفـك الارتبـاط بالضفـة، ونحن تحمّلنا مسؤوليتنا. والى ان تقوم الدولة الفلسطينية، سيعيش الفلسطينيون في الاردن كمواطنين.

• **ما هي البدائل اذا فشلتم في اقامة الدولة الفلسطينية ؟**

○ كيف نتحدث عن البدائل منذ الآن ؟

• **لماذا لا ؟ اليست لديكم مخططات ؟**

○ هذه المخططات ليست للصحافة. نحن اخترنا الآن العمل السياسي، يسنده العمل العسكري ووسائل النضـال الأخـرى، بمـا فيهـا الانتفـاضة بوسائلها السلمية. وعندما نفشل، سنقول للعالم ما هي وسائلنا الاخرى.

• **هناك اعتقاد راسخ بأن تحرير فلسطين لن يكون الاّ بجيش عربي واحد.**

○ عنـدمـا تكـون الجيوش العربية قادرة على القتال، فليس نحن من سيقف في طريقها.

• **لماذا لا تعـودون الى الجذور، الى الشعب العربي كله ؟**

○ الشعب العربي مغلوب على أمره. ولسنا نحن المسـؤولين عن غياب الديمقراطية والتنظيم في الامة العربية. من الذي يمنع الشعب السوري من الثورة على الدكتاتورية التي تحدثت انت عنها ؟ نحن لا طاقة لنا بتحرير سوريا وتحرير كل شعب عربي يفتش عن التحرر.

• **لماذا لا تزوّدون المعارضات العربية بالسلاح ؟**

○ هذه أمور لا نبحثها في وسائل الاعلام.

• **قلتم ان الدول العربية لم تف بوعودها في د عم الانتفاضة.**

○ بعضهم لبّى، والبعض الآخر لم يلب.

• **لماذا لا تشهّرون بالمتخلفين ؟**

○ نحن اصحاب قضية لا أصحاب ملفات (....) هل تريدنا ان نعلن الحرب على الدول العربية؟ نحن نؤمن بالاسلوب الاخـلاقي، ونتحـدث في هذه الامور ثنائياً وليس علناً، حتى لا نظهر بمظهر الشحاذين.

• **لاحظنا اطناباً شديداً بالرئيس الشاذلي بن جديد .**

○ الرئيس بن جديد رجل مناضل واستحق كل شكرنا، لأنه وقف مع الثورة الفلسطينية باسم شعب الجـزائـر في المـواقف الحرجة والحاسمة. وهو يقوم، الآن، بحركة اصلاح داخلية، وهو قادر على الخروج بحلول جيدة.

• **كتابك الذي ألّفته مع اليهودي اريك رولو...**

○ (مقاطعاً) انا كتبته مع اريك رولو، وأنا احترمه واقدره، وهو من أفضل الصحافيين الاجانب، وصديق لنا وللقضية.

• **هل ما قلتـه عن حلمك بالعـودة سيتحقق عبـر الاعتراف باسرائيل وبالقرار ٢٤٢ ؟**

○ سأعود بكل الوسائل التي تفكر، أو لا تفكر، بها.

• **انت من يافـا، والقـرار ٢٤٢ يعتبـرها اسرائيلية وكذلك القرار ١٨١.**

○ يافـا أراهـا من الدولة الفلسـطينية. وليس تعصّبي ليـافـا بل لفلسـطين. وقيـام الدولة يعطيني النفس والرائحة، رائحة يافا.

• **كيف ؟**

○ عنـدمـا تقـوم الدولة، ان شاء الله، ندعوك اليها، ونناقش هذه «الكيف» هناك.

• **عندما تعترفون باسرائيل وباعطائها الجزء الذي نص عليه القرار ١٨١، ألا تفرطون بجزء من الارض العربية في فلسطين ؟**

○ اسـأل مصر لماذا اعـتـرفـت باسرائـيـل،

أو نضـالي. كان لها عمل سياسي، وأخذت تنشط من خلال الانتفـاضـة، وهـذا أمر جيد. ونحن نأمل من أخواننا في «حماس» مشاركتنا النضال بكل أشكاله ووسائله.

• لكن لا توجد علاقة تنظيمية بينكم وبين «حماس»، وهي ترفضكم وتعتبر الانتفاضة اسلامية، لا عربية.

○ لا هي ترفضنـا ولا نحن نرفضها. والعلاقة بيننـا قائمـة، كل من موقعـه الفكري والايديولوجي، ويجمعنـا، كلنا، أمر واحد، هو رعاية هذه الانتفاضة وتقويتها وتصعيدها. وما من أحد بيننا يناضل من أجل ان يصبح وزيراً أو رئيساً. واذا كنا نتزاحم على شيء، فهو من يكون منا الشهيد التالي. وهذه الثورة قدمت الشهداء من قياداتها أكثر مما قدمته أية حركة تحرر في العالم، وأميرنا جميعاً هو أمير الشهداء أبو جهاد. اننـا نعمـل لحمـايـة شعبنـا بكل الوسائل؛ واحدى الوسـائل التي نلجأ اليها، اليوم، حشد الرأي العام الدولي لمواجهـة الطغمـة الفـاشيـة التي أظهـرتهـا الانتخابات الاسرائيلية.

• قال أبو عمار ما معناه انه اذا فشلت هذه المرونة وهذا الاعتدال، فسنعود الى الاساليب الاخرى...

○ لا أسميه فشلاً أو نجاحاً. نحن نناضل بكل الاسـاليب والوسـائـل التعبـوية. والعمل السياسي - الدبلوماسي اذا لم تقم بحمايته البندقية لا قيمة له. وما زلنا نقول اننا لم نوقف الكفاح المسلح... نحن فسرنا الارهـاب بالعمـل الخـارجي، ولكن كل قوانين الامم المتحـدة تعطينا الحق في الدفاع عن انفسنا وحقوقنا بكل الوسائل، حتى ولو كانت مبادرات سلام، لنحظى بتأييد العالم؛ ولكننا سنظل نناضل حتى يأتي السلام.

• كيف تتحدث عن الكفاح المسلح وأحد شروط اميركا عليكم التوقف عن ممارسة هذا النوع من الكفاح ؟

○ (مقاطعاً) لا يهمني ما تفكر به أميركا. اذا كان الارهـاب هو القيام بعمليات في الخارج، فأنا ضده، وأخذنا قراراً بهذا المعنى في المجلس الوطني منذ العام ١٩٧٤، لأن مثل هذه العمليات قد تؤذي اصدقاء لنا، ولا داعي للعودة الى هذا الاسلوب. لتقم دولتنا أولاً، ثم ليحـاسبنا العالم على كل شيء بعد قيامها. وأنا الآن أطرح بياني للرأي العام العالمي. والى أي حد ترى فيه الولايـات المتحدة تجاوباً مع أفكارها، فهو أمر يرجع تقديره اليها.

• هل القـرارات المـتخـذة ستـؤثـر على الجبهـة الداخلية الفلسطينية في شكل انقسامات أو صدامات ؟

○ هذه تمنّيات اعداء شعبنا، وأرجو الّا تكون منهم (!)

• لكن ٤٨ عارضوا وقاطعوا الدورة.

○ عارضـوا بأسلوب ديمقـراطي وأعلنوا انهم سيبقون في المجلس، والذين قاطعوا عددهم ٣٠ عضواً ولهم ظروفهم. حسيب الصبـاغ تغيب مثلاً، فهل هو رافض ؟ طبعاً لا.

• نعرف انكم زاهدون في المقاعد والكراسي. ولكن لماذا اختلفتم على توزيع المقاعد والحقائب في الحكومة المؤقتة ؟

○ نحن لا نتوهم ان الحل آت بسرعة. الحكومة المؤقتة مهمتها التفاوض، وهذا يحتاج الى نضال طويل. وقلنـا نؤجـل موضـوع الحكـومة حتى يرى المجلس المـركزي الظروف المناسبة، وهذا المجلس هو الحلقة الوسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. وهذا كل ما في الامـر. وليس هنـاك صراع، أو خلاف، على مقـاعـد، ولم يبحث هذا الامـر أصلاً. وعندما يحين الوقت، تعلن اللجنـة المـركزية هذه الحكومة بموافقة المجلس المركزي.

• من يعين اعضاء المجلس المركزي، وما عدد اعضائه ؟

○ عددهم ٧٢ عضواً، ويختارهم المجلس الوطني بالانتخاب.

• كرر المسـؤولون الفلسطينيون، أكثر من مرة، ان الحكومة المؤقتة ستكون اداة من ادوات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي.

○ اعترض على كلمة «اداة» أياً يكون المسؤول الذي قالهـا؛ والنـاطق الرسمي ليس نبيـاً. ونقـول الحكومة المؤقتة هي أحد اجهزة منظمة التحرير عندما تأخـذ التفـويض من المجلس المركزي، فتصبح هيئة شرعية معترفاً بها.

• كيف تكون هناك دولة بلا حكومة ؟

○ اللجنـة التنفيـذيـة تقوم بأعمال الحكومة، مؤقتـاً، الى ان يأتي الظرف المنـاسب. وعندما يحين موعد انعقاد المؤتمر الدولي، يمكن ان نعلن عن تشكيل الحكومة خلال ساعات معدودة.

• قد لا يعقد المؤتمر قبل سنوات.

○ اذن، اعلان هذه الحكومة مؤجل لسنوات.

واسأل المعنيين بتحرير الجولان، واسأل اي نظام عربي لماذا يفتح سجونه لمن يريدون ان يموتوا في فلسطين ؟

● **هل المؤتمر الدولي بطولة ؟**

○ في ظل العجز العربي المؤتمر الدولي أكثر من بطولة. سنقيم الدولة وننهي مأساة شعبنا الموزع على مطارات العالم.

● **نحن جيل الستينات عشنا على شعاراتكم «تحرير فلسطين من النهر الى البحر». وما نراه، اليوم، يكاد يدفع ببعضنا الى الجنون.**

○ غريب، كأنك غائب عن الدنيا. منذ ١٥ سنة ونحن نطالب ببرنامج مرحلي نقيم فيه الدولة على أي جزء من التراب الفلسطيني. ونحن نعرف ان فلسطين هذه اخذوها منا شبراً شبراً.

● **هل ستستردونها، اذاً، شبراً شبراً ؟**

○ أنا أقول اننا سنعيد الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين و «اغلق الشريط». ولن اخوض معك في الاسئلة المحرمة...

[نقلاً عن **الوطن العربي**، باريس، ١٩٨٨/١٢/٢]

◇
◇ ◇

حبش: المسؤوليات كبيرة

[مقاطع من مقابلة مع الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش]

● **لحظة اعلان الدولة الفلسطينية، ماذا كان شعور جورج حبش ؟**

○ بشكل عام، شعرت بالفرحة، لأن انتفاضة أهلنا في الارض المحتلة هي التي أدت الى هذا المكسب الكبير، وأقصد من ذلك تجرؤ القيادة الفلسطينية على اعلان وثيقة الاستقلال. ولكنني في نفس الوقت، ولكي أكون صريحاً معكم ومع جماهيرنا، شعرت بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا نتيجة لهذا الاعلان؛ لأننا، في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ندرك الفارق بين اعلان الدولة، وبين قيام هذه الدولة على الارض بشكل محسوس وملموس. انني اعرف حقيقة العدو الذي نجابهه. واعرف ان استخراج دولة فلسطينية من فم الوحش الصهيوني لن تكون مهمة سهلة؛ فأمامنا الكثير من التضحيات التي سيقدمها شعبنا لتصبح الدولة الفلسطينية حقيقة قائمة على الارض؛ وبالتالي، فقد كنت سعيداً، من جهة، ومثقلاً بشعور المسؤولية، من جهة أخرى.

● **ما هو الهدف من اعلان الدولة الفلسطينية في الوقت الراهن ؟**

○ لقد رفعت انتفاضة جماهيرنا في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين شعار الحرية والاستقلال، وذلك يعني قيام الدولة الفلسطينية على هذا الجزء من الارض الفلسطينية. وانطلاقاً من ذلك يترتب على قيادة م.ت.ف. في الخارج ان تكون منسجمة مع شعار الانتفاضة (الحرية والاستقلال). وان تقوم بالاعلان عن الدولة الفلسطينية، وخوض معركة سياسية دبلوماسية على الصعيد العالمي، حتى يترابط نضال أهلنا في الداخل وشعار الحرية والاستقلال مع نضال م.ت.ف. التي اعلنت قيام الدولة الفلسطينية. هذا من جهة؛ اما من الجهة الاخرى... وبناء على خطاب الملك حسين في ٣١ تموز [يوليو] من العام الجاري، والذي أعلن فيه فك الارتباط القانوني، والاداري، مع الضفة الفلسطينية، كان على م.ت.ف. ان تجيب [عن] سؤال: لمن هذه الارض؟ وكان يجب ان تكون اجابتها واضحة، وان تقبل التحدي الذي طرحه النظام الاردني، وتقول ان هذه الارض فلسطينية، وان م.ت.ف. هي المسؤولة

عن هذه الارض، وبالتالي، تمّ الاعلان عن اعلان الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية.

• ارتبط اسم جورج حبش بالكفاح المسلح، وبشعار تحرير كامل التراب الفلسطيني، فهل موافقتكم على قيام الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع تعني تخلّيكم عن شعار تحرير كامل التراب الفلسطيني ؟

○ ان جوابي [عن] ذلك هو ضرورة القراءة المتمعّنة لوثيقة الاستقلال؛ بل اناشد كل عربي ان يمعن النظر في هذه الوثيقة التي تعلن، بوضوح، قيام الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية، دون تحديد حدود هذه الدولة. وبالتالي، اشعر انني منسجم، كل الانسجام، مع تاريخي؛ مع الشعارات التي ارتبطت باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فالجبهة الشعبية لم تتخل، ولن تتخلى، عن ذرة واحدة من التراب الوطني الفلسطيني؛ لم تتخل، ولن تتخلى، عن الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي في تحرير الارض الفلسطينية؛ والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤمن، أعمق الايمان، بأن «ما اخذ بالقوة لا يسترد الاّ بالقوة»؛ لكننا، في نفس الوقت، نؤمن بضرورة ربط الاهداف الاستراتيجية بالتكتيك الذي يوصلنا الى تحقيق هذه الاهداف. فقيام دولة فلسطينية، الآن، على جزء من الارض الفلسطينية يوقف الهجمة الصهيونية الاستيطانية، ويحد منها، ويقيم لشعب فلسطين دولة هدفها حشد كافة الامكانيات لمواصلة النضال. نحن نعتبر هذا التكتيك تكتيكاً عملياً دقيقاً هدفه الوصول، في نهاية الامر، الى أهدافنا الاستراتيجية. ولا يمكننا ان نستبدل الاستراتيجية بالتكتيك؛ لكننا نؤمن بالتكتيك للوصول الى الهدف الاستراتيجي.

• هناك من يقول ان المجلس الوطني الفلسطيني الاخير دفن ثورة واعلن ولادة ثورة جديدة، لكن من نوع مختلف . دفن الكفاح المسلح واعلن ولادة ثورة القرارات والشرعية الدولية. ما هو تعليقكم على ذلك ؟

○ حبّذا لو يقرأ المواطن العربي كافة القرارات التي انبثقت عن المجلس الوطني الاخير. فاثناء انعقاد المجلس الوطني تشكلت لجنتان فقط؛ الاولى سميت لجنة الانتفاضة، والثانية سميت باللجنة السياسية، وقد أكدت لجنة الانتفاضة، في قراراتها، على أهمية، بل وضرورة، الاستمرار بالكفاح المسلح، وناشدت، وطالبت، كافة الدول العربية بأن تفتح حدودها أمام البندقية الفلسطينية.

ان التعقيدات التي تحيط بالموضوع الفلسطيني في هذه اللحظة السياسية، اضافة لتجاربنا المريرة الماضية، خلال ما يزيد [على] ٤٠ عاماً، ثم الوضع العربي الرسمي... في الوقت الراهن؛ كل ذلك يفرض علينا - بالاضافة الى الاستمرار في الكفاح المسلح - الافادة القصوى من النضال السياسي والدبلوماسي. فالشرعية الدولية تقرّ وتعطينا، على الاقل، حقنا في تقرير المصير واقامة دولة على الارض الفلسطينية. لماذا لا نستفيد من هذه الشرعية الدولية، ومن الرأي العام الدولي والاممي لنحل ولو جزءاً من معضلات القضية الفلسطينية، حتى نتمكن من متابعة النضال واستخلاص كامل حقوقنا الفلسطينية والعربية في ارضنا الفلسطينية والعربية.

في الوقت الحاضر، هناك شبه اجماع دولي على ضرورة اخذ الحق الفلسطيني بعين الاعتبار، مع ادراكنا ان الحق الفلسطيني، وفق مفهوم الشرعية الدولية، لا يتطابق مع حقنا التاريخي والطبيعي في ارضنا، لكنه يشكل خطوة في مصلحتنا، ومن الضروري ان نستثمرها ونستفيد منها. بعد ذلك، سيتضح امام العالم، وامام الرأي العام الدولي، بشقيه الرسمي والشعبي، ان العدو الصهيوني لا يمكن ان يعطينا حقنا الذي اعترفت به الشرعية الدولية. وهذا سيمكننا من متابعة معركتنا، مستندين الى الشرعية الدولية والرأي العام الدولي الرسمي والشعبي.

• لماذا وافق الابناء على ما رفضه الآباء والاجداد ؟

○ الابناء مصممون على تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي تشبث به الآباء. والفارق بين الآباء والابناء هو الفارق الذي افرزته تجربة اربعين عاماً من النضال، منذ خروجنا من فلسطين، أي ضرورة اعتماد التكتيك وصولاً الى الاستراتيجية، وليس بديلاً [منها].

كلنا نعرف لو ان الوضع العربي الرسمي يختلف عن الوضع القائم... حالياً، لما اتخذت الثورة الفلسطينية و م.ت.ف. الخطوات التي تمّ اتخاذها. وانطلاقاً من هذا الواقع، اصبحت الثورة الفلسطينية مضطرة للتفكير بكافة الاسلحة التي تخدم قضيتها.

لماذا لا نذهب الى المؤتمر الدولي، ونقول للدول الكبرى وللعالم أجمع: انظروا الى ما تفعله اسرائيل بالشعب الفلسطيني وبالشعوب العربية [؟] نخاطبهم كدول كبرى وعظمى: ايّدتم خلق اسرائيل على جزء من الارض الفلسطينية على اساس ان هناك تجمعاً

يهودياً في فلسطين من حقه ان يقرر مصيره على هذه الارض؟ الآن من مصلحتنا ان نخاطب الدول العظمى، وفي مقدمها اصدقاؤنا الاتحاد السوفياتي والصين والشعبية، ونقول لهم انظروا الى ما حصل خلال الاعوام الاربعين الماضية؛ هل من الصحيح ان اسرائيل ارادت فقط ان تكون للتجمع اليهودي في فلسطين ؟ أم انها، وبالممارسة، شكلت وحشاً استيطانياً استعمارياً تمدد ليحتل قرابة ٨٠ بالمئة من الاراضي الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ ؟ ثم اصبح يطمع الآن لاكمال استيطانه لكامل الاراضي الفلسطينية، لا بل اصبحت اسرائيل، في نفس الوقت، شرطي الامبريالية، مهمتها ضرب حركة التحرر الوطني العربية اينما كانت، واكثر من ذلك نقول لهم انظروا كيف تحتل اسرائيل الآن جزءاً من الاراضي اللبنانية والجولان السورية ؟ وكيف ترغب اسرائيل بفرض هيمنتها وسيطرتها على كامل المنطقة العربية ؟ ان ذلك في الوقت الراهن يشكل سلاحاً هاماً في ايدينا لبلورة وممارسة ضغط متواصل على الكيان الصهيوني، بالاضافة الى الانتفاضة، والكفاح المسلح، والمقاومة الوطنية اللبنانية...

هذا، برأينا، هو التكتيك الاسلم لمواجهة العدو الصهيوني، وبالتالي لم يتخل الابناء عن الهدف الذي رسمه الآباء. لكن الابناء، كما ذكرت، يأخذون بعين الاعتبار دروس وتجربة ما يزيد [على] ٤٠ عاماً في مواجهة العدو الصهيوني.

● **ما هي الآلية، برأيكم، لتنفيذ اعلان الدولة على الارض [؟] وهل هذا الاعلان سهّل فرض انعقاد المؤتمر الدولي ؟**

○ ان الآلية لتجسيد اعلان الدولة الفلسطينية على ارض الواقع هي كسب اكبر اعتراف ممكن من دول العالم بالدولة الفلسطينية. ولا شك [في] ان اعتراف غالبية الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة بالدولة الفلسطينية يشكل انتصاراً للشعب وللقضية الفلسطينية؛ كما يشكل ازعاجاً و« حشراً» وضغطاً على الكيان الصهيوني. وبالتالي، فالآلية هي نشاط سياسي ودبلوماسي تقوم به م.ت.ف. ثم الدول العربية التي اعترفت بالدولة، واخيراً ما يجب ان يقوم به اصدقاؤنا على الصعيد الافريقي والاسلامي ودول عدم الانحياز، وعلى الصعيد العالمي، لجعل هذا الاعلان حقيقة.

اما اذا كنت تقصد ما هي الآلية العملية لقيام الدولة، فهذا شيء آخر، لأن الاعلان عن الدولة يختلف عن قيام الدولة على الارض. فاذا كنت تقصد قيام الدولة على الارض، فان جوابي هو ان تتواصل وتستمر وتتصاعد وتتجذر الانتفاضة وتتمدد الى داخل فلسطين حتى تشمل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. بعد ذلك يأتي تفاعل الانتفاضة في الخارج، على الصعيدين الفلسطيني والعربي، بحيث نخلق ميزان قوى يفرض على العدو الصهيوني التسليم بحقنا في اقامة دولتنا. ان قيام الدولة على الارض لا يكفيه النشاط السياسي والدبلوماسي، بل يتطلب تعميق التحالف بين الانتفاضة وحركة المقاومة الوطنية اللبنانية، ثم فتح جميع الجبهات العربية التي تحيط بفلسطين امام البندقية الفلسطينية. كما ان قيام الدولة الفلسطينية يفترض تنامي ونهوض دور الحركة الجماهيرية في الشارع العربي، بحيث تفرض على كل المسؤولين العرب ان يقرروا سياستهم ازاء الادارة الاميركية على اساس ضرورة اعترافها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ان كل ذلك، مترافقاً مع حركة جماهيرية في الشارع المصري، والاردني، وفي كل المنطقة العربية دون استثناء، أمر ضروري لكي تشعر الادارة الاميركية بأن مصالحها الاساسية في المنطقة العربية معرضة للاهتزاز ان ابقت تحالفها الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني؛ وبالتالي ، فان قيام الدولة على الارض هو خيار كفاحي قبل ان يكون خياراً سياسياً، أو دبلوماسياً.

أما في ما يتعلق باعلان الدولة، وتأثير ذلك على فرص انعقاد المؤتمر الدولي، فأريد ان أؤكد أن م.ت.ف. لم تكن، في يوم من الايام، عقبة في طريق المؤتمر الدولي، بل ان العقبة الحقيقة كانت، ولا تزال، اسرائيل؛ فاسحق شامير يرفض فكرة المؤتمر الدولي من حيث المبدأ، وشمعون بيرس يريد ان يحوّل المؤتمر الدولي الى مجرد مظلة للمفاوضات الثنائية؛ وبالتالي، فان العقبة الحقيقية في وجه المؤتمر الدولي هو الكيان الصهيوني والادارة الاميركية.

● **ماذا تريدون من المؤتمر الدولي، في حال انعقاده ؟**

○ الدولة والعودة وتقرير المصير. نحن نعرف ان المؤتمر الدولي لا يمكن ان يعطينا كامل حقوقنا التاريخية والطبيعية في أرضنا؛ لكن المؤتمر الدولي من المفروض ان يجد حلاً للمشكلة الفلسطينية من كافة جوانبها.

ان حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها

يتطلب تحقيق أمرين اساسيين: اولهما دولة للشعب الفلسطيني، بيد ان هذا لا يكفي شعبنا المشرد من ارضه والذي من حقه ان يعود اليها، هذا الحق الذي اقرته الشرعية الدولية من خلال القرار ١٩٤ الصادر عن هيئة الامم المتحدة، والذي ينص، بشكل واضح، على حق الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم بالعودة الى وطنهم، وكذلك القرار ٣٢٧٦ الذي ينص على ذلك أيضاً بشكل واضح. نحن، في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خطّأنا انعقاد المؤتمر الدولي على اساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨. وطالبنا، بالمقابل، ان ينعقد على اساس كافة قرارات الشرعية الدولية التي تعطينا حقنا في دولة فلسطينية، وحقنا في العودة الى أرضنا. وهذا الامر يشكل انتصاراً للشعب الفلسطيني وهزيمة لاسرائيل. بعد ذلك ستخلق اوضاع جديدة تمكن الشعب الفلسطيني من متابعة نضاله حتى يسترد كامل حقوقه التاريخية والطبيعية.

ان الحديث الذي يجري عن المؤتمر الدولي وامكانيته لتحقيق حل عادل ودائم وشامل لا استطيع ان آخذه على محمل الجد، لأن المؤتمر الدولي يمكنه ان يجد حلاً لكافة جوانب المشكلة الفلسطينية في وضعها الراهن فقط؛ اما الحديث عن الحل العادل، من وجهة نظر الجبهة الشعبية، فلا يمكن ان يكون عادلاً، الّا اذا عادت فلسطين عربية كما هي مصر عربية، وكما هي سورية عربية، وكما هو الحال بالنسبة لكل بلد عربي؛ وبالتالي، لا يمكننا ان نتحدث عن حل عادل ودائم وشامل من خلال المؤتمر الدولي. هذه هي رؤيتنا، في الجبهة الشعبية، للمؤتمر الدولي.

● **هناك قول بأن المجلس الوطني، في بيانه السياسي، اعترف ضمنياً باسرائيل. وكما هو معروف، رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القرار ٢٤٢، لكنها وافقت، في النهاية، على البيان السياسي. ما هو ردّكم على ذلك ؟**

○ البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني لا يشمل اعترافاً باسرائيل. فالبيان تضمن اعترافاً بالقرار ٢٤٢. وحتى هذا الاعتراف يمكن مناقشته. فجمال عبدالناصر قبل بالقرار ٢٤٢، وسوريا قبلت بنفس القرار، فهل نستطيع القول ان سوريا قد اعترفت باسرايل [؟] واذا كان الجواب لا، فنفس الاجابة يجب ان تنطبق، ايضاً، على م.ت.ف. صحيح ان المنظمة قبلت بالقرار ٢٤٢؛ ونحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كنّا، [وما] زلنا، وبشكل قاطع، ضد هذا القرار؛ لكننا، في نفس الوقت، نرفض القول ان م.ت.ف. في بيانها السياسي الاخير، قد اعترفت بالكيان الصهيوني.

القرار ٢٤٢ فيه اعتراف غير مباشر، كما حملت قرارات قمة فاس اعترافاً غير مباشر، لكن يجب التمييز بين الاعتراف غير المباشر والاعتراف الرسمي والمباشر.

اما في ما يتعلق بموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد قلنا، وأكدنا، [في] اثناء [دورة] المجلس الوطني، اننا نختلف مع هذا البيان في قضية مفصلية وجوهرية؛ واكدنا، بشكل واضح، ان الانتفاضة هي التي تفرض علينا، فرضاً، ان نبقى في اطار م.ت.ف. فنحن لا يمكننا ان نقدم للكيان الصهيوني هدية في هذه اللحظة المصيرية من تاريخ شعبنا؛ ولن نقوم، في لحظة الانتفاضة، باحداث أي شرخ في م.ت.ف. او في الانتفاضة نفسها. ومن هنا، كان سعينا لتوضيح موقفنا، والنضال بكافة السبل من اجل ايضاح هذا الموقف امام جماهيرنا، وفي نفس الوقت البقاء في اطار م.ت.ف. والحفاظ عليها موحّدة. واملنا كبير [في] ان يتضح في المجلس الوطني القادم خطأ تقديم مثل هذه التنازلات المجانية، وسوف يكون المجلس الوطني القادم قادراً على الحكم والاجابة [عن] السؤال التالي: هل كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مصيبة في موقفها، أم لا ؟

يظن البعض ان سياسة الاعتدال ستغير موقف الادارة الاميركية، وستغير، كذلك، موقف الكيان الصهيوني. لكننا قلنا في المجلس الوطني، وبوضوح، ان سياسة الاعتدال ستشجع الكيان الصهيوني والادارة الاميركية على المزيد من التصلب والتعنّت. ويؤسفني، الآن، ان اقول، وبألم، ان بيان الادارة الاميركية الاخير، القاضي بمنع الاخ ياسر عرفات من الذهاب الى نيويورك لالقاء خطاب في الامم المتحدة، يعطي الجواب [عن] ذلك. والاخ ياسر عرفات ـ في اليوم التالي لانتهاء أعمال المجلس الوطني ـ عقد مؤتمراً صحافياً، قال فيه اننا قدمنا أقصى ما نستطيع من التنازلات. الكرة، الآن، في ملعب الادارة الاميركية. اذا تجاوبت الادارة الاميركية مع سياسة الاعتدال، فسيكون ذلك ممتازاً، والّا، فانني مضطر للذهاب الى المجلس الوطني القادم لأقول لممثلي الشعب الفلسطيني ان سياسة الاعتدال لم تكن مجدية. وبالتالي نقرر سياسة جديدة [في] ضوء ما أفرزته الممارسة والتجربة. وانا آمل من الاخ ياسر عرفات ان يتذكر هذا الكلام الذي قاله بنفسه.

• في حال استمرار الرفض الاسرائيلي ـ الاميركي لقرار اعلان الدولة الفلسطينية، ما هو المستقبل السياسي الذي تتوقعونه لقرارات المجلس الوطني ؟

○ ان من بين قرارات المجلس الوطني، اضافة للاعلان السياسي، استمرار وتصعيد الانتفاضة، والكفاح المسلح. وفي حالة استمرار السياسة الاميركية، كما هي عليه الآن، سنشدد على الكفاح المسلح، وسنعمل على استمرار وتصعيد وتجذير وامتداد الانتفاضة، وسنعيد النظر في سياسة الاعتدال التي لم نكن، في الاساس، موافقين عليها.

• كيف تنظرون الى المواقف العربية والدولية التي صدرت بعد انتهاء اعمال دورة المجلس الوطني ؟

○ بشكل عام، نشعر بارتياح كبير. فلم يمض على اعلاننا لوثيقة الاستقلال سوى اسبوعين. وخلال هذه الفترة القصيرة اعترفت بنا حتى اليوم أكثر من ستين دولة، اضافة للدول التي رحّبت بالاعلان. ولذلك نشعر بالارتياح.

ويهمني ان أشير، هنا، بشكل خاص، الى اعتراف الصديق المبدئي الوفي الاتحاد السوفياتي، والصين الاشتراكية. لقد حُزنا، حتى الآن، على اعتراف العديد من الدول و [ما] زالت الدول، يوماً بعد يوم، تعترف باعلان الدولة الفلسطينية.

بعد ذلك سنطلب من هيئة الامم المتحدة مساعدتنا في تحرير ارضنا المحتلة، وذلك عبر الخطوة الاولى، المتمثلة بالاشراف الدولي عليها لحماية جماهيرنا من التعسف والقبضة الحديدية والظلم والاضطهاد الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

• ما هو تقييمكم للموقف الاوروبي ؟

○ لا يمكن الحديث عن الموقف الاوروبي بشكل موحّد. فتركيا، اذا اعتبرت دولة اوروبية، فانها اعترفت بنا. ونحن، الآن، ننتظر اعتراف اليونان واسبانيا. لذلك، فاننا نعترف بحدوث تحسن في الموقف الاوروبي بشكل عام تجاهنا، لكن لا نستطيع التحدث عن الموقف الاوروبي كوحدة واحدة؛ [فما] زال الموقف البريطاني في محصلته النهائية ـ رغم انني سمعت التصريح الاخير لوزير الخارجية البريطاني في السعودية ـ اقرب الى الموقف الاميركي. اننا، وبشكل عام، نلاحظ نوعاً من التطور الايجابي البطيء في الموقف الاوروبي ازاء قضيتنا الفلسطينية.

• يلاحظ ان هناك غموضاً في الاعتراف السوفياتي ؟

○ الاتحاد السوفياتي ازال الغموض عندما قال انه يعترف بالدولة الفلسطينية. لقد صدر عن الاتحاد السوفياتي، منذ انتهاء اعمال المجلس الوطني الفلسطيني، ثلاثة بيانات. البيان الاخير يشكل، ليس من وجهة نظرنا فقط وانما كما قال الاتحاد السوفياتي، اعترافاً باعلان الاستقلال. وحتى نفهم وجهة نظر الاتحاد السوفياتي، فقد قال البيان الصادر عنه، ومن وجهة نظر القانون الدولي، ان الاعتراف يتمّ عندما تتوفر لدولة من الدول ثلاثة شروط، وهي أرض وشعب وحكومة.

بالنسبة لنا، أرضنا محتلة، ولغاية الآن لم نشكل حكومة فلسطينية، وبالتالي، اراد الاتحاد السوفياتي ان يقول ان اعترافه بالدولة الفلسطينية لا يشكل قاعدة يمكن ان تنطبق عليها حالات اخرى.

ونحن، في الجبهة الشعبية، نفهم، تماماً، ان الاتحاد السوفياتي قد اعترف بدولتنا.

• هل الخطوة المقبلة لـ م.ت.ف. هو تشكيل الحكومة ؟

○ المجلس الوطني اتخذ قراراً، من حيث المبدأ، بتشكيل حكومة في أقرب وقت ممكن، ووضع الاسس التي ستقوم على اساسها هذه الحكومة، وترك للجنة التنفيذية وللمجلس المركزي توقيت تشكيل واعلان الحكومة.

• لقد ورد في البيان الختامي للمجلس كلمة القدس العربية، فهل عنى ذلك انكم تقبلون بجزء من القدس ؟

○ جوابي [عن] ذلك انه قد ورد في وثيقة الاستقلال القدس الشريف.

• بعد اعلان قيام الدولة في الضفة والقطاع، اصبحنا نسمع كلاماً، وخاصة في مخيمات لبنان، يدور حول فلسطينيي ما قبل، وما بعد، العام ١٩٤٨، كيف ستتعامل م.ت.ف. مع هذا الكلام ؟

○ اولاً: تنص وثيقة الاستقلال، التي اعلنت الدولة الفلسطينية المستقلة، على ان هذه الدولة

هي لكل الفلسطينيين اينما كانوا؛ وبالتالي، فهي ليست دولة لفلسطينيي الضفة والقطاع فقط، وانما دولة لكل الفلسطينيين دون استثناء. وهذا هو جوابنا لجميع اهلنا المشردين في كل مكان.

ثانياً: البرنامج الذي سنناضل من اجله في المؤتمر الدولي سيكون برنامج العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ونحن، في الجبهة الشعبية، وبقدر ما نؤكد على اساسية الدولة المستقلة، فاننا نؤكد كذلك على اساسية العودة.

(...)

• هل قرارات المجلس ستؤدي [الى] علاقات جديدة مع سوريا ؟

○ يسعدني ان سوريا ايدت (ولا أقول اعترفت) باعلان الاستقلال، ممّا يشكل أرضية سياسية للقاء. ونحن من اصحاب الرأي... [الذي يقول ان] من مصلحة سوريا وم.ت.ف. اللقاء والعمل المشترك ضد العدو الصهيوني. لكن مع الأسف، ورغم محاولات دول عديدة، ابتداء من الاتحاد السوفياتي مروراً بالجزائر وليبيا وفصائل عديدة من حركة التحرر الوطني، بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لم يحدث اللقاء، ولم يعد التحالف الطبيعي بين سوريا وم.ت.ف. وفي النهاية، اعتقد بأن من مصلحة كل قوة مشدودة نحو مجابهة العدو الصهيوني ان تبحث عن اللقاء مع أي قوة في موقع التناقض مع العدو الصهيوني. وبهذه المناسبة، يهمني ان اؤكد، ورغم سياسة الاعتدال التي ننتقدها وبقوة، ان الدول العربية لا تسمح لـ م.ت.ف. ان تلعب دور تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية. ومع ذلك كيف تنظر الادارة الاميركية واسرائيل الى منظمة التحرير الفلسطينية... ؟ الادارة الاميركية منعت رئيس م.ت.ف. من مجرد الدخول الى الاراضي الاميركية، ولا اريد الخوض في المسلسل الطويل للمواقف الاسرائيلية والاميركية التي تريد ان تلغي م.ت.ف. بغض النظر عن سياسة الاعتدال التي تتبعها. معنى ذلك ان كل قوة مناهضة للصهيونية وللادارة الاميركية يجب ان ترى في م.ت.ف. حليفاً طبيعياً لها.

(...)

• في حال استمرار الرفض الاميركي ـ الاسرائيلي، هل هناك تفكير في اعتماد اساليب جديدة في الانتفاضة، كالعمل المسلح مثلاً ؟

○ نحن حريصون على ان يبقى للانتفاضة طابعها الخاص الذي شكل صرخة في وجه كل العالم، لكي يقف العالم اجمع لنصرة الشعب الفلسطيني واتخاذ الاجراءات اللازمة ضد الكيان الصهيوني. ان منظر الطفل والحجر والمسيرات اثار العالم وشكل نداء للضمير العالمي. لذلك نريد ان نحافظ على هذا الطابع. ولكن ذلك لا يتناقض مع الكفاح المسلح... كما ان ذلك لا يتناقض مع ضرب الاهداف العسكرية الصهيونية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. اما في ما يتعلق بالانتفاضة، فحتى اللحظة، نحن حريصون على ابقاء هذا الطابع الجماهيري الذي هزّ ضمير العالم.

• هل تتوقع استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية في لبنان ؟

○ الكيان الصهيوني عدواني بطبيعته. وبالتالي، نتوقع، باستمرار، تكرار الاعتداءات الاسرائيلية، لأن مجرد وجود اسرائيل، هو عدوان. فحقيقة الكيان الصهيوني، ايديولوجياً وطبقياً، وارتباطه بالامبريالية، يعني العدوان. وهذا هو فهمنا لطبيعة هذا الكيان. ومن الغريب ان العالم لا يدرك هذه الحقيقة. فمنذ قيامها وحتى اللحظة، شكلت اسرائيل عدواناً مستمراً بكل ما ارتكبته من جرائم بحق شعبنا. فالصهيونية، بالنسبة لنا، تعني العدوان؛ والكيان الصهيوني يعني العدوان؛ واسرائيل، كتجسيد للكيان الصهيوني، تعني العدوان.

(...)

[نقلاً عن **الهدف**، نيقوسيا، ١٩٨٨/١٢/٤]

حواتمة: ليس اقل من الدولة المستقلة

[مقاطع من مقابلة مع الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة]

• في الحوارات التمهيدية لعقد المجلس اصرّت الجبهة الديمقراطية على اعلان قيام دولة فلسطين من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، وهذا ما تمّ. ما هي، برأيكم، الآفاق المفتوحة، الآن، امام دولة فلسطين، على الصعيدين العربي والدولي ؟

○ على امتداد الحوارات التحضيرية لاعمال دورة الانتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني طرحت الجبهة الديمقراطية ان الاوضاع التي فرضتها الانتفاضة، محلياً واقليمياً ودولياً، تتطلب حلولاً وأجوبة جديدة تفتح الآفاق الاقليمية والدولية، وحتى داخل المجتمع الاسرائيلي، حتى تحقق الانتفاضة هدفها الرئيس: طرد الاحتلال وانتزاع الاستقلال.

فالانتفاضة ادخلت القضية الفلسطينية في طور جديد في كل بيت في العالم، واعطت قرارات قمة الجزائر، وفك الارتباط الاردني، القانوني والاداري، بالضفة الفلسطينية المحتلة ومجموع التفاعلات في الحياة الدولية.

على خارطة الحوارات تشكلت ثلاثة اتجاهات:

اتجاه تتركز اجوبته على اعلان مبادىء استقلال وبرنامج سياسي محوره القرار ٢٤٢ + حق تقرير المصير والنص على وجود دولتين.

اتجاه مثّلته الجبهة الديمقراطية أصرّ على الربط الجدلي الحي بين اعلان اقامة الدولة المستقلة والحكومة التي تمثل الميكانيزم اليومي للدولة والبيان السياسي بعناصره الوطنية الواقعية، اي الربط بين القرار السياسي العملي، الذي يعطي الدولة والحكومة دفعاً مباشراً ومتواصلاً للانتفاضة، والقرارات السياسية الواقعية التي تراكم الثمار على المدى القريب والمتوسط باتجاه فرض العزلة الدولية على اسرائيل، ومحاصرة الموقف الاميركي تحت ضغط عالمي واسع، حتى يستجيب لضرورات التسريع بعقد المؤتمر الدولي، على قاعدة البحث عن الحل السياسي الشامل لازمة الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية.

اتجاه ثالث كان يعتقد ان الظروف غير ناضجة لاية قرارات سياسية جديدة، ويجب الاكتفاء ببحث الوسائل العملية لتطوير وتصعيد الانتفاضة.

وفي مجرى الحوارات تقاربت، وتمايزت، هذه الاتجاهات الثلاثة، وصولاً الى النتائج التي تمخضت عنها اعمال دورة الانتفاضة.

الآن، نقول، بصراحة، ان اعلان اقامة دولة فلسطين انتصار كبير للانتفاضة ولخط الجبهة الديمقراطية، الذي حمل وبلور شعار الدولة المستقلة على امتداد اربعة عشر عاماً... وصولاً الى تحويل الشعار الى مشروع سياسي ملموس تدب فيه الحياة، اليوم، في ضمير ووعي وعقل شعبنا الجمعي، وعلى امتداد البلدان العربية والمجتمعات الدولية، حيث تتصاعد عمليات الاعتراف بالدولة المستقلة الفتية، تماماً كما وقع مع جبهة التحرير الجزائرية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨، عندما أعلن عن اقامة الجمهورية الجزائرية وحكومتها المؤقتة، بينما كانت كل الجزائر محتلة من قبل الكولونيالية الفرنسية، وعلى صدرها ما يقارب مليون جندي فرنسي، ودستور فرنسا يعلن ان الجزائر جزء من الارض الفرنسية. وواصلت جمهورية الجزائر الفتية النضال أربع سنوات بالكفاح المسلح، السياسي والجماهيري، حتى تمّ انجاز الاستقلال على الارض في تموز (يوليو) ١٩٦٢.

ان الجبهة الديمقراطية كان لها، في هذه الحوارات، شرف التقاط فكرة الاستقلال وتطويرها وبلورتها الى مشروع اعلان اقامة دولة فلسطين، عملاً بالحق الطبيعي والتاريخي لشعبنا في وطنه، وبقوة قرار الشرعية الدولية الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، الذي أكد حق شعبنا في اقامة دولته العربية الفلسطينية في أرض فلسطين. وأصرت الجبهة الديمقراطية على الربط الكامل بين اعلان اقامة الدولة والاسس الرئاسية والتنظيمية لحكومتها والقرارات السياسية الوطنية الواقعية.

وكل من تابع الحوارات من على منابر الصحف والاذاعات يلمس، لمس اليد، ان مشروع اقامة

دولة فلسطين المستقلة هو الذي انتصر، وهذا ما أصرّت عليه الجبهة الديمقراطية...

(...)

الآن تتواصل الاعترافات بدولة فلسطين المستقلة، ويترسخ، يومياً، في ضمير وعقل شعبنا، ان لا حل أقل من دولة فلسطين المستقلة، وتتعمق الالتزامات العربية والعالمية بجبهة واسعة تجاه الدولة الفلسطينية الفتية. واصبح مطروحاً على جدول اعمالها تطوير الانتفاضة ومجموع نضالات شعبنا وتطوير مساندة كل الدول الشقيقة والصديقة وتوسيع الاعتراف العالمي، وصولاً الى دخول الامم المتحدة على قاعدة مناشدة هذه الجبهة الواسعة، العربية والدولية، مساندة دولة فلسطين الفتية لطرد الاحتلال من على ارضها الوطنية وتمكينها من بناء مؤسسات الاستقلال على ارضنا المحتلة، وعاصمتها القدس الشرقية. تماماً كما وقع مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفيتنام قبل التحرير، وكما وقع مع حكومات المنفى لدول فرنسا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا المحتلة من قبل النازية، [في] اثناء الحرب العالمية الثانية؛ فارض دولتنا محتلة، وعلى العالم ان يتقدم باسهاماته لمساعدتنا في ارغام الاحتلال الاسرائيلي على الرحيل عن جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، وتمكين دولتنا من بناء مؤسساتها على الارض، عملاً بقوة قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

بهذه الخطوة المجيدة قدمنا الدعم المباشر للانتفاضة وتطورها؛ ولهذا التهب وقود الانتفاضة اعراساً للدولة الفتية وشددنا الحبل الغليظ على عنق دعاة الارتداد لما هو أقل من الدولة المستقلة لشعبنا وخطط واشنطن وتل ـ ابيب باتجاه خطة شولتس و«الخيار الاردني» والارتداد للوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وبالوقت نفسه، فان اعلان الدولة الفتية هو الاسهام الكبير في شل... ضغوط واشنطن دولياً باتجاه العودة للحلول الثنائية والجزئية...

الآن دولة فلسطين الفتية اصبحت حقيقة من حقائق الشرق الاوسط. لم تعد شعاراً ولا مشروعاً على الورق، وعليها مسؤوليات مواصلة النضال لطرد الاحتلال من [على] اراضيها الوطنية وبمساندة عربية ودولية اكثر فاعلية ممّا كان قبل اعلان دولتنا الفتية. والآن لا تستطيع واشنطن ان تتجاهل هذه الحقيقة الجديدة في الشرق الاوسط، كما لا تستطيع تل ـ ابيب ان تفرض مشروع «الحكم الذاتي» او خيار الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك.

فقد اعترفت جميع الدول العربية بالدولة الفتية، بما في ذلك مصر، دليلاً على فك الارتباط بتعهدات «الحكم الذاتي» التي نصّت عليها اتفاقيات كامب ديفيد. وتحت دوران عجلة الاعترافات العربية والدولية بدولتنا الفتية ذهبت ادراج الرياح الانذارات الاسرائيلية الضاغطة على القاهرة حتى تنضبط لاتفاقيات كامب ديفيد وتدير ظهرها للحقيقة الجديدة في الشرق الاوسط.

الآن، دولة فلسطين الفتية تتقدم؛ وعلى منظمة التحرير ان تستكمل تحديد مجلسنا الوطني وفق الاسس السياسية والتنظيمية، بتشكيل الحكومة المؤقتة لهذه الدولة، وبالتسريع لاعلان هذه الحكومة حتى تأخذ مهمتها اليومية في العلاقات السياسية والدبلوماسية، الاقليمية والدولية، دفاعاً عن الدولة الفتية، وتكريسها الى الابد على خارطة الشرق الاوسط.

● **حددتم، في بيان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، ضرورة تشكيل الحكومة المؤقتة من الفصائل والشخصيات الوطنية، وان يتم بحث [في] تشكيلها وبرنامجها في المجلس. القرار الصادر عن المجلس يشير الى اتفاق عام حول اسس تشكيل الحكومة. ما هي الامور التي تمّ الاتفاق عليها، بدقة، على هذا الصعيد ؟**

○ بمقارنة دقيقة بين بيان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية الذي نشرته «الحرية» وتناولته الاذاعات والصحافة العربية والعالمية حول الاسس السياسية والتنظيمية لتشكيل الحكومة وبين قرار المجلس الوطني، نجد التطابق الشامل تقريباً. وهذا مكسب كبير لاصرار الانتفاضة، واصرار جبهتنا، على الربط بين اعلان دولة فلسطين وتشكيل جهازها التنفيذي، اي الحكومة المؤقتة، على أسس وطنية جبهوية تجسد الائتلاف الطبقي السياسي العريض، الذي تتشكل منه منظمة التحرير. ومن المريح، والمفرح، ان قرار المجلس تمّ اتخاذه بالاجماع، لأن الجميع تلمّس ان الدولة الفتية تتطلب، بالضرورة، حكومتها المؤقتة، لمتابعة كل قضاياها السياسية والدبلوماسية ومتابعة الدفاع عن انتفاضة شعبنا وتطويرها، وعن المصالح الاجتماعية والسياسية والانسانية للتجمعات الفلسطينية في بلدان الشتات، وعلى قاعدة الاتفاقات والحلول لمشكلات تجمعات شعبنا في الشتات بين

دولة ودولة وحكومة وحكومة، وليس على القاعدة القائمة، حتى الآن، في الحلول الفردية، لأن منظمة التحرير لم تستطع حل هذه المشكلات على قاعدة جماعية بيننا وبين كل بلد يقيم عليه جزء من شعبنا بصفة مؤقتة، إما بفعل ضغط اللجوء والشتات المفروض عليه، او بحثاً عن سبل العيش والبقاء والامداد لابناء الشعب، الضاربة ارجلهم في عمق الارض الفلسطينية المحتلة.

قرار المجلس اكد، بدقة، ضرورة تشكيل الحكومة التي يستند برنامجها السياسي [الى] وثيقة اعلان الاستقلال وبرنامج وقرارات منظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا تكون امتداداً سياسياً للمنظمة وليس تشكيلاً موازياً، او بديلاً، يتمثل في الحكومة الائتلاف الطبقي العريض الذي تتشكل منه منظمة التحرير على قاعدة التعددية السياسية والوحدة الوطنية، والحكومة مسؤولة امام مؤسسات م.ت.ف. وتعمل بموجب نظام مؤقت يحدده المجلس المركزي للمنظمة، ويخضع لرقابة المجلس الوطني والمجلس المركزي، وعليها ان تنال ثقتهم؛ وبهذا انتصر الخط الذي ناضل من اجل حكومة مؤقتة وطنية ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية وتمثل امتداداً لمنظمة التحرير... وهذا انتصار جديد للانتفاضة وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. فالقيادة الموحدة للانتفاضة تتشكل من القوى الاساسية في م.ت.ف. وفصائل المنظمة المسلحة هي التي تحمّلت كامل العبء الوطني على امتداد العشرين عاماً الماضية. وكان هذا التحديد في المجلس الوطني ضرورياً حتى تلحق الهزيمة بكل الذين اعتقدوا... ان الوقت قد حان للقفز عن منظمة التحرير والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ونحو قيادة بديلة...

• **في حوارات ما قبل المجلس، وفي كلمة الجبهة في المجلس، طرحتم اساساً سياسياً لعقد المؤتمر الدولي يقوم على الربط ما بين قرارات الامم المتحدة التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني والاساس المعتمد، دولياً، للمؤتمر، وهو القرار الرقم ٢٤٢. والقرار الصادر عن المجلس كان، كما يبدو، بمثابة تسوية بين هذا الطرح والاتجاه الداعي لاعتماد القرار الرقم ٢٤٢، وحق تقرير المصير، كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي. كيف تنظرون لهذا القرار؟**

○ حول الأساس القانوني للمؤتمر الدولي برزت الاتجاهات الثلاثة:

اتجاه يدعو الى تبني قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لكن هذا الاتجاه... طوّر موقفه باضافة حق تقرير المصير. وقد عمل هذا الاتجاه على الترويج لهذا المشروع في الحوار الوطني ومع عدد أوسع من البلدان العربية والاجنبية، بما فيه بلدان صديقة...

والاتجاه الثاني... يدعو الى الجمع بين حقوق شعبنا الوطنية كما حددتها قرارات الامم المتحدة والتي تضمن العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وبين ارادة المجتمع الدولي ممثلة بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. أي، بعبارة واحدة، ان يتقدم المجلس الوطني بمشروع قرار لعقد المؤتمر الدولي على أساس قرارات الامم المتحدة الخاصة بالحقوق الوطنية الفلسطينية والقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

والاتجاه الثالث يقول نصاً: ان الاساس القانوني للمؤتمر هو قرارات الامم المتحدة وقرارا مجلس الامن الدولي، دون تشخيص محدد لأي من هذه القرارات.

بذا يصبح واضحاً ان قرار المجلس الوطني الذي بين ايدي شعبنا، والعالم، ليس هو مشروع القرار الذي تقدم به الاتجاه الاول... ولا مشروع القرار الذي تقدم به الاتجاه الثاني... او الاتجاه الثالث... بل هو صيغة جديدة جمعت بين الحقوق الوطنية لشعبنا وارادة المجتمع الدولي، وهو رزمة مترابطة نحذر من اية محاولات لتفكيكها وتجزئتها. فالقرار مترابط بعناصره الثلاثة: الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير مصيره بنفسه؛ والعنصر الثاني قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ كتعبير عن ارادة المجتمع الدولي والدول العربية؛ والعنصر الثالث حقوق شعبنا وفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

اننا نعلم جيداً ان هذه الصيغة الجديدة تمّت في سياق محصلة مجموع العوامل الفلسطينية والعربية والدولية، وخاصة مواقف الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن. ولذا ندرك جيداً ان الصراع سيتواصل حول الاساس القانوني لعقد المؤتمر الدولي.

فواشنطن تحاول حصر المؤتمر الدولي بقراري ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق السياسية المشروعة لشعبنا، دون أي تحديد لهذه الحقوق حتى يتمّ التلاعب والارتداد بها الى مائدة مفاوضات اسرائيلية مع وفد فلسطيني ـ اردني مشترك، وما يتمخض عن هذا

من نتائج. واوروبا الغربية تحاول عقد المؤتمر الدولي، حتى الآن، تحت سقف قرار البندقية لعام ١٩٨٠ الداعم للقرار ٢٤٢ وحق تقرير المصير فقط؛ والهدف من هذا ان يبقى الباب مفتوحاً لما هو أقل من دولة مستقلة؛ فتقرير المصير لا يؤدي، بالضرورة، الى استقلال، ويمكن ان يؤدي الى فدرالية وكونفدرالية، كما يمكن ان يعني الاستقلال، واحتمالاته مفتوحة. ولهذا رفضنا، في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قاعدة المؤتمر الدولي التي تتحدد بالقرار ٢٤٢ وحق تقرير المصير، كما رفضناها، لأنها تترك الباب مفتوحاً لـ «الخيار الاردني» والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وهذا، كله، يتعاكس مع ارادة شعبنا في الاستقلال ومع قرار اعلان دولة فلسطين المستقلة الذي تمّ في مجلسنا الوطني.

وندرك جيداً ان واشنطن، وبعض الدول الاوروبية الغربية، وليس كلها، لأن عدداً منها ترك الاحتمالات مفتوحة لتطوير موقفه باتجاه احقاق حق شعبنا في الدولة المستقلة، ومصر ودول عربية اخرى، كل هؤلاء يضغطون باتجاه تفكيك قرار المجلس الوطني وتجزئته، وكل باتجاه حلّه، ومحاولة الضغط على جناح في الحركة الوطنية الفلسطينية لتجزئة قرار المجلس الوطني وتهميش مضمونه باتجاهات لا تخدم وحدة القرار الذي يجمع بين حقوقنا الوطنية، وفق قرارات الامم المتحدة، وبين ارادة المجتمع الدولي. وهذا يشير بوضوح [الى] ان المعركة مفتوحة لحماية قرار المجلس الوطني، باعتباره وحدة متكاملة بعناصره الثلاثة.

• هل ان القرارات المتخذة من المجلس ستحدث تطوراً، برأيكم، في الموقف الاميركي تجاه منظمة التحرير ؟ وهل ستقرّب موعد انعقاد المؤتمر الدولي ؟

○ لن يقع التطور في الموقف الاميركي تحت ضغط قرارات مجلسنا الوطني بحلقاته الثلاث: الدولة، والحكومة، والبيان السياسي. وردود الفعل الاميركية، حتى الآن، لا تشير الى تفهم اميركي جاد لقرارات مجلسنا الوطني، بل تعتبر الادارة الاميركية ان القرارات غامضة وتطرح شروطها الثلاثة المعروفة. لكننا نلحظ ان العالم، بأجمعه، باستثناء الادارة الاميركية والطغمة الاسرائيلية الحاكمة، يبدي تفهماً واسعاً لخطوات مجلسنا الوطني، بل وتجاوباً عريضاً يتمثل بالاعترافات بدولة فلسطين الفتية وصولاً الى اقرار دول السوق الاوروبية المشتركة بأن قرارات مجلسنا الوطني فتحت، وتفتح، آفاقاً جديدة للحل الشامل في اطار المؤتمر الدولي الفعّال، تحت اشراف الامم المتحدة. وعلى اصحاب هذا التفهم الواسع أن يحشدوا قواهم ويشددوا ضغوطهم باتجاه الادارة الاميركية الجديدة، وعلى اسرائيل، حتى يتمّ تطوير الموقف الاميركي باتجاه عقد المؤتمر الدولي الفعال والحل الشامل، والتراجع عن خطط الحلول الثنائية والمنفردة؛ وكذلك يسلط المجتمع الدولي ضغوطه على الطغمة الحاكمة الاسرائيلية باتجاه نداء السلام الشامل القائم على العدل الذي دعت له قرارات مجلسنا الوطني.

نحن على ثقة بأن الانتفاضة، وقرارات مجلسنا الوطني من ثمارها وثمار نضالات ثورتنا على امتداد ٢٠ عاماً، تفعل اليوم فعلها، اكثر فأكثر. فالحشد العالمي الواسع بجانب دولة فلسطين الفتية والحل الشامل في اطار المؤتمر الدولي ؛ ويجري اليوم، اكثر فأكثر، محاصرة الموقف الاميركي، ويشتد حبل العزلة الخانقة على الموقف الاسرائيلي. وكل هذا سيعطي ثماره باتجاه ضرورة حل بؤرة الشرق الاوسط الاقليمية الجالسة على برميل البارود. وهذا لن يكون الّا في اطار المؤتمر الدولي الفعال، كما قررته قمة الجزائر العربية، والارادة الدولية الواسعة، وقرارات المجلس الوطني الاخيرة.

لكن أضيف، دون ان يعني هذا وهماً، ان المؤتمر الدولي قد بات على الابواب. فهذه عملية نضالية تأخذ زمناً ليس بالقصير، وربما طويل، حتى يتم النزول عند حقوق شعبنا الوطنية. فالمؤتمر الدولي لن ينعقد على ارضية احادية الجانب، أي القرار ٢٤٢، والحقوق السياسية المشروعة التي تحمل كل اشكال الغموض، بل ككل مترابط يجمع بين حقوق شعبنا المحتلة في قرارات الامم المتحدة وبين قرارات مجلس الامن التي تمثل ارادة المجتمع الدولي لحل البؤرة الاقليمية المتوترة في الشرق الاوسط.

• لماذا تمّت اضافة القرار ٣٣٨ في صياغة الاساس السياسي لانعقاد المؤتمر الدولي ؟

○ هذه النقطة وردت من زاوية محددة، وهي ان القرار الرقم ٣٣٨ هو الذي بحث ميكانيزم عقد المؤتمر الدولي بصيغة مؤتمر جنيف، آنذاك، وبرعاية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والدول الخمس دائمة العضوية. والدول العربية تربط بين قرار مجلس الامن ٢٤٢ وبين القرار ٣٣٨ باعتباره يعطي ميكانيزماً

للمؤتمر الدولي.

ومن هذه الزاوية، بالذات، ورد ذكر هذا القرار في اطار الرزمة التي تشكل منها القرار الخاص حول المؤتمر الدولي.

• البعض يرى ان هذه الصياغة تمثل تنازلاً من قبل المنظمة في وقت ما زالت فيه اسرائيل (بطرفيها العمل والليكود) ترفض عقد المؤتمر الدولي ؟

○ واضح ان القرار، بكل عناصره، لم يكن خياراً فلسطينياً محضاً، بل هو وليد الجمع بين الحقوق الوطنية الفلسطينية وفق قرارات الامم المتحدة وارادة المجتمع الدولي والبلدان العربية التي ارتضت قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ اساساً للمؤتمر الدولي.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، بكل فصائلها، رفضت، دائماً، القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً سياسياً وحيداً للمؤتمر الدولي ولحل أزمة الشرق الاوسط . وما زلنا، وسنبقى، نرفض هذا. فهذان القراران لا يشكلان أساساً سياسياً صالحاً لتلبية حقوق شعبنا الوطنية في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وحل قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي والفلسطيني ـ الاسرائيلي على قاعدة شاملة وملبية لحقوقنا الوطنية في هذه المرحلة.

لهذا جاء قرار المجلس الوطني ليؤكد ان هذين القرارين، وحدهما، لا يشكلان اساساً سياسياً صالحاً لحل ازمة الشرق الاوسط ، لانهما يقومان على قاعدة الارض مقابل السلام بين الدول العربية واسرائيل؛ ولا يضمنان أية حلول لحقوق شعبنا الوطنية المستقلة والقائمة بذاتها. ولذا جاء قرار المجلس الوطني حول المؤتمر الدولي رزمة تجمع بين حقوقنا الوطنية وارادة المجتمع الدولي.

• هل تتوقعون اعترافات من قبل دول اوروبا الغربية بعد بيان المجلس الوزاري للمجموعة الاوروبية يوم الاثنين ١٩٨٨/١١/٢١ ؟

○ نعم، نتوقع هذا. ليس، بالضرورة، من كل دول اوروبا الغربية، ولكن عدداً منها طوّر موقفه بما هو أرقى خطوة قصيرة عن بيان البندقية العام ١٩٨٠. ونتوقع من اليونان، [و] ايطاليا، [و] اسبانيا، [و] البرتغال، [و] ايرلندا، وحتى فرنسا، اعترافاً بدولة فلسطين الفتية. اما قول بيان السوق المشتركة، الذي يتحدث عن حدود هذه الدولة، فهو قول غريب وطريف. فدول السوق، ما عدا اليونان، تعترف بدولة اسرائيل بلا حدود؛ بل اكثر من هذا، لم تسحب اعترافها باسرائيل عندما اعلنت، بعد عدوان حزيران [يونيو ١٩٦٧]، ضم والحاق القدس العربية، رغم قرار مجلس الامن الذي رفض الخطوة التوسعية العدوانية؛ ولم تسحب، او تجمّد، اعترافها باسرائيل التي اعلنت ضم الجولان السورية بقوة الغزو، رغم رفض مجلس الامن، بالاجماع، ذلك القرار.

والآن نسأل دول السوق: دلّونا على حدود دولة اسرائيل التي تعترفون بها ؟ ونقول: هذا الادعاء مردود على اصحابه. وعلى دول السوق ان تقيس بمسطرة واحدة، وتطور موقفها وتعترف بدولة فلسطين المعتمدة على الشرعية الدولية وقوة القرار الرقم ١٨١. فمسألة الحدود معلقة حتى انعقاد المؤتمر الدولي الذي يضع ترتيبات الامن والسلام لجميع دول المنطقة، بما فيها دولة فلسطين المستقلة كما نص قرار مجلسنا الوطني وقرارات قمة الجزائر العربية.

• اشارت الاذاعات والصحف [الى] ان الجلسة الاخيرة للمجلس الوطني، بكامل هيئته، كانت حاشدة، وان المداخلات الاربع (ابو اياد، حواتمة، حبش، ابو اللطف) بلورت وحسمت المواقف بروح [الجوامع] الوطنية المشتركة، ما رأيكم ؟

○ هذا صحيح. فقرارات المجلس الوطني تمّت بلورتها الحاسمة في الجلسة الحاشدة الاخيرة التي تمحورت اعمالها حول المداخلات الاربع المذكورة. فقرار اعلان اقامة الدولة تمّ بالاجماع؛ والاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، وتحديد اسسها السياسية والائتلافية، تبلورت في تلك الجلسة، وتمّ اقرارها بالاجماع؛ وقرارات البيان السياسي تمّ حسمها على قاعدة [الجوامع] الوطنية المشتركة بعد توضيح نقاط اللقاء ونقاط التمايز والاختلاف. وقد ابرزت مداخلة الجبهة الديمقراطية الختامية حل كل القضايا المطروحة بروح الوحدة، وعلى قاعدة الخط الوطني الواقعي الثوري، الذي يجمع بين عناصر السياسة الوطنية الواقعية وضرورات الوحدة الوطنية. فهذه سياسة جبهتنا الدائمة والمقدامة في حل قضايا الخلاف. وبذا بقي وتر الحوار مشدوداً حتى أقصاه، حتى الدقيقة الاخيرة، قبل بدء قراءة قرارات المجلس، حتى تأتي قرارات المجلس بأنضج موقف وحدوي، مشروط بأوضح واصلب قرارات وطنية موحدة.

والآن نستطيع ان نعتز، ونفخر، بأن

أعمال المجلس نجحت في الربط بين محاور الحلقات الرئيسة الثلاث، والتي كانت موضوع صراع على امتداد الاربعة شهور الاخيرة لتشكل، بمجموعها، الحلول والاجوبة الجديدة للقضايا الجديدة التي طرحتها الانتفاضة: الدولة، الحكومة، الاعلان السياسي.

• **البعض اشاد بالتصويت الذي تمّ داخل المجلس حول فقرة الاساس السياسي للمؤتمر الدولي، واعتبره ممارسة ديمقراطية حقيقية. ما هو رأيكم بما تمّ ؟ وهل انتم مع التصويت، او الاجماع، في القرارات السياسية المهمة ؟**

○ نحن دعاة قرارات الاجماع الوطني وضد اللجوء الى التصويت، الّا اذا كانت حالات مستعصية على الاجماع الوطني الكامل. وفي مثل هذه الحالات نسعى الى أوسع اجماع. لماذا ؟ لان المجلس الوطني يتشكل من ائتلاف فصائل وقوى وشخصيات، وليس من مجموعة افراد. ولذا، فقرارات المجالس الوطنية تقوم على قاعدة الاتفاق السياسي والتنظيمي بين الفصائل والقوى والشخصيات، ولا تقوم على قاعدة الاصوات الميكانيكية المشكلة من جميع الاصوات الفردية.

[نقلاً عن **الحرية**، نيقوسيا، ٢٧/١١/١٩٨٨]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٠/١٩٨٨ الى ١٥/١١/١٩٨٨

١٦/١٠/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى طرابلس ـ ليبيا. وكان عرفات زار طرابلس في مطلع الاسبوع الماضي واجتمع مع العقيد معمّر القذافي، في حضور عدد من المسؤولين الفلسطينيين، حيث ابلغ اليه ـ حسب الوكالة الليبية ـ الاقتراحات التي سيتقدم بها القادة الفلسطينيون الى المجلس الوطني الفلسطيني (**الاتحاد**، حيفا، ١٧/١٠/١٩٨٨). وستعلن القرارات التي يتخذها المجلس بعد الانتخابات العامة الاسرائيلية، لأن المنظمة لا تريد تحويل قراراتها السياسية الى عنصر في الحملة الانتخابية (**النهار**، بيروت، ١٧/١٠/١٩٨٨).

• دارت اشتباكات متفرقة في معظم مدن الارض المحتلة وقراها ومخيماتها، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وتعرّضت سيارات الاحتلال وعصابات المستوطنين لهجمات بالحجارة والزجاجات الحارقة. واصيب جنديان اسرائيليان بجروح في برقة؛ كما اصيب ضابط في قرية فرعون. واستشهد مواطن في بلدة عتيل، واصيب سبعة مواطنين بجروح في قفين. وواصلت قوات اسرائيلية كبيرة عمليات الدهم والتفتيش والاعتقالات التي طالت عدداً كبيراً من المواطنين، وخصوصاً في منطقتي جنين وقلقيلية (**الدستور**، عمّان، ١٧/١٠/١٩٨٨).

• استنبط أربعة شبان من قرية مجد الكروم اسلوباً جديداً لمقاومة الاحتلال. فعلى جانبي شارع عكا ـ كرمئيل، قاموا ببيع قفاف تين للسائقين الذين يمرون في المنطقة، بعد ان حشوا حبّات التين بشظايا زجاجية صغيرة. وبعد وصول شكاوى الى الشرطة، قام افرادها باعتقال المتهمين. وقد اعترف اثنان منهم بوضع الشظايا الزجاجية، وقالا: «اردنا قتل اليهود بهذه الوسيلة» (**دافار**، ١٧/١٠/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لمراسلي الصحافة الاجنبية في اسرائيل، ان الامر الاول الذي سيفعله، في حال انتخابه رئيساً للحكومة، سوف يكون تجديد مبادرة شولتس ودعوة الولايات المتحدة والاردن والفلسطينيين وكذلك اطراف أخرى ذات علاقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي الى عقد مؤتمر دولي بأسرع وقت ممكن، يمكّن من اجراء مفاوضات مباشرة (**دافار**، ١٧/١٠/١٩٨٨).

• قال سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، خلال الاستقبال الذي أُجري تكريماً له في بيت الزعيم الروحي للطائفة الدرزية، الشيخ امين طريف، في قرية جولس، في الجليل الغربي، ان كل مواطن اسرائيلي يؤمن بالسلام الدائم بين اليهود والعرب في هذه الدولة يجب ان يعلم ان بقدرة المعراخ، فقط، وحكومة جديدة بزعامته، التوصل الى السلام المنشود. اما السلطة بزعامة الليكود وزبانيته المتطرفين من اليمين، فانها تبعد مسارات السلام وتضر بالمساواة بين الشعبين (**دافار**، ١٧/١٠/١٩٨٨).

• أكد وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، عقب استقبال الرئيس حسني مبارك له، ان قرار التقسيم الخاص بفلسطين، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، العام ١٩٤٧، يعطي الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية. وقال د. عبدالمجيد: «ان هذا القرار يشكل اهمية كبرى، لأنه نص على انشاء دولة عربية، ودولة يهودية». وأكد د. عبدالمجيد ان التنسيق المصري ـ الفلسطيني، حالياً، قوي جداً، واكثر من أي وقت مضى؛ وقال ان هناك اقتناعاً كاملاً لدى الجانب الفلسطيني بالدور المصري، والتحرك المصري الذي يهدف، دائماً، الى ابراز وجهة النظر الفلسطينية (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/١٠/١٩٨٨).

١٧/١٠/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي

بن جديد، في القصر الجمهوري، في الجزائر. وحضر الاجتماع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، كما حضره مسؤول حركات التحرر في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، الصادق زوتين. واعلن عرفات، بعد الاجتماع، ان قلوب الفلسطينيين ووجدانهم مع الجزائر؛ ودعا الله ان يحمي الجزائر، لكي تواصل دورها الفلسطيني، والعربي، والمغربي. وفي اشارة الى الاضطرابات التي شهدها الشارع الجزائري، مؤخراً، ونجاح الحكومة في وقفها، قال عرفات: «ان هذا الذي حدث يعطي للجزائر دفعات الى امام» (**وفا**، تونس، ١٧/١٠/١٩٨٨).

• تواصلت الاشتباكات والمصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في معظم المناطق المحتلة. واستشهدت مواطنة من قرية جلجولية. واحتدت الاشتباكات في مخيم جباليا، حيث أُضرمت النار بسيارة عسكرية وحطم زجاج سيارتين واصيب ضابط وسبعة جنود بجروح، فيما اصيب اربعة مواطنين وتأثر ستون بالغاز؛ كما اصيب سبعة آخرون في مخيمات رفح وخان يونس والنصيرات والشاطىء. وأُلقيت زجاجتان حارقتان على دورية عسكرية في مخيم البريج، واعتقل عشرون مواطناً. وأُحرق مصنع اسرائيلي لمعدات البناء قرب قلقيلية. وأُلقي مزيد من الزجاجات الحارقة على دوريات اسرائيلية، وجرت اشتباكات متفرقة في أكثر من مكان (**الدستور**، ١٨/١٠/١٩٨٨).

• نشرت حركة «راتس» بياناً نددت فيه بأقوال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الذي قال: «اذا استخدم السكان العرب في المناطق [المحتلة] السلاح الناري، فلن يبقى منهم اثر». وجاء في البيان: «مما يثير الجزع سماع رئيس الحكومة يتفوه بمثل هذا الكلام، حتى ولو زلّة لسان؛ فهو، بهذا، يحرض على افناء شعب، ويتوافق مع كل أقوال التحريض التي تصدر عن مئير كهانا. اسحق شامير يرغب في تحويل المناطق [المحتلة] الى دير ياسين آخر كبير، وسوف نقاومه بلا هوادة» (**هآرتس**، ١٨/١٠/١٩٨٨).

• رد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على رسالة عضو الكنيست الاسرائيلي، دادي تسوكر (راتس)، بشأن مصادرة السيارات الخاصة التابعة لأهالي المناطق المحتلة على أيدي جنود الجيش الاسرائيلي، بأن مصادرة السيارات العربية في المناطق المحتلة لاستخدامها من جانب جنود الجيش الاسرائيلي تتوافق مع القانون الدولي (**هآرتس**، ١٨/١٠/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى نشطاء الليكود في عسقلان، ان العرب، وعلى رأسهم م.ت.ف. يرغبون جداً في فوز حزب العمل في انتخابات الكنيست الاسرائيلي، لأنهم يدركون ان حزب العمل سوف يجري مفاوضات مع م.ت.ف. تؤدي بدولة اسرائيل الى الانسحاب الى حدود العام ١٩٦٧ (**هآرتس**، ١٨/١٠/١٩٨٨).

• ظهر كل من القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ووزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في مؤتمر صحافي مشترك، شرحا خلاله البرنامج السياسي والاقتصادي لحزب العمل للسنوات الاربع المقبلة، في حال فوز المعراخ في الانتخابات. وقال بيرس انه ستُجدد، في العام ١٩٨٩، مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة في ثلاثة مجالات: تعاون استراتيجي؛ مسار السلام؛ والمجال الاقتصادي. اما رابين، فقد قال ان حكومة المعراخ لن تؤدي الى العودة الى حدود العام ١٩٦٧، ولن تقوم بازالة مستوطنات. وأضاف رابين ان حكومة المعراخ سوف تتحدث مع شخصيات من المناطق المحتلة، لا مع رجال م.ت.ف. (**هآرتس**، ١٨/١٠/١٩٨٨).

• صرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، بأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يجريان مشاورات، حالياً، من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام. وقال عباس ان الوفد الفلسطيني، الذي زار موسكو مؤخراً، أبلغ الى القادة السوفيات استعداد م.ت.ف. لقبول قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، بشرط ادخال تعديل عليه يقرّ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (**الاهرام**، ١٨/١٠/١٩٨٨).

• اجتمع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ادغار برونفمان، مع الزعيم الالماني الديمقراطي، اريك هونيكر، وبحث معه في التوصل الى اتفاق حول التعويض الذي ستدفعه المانيا الديمقراطية عن ضحايا النازية. واجتمع برونفمان، أيضاً، مع وزير الخارجية الالمانية، اوسكار فيشر. وقال برونفمان ان تفاصيل المباحثات ستعلن في مؤتمر صحافي (**الدستور**، ١٨/١٠/١٩٨٨).

١٨/١٠/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع العقيد معمّر القذافي، في طرابلس الغرب. ودار، في الاجتماع، بحث في آخر تطورات الوضع، فلسطينياً وعربياً ودولياً، وخصوصاً الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة. وكان الاجتماع ايجابياً ومثمراً. وقد شكر عرفات القذافي على ما تقدمه ليبيا من دعم لمساندة الانتفاضة الفلسطينية (**وفا**، ١٩/١٠/١٩٨٨).

• اندلعت مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في أكثر من مكان في الارض المحتلة. ففي نابلس وقع الاشتباك اثر زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، للمدينة المحتلة وتعرّض موكبه للرشق بالحجارة، وقد استشهد مواطنان احدهما طفل في الخامسة من عمره برصاص الجنود، واصيب مصور صحافي اميركي. وفي بيت ساحور، أُجري اعتصام في كنيسة البلدة، احتجاجاً على غلق المؤسسات المدرسية والجامعية، وتبعه اشتباك. وقد قامت القوات الاسرائيلية بعدد كبير من عمليات الدهم لقرى الارض المحتلة واحياء المدن فيها، فتصدى لها المواطنون بالحجارة والقنابل الحارقة (**الدستور**، ١٩/١٠/١٩٨٨). وقد شنّت السلطات حملة اعتقالات واسعة ضد حركة المقاومة الاسلامية (حماس) شملت عشرات الوعّاظ وأئمّة المساجد واعضاء لجان المساجد (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩/١٠/١٩٨٨).

• ذكرت مصادر فلسطينية، في العاصمة الجزائرية، ان المجلس الوطني الفلسطيني سيجتمع في دورته الاستثنائية بين الثامن والعاشر من تشرين الثاني (نوفمبر). وقالت المصادر ان قيادة م.ت.ف. ستجتمع، خلال اليومين المقبلين، لتحديد موعد افتتاح الدورة (**القبس**، الكويت، ١٩/١٠/١٩٨٨).

• مددت فترة اعتقال محمد مصاروة، من قرية باقة الغربية، حتى انتهاء المسارات القضائية ضده، بعد اتهامه بالقيام بأنشطة تجسسية خطرة، وحيازة سلاح، ومحاولة التحريض. والجدير بالذكر ان مصاروة قد قضى ست سنوات سجن بتهمة الانتماء الى «الجبهة الحمراء». وقال الناطق بلسان القائمة التقدمية للسلام ان مصاروة لا ينتمي الى «القائمة التقدمية»، وهو عضو في مجموعة يسارية متطرفة تطلق على نفسها اسم «عصبة العمّال» تسير وفق النهج الماركسي (**دافار**، ١٩/١٠/١٩٨٨).

• بلغ عدد السكان العرب في المناطق المحتلة، وفقاً لاطلس الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي صدر عن مشروع المعلومات بادارة د. ميرون بنبينستي، ١,٧٣٠,٠٠٠ مليون نسمة، في العام ١٩٨٧. وهذا العدد يزيد بربع مليون شخص على معطيات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء الذي قدر عدد سكان المناطق المحتلة، في العام ١٩٨٧، بـ ١,٤٠٣,٠٠٠ مليون نسمة. وعدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، في العام ١٩٨٧، يبلغ ٦٧ ألف شخص، وعددهم في قطاع غزة، في الفترة عينها، كان ٢٥٠٦ أشخاص (**هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨٨).

• رفضت الجمعية العامة للامم المتحدة اقتراحاً عربياً يطالب بعدم قبول اوراق اعتماد اسرائيل في الامم المتحدة وابعادها من أنشطة المنظمة خلال العام المقبل. وقد اقترعت ٩٥ دولة لصالح تأجيل الاقتراع العربي، وعارض التأجيل ٤١ دولة، وامتنعت سبع دول عن التصويت (**دافار**، ١٩/١٠/١٩٨٨).

• قال الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، خلال حفل الاستقبال الذي أقامه تكريماً للرئيس الاسرائيلي، حاييم هيرتسوغ، الذي يزور فرنسا، اذا كان من حق اسرائيل العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، فمن حق الفلسطينيين ان يكون لهم وطن، وان يقيموا ما يناسبهم من أنظمة الدولة. ودعا ميتران الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تحت اشراف الامم المتحدة، وأكد ان هذا هو أحسن طريق لتحقيق السلام في المنطقة (**الاهرام**، ١٩/١٠/١٩٨٨).

١٩/١٠/١٩٨٨

• بحث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الاوضاع الاقتصادية والزراعية في المناطق المحتلة، والمساعدات التي تقدمها السوق الاوروبية المشتركة لتدعيم الاقتصاد الفلسطيني في الوطن المحتل، مع مفوّض السوق، كلود شيسون، عندما استقبله، في مقره، في تونس. كما بحث عرفات مع شيسون في العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. والسوق، وسبل تطويرها وتعزيزها (**وفا**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

• لبّى المواطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين نداء القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة

بالاضراب العام الشامل، احتجاجاً على انفلات سوائب المستوطنين اليهود، بمساعدة وحماية قوات الاحتلال، ضد المدنيين الفلسطينيين العزّل. وفي غضون ذلك، استمرت الاشتباكات والصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال، فيما سقط شهيدان جديدان في الخليل. وشددت قوات الاحتلال اجراءات الحصار العسكري المفروض على العديد من المناطق الفلسطينية، ودهمت عشرات القرى والمخيمات والمدن، حيث تمّ اعتقال ٦٣ مواطناً واصابة ١٦ بجروح. وحُطّمت ١٥ سيارة للجيش والمستوطنين (**الدستور**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

• نفّذ رجال المقاومة الوطنية في لبنان عملية انتحارية بسيارة مفخخة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، اسفرت عن وقوع عدد من القتلى والجرحى بين أفراد القافلة العسكرية الاسرائيلية التي كانت السيارة في عدادها (**الاتحاد**، ٢٠/١٠/١٩٨٨). وقد فرض الجيش الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان حظر التجول على اجزاء واسعة من جنوب لبنان، في أعقاب انفجار السيارة المفخخة بالقرب من «حزام الامن»، وجراء ذلك قتل سبعة جنود اسرائيليين وجرح عشرة آخرون (**دافار**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

• نشر مشروع معلومات الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يرأسه د. ميرون بنبينستي، تقريراً شاملاً حول خرق حقوق الانسان في المناطق المحتلة منذ بداية الانتفاضة. التقرير الذي سمّي «ثمن التمرد» يرتكز، في الاساس، على تقارير الصحف الاسرائيلية، وعلى مصادر قضائية، وقد اعدته كرمل شيلو. وتشير معدة التقرير الى الزيادة المقلقة في عدد حوادث مسّ حقوق الانسان، كنتيجة للوسائل التي اتبعتها السلطات الاسرائيلية في محاولاتها قمع الانتفاضة الفلسطينية (**هآرتس**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

• صاغ عضوا الكنيست الاسرائيلي، محمد ميعاري وماتي بيليد، من القائمة التقدمية، سوية مع عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، بعد لقاء مشترك عقد في يوغوسلافيا، بياناً مشتركاً، أُعلن في آن في مؤتمرين صحافيين عقدا، في بلغراد من قبل م.ت.ف. وفي تل ـ أبيب من جانب القائمة التقدمية. وقد جاء في البيان ان الوفدين بحثا في ابعاد الانتفاضة على أساس السير قدماً بمسار السلام في المنطقة واقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على أرض الوطن، عاصمتها القدس الشرقية، الى جانب دولة اسرائيل (**هآرتس**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

• قال نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير التربية والتعليم، اسحق نافون: «في النقاش السياسي الدائر في اسرائيل حول مستقبل المناطق [المحتلة]، يبدو لي ان كثيرين نسوا ان اسم كتاب من تنبأ بقيام دولة اسرائيل بنيامين زئيف ـ هرتسل، هو ' دولة اليهود ' وليس ' دولة ثنائية القومية ' . وهذا هو الفارق بين نهج المعراخ ونهج الليكود السياسي» (**دافار**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

• في حديث صحافي شامل، حثّ الرئيس المصري، حسني مبارك، م.ت.ف. على اتخاذ المواقف الايجابية الجريئة التي يتطلبها مستقبل الشعب الفلسطيني، وقال ان أي سياسة فلسطينية رشيدة ينبغي ان تعترف بخصوصية العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية (**الاهرام**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

• قال احد رؤساء دائرة الشرق الاوسط في الحزب الشيوعي السوفياتي، الكسندر زوتوف، لموظفين في وزارة الخارجية البريطانية: «ان رسالتنا الاساسية الى الفلسطينيين هي ان عليهم استغلال الفرصة، وربما لمرة واحدة، لتقرير مستقبلهم؛ واستناداً الى ذلك، فان الاعلان عن دولة، او حكومة منفى، سوف يتسبب بوضع عراقيل واضحة امام المسار السياسي في الشرق الاوسط» (**هآرتس**، ٢٠/١٠/١٩٨٨). على صعيد آخر، أكد نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، فلاديمير بتروفسكي، ان الاتحاد السوفياتي لن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل، الاّ بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط باشتراك م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقال بتروفسكي ان م.ت.ف. هي، وحدها، التي تحدد اطار تمثيلها في المؤتمر (**الاهرام**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

• تقدر وزارة الخارجية الاميركية ان الناتج القومي الاجمالي في اسرائيل سوف ينخفض، في السنة المالية ١٩٨٨، الى نسبة تتراوح بين صفر ـ ١ بالمئة؛ والعجز في الميزان التجاري سوف يبقى بمقدار مليار دولار وأكثر. وحسب اعتقاد الاميركيين، فان السبب الرئيس لذلك هو الانتفاضة الفلسطينية (**دافار**، ٢٠/١٠/١٩٨٨).

٢٠/١٠/١٩٨٨

• استشهد مواطن من بيت حنينا، فيما اعلنت

مدينة الخليل الحداد على مواطنيها الذين استشهدوا امس وتحوّل موكب تشييعهم الى صدامات مع قوات الاحتلال أسفرت عن اصابة سبعة مواطنين بجروح. وواصل المواطنون الفلسطينيون تصديهم لقوات الاحتلال في الارض المحتلة، ودمّروا، او احرقوا، ١٥ سيارة اسرائيلية، بينما اصيب ٢٧ منهم بجروح مختلفة. وواصلت قوات الاحتلال حملات الدهم والتفتيش والاعتقالات. وقد اعتقل، أمس، رئيس اتحاد الكتاب، المتوكل طه (**القبس**، ٢١/١٠/١٩٨٨).

• هدم الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية عشرة منازل في قرى منطقة نابلس كان تمّ بناؤها بدون تراخيص. والجدير بالذكر ان الحكم العسكري لم يعط، منذ سنتين، أي ترخيص بناء في قرى الضفة. ويمكن النظر الى هدم هذه المنازل على انه اجراء عقابي، وليس، فقط، محاولة للمحافظة على القانون (**دافار**، ٢١/١٠/١٩٨٨).

• قدم مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاحزاب الصهيونية خطة استيطانية تشمل المناطق المحتلة كافة. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقد في القدس، أعلن رؤساء مجلس مستوطنات الضفة والقطاع انهم ينوون، ابتداء من الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، أي بعد يوم من الانتخابات الاسرائيلية، اقامة نوى استيطانية جديدة على الارض. وأشار سكرتير عام المجلس، اوري اريئيل، الى ان المجلس يعمل بأمل وثقة في ان معسكر اليمين سوف يفوز في انتخابات الكنيست الثاني عشر (**دافار**، ٢١/١٠/١٩٨٨).

• صرح المتحدث باسم م.ت.ف. في تونس، بأن المجلس الوطني الفلسطيني سيعقد في الثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في العاصمة الجزائرية. وأوضح ان قراراً بهذا الشأن اتخذ خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئاسة المجلس الوطني (**الاتحاد**، ٢١/١٠/١٩٨٨).

٢١/١٠/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ظهر اليوم، مع الملك المغربي الحسن الثاني. وصرّح عرفات، بعد الاجتماع، بأنه اطلع العاهل المغربي على آخر تطوّرات الوضع على الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، قبل الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني المقرّر عقدها في ١٢/١١/١٩٨٨، في الجزائر. وذكر عرفات ان الممثلين الفلسطينيين سيقررون، خلال اجتماعهم، اجراءات حاسمة لمواجهة هذه التطوّرات وتصعيد الانتفاضة الوطنية حتى انتهاء الاحتلال الاسرائيلي (**النهار**، ٢٢/١٠/١٩٨٨).

• شهدت الارض المحتلة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، سقط، خلالها، عدد كبير من الجرحى من جانب المواطنين، فيما اعتقلت سلطات الاحتلال عدداً آخر وهدمت منازل عدّة. وقد تركزت الاشتباكات في مناطق رام الله ومخيم قلنديا وبيت لحم وبيت ساحور ومخيم العزة وقريتي شعشبونه ونحالين ونابلس ومخيم بلاطة وقريتي حجة وعزون وجنين وسيلة الحارثية وقلقيلية والخليل وقرى باقة الحطب وزيتا وعنبتا وصورين وبيت امّر واذنا وبني نعيم، وكذلك في مدن قطاع غزة وقراه ومخيماته (**الدستور**، ٢٢/١٠/١٩٨٨).

• صرّح ناطق عسكري فلسطيني، في بيروت، بأن الطيران الاسرائيلي اغار، في الساعة العاشرة من صباح اليوم، على العديد من الاهداف المدنية شرق صيدا، بالقرب من مخيم الميّه وميّه، وقد استمرت الغارات لمدة ساعة. وقال الناطق انه في الوقت عينه كان بعض عملاء المخابرات السورية من أفراد «أمل» يقصف جماهيرنا قرب مخيم عين الحلوة (**وفا**، ٢٢/١٠/١٩٨٨).

• اتهم وزير الدفاع الاميركي، فرانك كارلوتشي، أعضاء في الكونغرس واللوبي الاسرائيلي بتعريض السلام، في الشرق الاوسط، للخطر، بمعارضتهم بيع اسلحة اميركية للدول العربية المعتدلة. ووصف كارلوتشي الفكرة التي تقول ان تعاون الولايات المتحدة عسكرياً مع دول عربية معتدلة يشكل خطراً على اسرائيل بأنها غير منطقية. وأشار كارلوتشي الى ان الغاء صفقات اسلحة اميركية مع هذه الدول دفعها الى التوجه الى بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي. ولفت نظر اسرائيل الى ان الاسلحة غير الاميركية في يد العرب اخطر على أمنها من الاسلحة الاميركية (**النهار**، ٢٢/١٠/١٩٨٨).

٢٢/١٠/١٩٨٨

• مساء اليوم، انهى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والملك الاردني حسين، والرئيس المصري، حسني مبارك، ثلاث جولات من المباحثات الرسمية التي عقدوها في مدينة العقبة،

جنوب الاردن. وقد بحث القادة الثلاثة في تطورات القضية الفلسطينية، بأبعادها الاقليمية والدولية، وجرى التركيز على أهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، برعاية الامم المتحدة، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر أطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**وفا**، ٢٣/١٠/١٩٨٨). وقد وصف مسؤول اردني كبير جو المباحثات بأنه ايجابي، وقال: «اننا سندع الماضي وراءنا» (**الدستور**، ٢٣/١٠/١٩٨٨). وفي حديث مطوّل الى الصحافيين الذين رافقوه هو والرئيس حسني مبارك على طائرة العودة من العقبة، قال عرفات ان اللقاء الثلاثي أكد حقيقة الاتجاه العربي نحو اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط؛ كما أكد ان الظروف العربية الموضوعية جاهزة للمشاركة في المؤتمر الدولي (**الاهرام**، ٢٣/١٠/١٩٨٨).

• صعّد المواطنون الفلسطينيون في الارض المحتلة مواجهتهم البطولية لقوات الاحتلال الاسرائيلي، احتجاجاً على الغارات الوحشية التي شنّها الطيران الاسرائيلي على المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان، أمس. وخلال هذه المواجهات التي دارت في معظم المدن والقرى والمخيمات، واستخدمت فيها القوات الاسرائيلية الرصاص وقنابل الغاز، اصيب ٤٥ مواطناً بجروح وكسور. وشنّت القوات الاسرائيلية حملات اعتقال عشوائية في مختلف الانحاء شملت عشرات المواطنين، وحاصرت العديد من القرى والمخيمات، وفرضت عليها حظر التجول. وتمكن المواطنون من تحطيم ١٦ سيارة عسكرية اسرائيلية (**الدستور**، ٢٣/١٠/١٩٨٨).

• ندّد مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية باللقاء الثلاثي الذي عقده الملك حسين، والرئيس المصري، حسني مبارك، وزعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، في العقبة، اذ قال: «هذا اللقاء هو استمرار للاتجاه الذي يقف وراء المقابلة التي اجراها الصحافي تيدي كولن مع الملك حسين؛ انه اتجاه يعبّر عن محاولة من جانب المعراخ لادخال اوساط عربية خارجية في معركة الانتخابات الاسرائيلية». وأضاف: «من الواضح، اليوم، ان ليس هناك ' خيار اردني ' ، ولهذا، فان الاستنتاج الوحيد من لقاء العقبة هو أن حسين اعطى، عملياً، تفويضاً لـ ' الخيار الفلسطيني ' ». من جهة أخرى، قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، رداً على اللقاء الثلاثي في العقبة، ان التطورات الاخيرة في المنطقة تشير الى تجدد «الخيار الاردني». وأضاف بيرس، ان «الخيار الاردني» هو الاحتمال الوحيد ضد «الخيار الفلسطيني»، وعودته تفتح آفاقاً جديدة لمسار السلام (**دافار**، ٢٣/١٠/١٩٨٨).

• تبيّن من تقرير داخلي للحرس المدني الاسرائيلي، انه لوحظ في المناطق المحتلة، في صفوف الحرس المدني في اسرائيل، خلال أيام ذروة الانتفاضة، تهرّب متطوعين بشكل متسارع. لقد كان كثير من مراكز الحرس المدني الاسرائيلي، في انحاء البلاد، مغلقاً، بينما ارتفع حجم الاحداث الامنية بشكل لافت للنظر (**دافار**، ٢٣/١٠/١٩٨٨).

• كشفت صحيفة «نيويورك بوست» عن لقاء لم يسبق له مثيل تمّ في الشهر الماضي، بين بعض زعماء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية وسفير السعودية فيها. وحسب ما ذكرته الصحيفة، قام ثمانية من بين زعماء يهود الولايات المتحدة، وبينهم رئيس لجنة الرؤساء، موريس ابراهام، بدعوة سفير السعودية في الولايات المتحدة، بندر بن سلطان، الى مأدبة عشاء، في بيت خاص، في منهاتن (**دافار**، ٢٣/١٠/١٩٨٨).

٢٣/١٠/١٩٨٨

• فور انتهاء عمل القمة الثلاثية، انتقل اثنان من المشتركين فيها، هما رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس المصري، حسني مبارك، الى بغداد، حيث عقدا محادثات مع الرئيس العراقي، صدام حسين. ثم عقد الرئيسان مبارك وحسين اجتماعاً ثنائياً، وتلا ذلك عقد اجتماع ثلاثي ضم عرفات. ووصفت مصادر دبلوماسية هذه المحادثات بأنها تندرج في اطار تحرك يستهدف بلورة موقف عربي موحّد لدفع عملية السلام في الشرق الاوسط، وعقد مؤتمر دولي، وتمتين وتطوير التفاهم والتضامن العربي المشترك حول القضية الفلسطينية (**القبس**، ٢٤/١٠/١٩٨٨). وقد اثنى عرفات، في تصريح ادلى به عقب انتهاء الاجتماعات، على الجهود التي بذلها مبارك لجمع الشمل العربي، وقال ان هذه اللقاءات ستتواصل في المستقبل (**الاهرام**، ٢٤/١٠/١٩٨٨).

• دفعت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتعزيزات

محمولة الى الارض المحتلة كافة، بعد التصعيد الملحوظ في المواجهات الدائرة بين المواطنين وهذه القوات، وأقامت حواجز في مدن القدس ونابلس والخليل وغزة. وتركزت التعزيزات في محيط المسجد الاقصى، في القدس، وفي مناطق المساجد الرئيسة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما واصلت القوات الاسرائيلية عمليات الدهم والاعتقال، فيما واصل الشبان الفلسطينيون، من رماة الحجارة والزجاجات الفارغة، مهاجمة السيارات العسكرية وحافلات شركة «ايغد» وسيارات المستوطنين اليهود. ووزعت في الارض المحتلة منشورات تؤكد تواصل الانتفاضة، وتدعو الى تصعيدها. وتستخدم سلطات الاحتلال «فرق الموت» السرية ضد زعماء اللجان الشعبية وحركة الشبيبة (**الدستور**، ٢٤/١٠/١٩٨٨).

• افاد مصدر عسكري اسرائيلي بأن سوريا تقف وراء محاولة القيام بالعملية التي أجريت في منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان، والتي قتل خلالها ستة فدائيين، في اثناء اشتباكهم مع قوة من جيش جنوب لبنان. والفدائيون الستة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بزعامة جورج حبش (**هآرتس**، ٢٤/١٠/١٩٨٨).

• أعرب الملك الاردني حسين عن ارتياحه التام لنتائج المباحثات التي اجراها، في مدينة العقبة، مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس المصري، حسني مبارك؛ كما أعرب عن ارتياحه لما لمسه من عزم م.ت.ف. على تحمّل مسؤولياتها المباشرة لتحقيق تطلعات الشعب العربي الفلسطيني واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة على تراب وطنه (**الدستور**، ٢٤/١٠/١٩٨٨). وأعلن الملك حسين انه اتفق مع رئيس م.ت.ف. عرفات، على استمرار الاتصالات الثنائية، بهدف تنسيق المواقف لخدمة القضية الفلسطينية واقامة سلام دائم وعادل (**هآرتس**، ٢٤/١٠/١٩٨٨).

٢٤/١٠/١٩٨٨

• تواصلت المواجهات في الارض الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وتمكن رماة الحجارة من المواطنين من اعطاب ٢٧ سيارة اسرائيلية؛ كما تمكنوا من اصابة مستوطن وجنديين اسرائيليين بجروح، فيما استشهد مواطن واصيب ١٢ آخرون بجروح. ونفّذ المواطنون سلسلة اعتصامات عند مكاتب الامم المتحدة، مطالبين باجبار اسرائيل على الالتزام بقرارات الهيئة الدولية، المتعلقة بالقضية الفلسطينية (**الدستور**، ٢٥/١٠/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ان ادخال صواريخ ارض ـ ارض الى منطقة الشرق الاوسط، هو بمثابة مهمة اضافية لسلاح الجو الاسرائيلي، الذي يمرّ، حالياً، في أوج مسار المواجهة واعطاء الرد المناسب على التهديد الجديد. وأضاف شومرون، «ان تسلح الدول العربية بصواريخ ارض ـ ارض تحمل رؤوساً كيميائية هو خطر شديد يستوجب رفع مستوى الاستخبارات والانذار المبكر. ولكن، على الرغم من نجاعة هذا السلاح غير التقليدي، يكفي انذار مبكر، قبل دقيقتين، لكي تخفض نسبة الاصابات بعشرات المرات» (**دافار**، ٢٥/١٠/١٩٨٨).

• استمرت الصدامات بين قوات الجيش الاسرائيلي وقوات جيش جنوب لبنان، من جهة، وبين الفدائيين، في منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان. وقد تمّ، أمس، افشال محاولتي تسلل من جانب فدائيين كانوا في طريقهم من منطقة «حزام الامن» باتجاه الحدود الاسرائيلية. وتعتقد اوساط عسكرية اسرائيلية بأن الجهود المتزايدة من جانب المنظمات الفدائية المختلفة للقيام بعمليات داخل حدود اسرائيل مرتبطة باقتراب موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، والانتخابات في اسرائيل، وفي الولايات المتحدة، والرغبة في التعبير عن التضامن مع سكان المناطق المحتلة المنتفضين (**هآرتس**، ٢٥/١٠/١٩٨٨).

• في محاولة لا مثيل لها للتأثير في نتائج الانتخابات في اسرائيل، توجهت م.ت.ف. الى الناخب الاسرائيلي للاقتراع لصالح السلام وليس للحرب، في نداءين، الاول الى الناخب الاسرائيلي، والثاني الى الناخب العربي. وقالت م.ت.ف. ان الناخب يعيش، اليوم، بعد عشرة شهور من الانتفاضة، في وضع يستطيع منه، عبر اقتراعه لصالح السلام، تغيير وجه الشرق الاوسط (**دافار**، ٢٥/١٠/١٩٨٨).

• عقدت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطينية في الوطن المحتل اجتماعاً، في مقر امانتها العامة، في عمّان، استعرضت خلاله الاوضاع الجارية في الارض المحتلة. وأجرت اللجنة تقويماً شاملاً لأولويات انشطة دعم الصمود الوطني، خلال المرحلة الجارية، واطلعت على سير

العمل المتعلق بمتابعة تنفيذ قراراتها السابقة. وقد حضر الاجتماع، عن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، الذي غادر العاصمة الاردنية بعد انتهاء الاجتماع (**الدستور**، ٢٥/١٠/١٩٨٨).

• صرّحت مصادر مطلعة، في عمّان، بأن الملك حسين سيزور بغداد قبل نهاية الشهر الحالي لاجراء محادثات هامة مع الرئيس العراقي، صدام حسين، وذلك ضمن تحركات عربية، ودولية، من أجل دفع مسيرة السلام. ومن بين هذه التحركات، طبقاً لمصادر عمّان، سفر وفد مصري رفيع المستوى الى اوروبا والولايات المتحدة لاطلاع الدول ذات التأثير في مسيرة السلام على نتائج اللقاء الثلاثي الذي عقد في العقبة بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات والملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك (**الاهرام**، ٢٥/١٠/١٩٨٨).

• قال نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، ان الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لاعادة النظر في سياستها القديمة، والموافقة على مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي (**دافار**، ٢٥/١٠/١٩٨٨).

٢٥/١٠/١٩٨٨

• انهى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، زيارة للعاصمة التركية، أنقره، استغرقت ٢٤ ساعة، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس التركي، كنعان افرين، ورئيس الوزراء، تورغوت اوزال. وقد أبلغ عرفات الى الصحافة ان محادثاته، في العاصمة التركية، تناولت احتمال اعلان دولة فلسطينية خلال الأيام المقبلة. وجاء في بيان لوزارة الخارجية التركية ان المحادثات تناولت، أساساً، الوضع في الشرق الاوسط، في ضوء الانتفاضة في الاراضي المحتلة وقبل انعقاد المجلس الوطني. وابدى مسؤول تركي رفيع المستوى استعداد بلاده للاعتراف بدولة فلسطينية، شرط ان تعترف بها كل الدول العربية (**النهار**، ٢٦/١٠/١٩٨٨).

• احتدمت المصادمات، في الارض الفلسطينية المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وسقط خلالها عشرات الجرحى واستشهدت فتاة من مخيم الشاطىء، وفرضت القوات الاسرائيلية حظر التجول في أكثر من مكان، بينما استمرت عمليات الدهم بهدف التمشيط والاعتقال. ومنعت قوات الاحتلال جني محصول الزيتون في قرى عدة، منها عابود وبلعة وبيتا واذنا، وفرضت قيوداً على صادرات الضفة الفلسطينية، واغلقت العديد من المعاصر. في غضون ذلك، استمرت عناصر الفرق الضاربة التابعة للانتفاضة الوطنية في مهاجمة دوريات الجيش الاسرائيلي، وسياراته، بالحجارة والزجاجات الحارقة، فاصيب بضعة جنود بجروح، واعطب عدد من السيارات (**الدستور**، ٢٦/١٠/١٩٨٨).

• قصفت الطائرات الاسرائيلية اهدافاً في جنوب لبنان، في ثاني اغارة خلال اربعة أيام. وفي الوقت عينه، اشتبكت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين مع قوة اسرائيلية في منطقة «حزام الامن» قرب الحدود. وذكر بيان، أصدره اقليم «فتح» في لبنان، ان ستة فدائيين فلسطينيين ولبنانيين، تقودهم فتاة في السابعة عشرة من عمرها، توغلوا الى قرب الحدود بهدف احتجاز عسكريين اسرائيليين داخل مستوطنة مسكاف عام. وجاء في البيان ان الفدائيين ينتمون الى مجموعة الشهيد «ابو جهاد». وقد وقع الفدائيون في الاسر، بعد ان نفدت ذخيرتهم خلال الاشتباك (**القبس**، ٢٦/١٠/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان أي توسيع لـ «حزام الامن» في جنوب لبنان سوف يورّط اسرائيل أكثر مع السكان المحليين ويقلص الامن. وأضاف: «يوجد في ' حزام الامن ' توازن دقيق، وينبغي عدم خرقه. والمنطقة تستجيب لتوقعاتنا، ولا نيّة لدينا لتغيير الوضع فيها» (**دافار**، ٢٦/١٠/١٩٨٨).

• في مقابلة مع صحيفة «انديبيندانت» اللندنية، قال نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، ان مندوبي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي اجتمعوا في نيويورك، في الشهر الماضي، وبحثوا في قضية عقد مؤتمر دولي، برعاية الامم المتحدة، للسلام في الشرق الاوسط. وقد أعلنت الولايات المتحدة الاميركية استعدادها للتراجع عن موقفها السابق، الرافض لأي دور سوفياتي، او مشاركة سوفياتية في عملية السلام (**الاتحاد**، ٢٦/١٠/١٩٨٨).

• رد الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية نافياً ما ورد في تصريح نائب وزير الخارجية

السوفياتية بشأن تراجع الولايات المتحدة عن معارضتها لمشاركة سوفياتية نشطة في مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط (**هآرتس**، ٢٦/١٠/١٩٨٨).

• غادر رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي، آبا ايبن، براغ، متوجهاً الى لندن، في ختام زيارة خاصة لتشيكوسلوفاكيا استغرقت يومين. وكانت الزيارة هي الأولى من نوعها منذ قطعت تشيكوسلوفاكيا علاقاتها باسرائيل، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (**النهار**، ٢٦/١٠/١٩٨٨).

٢٦/١٠/١٩٨٨

• ناشد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رؤساء ومسؤولي المدن الاوروبية والعربية، الذين يعقدون مؤتمرهم في مراكش، مؤازرة الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، ودعم مؤسساته المحلية، من بلديات وغيرها. وأكد عرفات، في كلمة وجهها الى المؤتمر وتليت بالنيابة، ان الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، نجح، على الرغم من المآسي التي تعرض لها، في خلق مؤسسات وطنية تؤمن الحد الادنى من الاحتياجات، في ظل غياب السلطة الوطنية وقمع الاحتلال (**وفا**، ٢٦/١٠/١٩٨٨).

• اصيب ٢٩ مواطناً فلسطينياً، فيما تواصلت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف انحاء الارض المحتلة. وقد فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على سبعة مخيمات أخرى في قطاع غزة، وهاجم رجال المجموعات الضاربة التابعة للانتفاضة موقعاً لجيش الاحتلال في مدرسة بيت ساحور الثانوية، ممّا أدّى الى اصابة عدد من الجنود بجروح واضرام النار في عدد من السيارات. وتركزت احدى المصادمات الاخرى في طولكرم والقدس والخليل ونابلس. وفي مدينة شفاعمرو، المحتلة منذ العام ١٩٤٨، رفع علم فلسطين والشعارات في الشارع الرئيس وعلى جدران المسجد والكنيسة والمحال التجارية، وأُلقيت زجاجة حارقة على صهريج متجه من شفاعمرو الى عكا (**القبس**، ٢٧/١٠/١٩٨٨).

• أغارت الطائرات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان، ممّا أدى الى استشهاد ما لا يقل عن ١٥ شخصاً، واصابة ٤٠ آخرين، وتدمير عشرات المنازل. وقد دامت الغارات ساعات عدّة، وطالت مخيم الميّه وميّه وخلدة وعرمون والدامور (**الشرق الاوسط**، ٢٧/١٠/١٩٨٨). وفي اسرائيل، أُعلن ان طائرات سلاح الجو الاسرائيلي «نفّذت هجومين على اهداف فدائية في جنوب لبنان، وفي منطقة الدامور: الهجوم الاول كان على اهداف لـ «فتح»، شمال شرق مدينة صيدا في مداخل مخيم اللاجئين الفلسطينيين في الميّه وميّه. وهذه المنطقة تستخدم مركز قيادة وقاعدة انطلاق لعمليات المنظمات الفدائية الفلسطينية. والهجوم الثاني نفذ في عمق لبنان، شمال بلدة الدامور، التي تبعد ١٥ كيلومتراً جنوب مدينة بيروت» (**هآرتس**، ٢٧/١٠/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، متوجهاً الى سكان المناطق المحتلة: «في دولة اسرائيل يوجد اجماع، حتى في فترة الانتخابات: لن توافق اسرائيل، تحت أي ضغط كان، على الرضوخ للاملاءات التي تتعارض مع مصالحها الحيوية. لهذا، ليس هناك أي احتمال لفرض هذه الاملاءات عبر استخدام القوة. والطريق الواقعي الوحيد هو الحوار» (**هآرتس**، ٢٧/١٠/١٩٨٨).

• قال الناطق بلسان وزارة الخارجية السوفياتية، غينادي غيراسيموف: «من وجهة نظرنا، ان مصير المؤتمر الدولي لتسوية النزاع الاسرائيلي ـ العربي متعلق، بنسبة كبيرة، بالانتخابات في اسرائيل. لا نرى ضرورة لتغيير الموقف السوفياتي من أجل التوصل الى عقد المؤتمر» (**هآرتس**، ٢٧/١٠/١٩٨٨).

٢٧/١٠/١٩٨٨

• استشهدت طفلة فلسطينية (ثلاث سنوات)، واصيب ٣٦ مواطناً بجروح، خلال المصادمات العنيفة التي جرت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في معظم انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. واستمر فرض حظر التجول على مخيمات اللاجئين في قطاع غزة. وتركز أعنف المصادمات في الخليل واذنا ونابلس، فضلاً عن قطاع غزة. ودمرت الفرق الفلسطينية الضاربة ١٢ سيارة اسرائيلية (**القبس**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اجتماع انتخابي لليكود، في مركز حي هدار هكرمل، في حيفا: «ان الانتفاضة هي محاولة بالعنف لتصفية دولة اسرائيل، ويجب القضاء عليها بالقوة، دون تردد، وبحزم واصرار». ودعا شامير العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة الى «ترك الطريق البشع للانتفاضة»، محذراً اياهم بأنهم اذا لم يفعلوا هذا، فان مصيرهم

سوف يكون مُرّاً (**هآرتس**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

• لم تتوصل م.ت.ف. والاردن الى تفاهم حول المساعدة المالية للضفة الغربية. ووفقاً للمعلومات التي وصلت القدس، تفرق اعضاء اللجنة المشتركة التي بدأت محادثات بعد لقاء العقبة بين الملك حسين وياسر عرفات، دون ان يستطيعوا اتخاذ قرارات عملية. وتعتقد اوساط سياسية في القدس بأن فشل الاتصالات حول الموضوع المالي لن يترك احتمالاً كبيراً للتفاهم بين الاردن وم.ت.ف. حول السيادة التي سوف تمنح للمناطق المحتلة في اطار اتفاق الكونفدرالية. وتعتقد الاوساط عينها بأن عرفات لن يخاطر، الآن، بتقديم أي تنازل ذي مدلول في موضوع السيادة (**هآرتس**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

• قامت الميليشيات الاسلامية ورجال م.ت.ف. بتحصين مواقعها في منطقة صيدا. واخذت مجموعات اخرى مواقعها على مدافع مضادة للطائرات حول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، بعد اغارات سلاح الجو الاسرائيلي على مواقع الفدائيين يوم الاربعاء الماضي (**هآرتس**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

• قررت الجمعية العامة للامم المتحدة عقد جلسة خاصة، بكامل اعضائها، بتاريخ ٣/١١/١٩٨٨، للبحث في الموقف في الارض الفلسطينية المحتلة، في ضوء تطورات الانتفاضة، وذلك بناء على طلب المجموعة العربية. واصدر مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بياناً أكد دعم الانتفاضة، بوصفها خطوة هامة في نضال الشعب الفلسطيني ضد القمع والطغيان. وتقدم سفراء دول السوق الاوروبية المشتركة في اسرائيل باحتجاج الى الحكومة الاسرائيلية ضد اعمال القمع التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين (**الاهرام**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

• توصل خبير اميركي متخصص بمشاكل هروب رؤوس الاموال، الى انه، ما بين العام ١٩٧٠ و١٩٨٦، وصل هروب رأس المال من اسرائيل الى نسبة تقارب ١١ مليار دولار، أي ٥٠ بالمئة من القروض التي حصلت عليها اسرائيل من مصادر اجنبية في الفترة عينها، وان هذا المال يساوي، الآن، ٢٦ مليار دولار، أي ما يقارب ٨٦ بالمئة من دين اسرائيل الخارجي (**هآرتس**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

• فيما دعا الى عقد قمة عربية تعالج مشكلة لبنان، اعرب الملك الاردني حسين عن ارتياحه لنتائج قمة العقبة التي ضمّته، قبل أيام، مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس المصري، حسني مبارك. وأمل حسين في تبلور موقف فلسطيني في وقت قريب، بما يخدم القضية الفلسطينية والهدف المشترك، الذي هو تحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة (**الدستور**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

٢٨/١٠/١٩٨٨

• عمّت الاضرابات والمصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية مدن الارض المحتلة. وسادت حالة من الغليان في اعقاب خروج المصلين من المساجد. واستشهد مواطن واصيب عشرات بجروح وكسور، فيما شنّت السلطات حملة اعتقالات ودهم طالت ٣٠ نقابياً وصحافياً. ودعت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الى اضراب عام في ذكرى مجزرة كفرقاسم، ووزعت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بياناً دعت فيه الى تصعيد الانتفاضة والالتزام بالاضراب في ذكرى المجزرة، غداً، وفي ذكرى وعد بلفور في ٢/١١/١٩٨٨، وفي ٩/١١/١٩٨٨ حين تدخل الانتفاضة شهرها الثاني عشر (**الدستور**، ٢٩/١٠/١٩٨٨).

• صرّح وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، بأن الاردن وم.ت.ف. اتفقا، مبدئياً، على اقامة اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني. وأبلغ د. عبدالمجيد الى صحيفة «الواشنطن بوست» الاميركية ان هذا الاتحاد لن يعلن الاّ بعد ان تتوصل م.ت.ف. الى تفاهم مع اسرائيل والولايات المتحدة في شأن الشرق الاوسط. وأوضح انه تمّ التوصل الى هذا الاتفاق في الاجتماع الذي عقد، مطلع الاسبوع الجاري، في العقبة، بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات والملك الاردني حسين والرئيس المصري حسني، مبارك (**النهار**، ٢٩/١٠/١٩٨٨).

• أعلن ممثل م.ت.ف. في بون، عبدالله الافرنجي، ان الفلسطينيين الـ ١٣، الذين اعتقلتهم سلطات المانيا الاتحادية، وأعلنت انهم خططوا لعمليات ارهابية، ليسوا اعضاء في المنظمة. وذكّر الافرنجي بأن لدى م.ت.ف. «سياسة معلنة بعدم القيام بأي عمل عسكري خارج الارض المحتلة وبادانة كل أشكال الانشطة الارهابية» (**الشرق الاوسط**، ٢٩/١٠/١٩٨٨).

١٩٨٨/١٠/٢٩

• اصيب ٢٦ فلسطينياً، على الاقل، بالرصاص في المصادمات العنيفة التي وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، على امتداد الارض المحتلة. وقد عمّ الاضراب الشامل المناطق كافة في ذكرى مذبحة كفرقاسم التي اقترفها الجيش الاسرائيلي ضد سكان القرية الجليلية التي تحمل هذا الاسم، في العام ١٩٥٦. واشتركت مئات عدة من فلسطينيي ١٩٤٨ ويهود يساريين في مسيرة في كفرقاسم، ورددت هتافات تدين الاحتلال الاسرائيلي وتؤيد الانتفاضة (**الدستور**، ٣٠/١٠/١٩٨٨).

• اتخذ الجيش الاسرائيلي، في نهاية الاسبوع، اجراءات خاصة عدة، في المناطق المحتلة، استعداداً للانتخابات في اسرائيل وفي الولايات المتحدة، وبمناسبة يوم اعلان وعد بلفور، وبمناسبة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بعد اسبوعين. وعلم ان الاجراءات الخاصة التي اتخذت، حتى الآن، تمثلت، بشكل خاص، في دفع المزيد من قوات الجيش الاسرائيلي الى المناطق الآهلة بالعرب، والطرق الرئيسة، واقامة نقاط مراقبة اضافية، من بينها نقاط على سطوح المنازل (**هآرتس**، ٣٠/١٠/١٩٨٨).

• أفادت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية بأن «وحدة الاغتيالات» («دوف دفان» و «شمشون»)، التابعة للمخابرات الاسرائيلية، هدفها الكشف عن منظيمي الانتفاضة في المناطق المحتلة والعمل على تصفيتهم. وأضافت الصحيفة ان رجال هذه الوحدة يعملون بشكل مستقل تماماً، وليس لديهم توجيهات مكتوبة، او شفوية، بشأن اغتيال منظمي الانتفاضة. وأشارت الصحيفة الى ان رجال هذه الوحدة يعملون كما يحلو لهم، ويستخدمون كل الوسائل الممكنة لتحقيق اهدافهم (**هآرتس**، ٣٠/١٠/١٩٨٨).

• قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، ان «قطاع غزة هو منطقة الامن الجنوبي لاسرائيل، و[الضفة الغربية] هي منطقة الامن الشرقي لها. توجد دولة يهودية، وهي اسرائيل، وعاصمتها القدس، وهناك دولة فلسطينية في شرق الاردن، وعاصمتها عمّان، وفي الوسط المنطقة الامنية». وأكد شارون ان «تجريد [الضفة الغربية] من السلاح ليس حلاً، لأنه لا يوجد من يراقب تنفيذه». وعلى حد قوله، يمكن اعطاء السكان امكانية ادارة أنفسهم؛ أما المحافظة على الامن، فتبقى في يد اسرائيل (**هآرتس**، ٣٠/١٠/١٩٨٨).

١٩٨٨/١٠/٣٠

• استشهد مواطنان وجرح آخرون في المصادمات العنيفة التي شهدتها الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد جرح عشرة مواطنين في المصادمات التي وقعت في مخيمي الشاطىء وخان يونس. ولقي ثلاثة مستوطنين يهود مصرعهم وجرح خمسة في اريحا. وقررت سلطات الاحتلال غلق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، موعد اجراء الانتخابات العامة في اسرائيل. واصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بيانها الثامن والعشرين بعنوان «نداء الاستقلال»، فحثّت المجلس الوطني الفلسطيني على وضع برنامج سياسي واضح وحاسم يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، ويتماشى مع متطلبات المرحلة، ويستطيع التعامل مع المجتمع الدولي (**الدستور**، ٣١/١٠/١٩٨٨).

• دعا الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، في حفل تعيين قضاة عسكريين، الى اجتثاث «ظواهر التجاوزات» في الجيش الاسرائيلي، خلال العمليات في الضفة الغربية، من الجذور، عبر الاعلام وفرض القانون (**هآرتس**، ٣١/١٠/١٩٨٨).

• حذرت القيادات السياسية والحزبية في جنوب لبنان من احتمال قيام اسرائيل بعدوان واسع النطاق، في الوقت الذي واصلت اسرائيل حشد قواتها وتعزيز مواقعها في المناطق اللبنانية المحتلة، على طول حدود «حزام الأمن»، في جنوب لبنان والبقاع الغربي. ولا يزال التوتر الشديد يسيطر على محاور شرق مدينة صيدا، حيث تدور اشتباكات مسلحة بين جيش التحرير الشعبي وقوات جيش لبنان الجنوبي الموالي لاسرائيل (**الاهرام**، ٣١/١٠/١٩٨٨).

• في مقر الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. في تونس، استقبل رئيس الدائرة، فاروق القدومي (أبو اللطف)، الوفد الصيني الذي يزور تونس، برئاسة مساعد وزير الخارجية. واطلع القدومي الوفد على آخر تطورات القضية الفلسطينية، وأعرب عن تقدير م.ت.ف. لمواقف الصين المؤيدة والداعمة لنضال الشعب الفلسطيني (**وفا**، ٣١/١٠/١٩٨٨).

١٩٨٨/١٠/٣١

• حوّلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الاراضي المحتلة الى ثكنة عسكرية ونفذت قرار اغلاقها وعزلها عن العالم، اليوم وغداً، تحسباً لتصاعد الانتفاضة الوطنية خلال الانتخابات الاسرائيلية العامة. ودفعت سلطات الاحتلال بقوات اضافية معززة بالآليات والطائرات المروحية، وكثّفت الدوريات المحمولة والراجلة، واستولت على عشرات المدارس في المدن والقرى والمخيمات، واقامت أكثر من خمسين حاجزاً جديداً على الطرق الرئيسة والفرعية، واعتقلت، خلال اليومين الماضيين، ٤٣٨ مواطناً. في غضون ذلك، تواصلت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال، واصيب عشرة مواطنون بجروح (**الدستور**، ١٩٨٨/١١/١).

• اعلنت منظمة مجهولة سمت نفسها «منظمة الشهيد جواد ابو شعر» مسؤوليتها عن عملية الهجوم بالقنابل الحارقة على حافلة الركاب الاسرائيلية قرب اريحا. وقد جاء الاعلان في اتصال هاتفي مقتضب مع مكتب وكالة انباء غربية في القدس. وهذه هي المرة الاولى التي يعلن فيها عن هذه المنظمة التي يشك البعض في وجودها، اصلاً (**الاهرام**، ١٩٨٨/١١/١). وكانت الحافلة تعرّضت لهجوم بالزجاجات الحارقة، ممّا اسفر عن مقتل اسرائيلية وابنائها الثلاثة (**الاتحاد**، ١٩٨٨/١٠/٣١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، معقباً على حادثة اريحا، التي قتل جراءها افراد اسرة يهودية، بعد القاء زجاجة حارقة على الباص الذي كان يقلهم، ان هناك وسائل كافية لكي يشعر المحيط بخطورة ما حدث؛ وسوف نقوم باجتثاث هذه الظاهرة الفظيعة. اما وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد قال ان هذا العمل لا يعني، بالضرورة، ان هناك مرحلة جديدة في الانتفاضة. وقال قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، انه غير متأكد من انه لو كان في داخل السيارة حارس مسلح لما وقعت الكارثة (**هآرتس**، ١٩٨٨/١١/١).

• تخوض معركة انتخابات الكنيست الثاني عشر ٢٧ قائمة، منها ١٤ قائمة جديدة و١٣ قائمة قديمة. القوائم القديمة (كتل داخل الكنيست الحادي عشر) هي المعراخ، ومبام، وحركة حقوق المواطن، والحزب الديني القومي، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهتحياه، واتحاد السفاراديم المحافظين على التوراة، وحركة المركز ـ شينوي، والقائمة التقدمية للسلام، واغودات يسرائيل، وتسومت، والحزب الديمقراطي العربي. اما القوائم الجديدة، فهي حركة المتدينين القوميين المعتدلين، وديغل التوراة، ومولیدت، والحركة من اجل المستوطنات ومدن التطوير، والحركة من أجل مجتمع عادل، واحدوت، وطريق البلاد، ولئور، والحركة من اجل الجنود المسرحين، والمتقاعدون، والقوة الصامتة، واتحاد اليمانيين في اسرائيل، وياشي، وحركة تريتش وهي قائمة طائفة سفارادية (**هآرتس**، ١٩٨٨/١١/١).

١٩٨٨/١١/١

• عزلت القوات الاسرائيلية الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وشنّت حملة دهم شملت مخيمات قلنديا والجلزون والامعري والفارعة وبلدات المزرعة الشرقية وبيتين وعرّابة وعقربا، واعتقلت عشرات المواطنين، في يوم الانتخابات الاسرائيلية، التي أُجريت في القدس، في ظل القنابل الحارقة. وشملت حملة الاعتقالات اكثر من ١٥٠ مواطناً، جميعهم من الشبان؛ وقالت سلطات الاحتلال انها ستفرج عنهم بعد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني. وتزامنت حملة الاعتقالات في الضفة مع فرض حظر التجول على مخيمات غزة والضفة كافة. في غضون ذلك، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. واصيب ثلاثة اسرائيليين بجروح خطيرة في هجوم بزجاجة حارقة تعرضت له سيارتهم في وادي الجوز، في القدس؛ وتحطمت سيارة للشرطة واصيب احد افرادها في قرية سلوان؛ واحرقت سيارتان وحطّم زجاج سيارتين اخريين واصيب ثلاثة جنود في قرية الطور. ووقعت حوادث مماثلة في ذنّابة وقلقيلية ورام الله والبيره وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وبيت تعمر والخليل وروجيب ومخيم الفوار (**الدستور**، ١٩٨٨/١١/٢).

• صرح الناطق العسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية بأن الطيران الاسرائيلي اغار، ظهر اليوم، على العديد من الاهداف المدنية في منطقة مخيم الميّه وميّه القريب من صيدا ومناطق عين الدلب ـ القريات ـ طريق الهمشري. وقد أسفرت الاغارات عن سقوط ثلاثة شهداء واصابة ١٥ مواطناً وتدمير العديد من المنازل والممتلكات (**وفا**، ١٩٨٨/١١/١). على الجانب الاسرائيلي، ذُكر ان الطائرات الاسرائيلية

اغارت على مواقع لميليشيات لبنانية ـ درزية وأخرى تابعة لسوريا في الدامور والناعمة وعرمون (**معاريف**، ٢/١١/١٩٨٨).

• يتوقع انخفاض مداخيل الفرع السياحي الاسرائيلي هذا العام بنسبة ٢٠ بالمئة. ويبلغ التقدير الاساسي ١,٥ مليار دولار. لكن، في أعقاب التباطؤ والاحداث في المناطق المحتلة، تتوقع اوساط في وزارة المالية الاسرائيلية هبوطاً بمقدار ٣٠٠ مليون دولار من مداخيل السياحة في العام ١٩٨٨ (**معاريف**، ٢/١١/١٩٨٨).

• استلمت اسرائيل المساعدة الاقتصادية من الولايات المتحدة الاميركية بمقدار ١,٢ مليار دولار، كمساعدة اقتصادية مدنية للعام المقبل (**معاريف**، ٢/١١/١٩٨٨).

٢/١١/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى روما، فجأة، وأجرى محادثات مع وزير الخارجية الايطالية، جوليو اندريوتي، الذي استقبله لدى وصوله الى المطار. وقالت مصادر فلسطينية انه كان من المقرر ان يجتمع عرفات باندريوتي قبل عشرة أيام في تونس، الّا انه لم يستطع موافاته اليها بسبب انشغاله بقمّة العقبة التي ضمّته مع الملك الاردني، حسين، والرئيس المصري، حسني مبارك (**الحياة**، لندن، ٣/١١/١٩٨٨).

• استشهد مواطن فلسطيني في قلقيلية، في أحد الاشتباكات العنيفة التي وقعت في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وجرت اشتباكات في أماكن اخرى عديدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين وعدد من الجنود الاسرائيليين بجروح وتحطيم عدد من السيارات العسكرية وسيارات المستوطنين اليهود. وقد وسّعت سلطات الاحتلال اجراءاتها القمعية لاحكام عزل الضفة والقطاع. في غضون ذلك، شهدت الارض المحتلة اضراباً شاملاً في ذكرى وعد بلفور، تنفيذاً لقرار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (**القبس**، ٣/١١/١٩٨٨).

• تلقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وثيقة مكتوبة بالدم في صورة نداء وجهته اللجان الشعبية في قطاع غزة الى م.ت.ف. بجميع فصائلها، واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. وقد ناشد النداء الجميع لتعزيز وحدة الصف والكلمة، وترجمة مطالب الشعب الفلسطيني في الوحدة والتحرير وحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة (**وفا**، ٢/١١/١٩٨٨).

• أُصدر بيان فلسطيني، في بغداد، اعلن ان المجلس العسكري الاعلى لـ م.ت.ف. قد عقد، في بغداد، سلسلة اجتماعات برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، يومي ٣٠ و٣١/١٠/١٩٨٨. وناقش المجلس التطورات المتعلقة بالانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة؛ كما ناقش الاخطار التي تتهدد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ٢/١١/١٩٨٨).

• في الذكرى الواحدة والسبعين لصدور وعد بلفور، اصدرت المنظمات الشعبية الفلسطينية بياناً جددت فيه تأكيد ان هذا الوعد التعسفي كان السبب في مأساة الشعب الفلسطيني، عبر مختلف مراحل حياته. وحيّا البيان صمود م.ت.ف. في وجه كل اشكال التآمر التي تتعرض لها؛ كما حيّا الانتفاضة الوطنية والتفاف الشعب الفلسطيني حول م.ت.ف. (**وفا**، ٢/١١/١٩٨٨).

• وصلت الى أيدي اوساط في القدس الشرقية نسخة من اعلان وثيقة الاستقلال الفلسطيني، التي سوف تقرأ، وفقاً لما هو مخطط، في الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) من جانب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عبدالحميد السائح (**معاريف**، ٣/١١/١٩٨٨).

• تحدث وزير الدفاع الاميركي، فرانك كارلوتشي، في اجتماع عقدته، في القاهرة، الغرفة التجارية المصرية ـ الاميركية، فقال ان الولايات المتحدة توافق على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط كصيغة للمفاوضات المباشرة، يشارك فيه الفلسطينيون. وذكر ان بلاده ستبذل كل ما في وسعها لعقد هذا المؤتمر، أياً كانت الحكومة المقبلة في اسرائيل (**الاهرام**، ٣/١١/١٩٨٨). واليوم، يجتمع كارلوتشي بكل من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والقائم بأعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس، وبنظيره الاسرائيلي، اسحق رابين. وفي جهاز الامن الاسرائيلي، لا يعلّق المسؤولون اهمية كبيرة على زيارة

كارلوتشي، لأنه ورابين سوف يتركان مكانيهما خلال فترة زمنية قصيرة. وعلم ان موضوع التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة في مجالات مختلفة سوف يكون في مقدم المواضيع التي ستناقش مع كارلوتشي (**معاريف**، ٣/١١/١٩٨٨).

• نقل مدير دائرة الاعلام في وزارة الخارجية السوفياتية، غينادي غيراسيموف، عن وزيره، ادوارد شيفاردنادزه، تأكيده ان الاتحاد السوفياتي ينوي الحفاظ على اتصالات مع كل الاطراف المعنيّة، بما في ذلك اسرائيل، من اجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط. وقد اكد شيفاردنادزه ذلك خلال محادثات اجراها، مؤخراً، في موسكو، مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ادغار برنفمان (**الاتحاد**، ٣/١١/١٩٨٨).

١٩٨٨/١١/٣

• في حديث صحافي ادلى به في المطار، في حضور وزير الخارجية الايطالية الذي جاء لوداعه بعد انتهاء زيارته المفاجئة لروما، اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان نتائج الانتخابات الاسرائيلية كشفت عن الارتباك والفشل الذي واجه حزبي العمل والليكود، والذي جاء بفعل الانتفاضة الشعبية المستمرة في الاراضي المحتلة. وقال عرفات: «ان المتغيرات على الساحة الدولية وعدم وجود الشجاعة الكافية لدى قادة الحزبين الاسرائيليين الرئيسين لمصارحة الناخبين الاسرائيليين بحقيقة الموقف ادت الى فوز الاحزاب الصغيرة بأكثر من ثلث الاصوات». وأشار عرفات الى ان دورة المجلس الوطني الفلسطيني المقبلة، التي ستحمل اسم «دورة الانتفاضة»، ستدرس مسألة اعلان الدولة الفلسطينية وحكومة المنفى، استناداً الى القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية. وذكر عرفات ان هدف اجتماعه باندريوتي هو مناقشة الجهود التي ستبذلها ايطاليا، بوصفها الرئيس الحالي لمجلس الامن الدولي، والخطوات المطلوبة لتحريك عملية السلام، من خلال دفع الجهود الى عقد مؤتمر دولي ترعاه الامم المتحدة وتحضره الاطراف كافة والدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن (**الشرق الاوسط**، ٤/١١/١٩٨٨).

• تواصلت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف انحاء الارض المحتلة، وواصلت سلطات الاحتلال اغلاق مدينة رام الله وفرض حظر التجول على مخيمات قطاع غزة ومناطق عدة في الضفة الغربية. وقد اصيب ٣٧ مواطناً بجروح، واعتقلت السلطات، خلال عمليات الدهم والتفتيش، ٧٥ آخرين. وتمكنت القوات الضاربة التابعة للانتفاضة من اعطاب، او تدمير، ٢٥ سيارة للجيش الاسرائيلي وعصابات المستوطنين (**الدستور**، ٤/١١/١٩٨٨).

• أشاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بانتفاضة الشعب الفلسطيني، مذكّراً بقرار القمة العربية الثامنة في الرياض وقمة الجزائر بشأن دعم الانتفاضة، سياسياً ومادياً. ورحّب المجلس بعقد الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني، متمنياً ان تحقق الاهداف التي ينشدها الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**وفا**، ٣/١١/١٩٨٨).

• بعد ساعات من اعلان نتائج الانتخابات الاسرائيلية، بدأت الجمعية العامة للامم المتحدة مناقشة موضوع الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة. وامام الجمعية مشروع قرار، جرت مناقشته، اعدته ٤٧ دولة، يقضي بادانة الممارسات الاسرائيلية المفزعة التي تمس حقوق الانسان، ويطالب اسرائيل بالالتزام باتفاقيات جنيف، ويعرب عن فزع الجمعية العامة بسبب الممارسات التعسفية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. ويلقى مشروع القرار تأييد غالبية كبيرة من الاعضاء (**الاهرام**، ٤/١١/١٩٨٨). وقد أُصدر القرار بتأييد هذه الاغلبية في ختام الجلسة (**وفا**، ٤/١١/١٩٨٨).

• جاءت النتائج شبه النهائية لانتخابات الكنيست الاسرائيلي الثاني عشر كالتالي: الليكود، ٤٠؛ المعراخ، ٣٩؛ شاس، ستة؛ اغودات يسرائيل، خمسة؛ المفدال، خمسة؛ راتس، خمسة؛ حداش، اربعة؛ هتحياه، ثلاثة؛ مبام، ثلاثة؛ تسومت، اثنان؛ موليدت، اثنان؛ شينوي، اثنان؛ علم التوراة، اثنان؛ المتكديمت، واحد؛ عبدالوهاب دراوشة، واحد (**عل همشمار**، ٤/١١/١٩٨٨).

• تبيّن من نتائج الانتخابات في قرية عرب اللهيب، في منطقة الناصرة، ان ٨٨ ناخباً، من بين ٢٠٠ هم اصحاب حق الاقتراع في القرية، قد اقترعوا لصالح قائمة موليدت التي ترفع شعار ترحيل عرب اسرائيل (**عل همشمار**، ٤/١١/١٩٨٨).

• خرج من الاتحاد السوفياتي خلال تشرين الاول (اكتوبر) ٢٥٦٨ يهودياً، وصل منهم الى اسرائيل ١٩٢. اضافة الى هذا العدد من اليهود، خرج من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل بتأشيرات دخول اسرائيلية، ٥١٩ مسيحياً. وابتداء من الاول من كانون الثاني (يناير) حتى الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) من هذا العام، خرج من الاتحاد السوفياتي، بتأشيرات دخول اسرائيلية، ١٤٨٢٦ شخصاً، منهم ١٧٩٥ مسيحياً. وخلال تلك الفترة هاجر الى اسرائيل ١٧٢٧ يهودياً من الاتحاد السوفياتي (**عل همشمار**، ٤/١١/١٩٨٨).

٤/١١/١٩٨٨

• بدأت القيادة الفلسطينية، في تونس، سلسلة اجتماعات لاتخاذ الاستعدادات النهائية للدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، السبت المقبل. وتعكف القيادة على اعداد البيان السياسي الذي سيقرّه المجلس والذي ما زالت هناك خلافات حول ما ينبغي ان يتضمنه، لا سيما في ما يتعلق بطريقة التعامل مع قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ (**السفير**، ٥/١١/١٩٨٨).

• اصيب اربعون مواطناً في الارض المحتلة خلال مصادمات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، في قطاع غزة، وذلك بعد ساعات من ادانة الجمعية العامة للامم المتحدة السياسات والممارسات الاسرائيلية المستمرة في انتهاك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني. ودمّر الاحتلال ثلاثة منازل وسدّ مدخل رابع في قرية برقة. وواصلت السلطات فرض حظر التجول على قلقيلية وعدد من القرى القريبة منها، واقتحمت قواتها قرية رأس الطيره، وشنت حملة اعتقالات شملت، أيضاً، مخيم عسكر وقرية العبيدية والقدس وحوسان وغيرها. وشهد معظم مناطق الضفة الغربية مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال (**الدستور**، ٥/١١/١٩٨٨).

• برّر مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة، هربرت اوكون، تصويت بلاده ضد قرار الجمعية العامة الذي يدين الممارسات الاسرائيلية التعسفية في الارض المحتلة، بقوله ان القرار غير متوازن، لأنه يدين احد الطرفين لاعماله، دون ان يأخذ في الاعتبار اعمال العنف التي يرتكبها الطرف الآخر. وأضاف اوكون ان المعارضة الاميركية للقرار ينبغي ألّا تفسّر على انها عدم مبالاة بمشكلة الشعب الفلسطيني والموقف في الاراضي المحتلة (**الشرق الاوسط**، ٥/١١/١٩٨٨).

٥/١١/١٩٨٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مقره، في تونس، وزير الخارجية الاسبانية، فرانسيسكو اوردونيس، الذي يقوم بزيارة لتونس. وأُجري اللقاء في جو سادت فيه روح الصداقة والمودة. واستعرض عرفات آخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة. وأشار عرفات الى دور المجموعة الاوروبية في بذل المزيد من الجهود، من اجل التوصل الى عقد مؤتمر دولي للسلام. واعرب الوزير الاسباني عن تصميم بلاده على مواصلة جهودها من اجل تسوية سياسية عادلة ودائمة، ومن اجل دعم الشعب الفلسطيني في نضاله العادل (**وفا**، ٥/١١/١٩٨٨).

• أسفرت المواجهات العنيفة التي استمرت الليلة الماضية، واليوم، بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، عن اصابة ٧١ مواطناً بجروح مختلفة وحالات اختناق وتسمّم. وبين الجرحى ١٢ طفلاً اصيبوا برضوض وكسور، جراء الاعتداء عليهم بالضرب، ومواطنان تجاوزا سن السبعين ضربا بأعقاب البنادق والهراوات. ووقعت اشتباكات في أماكن عدة من الضفة الغربية، وعززت قوات الاحتلال تواجدها العسكري في رام الله بشكل لم يسبق له مثيل، وقامت بعمليات دهم عدة في مناطق أخرى. في غضون ذلك، هاجمت القوات الضاربة للانتفاضة عدداً من الدوريات والسيارات الاسرائيلية، واوقعت فيها خسائر (**الدستور**، ٦/١١/١٩٨٨).

• وافقت اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة، بأغلبية الاصوات، على مشروع قرار حول مساعدة الشعب الفلسطيني. ويشير المشروع الى ضرورة تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي الى الشعب الفلسطيني، واعداد برامج بهذا الخصوص، في اطار الامم المتحدة (**البعث**، ٦/١١/١٩٨٨).

• أكد تقرير سرّي حول الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط، بعد انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة، ان الولايات المتحدة ستسعى الى تشجيع نمو قيادة فلسطينية في المناطق المحتلة، تكون مستعدة للحوار والتعايش بسلام مع اسرائيل؛ وفي المقابل مطالبة اسرائيل باتخاذ اجراءات تسهل نمو هذه

القيادة الفلسطينية (**معاريف**، ٦/١١/١٩٨٨).

١٩٨٨/١١/٦

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة شفوية الى القيادة السوفياتية، تتعلق بمجمل الاوضاع المتصلة بالقضية الفلسطينية، في ضوء المواقف الاخيرة والجارية، سواء داخل الارض المحتلة او في الجنوب اللبناني. وقد أبلغت الرسالة الى سفير الاتحاد السوفياتي في تونس، الذي استقبله عرفات واستعرض معه التطورات الاخيرة على الساحة المحلية، والدولية (**وفا**، ٦/١١/١٩٨٨).

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بتهنئة الى الكاتب الكبير نجيب محفوظ لفوزه بجائزة نوبل للآداب، هذا العام. وأشاد عرفات بالدور الايجابي الذي لعبته ابداعات محفوظ الروائية في تشكيل وجدان أجيال عربية عدّة، منها شباب الانتفاضة الفلسطينية (**الاهرام**، ٧/١١/١٩٨٨).

• استشهد شاب فلسطيني من قرية ياحين في أحد الاشتباكات العنيفة بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والمواطنين، التي شهدتها مختلف انحاء الارض المحتلة؛ واصيب مئة مواطن بجروح نتيجة اطلاق النار عليهم، او تعرضهم للضرب. وألقت القوات الضاربة التابعة للانتفاضة الوطنية زجاجات حارقة عدة، في أماكن متفرقة، على سيارات ودوريات عسكرية؛ كما أُلقيت زجاجة حارقة على مستودع في شمال القدس، وأخرى على معمل نسيج في بيت جالا. وتعرض عدد كبير من المواطنين للاعتقال، بينهم اربعون اعتقلوا في قباطية (**الدستور**، ٧/١١/١٩٨٨).

• نفّذ فدائيون فلسطينيون، فجر اليوم، عملية جريئة ضد دورية عسكرية اسرائيلية، في اثناء مرورها في منطقة رأس الناقورة، في القطاع الغربي من منطقة الشريط الحدودي المحتل، في جنوب لبنان. وأعلن بيان للقيادة العامة لمنظمة «الصاعقة» مسؤولية المنظمة عن العملية (**البعث**، ٧/١١/١٩٨٨).

• في صدام مع قوات جيش لبنان الجنوبي التابع لاسرائيل، استشهد ثلاثة فدائيين فلسطينيين، كانوا نزلوا في زوارق مطاطية في شمال «حزام الامن». وكان الفدائيون الثلاثة وصلوا الى المنطقة في ثلاثة زوارق، تمّ العثور على احدها من قبل جنود جيش لبنان الجنوبي. وكان في حوزة الفدائيين سلاح كثير ووسائل قتالية، وكان هدفهم الوصول الى الشواطىء الاسرائيلية، لكن يبدو انهم اخطأوا، وحطّوا شمال بلدة الناقورة (**عل همشمار**، ٧/١١/١٩٨٨).

• أغارت اربع مروحيات اسرائيلية، من طراز كوبرا، على مدينة صيدا اللبنانية، فاصابت مؤسسة لبيع الالعاب وسط المدينة، وأوقعت اربعة جرحى، ودمّرت مبنى وعدداً من السيارات. اما الناطق العسكري الاسرائيلي، فذكر ان الطائرات المغيرة هاجمت موقعاً فدائياً (**النهار**، ٧/١١/١٩٨٨).

• حتى بداية تشرين الثاني (نوفمبر)، اصيب ٢٦٠ مسافراً في باصات شركة «ايغد»، جراء احداث الانتفاضة في المناطق المحتلة، بينهم أربعة قتلى. كذلك تضرر ٢٨ سائقاً، وحوالى ١٢٦٠ باصاً، وأُحرقت ٤١ سيارة، حرقاً تاماً (**عل همشمار**، ٧/١١/١٩٨٨).

• اقترح وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، على الحكومة، تطبيق القانون الاسرائيلي على مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حال اقدام المجلس الوطني الفلسطيني، في الاسبوع المقبل، على اعلان اقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة. رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لم يتطرق الى هذا الاقتراح (**عل همشمار**، ٧/١١/١٩٨٨).

• وصل رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، (أبو اللطف)، الى طوكيو، في زيارة تستغرق خمسة أيام، تلبية لدعوة من الجمعية البرلمانية للصداقة اليابانية ـ الفلسطينية. ووصف القدومي الهدف من زيارته بأنه توطيد العلاقات الفلسطينية ـ اليابانية وترسيخ التعاون مع الشعب الياباني. ومن المقرر ان يلتقي القدومي رئيس الوزراء الياباني، نوبورو تاكيشينا، ووزير الخارجية، سوسكي اونو، غداً؛ كما سيجتمع مع زعماء الاحزاب السياسية اليابانية كافة. وقد احتجت الحكومة الاسرائيلية لدى الحكومة اليابانية على هذه الزيارة (**القبس**، ٧/١١/١٩٨٨).

١٩٨٨/١١/٧

• اختتمت الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة، اليوم، شهرها الحادي عشر، في ظل تغير نوعي في المواجهات وتوقعات بانتقالها الى طور جديد اكثر عنفاً وتصلباً. وفي اليوم الاخير من شهرها الحادي

عشر، قدمت الانتفاضة ثلاثة شهداء وعشرات الجرحى، خلال الاشتباكات العنيفة التي دارت في مختلف ارجاء الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فيما تعرض جندي اسرائيلي لطعنة قاتلة بسكين. وتمكنت الفرق الضاربة التابعة للانتفاضة من الحاق خسائر مادية بالمواقع الاسرائيلية والدوريات التي هاجمتها. وقد كثفت قوات الاحتلال عملياتها، فدهمت سبعين بلدة في الضفة الغربية (**الدستور**، ٨/١١/١٩٨٨).

• بادر الجيش الاسرائيلي بالقيام بأنشطة واسعة في عشرات القرى العربية في المناطق المحتلة بمناسبة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نهاية الاسبوع المقبل. وقد تمّ اعتقال عشرات الشبان، واتخذت الاوساط الامنية الاسرائيلية خطوات مشددة للحؤول دون القيام بأعمال مناهضة للاحتلال بمناسبة اعلان الاستقلال الفلسطيني في الاسبوع المقبل (**معاريف**، ٨/١١/١٩٨٨). وقال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في لقاء مع المراسلين العسكريين: «نحن نستعد لامكانية القيام بتظاهرات كبيرة، بمناسبة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، تأييداً لـ م.ت.ف.». وأضاف شومرون انه ـ حسب تقدير اسرائيل ـ سوف يعلن في الخامس عشر من الشهر الجاري عن اقامة دولة فلسطينية، من خلال الموافقة على قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١. وقال: «ان الاستناد الى هذا القرار يمكّن م.ت.ف. من غرضها، وهو اعتراف باسرائيل ازاء الخارج، بينما تستطيع، تجاه الداخل، الادعاء بأنها لم تتجاوز الميثاق الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

• جرح ٢٠ مواطناً من قرية الطيبة، في المثلث، خلال احتجاج عنيف لم يسبق له مثيل في حجمه، وقع في القرية في اثناء هدم ١٥ منزلاً اقيمت دون تراخيص بناء (**معاريف**، ٨/١١/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، انه لاحظ، في الآونة الاخيرة، ازدياد محاولات القيام بعمليات ضد اسرائيل من داخل الاراضي اللبنانية، والهدف من ذلك هو عرض الشراكة والتأييد للانتفاضة في المناطق المحتلة. وكشف رئيس الاركان عن انه في عملية تقويم الواقع داخل الجيش الاسرائيلي اخذت في الاعتبار امكانية استمرار الانتفاضة لمدة سنة أخرى (**معاريف**، ٨/١١/١٩٨٨).

• أفادت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية بأن منظمة «الصاعقة»، التابعة لسوريا، هي التي حاولت، الاول من أمس، تنفيذ عملية القتل او المساومة داخل اسرائيل في منطقة رأس الناقورة اللبنانية. وكانت سوريا، حتى هذا الوقت، حذرة من استخدام «الصاعقة»، الخاضعة للجيش السوري، للقيام بأعمال عدائية ضد اسرائيل (**معاريف**، ٨/١١/١٩٨٨).

١٩٨٨/١١/٨

• تواصلت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في الارض المحتلة، مع دخول الانتفاضة الوطنية شهرها الثاني عشر. وقد جرح ٤٠ مواطناً واعتقل مئة في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعطبت الفرق الضاربة التابعة للانتفاضة ١٣ سيارة وباصاً للجيش الاسرائيلي وعصابات المستوطنين، في مناطق بيت لحم وقلقيلية والخليل ونابلس. واغلقت سلطات الاحتلال مدارس عدة في الضفة والقطاع، وواصلت فرض الحصار العسكري المشدد على قرى برقين وروجيب وطمّون وسالم (**الدستور**، ٩/١١/١٩٨٨).

• بدأت الفصائل الفلسطينية اجتماعاتها الداخلية لدرس واقرار ما اتفق عليه في لقاء قادة فصائل م.ت.ف. بخصوص الدورة التاريخية المرتقبة للمجلس الوطني الفلسطيني التي ستُفتتح السبت المقبل في الجزائر. وسيعود قادة الفصائل الى الاجتماع اليوم، لاقرار المسائل الثلاث الرئيسة التي سيُبحث فيها، وهي اعلان وثيقة الاستقلال، واحالة موضوع الحكومة الفلسطينية في المنفى الى البحث في المجلس المركزي، والبيان السياسي (**الاتحاد**، ٩/١١/١٩٨٨).

• دعت القيادة الموحدة للانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة المجلس الوطني الفلسطيني لتبنّي خطة سياسية جديدة وواضحة لكي تضع في يد المنتفضين في المناطق المحتلة سلاحاً سياسياً يستطيعون، عبره، تحقيق هدف اقامة دولة فلسطينية. هذا ما جاء في العريضة التي يقوم المواطنون بالتوقيع عليها داخل المناطق المحتلة، والتي سوف ترسل الى المجلس الوطني الفلسطيني الذي من المفترض ان يعقد هذا الشهر في الجزائر. ويعتقد الموقّعون على العريضة بأن قرار الامم المتحدة ١٨١، بشأن تقسيم فلسطين، هو القاعدة القانونية الملائمة جداً لحل المشكلة الفلسطينية،

وليس القرار ٢٤٢، لأنه لم يتطرق الى حقوق الفلسطينيين القومية، بل هو نتيجة لحرب الايام الستة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١١/٩).

• هدمت قوات الجيش الاسرائيلي حوالى ٢٠ مبنى من الصلصال في منطقة الجفتليك قرب اريحا. وقد تمّت هذه العملية في اعقاب قتل الجندي الاسرائيلي من مستوطنة مسوآه بيد مواطن عربي من قرية طمّون في منطقة نابلس (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١١/٩).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «ان نسف البيوت في المناطق المحتلة هو جزء من سياستنا». وأضاف انه «على الرغم من الضرر على المدى الطويل الذي ينجم عن نسف البيوت، فاننا لا نستطيع ان نسمح للانتفاضة بالاستمرار. كذلك لا ينبغي تجاهل جوهر العملية ذات المغزى الرادع. وكل عمل نقوم به يُقصد منه خفض مستوى الانتفاضة» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١١/٩).

• قررت المنظمات الشعبية القومية، خلال اجتماعها في تونس، بمبادرة من الاتحاد العام للمعلمين العرب، اعتبار يوم الثامن من كانون الاول (ديسمبر) عيداً قومياً تحتفل به الامة العربية كل عام، وهو يوم انطلاقة الانتفاضة الوطنية في الارض الفلسطينية المحتلة؛ كما قررت تشكيل لجنة من المنظمات الشعبية القومية لدعم الانتفاضة (**وفا**، ١٩٨٨/١١/٩).

• عبّر عضو الكنيست، عبدالوهاب دراوشة، في مقابلة مع صحيفة «الفجر» المقدسية، عن أسفه ازاء نتائج التصويت في القطاع العربي في اسرائيل، وبشكل خاص ازاء تصويت ٤٠ بالمئة من الناخبين العرب لصالح الاحزاب الصهيونية. كذلك عبّر دراوشة عن خيبة امله ازاء امتناع ٢٤ بالمئة من المقترعين العرب عن التصويت (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١١/٩).

١٩٨٨/١١/٩

• نفّذ المواطنون الفلسطينيون اضراباً عاماً، بمناسبة بدء الشهر الثاني عشر للانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الاجرامية التي كان آخرها قتل طفل في الرابعة من عمره، بالرصاص، في غزة. وشنّت قوات الاحتلال حملة دهم وحشية، شملت ٤٠ قرية من قرى الضفة الفلسطينية، فيما فرضت حظر التجول على جميع المخيمات في قطاع غزة. في غضون ذلك، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، ووقعت اصابات وخسائر في صفوف الجانبين (**الدستور**، ١٩٨٨/١١/١٠).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في محاضرة حول الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، بمناسبة مرور ١١ شهراً على قيامها: «اعتقد بأن ياسر عرفات محتار بين نهجين: الاول يطالب بتبني قرار الامم المتحدة ٢٤٢، والاعتراف باسرائيل وايقاف الارهاب من اجل الحصول على دعم سياسي؛ والثاني يعارض أي تسوية، ويعبر عن مواقف جبهات الرفض والاوساط المتطرفة في م.ت.ف.». لهذا السبب، افترض شومرون ان في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، التي سوف تعقد في نهاية هذا الاسبوع، في الجزائر، سيتقرر الاعلان عن الاستقلال استناداً الى قرار التقسيم الذي اتخذ العام ١٩٤٧، ويبقي عرفات الميثاق الفلسطيني على حاله (**معاريف**، ١٩٨٨/١١/١٠). وقال شومرون: «ان جهاز الامن الاسرائيلي يتطلع نحو ضمان حياة عادية في [المناطق المحتلة]، على الرغم من اعتقادي بأنه لا يمكن، في الظروف الحالية، ضمان أمن تام على الطرقات، ولا يمكن الحؤول دون رشق الحجارة والزجاجات الحارقة بشكل نهائي» (**معاريف**، ١٩٨٨/١١/١٠).

• تبلور في جهاز الامن الاسرائيلي قرار بشأن استمرار اغلاق المؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة حتى نهاية العام الحالي، على الاقل، للحؤول دون تحويل الجامعات والمدارس الثانوية الى مراكز تحريضية، في أعقاب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني واعلان الاستقلال المتوقع في الجزائر، وبمناسبة مرور عام على الانتفاضة في التاسع من كانون الاول (ديسمبر). وللحؤول دون وقوع اعمال مناهضة للاحتلال في نهاية الاسبوع وبداية الاسبوع المقبل، تمّ تعزيز القوات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وشُنّت حملات اعتقال كثيرة، ومنع خروج شخصيات عامة من المناطق المحتلة الى الخارج، للحؤول دون وصولهم الى الجزائر (**معاريف**، ١٩٨٨/١١/١٠).

• بعث وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، برسالة قاسية اللهجة الى الامين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، تشير الى استمرار امتعاض الولايات المتحدة من فكرة زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الامم المتحدة.

لكن الرسالة تجنّبت، بحذر، تسجيل موقف نهائي من المسألة الرئيسة، وهي امكان رفض وزارة الخارجية منح عرفات تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة (**الحياة**، ١٠/١١/١٩٨٨).

• ذكرت الصحف المصرية ان مجلس الدولة المصري ايّد قرار وزارة الداخلية بطرد ثمانية فلسطينيين كانوا يستعدون لشن هجمات على اسرائيل، انطلاقاً من الاراضي المصرية، وتفجير القنصلية الاسرائيلية في الاسكندرية. وقد حكم مجلس الدولة بأن الوزارة «تملك الحق في اتخاذ أي اجراء يهدف الى ضمان امن البلاد والمحافظة على استقرارها، تجاه الاجانب غير المرغوب فيهم» (**الاتحاد**، ١٠/١١/١٩٨٨).

١٩٨٨/١١/١٠

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، في تونس. وصرح عرفات، عقب اللقاء، الذي عقد قبيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، بأنه كان مناسبة طيبة لاطلاع الرئيس بن علي على المناقشات والاحاديث حول المواضيع التي تناولتها القيادة الفلسطينية، في اجتماعاتها، خلال الاسبوعين الماضيين على أرض تونس الشقيقة. وأضاف عرفات انه استمع الى نصائح وآراء الرئيس بن علي حول هذا الموضوع. ووصف عرفات موقف الرئيس التونسي بأنه صادق، واخوي، وملتزم (**وفا**، ١٠/١١/١٩٨٨).

• استشهد شاب من رفح، وجرح ١٤ مواطناً آخرون، ١١ منهم من قطاع غزة، خلال المصادمات العنيفة التي وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، واصيب خمسون مواطناً بالاختناق بالغاز في مخيم الشاطىء. وأبقى المحتلون نظام حظر التجول سارياً في أماكن عدة من القطاع، الّا ان المواطنين تحدّوا الحظر وخاضوا مواجهات دموية مع جنود الاحتلال، وكان اعنفها المواجهات في المخيمات وبعض احياء غزة. وفي الضفة الغربية، عززت سلطات الاحتلال تواجدها العسكري واحكمت عزل الضفة واغلقت عدداً آخر من المدارس، ودارت اشتباكات في أماكن عديدة (**الدستور**، ١١/١١/١٩٨٨).

• كشفت قوات الامن الاسرائيلية، في الآونة الاخيرة، أمر خلية فدائية مشكلة من ١٥ عضواً تابعين لمنظمة «الجهاد الاسلامي»، قاموا، قبل حوالى الشهر، بالقاء قنابل على سيارات عسكرية تابعة للجيش الاسرائيلي في مدينة غزة. كذلك تمّ اعتقال المتعاونين مع اعضاء الخلية، وهُدمت بيوت تسعة فدائيين (**عل همشمار**، ١١/١١/١٩٨٨).

• اكدت متحدثة باسم البعثة الاميركية في الامم المتحدة ان وزارة الخارجية الاميركية تلقّت طلباً بمنح تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واثنين من مساعديه. وامتنعت المتحدثة عن تحديد ما اذا كانت التأشيرة ستمنح لهم ام لا؛ الّا ان مسؤولاً في الخارجية الاميركية، رفض ذكر اسمه، قال ان فرصة عرفات للحصول على تأشيرة ستزداد اذا نبذت منظمة التحرير الفلسطينية «الارهاب» على حدّ تعبيره، خلال الاجتماع الذي يعقده المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، يوم السبت المقبل (**القبس**، ١١/١١/١٩٨٨).

• خرج من الاتحاد السوفياتي، في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، ٢٥٨٧ يهودياً، ١٩٢٠ منهم وصلوا الى اسرائيل، والباقي تساقطوا في محطة الانتقال في فيينا. ويبلغ عدد اليهود الذين سمح لهم بالخروج من الاتحاد السوفياتي، خلال العام ١٩٨٨، حوالى ٢٠ ألف شخص؛ وفي العام المقبل، سوف يخرج ٣٠ ألفاً تقريباً. هذه المعطيات قدمت في اجتماع عام كرّس لشؤون يهود الاتحاد السوفياتي (**عل همشمار**، ١١/١١/١٩٨٨).

١٩٨٨/١١/١١

• ترأس رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اجتماعاً للصندوق القومي الفلسطيني، عقد في الجزائر، قبل يوم من افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني لدورته الطارئة. وقد أُجري بحث في عدد من القضايا المالية (**وفا**، ١٢/١١/١٩٨٨).

• اغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، اعتباراً من الساعة الثالثة من فجر اليوم، الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وعزلتهما عن العالم الخارجي؛ كما فرضت حظر التجول على اهالي القطاع البالغ عددهم ٦٠٠ ألف نسمة، ومنعت المواطنين من التنقل بين منطقة وأخرى، ونشرت تعزيزات عسكرية ضخمة في المدن والمخيمات والقرى، وحوّلت كلاً من القدس وغزة، بشكل خاص، الى ثكنة عسكرية. وتضمنت هذه التعزيزات حاملات جنود مدرعة ومجنزرات،

بالاضافة الى مخزونات من الغاز المسيل للدموع. ومع تعزيز التواجد العسكري في التجمعات السكانية، اقيمت الحواجز العسكرية عند مداخل هذه التجمعات وعلى الساحات الرئيسة ومفارق الطرق. ورافق هذه الاجراءات حملة اعتقالات واسعة خلال الليل. وقد جرى ذلك تحسباً للتصعيد المتوقع في أنشطة مقاومة الاحتلال في اثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيبدأ اعماله غداً. في غضون ذلك، توالت المصادمات الدامية في اكثر من مكان في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال (**الدستور**، ١٢/١١/١٩٨٨).

• اكدت اوساط المجلس الوطني الفلسطيني، الذي سيبدأ غداً دورته الطارئة ـ دورة الانتفاضة، ان م.ت.ف. توصّلت الى اجماع في الرأي حول توصيات سترفع الى المجلس من اجل اقرارها، وغايتها ضمان استمرار المقاومة الجماعية في الارض الفلسطينية المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي، وتحقيق اهداف الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وفي مقدمها تحقيق الحرية والاستقلال (**الشرق الاوسط**، ١٢/١١/١٩٨٨).

• اعلن الملك السعودي، فهد بن عبدالعزيز، التزام بلاده دعم الخيار الفلسطيني الذي سيتخذه المجلس الوطني الفلسطيني لحل القضية الفلسطينية. وقال الملك فهد انه يقف وراء كل شيء تريده م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٢/١١/١٩٨٨).

١٢/١١/١٩٨٨

• عزلت الارض الفلسطينية المحتلة عن العالم الخارجي، لليوم الثاني على التوالي، وفرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول، وقامت باعتقالات جماعية، في محاولة للحؤول دون تصعيد الانتفاضة الوطنية بمناسبة بدء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني. وقطعت السلطات الاسرائيلية خطوط الهاتف بين المدن الفلسطينية، واعلنت قطاع غزة، بأكمله، منطقة عسكرية؛ ودهمت قوات اسرائيلية كبيرة بلدات وقرى في الضفة الفلسطينية وفتشت عشرات المناطق، ومنع سكان الضفة من التنقل بين مدنها، كما حظر السفر الى القدس. في غضون ذلك، تواصلت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال في أماكن عدة من الارض المحتلة، وأصيب ستة مواطنين بجروح (**الدستور**، ١٣/١١/١٩٨٨).

• افتتح المجلس الوطني الفلسطيني دورته الطارئة، في الجزائر، في الساعة الرابعة من بعد الظهر، بحضور كل من الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وقادة «فتح»، والجبهتين، الشعبية والديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة العربية. وقد افتتح المجلس بكلمة القاها رئيسه الشيخ عبدالحميد السائح. ثم تكلّم مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، عبدالحميد المهري. وتلا الشيخ السائح رسالة وجهها الى المجلس الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. ثم تليت كلمات منظمة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية. وترددت انباء أكدت ان اتفاق الرأي تمّ بين الفصائل الرئيسة حول عدد كبير من المسائل المطروحة على المجلس، فيما استمر، حتى الآن، الخلاف على الموقف من قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ (**الشرق الاوسط**، ١٣/١١/١٩٨٨).

• اتخذ الجيش الاسرائيلي، في نهاية الاسبوع، خطوات لا مثيل لها للحؤول دون قيام اعمال مناهضة للاحتلال، بمناسبة افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخاصة في الجزائر. فقد تمّ الاستيلاء على كثير من المدارس من جانب قوات الجيش الاسرائيلي وحُوّلت الى معسكرات. وقد قامت قوات كبيرة بالتجول على المدن والقرى العربية، وكذلك نفذت عمليات واسعة، فقطعت الاتصالات الهاتفية بين الضفة الغربية والعالم الخارجي (**عل همشمار**، ١٣/١١/١٩٨٨).

• قبل ساعات من افتتاح الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، واصل المجلس الثوري لـ «فتح» اجتماعاته التي كان بدأها الليلة الماضية، برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقد بحث المجلس الثوري في عدد من المواضيع السياسية الهامة، خصوصاً المتعلقة بالقرارات التي ستصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يفتتح اعماله بعد الظهر (**وفا**، ١٢/١١/١٩٨٨).

• قال الكاتب، نتان شاحم، في لقاء الكتاب حول المجتمع الاسرائيلي في ظل الانتفاضة الشعبية

في المناطق المحتلة: «ان حقيقة عدم نجاحنا في قمع الانتفاضة هي الامر الوحيد الذي يسجل لصالحنا. هناك وسائل غير انسانية لقمعها» (**هآرتس**، ١٣/١١/١٩٨٨).

• نشرت لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في اسرائيل نداء للمواطنين العرب للاضراب بعد غد، احتجاجاً على سياسة الحكومة الاسرائيلية في موضوع البناء غير المرخص في المناطق العربية (**هآرتس**، ١٣/١١/١٩٨٨).

• وفقاً لتقويم اسرائيلي، فان النزاع الاسرائيلي - العربي لن يحظى بالافضلية العالية في ادارة الرئيس الاميركي، جورج بوش، المقبلة، إلّا اذا استوجبت ذلك الاحداث على الارض (**هآرتس**، ١٣/١١/١٩٨٨).

١٣/١١/١٩٨٨

• استأنف المجلس الوطني الفلسطيني جلساته المغلقة في قصر الصنوبر قرب العاصمة الجزائرية. وتمّ تشكيل لجنة سياسية ولجنة للانتفاضة، وباشرت اللجنتان اعمالهما فوراً. وكان المجلس استمع، بعد جلسة الافتتاح، مساء امس، لتقرير سياسي قدمه رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، وتقرير عن الانتفاضة قدمه رئيس دائرة الوطن المحتل، محمد ملحم. وتلقت رئاسة المجلس عدداً كبيراً من برقيات التأييد والدعم من رؤساء دول واحزاب وهيئات ومنظمات دولية واقليمية وشعبية (**وفا**، ١٣/١١/١٩٨٨). واعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، ان القادة الفلسطينيين تمكنوا من تسوية خلاف رئيس بينهم يتعلق بالقرار ٢٤٢، وقد وافقت الاغلبية على صيغة جديدة في البيان السياسي حول هذه النقطة، تشير، بوضوح، الى قبول هذا القرار. واوضح عبدربه ان «فتح» والديمقراطية والحزب الشيوعي اتفقت على الصيغة (**الاهرام**، ١٤/١١/١٩٨٨).

• استشهد مواطن من جنين واصيب عشرات آخرون بجروح، خلال الاشتباكات العنيفة التي شهدتها الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد كسر المواطنون الحصار المفروض عليهم واندفعوا الى الشوارع، ورشقوا قوات الاحتلال بالحجارة، في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. واصيب معتقل فلسطيني في معتقل طولكرم خلال صدامات وقعت بين المعتقلين وحرّاسهم الاسرائيليين. وواصلت سلطات الاحتلال حملات الدهم، واعتقلت ١٥٠ مواطناً في غزة وجباليا ورفح والنصيرات ونابلس والقدس، واغلقت مزيداً من المدارس، ومنعت توزيع الصحف الفلسطينية (**القبس**، ١٤/١١/١٩٨٨).

• حذّر الجيش الاسرائيلي أهالي المناطق المحتلة من القيام بتظاهرات ومن كل النشاطات الوطنية الاخرى غداً، عندما يتمّ الاعلان عن الاستقلال الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وقد نشر، في غزة، امر عسكري يعاقب بالسجن عدة سنوات كل من يخرق حظر التجول. والقصد من هذا الامر هو الحؤول دون رفع علم فلسطين وتجمهر المواطنين. وفي المناطق المحتلة، تحقق تواجد كثيف جداً لقوات الجيش الاسرائيلي (**دافار**، ١٤/١١/١٩٨٨).

• ردّ رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة الحكومة الاسبوعية، على التطورات المتوقعة في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني بقوله ان حكومة اسرائيل تعارض كل محاولة لتغيير الوضع في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وان هذه المناطق سوف تستمر ادارتها وفقاً للقانون الدولي واتفاقيتي كامب ديفيد (**دافار**، ١٤/١١/١٩٨٨).

• اعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ان مجموعة من رجالها تسللت الى الارض المحتلة، واشتبكت مع دورية اسرائيلية، واوقعت اصابات ودمّرت آليات، قبل ان يقع افراد المجموعة، وعددهم ثلاثة، في الاسر، بعد نفاد ذخيرتهم. واكد ناطق عسكري اسرائيلي ان جنوداً اسرائيليين جرحوا فدائيين فلسطينيين واسروهم في جنوب لبنان (**النهار**، ١٤/١١/١٩٨٨).

١٤/١١/١٩٨٨

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اغلاق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وكثفت حملات الدهم والاعتقالات وعزل المدن والقرى والمخيمات عن بعضها وابقاء الخطوط الهاتفية مقطوعة عن معظم المناطق المحتلة، ومنع توزيع الصحف الفلسطينية، ومنع تنقل المواطنين. واستشهد شاب فلسطيني في خان يونس، في مواجهة من المواجهات التي عمّت مختلف المناطق، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واصيب عشرة بجروح. وقال مصدر فلسطيني، معقباً على التعزيزات الكثيفة

التي دفعت بهـا سلطات الاحتـلال الى كل مكـان: «مهما فعل الاسرائيليون، فلن يكون بامكانهم السيطرة على كل قرية، وكل مخيم، وكل بيت» (**الدستور**، ١٥/١١/١٩٨٨).

• اضرب اليوم المواطنون العرب في اسرائيل على نحو لم يسبق له مثيل، احتجاجاً على هدم ١٥ منزلاً في قرية الطيبة في المثلث، قبل اسبوع. ويرمز الاضراب الى احتجـاج العـرب في اسرائيـل على السيـاسة العامة للحكـومـة الاسرائيليـة تجاه هدم البيوت في القطاع العربي، وعلى ارضية مشكلة البناء غير المرخص (**عل همشمار**، ١٥/١١/١٩٨٨).

• في الضفة الغربية، استعد الجانبان، الجيش الاسرائيـلي والمـواطنـون الفلسـطينيـون، لاعـلان الاستقـلال في المجلس الوطني الفلسـطيني. الجيش متواجد بقوات كبيرة لا مثيل لها في المدن وحولها، ويتّبع كل وسيلة ممكنـة لتخفيف رد فعل المواطنين «وليثبت لهم ان اعلان الاستقلال ليس الاّ وثيقة لا مضمون لهـا. فسيارات الجيب العسكرية والعربات المصفحة وعشرات الدوريـات المنقولة والراجلة تستعين بمواقع مراقبـة كبـيرة على سطوح المنـازل، وتحول دون أي تجمهر، او محاولة للقيام بأعمال مناهضة للاحتلال» (**عل همشمار**، ١٥/١١/١٩٨٨).

• تمّ اعتقال عشرات الفدائيين الذين نفذوا، في الآونـة الاخـيرة، عمليات مختلفة في القدس الشرقية والضفة الغربية، على ايدي قوات الامن الاسرائيلية. الفـدائيون الذين تمّ اعتقالهم ينتمون الى ١٦ خلية؛ وقـد نفـذوا عشرات العمليـات، بينهـا رشق حجـارة وزجـاجات حارقة على السيارات الاسرائيلية، المدنية والعسكرية (**دافار**، ١٥/١١/١٩٨٨).

• قال سكرتير عام حزب مبام، اليعيزر غرانوت، ان الانتفـاضة أدت، لأول مرة منذ اربعين سنة، الى تزايـد الاحساس بالعزّة الوطنية بين صفوف الشعب العربي الفلسطيني (**عل همشمار**، ١٥/١١/١٩٨٨).

• تابـع المجلس الوطني الفلسـطيني منـاقشة مضمون مشروع البيان السياسي وفقراته، وهو البيان الذي استمر الخلاف بشأن احدى فقراته، فقط، هي الفقـرة التي تتعلق بالموقف من القرار ٢٤٢. وتتوقع الاوسـاط الفلسـطينيـة ان يحـظى مشروع البيـان السيـاسي، بكـامله، بتـأييـد اغلبية اعضاء المجلس (**الشـرق الاوسـط**، ١٥/١١/١٩٨٨). وفي الساعة الاولى من فجر اليوم، اصدر المجلس قراره، بالاجماع، باعـلان الدولة الفلسـطينيـة المستقلة، ارتكـازاً على الحقـوق الطبيعيـة والتـاريخية للشعب الفلسطيني، وانطلاقاً من الشرعية الدولية، متمثلة في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٨١ للعام ١٩٤٧، الخاص بتقسيم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية. كما اصدر المجلس قراره، بالاجماع، بتشكيل الحكومة المؤقتة من حيث المبـدأ، على ان يتـرك للمجلس المركزي، الذي ستكـون الحكـومـة مطالبة بالحصول على ثقته، امر تحـديـد المـوعـد الملائم لتشكيلها، فتشكلها اللجنة التنفيذية (**الاهرام**، ١٥/١١/١٩٨٨).

• أصدر مدير عام شبكات الاذاعة والتلفزيون الاسرائيلية، اوري بورات، سلسلة من القيود على البثّ الاذاعي والتلفزيون باللغتين، العبرية والعربية، في كل ما يتعلق باجتماع مؤتمر الجزائر. وقد شكا صحافيو التلفزيون بغضب من «رقابة بورات»، ووصفوها بأنها «محاولة لاخفاء معلومات عن الجمهور اليهودي، بعد ان قطعت الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الساعة السابعة مساء (**معاريف**، ١٥/١١/١٩٨٨).

• قدرت اوسـاط سيـاسية في القدس ان حوالى خمسين دولة، معظمها من آسيا وافريقيا، سوف تعترف باعـلان الاستقـلال الصـادر عن المجلس الوطني الفلسطيني. وحسب تقدير هذه الاوساط، لن تعترف بهـذا الاعـلان دول مثـل الولايـات المتحـدة والمانيا الاتحـادية وبريطانيا وفرنسا. ولكن، في المقابل، هناك خشيـة في اسرائيـل من ان ترى اوسـاط في الولايات المتحـدة في اعـلان الاستقـلال من جانب م.ت.ف. سبباً لتوطيد العلاقات مع هذه المنظمة (**معاريف**، ١٥/١١/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في ساديه بوكر: «نحن نعارض اقامة دولة فلسطينية في ارض - اسرائيل». والاعلان في الجزائر هو وسيلة اضافية في حرب المنظمات ضد وجود واستقلال دولة اسرائيـل». وأضاف شامير: «ان دولة اسرائيل سوف تستمر في معارضتها للارهاب؛ ومع هذا سوف نسعى، دائماً، الى احلال السلام مع جيرانها» (**معاريف**، ١٥/١١/١٩٨٨).

١٥/١١/١٩٨٨

• عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفـات، عقب انهـاء اجتمـاعـات الدورة الطارئـة

للمجلس الوطني الفلسطيني، مؤتمراً صحافياً، تحدث فيه عن خطة م.ت.ف. للسلام، وعن ردود الفعل العربية والدولية تجاه اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي بداية المؤتمر، علّق عرفات على بيان وزارة الخارجية الاسرائيلية، الذي وصف البيان السياسي للمجلس بأنه غامض، فقال «ان المجلس الوطني الفلسطيني قبل بالقرار ٢٤٢ مصحوباً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة. لكن الاسرائيليين والاميركيين يرون في ذلك خطراً على اسرائيل ويتهموننا بالغموض في بياننا السياسي». واستشهد عرفات بما ذكره مراسل هيئة الاذاعة البريطانية، حين وصف البيان السياسي بأنه يتضمن اقصى مدى يمكن للفلسطينيين الذهاب اليه، وبأنه يتضمن الاعتدال والمرونة والواقعية. وذكر عرفات ان الكرة انتقلت، الآن، الى الملعب الاميركي، وحذّر من مغبة التباطؤ في الاستجابة للموقف الفلسطيني المعتدل، بقوله: «لقد اعطاني المجلس الوطني، كما لاحظتم، تفويضاً بأن أسعى الى تسوية سياسية والى تأمين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة. ولكن اذا واجهنا حقداً، فان الله، وحده، يعلم ما هي النتائج التي تترتب على ذلك» (**الشرق الاوسط**، ١٦/١١/١٩٨٨).

• على اثر اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وفور اذاعة بيان المجلس الوطني الفلسطيني بهذا الخصوص، شهدت الارض الفلسطينية المحتلة، منذ الفجر، مواجهات واشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، رافقتها الاحتفالات الوطنية، ابتهاجاً باعلان ولادة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين، وعاصمتها القدس. تمّ ذلك على الرغم من اجراءات سلطات الاحتلال، التي لم يسبق لها مثيل منذ بدء الانتفاضة. وقد امضى مواطنو الارض المحتلة ليلتهم بجانب اجهزة الراديو، بانتظار الانباء عن نتائج المجلس الوطني. وفي غزة، خرق الشبان حظر التجول وانطلقوا، لحظة اذاعة بيان اعلان الدولة، في تظاهرة ابتهاج على الشوارع، وهم يطلقون الاسهم النارية ويرقصون وينشدون النشيد الوطني الفلسطيني. ودارت مواجهات عنيفة جداً في غير مكان، وخصوصاً في طولكرم وقراها، واغلق المواطنون الشوارع بالمتاريس والاطارات المشتعلة (**الدستور**، ١٦/١١/١٩٨٨).

• أعلنت الجزائر اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة فور الاعلان عن قيامها فجر اليوم. وأرسى ياسر عرفات، وبصحبته عدد من القادة الفلسطينيين والجزائريين، الحجر الاساس لبناء اول سفارة للدولة المستقلة في الجزائر؛ ثم توالت اعترافات الدول العربية والاجنبية الاخرى وردود الفعل المتعددة التي شملت كل مكان في العالم. وقد أعلنت موسكو ترحيبها بقرارات المجلس الوطني. وأبدى الرئيس الاميركي المنتخب، جورج بوش، تفاؤلاً حذراً ازاء القرارات، فيما كرر الناطق باسم البيت الابيض الاميركي مواقف الولايات المتحدة الرافضة للتعامل مع م.ت.ف. وقال ان الادارة الاميركية تدرس الوثائق التي اصدرها المجلس. ووصف متحدث باسم الخارجية البريطانية اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بأنه سابق لأوانه؛ أما القبول بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اساساً للمؤتمر الدولي، فوصفه الناطق البريطاني بأنه يشكل تقدماً كبيراً ملحوظاً بالنسبة الى المواقف السباقة (**الحياة**، ١٦/١١/١٩٨٨).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب والتكتلات

• امين، سلامة؛ «الانتخابات الاسرائيلية؛ الانتفاضة تضع احزاب العدو على عتبات مفترق طرق»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، العدد ٢٠٤، ١/١١/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٩.

• «انتخابات الكنيست؛ صعود التطرف»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٥، العدد ٢٣٥، ٧/١١/١٩٨٨، ص ١٦.

• «انتخابات الكنيست الثاني عشر؛ ' المعراخ ' تخلى عن ' السلام ' لمصحلة الأمن و' الليكود ' أضاف ' الترانسفير ' الى كامب ديفيد»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٣، ٢٤/١٠/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• «برنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست الثاني عشر»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١٠، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧٤٠ ـ ٧٤٥؛ نقلاً عن **دافار**، ٢/١٠/١٩٨٨.

• جبور، سمير؛ «حول نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر في اسرائيل»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٨٦، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٢٦.

• خالد، محمود؛ «احزاب الوسط الصهيوني؛ ظواهر سياسية مؤقتة»، **الى الامام** (دمشق)، العدد ١٠٦١، ٢١/١٠/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٥.

• صادق، عوني؛ «انتخابات الكنيست ١٢؛ (٨) الخارطة السياسية عشية الانتخابات»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٩٣١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٣.

• ـــ ، ـــ ؛ «انتخابات الكنيست؛ (٩) الاحزاب الصغيرة عشية الانتخابات»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٢، ٢٣/١٠/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• ـــ ، ـــ ؛ «انتخابات الكنيست ١٢؛ (١٠) الاحزاب الدينية عشية الانتخابات»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٣، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• العبدالله، هاني؛ «الكنيست الثاني عشر؛ ١٥ كتلة برلمانية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

• عبدالرحمن، نصري؛ «قراءة أولية في نتائج الانتخابات الاسرائيلية؛ انتصار التطرف والعدوان والعنصرية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٠.

• الغول، عبدالحليم؛ «اسرائيل عشية انتخابات الكنيست؛ فوز متعادل رغم ضراوة المعركة الانتخابية؛ شبح الانتفاضة يخيّم على صناديق الاقتراع»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٣، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٢٥.

• مباركة، محمد؛ «الديمقراطية المزيفة؛ انتخابات اميركية في اسرائيل، وانتخابات اسرائيلية في اميركا»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٥٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٩.

• مشارقة، محمد؛ «فوز المتدينين انتصار للغيتو... هزيمة للكيان»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٣.

• وصفي، توفيق؛ «قوة غير خفية؛ الصوت الفلسطيني يسخر الديمقراطية بعد الديموغرافيا»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧٢٢، ٢٢/١٠/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ١٩.

• ـــ ، ـــ ؛ «اليهودية هزمت الصهيونية؛ العلمانيون والقوميون يعيشون حلماً مذهلاً»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٥، ١٣/١١/١٩٨٨،

ص ١٦ ـ ١٩.

• "A Bitter Divorce Proceeding", *Time,* No. 44, 31/12/1988, pp. 17 - 18.

• Friedman, Jane; "P.L.O. Campaigns for Labor", *The Christian Science Monitor,* 24/10/1988, p. 8.

• Goell, Yosef; "The Gamble that Failed; [Why Did Labour Lose?]", *The Jerusalem Post,* 12/11/1988, p. 8.

• Landau, Pinhas; "The Religious Parties; Fact and Fiction", *The Jerusalem Post,* 12/11/1988, p. 17.

• Smith, William E.; "The Great Divide", *Time,* No. 46, 14/11/1988, pp. 12 - 17.

• Sprinzak, Ehud; "Fundamentalism, Terrorism, and Democracy; The Case of Gush Emunim", *New Outlook,* Vol. 31, No. 9 (285), September/October 1988, pp. 8 - 14.

• "The Religious Right", *Newsweek,* CXII, No. 20, 14/11/1988, pp. 22 - 25.

○ الشؤون العسكرية

• جبور، سمير؛ «برامج الفضاء الاسرائيلية: القمر الاصطناعي ' أفق ـ ١ ' يطرح نقاشاً في شأن الدلالات الاقتصادية والاستراتيجية [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧٥٧ ـ ٧٦٨.

• رابين، اسحق؛ «أهداف للجيش الاسرائيلي»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧٣٣ ـ ٧٣٤.

• سعادة، عمر؛ «الانتفاضة ومؤسسة الامن الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ٣٤.

• عبدالخالق، اياد؛ «شمشون قاتل محترف؛ ' فرق الموت ' الاسرائيلية تتقنع بالكوفية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٧.

• « ' فرق الموت ' الاسرائيلية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٤، ٦/١١/١٩٨٨، ص ١٧.

• «القمر الاصطناعي الاسرائيلي لا يعيش أكثر من شهرين»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٥٣، ١٢/١٠/١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• «القوات الجوية الاسرائيلية؛ خطط تطوير لما بعد العام ٢٠٠٠»، **المجلة**، العدد ٢٥٦، ٢/١١/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• م. ص.؛ «القمر الاصطناعي الاسرائيلي واستغلال الفضاء [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٥، العدد ٥٥/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٦٠٨ ـ ٦١٨.

• «مصرع قائد الموساد في سويسرا واصابة ضابط صهيوني كبير في السودان»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٥، العدد ٢١٧، ٢٥/١٠/١٩٨٨، ص ٤.

• ي. ص.؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ تحول نوعي في التسلح [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٢٩ ـ ١٣٣.

○ العلاقات الخارجية

• باسوك، موطي؛ «الهجوم على اوروبا الشرقية»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٥/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٦١٩ ـ ٦٢٥؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٥/١٠/١٩٨٨.

• نيدكوف، سيميون؛ «الحلف الاجرامي بين جنوب افريقيا و' اسرائيل ' »، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ٢٠.

• هاشم، عمرو؛ «تطور العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٧ [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٨١ ـ ٩٠.

• Nachmias, Nitza; "The U.N. and Israel; 1947 - 1987 Cooperation and Conflict in Review", *International Problems,* Vol. XXVII, No. 1 - 2 (50), Summer 1988, pp. 28 - 37.

العالم العربي

• «أزمة المعارضة السورية؛ المشكلات تتجاوز البرنامجية الهلامية»، **النشرة** (اثينا)، السنة ٤، العدد ١١٤، ٢٤/١٠/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ٢١.

• حجازي، حسين؛ «خيارات الأسد الصعبة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• كنعان، احمد؛ «العلاقات السوفياتية ـ العربية؛ محتواها، واقعها وآفاقها ومكانتها في النضال التحرري؛ الحلقة الاولى»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٥، ١٤/١١/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣١.

• «[نص رسالة الرئيس حسني مبارك الشخصية للزعماء العرب بشأن مجريات لقاء العقبة والزيارة اللاحقة لبغداد]»، **الحرية**، العدد ٢٨٦، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• Pipes, Daniel and Adam Garfinkle; "Is Jordan Palestine?", *Commentary*, Vol. 86, No. 4, October 1988, pp. 35 - 42.

فلسطين

○ الاجتماع

• الحجة رشيد؛ «ماذا أعطينا لطفل فلسطين ؟»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٨، العدد ٢١٩، ١٠/١١/١٩٨٨، ص ٢٧ ـ ٣٠.

• كيوان، ماهر؛ «الخدمات الصحية في المناطق المحتلة؛ دور كبير وامكانيات متواضعة»، **الحرية**، العدد ٢٨٤، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢٠.

• الوحيدي، ميسون؛ «الحركة النسائية الفلسطينية؛ (١) ٨٤٧ جريحاً عولجوا سنة ١٩٤٨ في مركزي اسعاف الاتحاد النسائي في بيت لحم»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٣، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ٤٦ ـ ٤٧.

○ الاقتصاد

• عليّان، نافذ؛ «الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣٥ ـ ٥٩.

○ تراجم

• «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة الثامنة»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٤، العدد ٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٤٣ ـ ٤٨.

• «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة التاسعة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤١، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٦.

• جياب، فو نغوين (الجنرال)؛ «[خليل الوزير (أبو جهاد)] كان قائداً عبقرياً وخلاقاً»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٦.

• «الدكتور رفعت عودة ابن العروبة البار في ذمة الله»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٤٢.

• «عمر قاسم؛ شعلة تضيء عتمة السجن الكبير»، **الحرية**، العدد ٢٨٤، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٨.

○ التعليم

• داوود، احمد؛ «اغلاق المؤسسات التعليمية في الارض المحتلة؛ محاولة فاشلة لفرض سياسة التجهيل على الشعب الفلسطيني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٤، ٦/١١/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• القيق، حسن؛ «التعليم المهني في فلسطين المحتلة؛ الحلقة الاولى»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤١، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٥٦ ـ ٦٥.

الفلسطينيون

○ الاسرى والمبعدون والمعتقلون

• «آلاف السجناء الفلسطينيين يحوّلون ' انصار ـ ٣ ' الى معسكر للتدريب السياسي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٦، ١٤/١١/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• «[نص رسالة أسرى ' فتح ' الى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة]»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢١٨، ١/١١/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

○ الاضرابات والتظاهرات

• ابو المجد، جمال؛ «الانتفاضة تتعاظم... وقادة [الصهيونيين] تصيبهم الهستيريا»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٢، ٢٣/١٠/١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٣.

• بنزيمان، عوزي؛ «وراء ستار الرمل: [زحف

الانتفاضة الى مناطق ١٩٤٨]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧٧٨ ـ ٧٨٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٩/٩.

• الجندي، محمد؛ «بعض ظروف الانتفاضة الفلسطينية»، **الحرية**، العدد ٢٨٣، ١٩٨٨/١٠/٢٣، ص ١٥ ـ ١٩.

• حربي، لينو؛ «آفاق الانتفاضة الفلسطينية بعد الانتخابات الاسرائيلية، والاميركية»، **لوموند ديبلوماتيك**، السنة ١، العدد ٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١، ١٠.

• حسيداي، يعقوب؛ «المأزق الفلسطيني»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٥/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٦٣٤ ـ ٦٣٧؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٠/٧.

• الحسيني، مصطفى محمد؛ «الانتفاضة ـ الدولة [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٥/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٥٩٥ ـ ٦٠٢.

• الدجاني، احمد صدقي؛ «الانتفاضة وقراءة فلسطينية عربية لتقرير [بروكنغز] الاميركي»، **المنتدى** (عمّان)، المجلد ٣، العدد ٣٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٦.

• ستورك، جو؛ «أهمية الحجارة»، **الحرية**، العدد ٢٨٦، ١٩٨٨/١١/١٤، ص ٤٤ ـ ٤٨.

• شاهين، خليل؛ «الكلمة تخترق جدران الارهاب والتعتيم الصهيوني [اجراءات سلطات الاحتلال بشأن المؤسسات الاعلامية والاعلاميين]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٢، ١٩٨٨/١٠/٢٣، ص ٦ ـ ١٠.

• صايغ، يزيد؛ «تكتيك مضاد فلسطيني [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٢٠ ـ ١٢٤.

• عبدالخالق، اياد؛ «أرميهم بما ملكت يميني»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٤، ١٩٨٨/١١/٦، ص ٢٤.

• عبدالهادي، ماجد؛ «الانتفاضة تواجه ' فرق الموت ' والحرب الجرثومية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٣، ١٩٨٨/١٠/٣٠، ص ١٣ ـ ١٥.

• عسيران، راغدة؛ «الانتفاضة الفلسطينية والاعلام الفرنسي»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١٦١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٨٦ ـ ٨٨.

• عنباري، بنحاس؛ «ميليشيات في المناطق [المحتلة]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧٧٤ ـ ٧٧٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/٩/٢٢.

• محمد، نعمان؛ «اعتراف اسرائيلي باصابة ١٥٩٧ عسكرياً حتى الآن»، **الحرية**، العدد ٢٨٣، ١٩٨٨/١٠/٢٣، ص ١٣ ـ ١٤.

• ـــ ، ـــ ؛ «القوات الضاربة تصعّد من حرب المولوتوف»، **الحرية**، العدد ٢٨٦، ١٩٨٨/١١/١٣، ص ١٩ ـ ٢١.

• المدهون، ربعي؛ «ضحايا وضرائب وحرب زيتون [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٣٤ ـ ١٣٩.

• مسعود، وسام؛ «تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي»، **الفكر التقدمي** (القاهرة)، السنة ٢، العدد ٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٢ ـ ١٠٩.

• «[نص بيان الامانة العامة لتجمّع المثقفين العرب من اجل دعم الثورة الشعبية في فلسطين] المقاومة في الجنوب والانتفاضة في الضفة والقطاع جسر العبور القومي الواحد»، **المنار** (نيقوسيا)، السنة ٣، العدد ٣٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٤٣.

• نير، اوري؛ «هدوء حتى نهاية موسم قطاف الزيتون على الاقل»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧٦٩ ـ ٧٧٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٩/٢٣.

• Moffett, George D.; "Israel's Web of Arab Informers is Unraveled by Uprising", *The Christian Science Monitor*, 31/10/1988, p. 1 - 2.

○ بيانات وتصريحات

• القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ «[نص النداء الرقم ٢٧؛ نداء المجلس الوطني، بتاريخ

٩/١٠/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• ـــــ ، «[نص النداء الرقم ٢٨؛ نداء الاستقلال، بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٤، ٦/١١/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• ـــــ ، «[نص النداء الخاص بشأن مدارس القدس، بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٤، ٦/١١/١٩٨٨، ص ٧.

• ـــــ ، «[نص نداء القيادة الموحدة الى جماهير الرأي العام الاسرائيلي، بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٨]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٤، ٦/١١/١٩٨٨، ص ٢٤.

• ـــــ ، «[نص نداء القيادة الى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة للتصدي لسياسة الابعاد والتشريد]»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢١٨، ١/١١/١٩٨٨، ص ١٥.

• «[نص نداء ٢٧ مواطناً فلسطينياً أصدرت سلطات الاحتلال قرارات بابعادهم، بتاريخ ٢٦/٩/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ٢٠.

القضية الفلسطينية

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «حلف العقبة»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٦١٠، ٢٩/١٠/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٦.

• اورون، اسحق؛ «لن نخسر شيئاً من المبادرات»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٥/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٦٣٨ ـ ٦٤٠: نقلاً عن **هآرتس**، ٢٩/٩/١٩٨٨.

• حيدري، نبيل؛ «المدارات العربية للتحرك السوفياتي الجديد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١١٤ ـ ١١٩.

• الخطيب، فريد؛ «بعد قمّتي العقبة وبغداد الخيار الاردني ـ الفلسطيني بعد السلام»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٦٩، ٢٨/١٠/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ١٨.

• «الدورة ٤٣ للجمعية العامة للامم المتحدة انتصار جديد لانتفاضة الارض المحتلة الباسلة»، **الحرية**، العدد ٢٨٦، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٢.

• «سياسة فرنسا في المنطقة؛ ميتران على خطى ديغول»، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٨، العدد ٣٢٢، ٢٢/١٠/١٩٨٨، ص ٣١ ـ ٣٣.

• شاهين، احمد؛ «توظيف الدبلوماسية المصرية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٦ ـ ١١٣.

• الصوّاف، محمد؛ «زيارة عرفات للبرلمان الاوروبي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٥/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٨.

• عبدالمجيد، وحيد؛ «تقرير عن حلقة نقاش حول مجالات التحرك الفلسطيني بعد القرار الاردني تجاه الضفة »، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٩٨ ـ ٢٠٢.

• عبدالهادي، مهدي؛ «[لقاء] العقبة ملتقى عربي لبناء الثقة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٥، ١٤/١١/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• نافعة، حسن؛ «اليونسكو والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٦٠ ـ ٨٠.

• «[نص اعلان الاستقلال الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٥.

• Belfiglio, Valentin; "Israeli Occupied Territories and International Law", *International Problems*, Vol. XXVII, No. 1-2 (50), Summer 1988, pp. 52 - 60.

• Berocitch, Jacob; "Forty Years of Peacemaking in the Middle East; Is Failure Inevitable?", *International Problems*, Vol. XXVII, No. 1-2 (50), Summer 1988, pp. 15 - 27.

• Nachmias, Nitza; "The U.N. and Israel; 1947 - 1987 Cooperation and Conflict in Review", *International Problems*, Vol. XXVII, No. 1-2 (50), Summer 1988, pp. 28 - 37.

• "The Faisal Husseini Document on a Palestinian Declaration of Independence", *New Outlook*, Vol. 131, No. 9 (285), September / October 1988, pp. 37 - 39, as quoted in the Jerusalem Post, 12/8/1988.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات

• «[نص تصريح ناطق اعلامي باسم المنظمة، بشأن ادعاءات ليكود عن اتصالات بين حزب العمل والمنظمة قبل الانتخابات الاسرائيلية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ٩.

• «[نص نداء المنظمة الى الاسرائيليين بشأن انتخابات الكنيست الثاني عشر]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٣، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٢.

• «[نص نداء المنظمة الى الجماهير الفلسطينية في اسرائيل بشأن عدم التفريط بحقها الانتخابي في انتخابات الكنيست الثاني عشر]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٣، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٢.

▷ الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين

• «[نص بيان الامانة العامة للاتحاد بشأن ' فرق الموت ' الاسرائيلية، بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٢٦.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• «لقاء العقبة محاولات لاحياء ' الخيار الاردني ' »، **الحرية**، العدد ٢٨٤، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٦.

• «ندعو الى اعلان الدولة الفلسطينية وتشكيل ' الحكومة المؤقتة ' »، **الحرية**، العدد ٢٨٢، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ١٠.

• «[نص تقرير اللجنة المركزية للجبهة بعنوان ' حول آفاق الانتفاضة والمهام الملحة امامنا والحركة الوطنية الفلسطينية ']»، **الحرية**، العدد ٢٨٦، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٤ ـ ١٥.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

• «[نص بيان الجبهة بشأن ذكرى وعد بلفور]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

• «[نص رسالته الى الشعب الفلسطيني، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الحادي عشر]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١٢.

• «رسالة القائد العام الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثاني عشر: على بركة الله سرنا، على بركة الله نسير»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• «[نص رسالته] الى مؤتمر الاحزاب الاشتراكية بحوض المتوسط»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢١٨، ١/١١/١٩٨٨، ص ٤ ـ ٥.

▷ المجلس الوطني الفلسطيني

• «البيان السياسي [الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٢.

• «[نص اعلان الاستقلال الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٥.

○ العمليات الفدائية

• «أبطال قوات الداخل يضربون تجمّعاً للعدو في جبل الشيخ»، **الحرية**، العدد ٢٨٤، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٧.

• اسماعيل، خيري؛ «الجنوب اللبناني؛ عمليات ناجحة ضد الاحتلال وغارات اجرامية اسرائيلية»، **الحرية**، العدد ٢٨٤، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• «ثوار الجبهة الشعبية ينفذون عملية بطولية في عمق ' الحزام ' »، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٣، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

اليهود في العالم

• ابو رزق، جيمس؛ «الرئاسة الاميركية؛ مواقف المرشحين يمليها اسرائيليون»، **المجلة**، العدد ٤٢٤، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• Kristol, Irving; "Liberalism & American Jews", *Commentary*, Vol. 86, No. 4, October 1988, pp. 19 - 23.

المقابلات

• ابو عيسى، فاروق؛ «الشرعية الدولية هي الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢١٩، ٨/١١/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• بتروفسكي، فلاديمير؛ «نريد هيكلة الدولي للسماح بمفاوضات ثنائية ومتعددة الاطراف»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٨، ٢١/١٠/١٩٨٨، ص ٢٧ ـ ٣٠.

• بيراها، اسحق (مدير المركز الثقافي العبري في صوفيا)؛ «[نعتقد بأن للشعب الفلسطيني ماضياً عريقاً؛ يجب ان تقوم الدولة الفلسطينية، لأن شعبها موجود]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢١، ١٦/١٠/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٢.

• تشاوشيسكو، نيكولاي؛ «اذا أعلن الفلسطينيون حكومة منفى أيّدناها»، **الحوادث**، العدد ١٦٧١، ١١/١١/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢٠.

• جعجع، سمير؛ «[انتهى اتفاق الاسد ـ مورفي عند مرور ٢٣ أيلول (سبتمبر)]»، **الحوادث**، العدد ١٦٧٠، ٤/١١/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ٢٠.

• حواتمة، نايف؛ «السوفيات لم ينصحونا بتأجيل اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وحكومتها المؤقتة»، **الحرية**، العدد ٢٨٤، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣؛ نقلاً عن **الانباء** (الكويت)، بدون ذكر تاريخ النشر.

• خلف، صلاح (ابو اياد)؛ «اعترافنا بـ ' دولة اسرائيل ' خطأ مطبعي»، **المجلة**، العدد ٤٥٦، ٢/١١/١٩٨٨، ص ١١.

• ـــ ، ـــ ؛ «[لو كان عندنا اوهام بأن المفاوضات على الابواب لما أجّلنا قرار اعلان الحكومة المؤقتة]»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٦١٢، ١٢/١١/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٨.

• الراسي، عبدالله؛ «المطلوب قوة دولية تضع حداً للتدخل الاسرائيلي»، **الحوادث**، العدد ١٦٧١، ١١/١١/١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٢٤.

• الرجوب، جبريل؛ «رسالة اهلنا للمجلس الوطني... اعلان الاستقلال»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٤، العدد ١٥٨، ٧/١١/١٩٨٨، ص ١٣.

• شمس الدين، محمد مهدي؛ «[سياسات اسرائيل العدوانية قد تؤدي الى نزوح فلسطيني باتجاه الجنوب]»، **الحوادث**، العدد ١٦٧٠، ٤/١١/١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٢.

• عبدالله، عبدالله؛ «[الكنديون يتعاملون مع م.ت.ف. ويرفضون احتلال اسرائيل الارض الفلسطينية وضم القدس واقامة المستوطنات]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٣، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• عبدالمجيد، خالد؛ «مهمتنا الوقوف بوضوح أمام خيارنا السياسي الفلسطيني ومواجهة المرحلة بمزيد من الوحدة والتضامن»، **نضال الشعب** (دمشق)، العدد ٥٠٧، ٢٢/١٠/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣؛ نقلاً عن **الموقف العربي** (نيقوسيا)، العدد ٣٣٨، ٩/١٠/١٩٨٨.

• عرفات، ياسر (أبو عمار)؛ «اسأل الاسد: لماذا دخلت لبنان [؟] وكيف أصبح اللبنانيون على ابواب التقسيم ؟»، **الوطن العربي** (باريس)، العدد ٦١٣، ١١/١١/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٦.

• ـــ ، ـــ ؛ «دولتنا الفلسطينية المستقلة نصر لارادة الامة العربية»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢١٧، ٢٧/١٠/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ٢٠.

• العلمي، سعدالدين؛ «اتفاوض باسم مفتاح مسجدي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٥، ١٣/١١/١٩٨٨، ص ٢٨.

• غاريلوف، ايفان (صحافي بلغاري)؛ «[واهمون الذين يقولون ان الانتفاضة استهلكت قوتها

ووهن اوارها»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٤، ٦/١١/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• غوشة، سمير؛ «في الحوار الفلسطيني تمّ الاتفاق كاملاً على وثيقة اعلان استقلال الدولة»، **نضال الشعب**، العدد ٥٠٨، ٥/١١/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩؛ نقلاً عن **الموقف العربي**، بدون ذكر تارخ النشر.

• ـــ ، ـــ ؛ «منظمة التحرير الفلسطينية هي اطار الخلاف والاتفاق»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٥٨، ٧/١١/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣.

• فلنر، مائير؛ «السلام هو القضية المركزية والاكثر الحاحاً، وبرنامج الجبهة للسلام هو الاكثر مبدئية ووضوحاً»، **الدرب** (حيفا)، العدد ٥، ١٩٨٨، ص ٧ ـ ١١.

• فهمي، اسماعيل؛ «لا فرق بين شامير وبيرس، وحروب اسرائيل ضد العرب كانت في ولاية العمل»، **الحوادث**، العدد ١٦٧١، ١١/١١/١٩٨٨، ص ٣٥.

• قمحاوي، وليد؛ «[الاحتياجات المادية وراء تأخر جامعة القدس المفتوحة من القيام بدورها]»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١٧، ٢٧/١٠/١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٤٣.

• قندلفت، جهينة (رسامة فلسطينية)؛ «المسألة ان نوصل فلسطين الى قرية اسمها العالم»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٥، ٧/١١/١٩٨٨، ص ٣٧.

• كارتر، جيمي؛ «كامب ديفيد غير صالحة وأؤيد المشاركة الفلسطينية في المؤتمر الدولي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٢، ١٧/١٠/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• محفوظ، نجيب؛ «عند تسلمي الجائزة سأحمل معي هموم اطفال الحجارة»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢١٨، ١/١١/١٩٨٨، ص ٧.

• النجّاب، سليمان؛ «حان الوقت لتقديم برنامج سلام متكامل»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٥٨، ٧/١١/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• نسيبة، سري؛ «من مهجر الثورة الى حكومة الدولة»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١٦، ٢٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• النشاشيبي، محمد زهدي؛ «الانتفاضة وانجازاتها تضع م.ت.ف. أمام مسؤوليتها التاريخية»، **طريق الانتصار**، العدد ٢٠٤، ١/١١/١٩٨٨، ص ٢٧ ـ ٢٨.

• يعقوب، طلعت؛ «نريد السلام وعدونا يرفضه»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٥٨، ٧/١١/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

• Arafat, Yasser; "[The Intifada is the Result of All the Years of Struggle]", *Time*, No. 45, 7/11/1988, pp. 34 - 36.

• Levinger, Moshe; "From Messiah -Son-of - Joseph to Messiah-son-of-David", *New Outlook*, Vol. 31, No. 9 (285), September / October 1988, pp. 15 - 17.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• ابو غنيمة، زياد؛ السيطرة الصهيونية على وسائل الاعلام العالمية، **عالم الكتب** (الرياض)، المجلد ٩، العدد ٣، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٣٩٧ ـ ٤٠٨ (مراجعة محمد خير يوسف).

• الاطرش، محمد؛ السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، **حاليات** (بيروت)، السنة ١٢، العدد ٤٩، شتاء ١٩٨٨، ص ٧٧ ـ ٧٩ (مراجعة جوزف اسعد كرم).

• البيطار، نديم؛ هل يمكن الاحتكام الى الولايات المتحدة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ؟، **المجلة العربية للدراسات الدولية** (تونس)، السنة ١، العدد ٢، صيف ١٩٨٨، ص ١٣٠ ـ ١٣٣ (مراجعة فيّاض قازان).

• التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧، **المنتدى**، المجلد ٣، العدد ٣٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٣.

• الحسان، بوقنطار؛ السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ العام ١٩٦٧، **حاليات**، السنة ١٢، العدد ٤٩، شتاء ١٩٨٨، ص ٧١ ـ ٧٦ (مراجعة أنيس مسلّم).

• الشامي، رشاد عبدالله؛ الفلسطينيون والاحساس الزائف بالذنب في الادب الاسرائيلي، **فكر** (القاهرة)، العدد ١٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٥٤ ـ ١٥٨.

• شليم، آفي؛ تواطؤ عبر الاردن؛ عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين (بالانكليزية)، **الحرية**، العدد ٢٨٣، ٢٤/١٠/١٩٨٨، ص ٢١؛ نقلاً عن **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٥/١٠/١٩٨٨ (مراجعة كاثلين كريستيسون).

• الصليبي، كمال؛ التوراة جاءت من جزيرة العرب، **الناقد** (لندن)، السنة ١، العدد ٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٩ ـ ٧٤ (مراجعة شفيق مقار).

• عبد الفتاح، عودة؛ السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٦، ١٤/١١/١٩٨٨، ص ٤٠.

• فومين، أوليغ وروبرت كوردييف؛ قضايا الشرق الاوسط، **الفكر التقدمي**، السنة ٢، العدد ٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ (مراجعة رياض نجم).

• مصطفى، نادية؛ اوروبا والوطن العربي، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، السنة ١، العدد ٢، صيف ١٩٨٨، ص ١٤٠ ـ ١٤٣ (مراجعة نظام بركات).

• هركابي، يهوشفاط (وآخرون)؛ الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية (مترجم)، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٩١ ـ ١٠٥ (مراجعة حسين حجازي).

• Behbehani, Hashim S. H.; *The Soviet Union and Arab Nationalism, 1917 - 1966,* ***M.E.S.A. Bulletin,*** Vol. 22, No. 1, July 1988, pp. 68 - 69 (Reviewed by M.E. Yapp).

• *Building for Peace; An American Strategy for the Middle East*

المجلة، العدد ٤٥٥، ٢٦/١٠/١٩٨٨، ص ٣٥ (مراجعة نديم ناصر).

• Cohen, Michael J.; *The Origins and Evolution of the Arab-Zionist Conflict,* ***M.E.S.A. Bulletin,*** Vol. 22, No. 1, July 1988, pp. 72 - 73 (Reviewed by Fared J. Khoury).

• Gresh, Alain; *The PLO; The Struggle Within*

المجلة، العدد ٤٥٤، ١٩/١٠/١٩٨٨، ص ٣٥ (مراجعة نديم ناصر).

• Nisan, Mordechai; *The Jewish State and the Arab Problem* (In Hebrew), ***The Jerusalem Post,*** 22/10/1988, p. 16 (Reviewed by Nassim Regwan).

• Quandt, William B.; *Camp David; Peacemaking and Politics,* ***International Security,*** Vol. 12, No. 4, Spring 1988, pp. 203 - 211 (Reviewed by Janice Gross Stein).

• Shamir, Shimon; *The Jews of Egypt: A Mediterranean Society in Modern Times,* ***The Jerusalem Post,*** 12/11/1988, p. 16 (Reviewed by N.B. Argaman).

• Yorke, Valerie; *Domestic Politics and Regional Security; Jordan, Syria, and Israel*

المنتدى، المجلد ٣، العدد ٣٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٩ (مراجعة فهد الفاتك).

الكتب

• ابو هلالة، يوسف محي الدين؛ **الاعلام اليهودي المعاصر وأثره في الامة الاسلامية**، عمّان؛ مكتبة الرسالة الحديثة، ١٩٨٧، ١٠٣ صفحة.

• اتحاد كتّاب آسيا وافريقيا، **الانتفاضة**، تونس: لوتس، ١٩٨٧، ٢٦٧ صفحة.

• **الانتلجنسيا العربية والسلطة**، عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨، ٦٠٠ صفحة.

• **اوراق عربية عن فلسطين ومصر والوحدة العربية**، بيروت: دار الصمود للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

• بدران، ابراهيم؛ **الاردن والوسطية**، عمّان: وزارة الشباب، ١٩٨٨، ١٧٣ صفحة.

• بيكر، ويليام؛ **سرقة وطن** (مترجم)، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧، ٣٧١ صفحة.

• بيلتو، غادة احمد؛ **ابو سلمى؛ حياته وشعره**، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧، ٣٥٤ صفحة.

• **الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة** (جزآن)، تونس: الادارة العامة لشؤون فلسطين ـ الجامعة العربية.

• جلال، محمد نعمان؛ **حركة عدم الانحياز**

في عالم متغير، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ٨١٣ صفحة.

• الحسن، خالد (ابو السعيد)؛ **الانتفاضة الفلسطينية، الثورة الشعبية، متى ؟ لماذا ؟ والى أين ؟**، عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٨.

• الحسن، نافع؛ **مصداقية الردع النووي الاسرائيلي**، القاهرة: دار فكر للدراسات والنشر، ١٩٨٨.

• خوري، يوسف ق. (مُعد)؛ **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٧**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

• زاك، موشي؛ **النزاع العربي ـ الاسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨.

• سنّو، عبدالرؤوف؛ **المصالح الالمانية في سوريا وفلسطين، ١٨٤١ ـ ١٩٠١**، بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٨، ٤٥٤ صفحة.

• الشامي، رشاد عبدالله، **الفلسطينيون والاحساس الزائف بالذنب في الادب الاسرائيلي**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨.

• **صرخة في وجه العالم؛ ألبوم الانتفاضة**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨، ٥٢٨ صفحة.

• طوقان، فواز احمد؛ **الاستعمار الصهيوني للارض الفلسطينية؛ قصة الصهيوني والارض والمقاومة العربية منذ ١٨٧٠**، عمّان: دار كتابكم، ١٩٨٧، ١٥٩ صفحة.

• عبدالرحمن، عبدالجبار (مُعد)؛ **كشاف الدوريات العربية، ١٨٧٦ ـ ١٩٨٤**، بغداد: مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٨، ٢١٠٠ صفحة.

• عبدالمنعم، احمد فارس؛ **جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥؛ مؤسسة تاريخية سياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

• غرين، ستيفن؛ **بالسيف؛ اميركا واسرائيل في الشرق الاوسط** (مترجم)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨، ٣١٩ صفحة.

• الكيّالي، احسان؛ **العنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل (دراسة مقارنة)**، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧، ١٩٥ صفحة.

• Köchler, Hans (Ed.), *Terrorism and National Liberation,* Frankfurt: Verlag Peter Lang, 1988, 318 Pages.

• Taga, Hussein Omar; *The National Security Administration of the Hashemite Kingdom of Jordan,* Amman: Center of Strategic Studies - Jordan University, 1988, 136 Pages.

• *Zionist Year Book 1988,* London: The Zionist Federation of Great Britain and Ireland, 1988, 232 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.